

علم الاجتماع الاقتصادي

mn goal.com

تأليف
دكتور عبد الله الخضر بجي
أستاذ علم الاجتماع المشارك
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

الطبعة الأولى
١٩٧٩ - ١٣٩٩ هـ

ملتزم النوزيع
دار الشروق - جدة
المملكة العربية السعودية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ألهدي

إلى والدي الحنون

ألهدي بوعن ثمار غرسه
أرجو أن يتقبلها راضياً

عبد الله الحرابي

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة الكتاب

الباب الاول

- ١٩ علم الاجتماع الاقتصادي
- ٢٩ الفصل الأول : التطور التاريخي لعلم الاجتماع الاقتصادي
- أولا : إسهام الفكر الاقتصادي في مجال الكشف
- ٢٩ عن الأبعاد السوسولوجية في الحياة الاقتصادية
- ٣٠ ١ - مدرسة التجاريين
- ٣٣ ٢ - آدم سميث
- ٣٧ ٣ - جون مانيارد كينز
- ثانيا : إسهام الفكر السوسولوجي في الكشف
- ٤٢ عن الجوانب الاجتماعية في الحياة الاقتصادية
- ٤٢ ١ - هربرت سبنسر
- ٤٦ ٢ - إميل دوركايم
- ٤٨ ٣ - ماكس فيبر
- ثالثا : إسهام الفكر الأنثروبولوجي في الكشف
- عن الجوانب السوسولوجية في الحياة
- الاقتصادية
- ٥٣ رابعا : بعض الاتجاهات الحديثة في علمي
- ٥٨ الاجتماع والاقتصاد
- ٥٨ (أ) علم الاقتصاد : -
- ٥٨ ١ - اقتصاديات الرفاهية

صفحة

٢	- النظرية التنظيمية لعملية اتخاذ	
٦١	القرارات	
٦٢	(ب) علم الاجتماع :	
٦٢	١ - علم الاجتماع الصناعي	
٦٣	٢ - فروع أخرى	
٦٥	الفصل الثاني : علم الاجتماع الاقتصادي بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد	
٧٠	أولا : علم الاقتصاد :	
٧٠	(أ) المتغيرات التابعة	
٧٢	(ب) المتغيرات المستقلة	
٧٢	(ج) العلاقة بين المتغيرات	
٧٤	(د) أهمية المسلمات في التحليل الاقتصادي	
٨٠	١ - التوتر	
٨١	٢ - ردود الفعل لإزاء التوتر	
٨١	٣ - محاولات ضبط ردود الفعل على التوتر	
٨٣	ثانيا : العلاقات بين المتغيرات في علم الاجتماع	
٨٤	- مشكلة المسلمات في التحليل السوسيولوجي	
٨٥	ثالثا : مناهج البحث في علم الاجتماع الاقتصادي	
٨٩	رابعا : موضوع علم الاجتماع الاقتصادي	
	خامسا : العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع	
٩٢	الاقتصادي	
٩٣	سادسا : العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم النفس	
	المصطلح الثالث : العلاقة بين النسق الاقتصادي والأنساق الاجتماعية	
٩٧	الأخرى	
٩٩	مقدمة	
١٠٥	أولا : التشكلات البنائية المحسوسة للأنشطة الاقتصادية	

صفحة

ثانيا : العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية

١٠٨

١ — الدور للنمى تلعبه القيم الثقافية فى تيسير أو

١٠٩

تعويق النشاط الاقتصادى

٢ — الأيديولوجية كعامل تبرير أخلاقى لأوضاع

١١١

قائمة

٣ — الأيديولوجية كعامل يهدف إلى تدمير

١١٢

الأوضاع القائمة

١١٣

٤ — الأيديولوجية كأداة لتهذبة مواقف الصراع

١١٦

ثالثا : العلاقة بين الاقتصاد والمتغيرات السياسية

١١٦

١ — العلاقة السياسية بين المنشآت الإنتاجية

١١٩

٢ — العلاقة السياسية بالإطار الاقتصادى المعاش

١١٩

(أ) المستهلكين

١٢٠

(ب) حملة الأسهم

١٢١

(ح) العمل

١٢٤

٣ — الأشكال الظاهرة للصراع الجمعى المنظم

٤ — العلاقات السياسية بين الحكومة والوحدات

١٣١

الاقتصادية

١٣٨

رابعا : العلاقة بين الاقتصاد والجماعات القرابية

١٣٨

١ — الجماعات القرابية

١٤٦

٢ — الجماعات الأثنية (السلالية)

١٥٢

خامسا : التدرج الاجتماعى والحياة الاقتصادية

١٦٣

الفصل الرابع : التحليل السوسىولوجى للعمليات الاقتصادية

١٦٦

أولا : العملية الإنتاجية

١٦٦

١ — المحددات الفنية للعملية

١٧١

٢ — الأدوار المهنية

صفحة

- ١٧٥ ٣ - دور المدير
- ١٧٨ ٤ - الدور الفني المتخصص
- ١٨٠ ٥ - دور الاشراف
- ١٨١ ٦ - العمال ذوى المهارات المنخفضة
- ١٨٣ ٧ - التنظيمات الرسمية
- ١٨٧ ٨ - التنظيم الرسمي فى مواجهة التنظيم غير الرسمي
- ١٩١ ٩ - السلطة
- ١٩٣ ١٠ - المكانة
- ١٩٥ ١١ - الاتصال
- ١٩٦ ١٢ - التغيرات البنائية
- ١٩٨ ثانيا : التوزيع والتبادل
- ١٩٨ ١ - التحليل المقارن لنظم التبادل
- ٢٠٠ ٢ - العناصر غير الاقتصادية فى نظم السوق
- ٢٠١ (أ) سوق العمل
- ٢٠٥ (ب) سوق خدمات المنظم
- ٢٠٧ (ج) سوق السلع الاستهلاكية
- ٢٠٩ ثالثا : عملية الاستهلاك
- ٢١٤ خاتمة
- ٢١٥ الفصل الخامس : الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية
- ٢٢١ أولا : بعض أنماط التغير
- ٢٢٣ ثانيا : آراء علماء الاقتصاد فى التنمية
- ٢٢٥ ثالثا : الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى
- ٢٢٨ رابعا : المحددات الاجتماعية للنمو
- ٢٢٨ ١ - دوائر النمو
- ٢٢٩ ٢ - المحددات الاجتماعية للمتغيرات الاقتصادية

صفحة

- ٢٢٩ ٣ - مركب الادخار - الاستهلاك - الاستثمار
- ٢٣٢ ٤ - الالتزام بالعمل
- ٢٣٢ ٥ - دخول أصحاب المشروعات الخاصة
- ٢٣٤ **خامسا : التغيرات البنائية المرتبطة بالتنمية**
- ٢٣٤ ١ - تنوع عملية التنمية
- ٢٣٦ ٢ - التباين البنائي إبان مراحل عملية التنمية
- ٢٣٨ ٣ - تباين الأنشطة الاقتصادية
- ٢٤٠ ٤ - التباين في أنشطة الأسرة
- ٢٤١ ٥ - التباين في أنساق الدينية
- ٢٤٣ ٦ - التباين في أنساق التدرج الاجتماعي
- ٢٤٥ ٧ - تكامل الأنشطة المتباينة
- ٢٤٦ ٨ - الاقتصاد والأسرة
- ٢٤٦ ٩ - المجتمع المحلي
- ٢٤٧ ١٠ - البناء السياسي
- ٢٤٩ ١١ - الاقطاع في التباين والتكامل : صور
- ٢٤٩ الاضطرابات الاجتماعية
- ٢٥٦ **سادسا : الأسس البنائية لدور الحكومة**

الباب الثاني

- ٢٥٩ الدراسة الأنثروبولوجية للعمليات الاقتصادية
- ٢٦١ ١ - مقدمة
- ٢٧١ ٢ - مشكلات الإنتاج
- ٢٦٥ ٣ - تقسيم العمل تبعا للعمر والنوع
- ٢٦٨ ٤ - تقسيم العمل الحقيقي
- ٢٧٣ ٥ - تنظيم الإنتاج

صفحة

٢٧٧ ٦ - التوزيع في اقتصاديات الإعاشة

٧ - التجارة في المجتمعات ذات اقتصاديات

٢٨٣ الإعاشة

٢٨٧ ٨ - العلاقات التجارية التكافلية

٢٩١ ٩ - نظام الكولا عند التروبريانند

٢٩٢ ١٠ - أسواق الأزتلك والتجار الرحل

٢٩٦ ١١ - الملكية والثروة في مجتمعات الإعاشة

٢٩٩ ١٢ - بعض مشكلات الاستهلاك

٣٠٣ ١٣ - الثروة ورأس المال والنقود

الباب الثالث

٣٠٥ النظام الاقتصادي والاجتماعى في الإسلام

٣٠٧ الفصل الأول : مقومات النظام الاقتصادي الاجتماعى في الإسلام

٣٠٩ أولا : بيت المال

٣١١ ثانيا : تأسيس بيت المال

٣١٣ ثالثا : مورد بيت المال

٣١٥ رابعا : أنواع الزكاة

٣١٧ خامسا : شروط الزكاة

٣١٨ سادسا : مصاريف الزكاة

٣٢٢ سابعا : تقدير الخراج

٣٢٨ ثامنا : الجزية

٣٢٨ تاسعا : الغنيمة

٣٣٢ عاشرا : الأوقاف

٣٣٥ الفصل الثانى : التملك في الإسلام

صفحة

٣٤١	أولا : الكسب المشروع
٣٤٢	ثانيا : الميراث
٣٤٤	ثالثا : الوصية
٣٤٥	رابعا : الهبة
٣٤٦	خامسا : الوقف

٣٤٧ الفصل الثالث : نظام الإنتاج في الإسلام

٣٤٩	أولا : المزارعة
٣٥١	ثانيا : دليل المزارعة
٣٥٢	ثالثا : المساقاة
٣٥٤	رابعا : الإيجارة
٣٥٧	خامسا : البيع
٣٥٩	سادسا : التجارة والصناعة
٣٦٠	سابعا : أنواع الشركات
٣٦٥	ثامنا : الرق

تاسعا : مصادر الرق قبل الإسلام

٣٧٠ عاشرا : الحرية في الإسلام

٣٧٥ الفصل الرابع : خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام

٣٨٠	الخاصية الأولى
٣٨٥	الخاصية الثانية
٣٨٧	الخاصية الثالثة
٣٨٩	الخاصية الرابعة

صفحة

٣٨٩

٣٩٠

٣٩١

٣٩٢

٣٩٣

٣٩٦

الخاصية الخامسة

الخاصية السادسة

الخاصية السابعة

الخاصية الثامنة

الخاصية التاسعة

الخاصية العاشرة

مقدمة الكتاب

يحاول هذا الكتاب أن يقدم معالجة شاملة لعلم الاجتماع الاقتصادي . وقد راعيت أن تأخذ هذه المعالجة في إعتبارها خلاصة ما انتهى إليه علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا . كما أردت أن أقدم تطبيقاً لتلك الأفكار والنظريات في دراسة الاقتصاد الإسلامي . وهكذا انقسم الكتاب بشكل تلقائي إلى ثلاثة أبواب ، يعالج أولها علم الاجتماع الاقتصادي ، ويتناول الباب الثاني الدراسة الأنثروبولوجية للنظام الاقتصادي (أو الأنثروبولوجيا الاقتصادية) . أما الباب الثالث فيقدم دراسة للنظام الاقتصادي الاجتماعي في الإسلام .

وينطلق التحليل في الباب الأول من فكرة إمكانية الفصل — لأسباب الدراسة والتحليل — في الحياة الاجتماعية ونقسيمها إلى عدد من الجوانب السياسية والاجتماعية والدينية والقانونية وما إلى ذلك (أى ما يعرف باسم النظم الاجتماعية) . ورغم إمكانية الفصل بين هذه الجوانب لأغراض الدراسة والتحليل ، فإنه ينبغي ألا يغيب عن الذهن طوال مطالعنا هذا الكتاب حقيقة التساند الوظيفي بين تلك الجوانب جميعاً في الواقع الأميريقي . ورغم إختيارنا للجانب الاقتصادي من الحياة الاجتماعية كموضوع للدراسة والتحليل ، إلا أن معالجتنا له سوف تختلف كلية عن معالجة علماء الاقتصاد لهذا الجانب . ففي الوقت الذي يقوم فيه علماء الاقتصاد بدراسة هذا الجانب معزولاً عن غيره من الجوانب الأخرى ، فقد عمدنا إلى دراسته في تفاعله مع غيره من الجوانب غير الاقتصادية في الحياة الاجتماعية .

وسنبداً بعرض الأفكار الرئيسية في تاريخ كل من الفكر الاقتصادي والفكر الاجتماعي ، فنعرض لآراء ونظريات كل من التجاريين وآدم سميث وكينز ونبين مدى الإسهام الذي قدموه لفهم الظاهرة الاقتصادية في علاقاتها

بغيرها من باقى ظواهر المجتمع . وعلى الجانب الاجتماعى سنقدم كلا من إميل دور كايم وماكس فيبر وبرونسلاو مالينوفسكى ، ونعرف القارئ بمدى ما أسهموا به من قضايا وأفكار للبرهنة على التأثيرات التى تمارسها النظم السياسية والعائلية والقانونية فى تحديد شكل العمليات الاقتصادية . وسيتضح بعد ذلك كيف أن الاقتصاديين المحدثين وعلماء الاجتماع المعاصرين قد عمدوا إلى إجراء أبحاث ودراسات لقياس مدى التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات غير الاقتصادية . والحقيقة التى لا مرأى فيها والتى تكشف عنها كل الشواهد التاريخية هى أنه لكى نصل إلى فهم صحيح لأى من جوانب الحياة الاجتماعية يتحتم أن ندرس هذا الجانب فى علاقاته مع بقية جوانب الحياة .

وقد اجتهدنا فى تقديم صورة مفصلة للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات غير الاقتصادية ، كما قدمنا دراسة مفصلة لعلم الاجتماع الاقتصادى من خلال أربع أساليب :

أولاً : قمنا بإجراء مقارنات منظمة بين آراء كل من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد . بالإضافة إلى القضايا والفروض التى يثيرها كل جانب حول موضوع العلم الذى ينتمى إليه الجانب الآخر ، وكذلك تنوعية التساؤلات المطروحة فى كل علم والإجابات التى تقدم لها ، بالإضافة إلى صور التقارب وكذلك أوجه الخلاف بين العلمين .

ثانياً : تبيننا فى معالجتنا للموضوع نظرية النسق ، التى تنظر إلى أى من جوانب المجتمع باعتباره يمثل نسقاً فرعياً ، ثم كيفية التفاعل بين هذا النسق الفرعى وغيره من أنساق المجتمع الأخرى تأثيراً وتأثراً .

ثالثاً : بحثنا باستفاضة كيفية تدخل العوامل غير الاقتصادية فى تشكيل مختلف الأفعال الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع . وفى هذا الصدد ركزنا على النتائج التى انتهى إليها علم الاجتماع الصناعى والبحوث المقارنة

عن بنية السوق ، ودراسات علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد حول صور الانفاق وأساليب الادخار .

رابعا : دراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية ابان عمليات التغير الاجتماعى التى تنسم بسرعة الإيقاع . ومع التركيز على مسألة التنمية الاقتصادية لم نغفل ذكر بعض العوامل الاجتماعية التى قد تساعد أو تعوق الجهود التى تبذل فى سبيل تحديث المجتمع . ثم عرجنا على شرح الكيفية التى تدخل بها التنمية الاقتصادية تغيرات جمة على البناء الاجتماعى . ونظهر الحاجة ملحة الى علم اجتماع اقتصادى يمكن من خلاله تفسير تلك التغيرات طالما أن تفسيرات علماء الاقتصاد وفروضهم تبدو غير قابلة للتطبيق عندما يحدث التداخل بين الاقتصاد والإطار الاجتماعى الذى يوجد فيه .

ومن الفوائد المترتبة على هذا المدخل التكاملى لعلم الاجتماع الاقتصادى القدرة على تحديد نقاط الضعف ومواطن القوة فى مجال العلم الجديد . لقد استطعنا أن نضيف الى معرفتنا الكثير من خلال اعادة اكتشاف ما كنا على علم به سلفا ، وما استطعنا أن نتوصل اليه من معلومات جديدة . ولذا فقد ظهرت محاولتنا الجادة لتحديد الفجوات الموجودة فى مدى المامنا بتشابلك الاقتصاد والمجتمع ، وكلما نجح العلماء فى ملء تلك الفجوات كلما استطاع علم الاجتماع الاقتصادى أن يحرز نجاحا أكبر وأن يلعب دوراً متميزاً وحيويا فى الاسهام فى تطور كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد على السواء .

هذا ويشتمل الباب الأول من هذا الكتاب على ترجمة شبة كاملة لكتاب علم الاجتماع الاقتصادى الذى ألفه عالم الاجتماع الأمريكى الكبير نايل سملسر (*) وقد أضفنت الى النص العربى لهذا الكتاب عدداً ضخماً

(*) Neil J. Smelser , The Sociology of economic Life , Prentice - Hall , Inc., Englewood Cliffe , New Jersey, Four=

من التعليقات والشروح والهوامش ، كما استبعدت بعض الأجزاء التي بدت لي بعيدة الصلة بظروف مجتمعنا العربي السعودي الناهض .

* * *

أما الباب الثاني من هذا الكتاب فقد خصصناه للأنثروبولوجيا الاقتصادية أو للدراسة الأنثروبوجية للنظام الاقتصادي ، وقد تناولنا في هذا الباب طائفة من النماذج لعمليات الانتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في المجتمعات البدائية والبسيطة (التي تركز على دراستها الأنثروبولوجيا) . ولعل تلك النماذج توضح لنا بما فيه الكفاية الخصائص الأكثر أهمية التي تميز الإنساق الاقتصادية في تلك المجتمعات ، وقد اعتمدنا في عرض مادة هذا الباب على فصل الأنثروبولوجيا الاقتصادية من كتاب « مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة » الذي ترجمه الدكتور محمد الجوهري والدكتور السيد الحسيني عن الأصل الإنجليزي الذي وضعه رالف بيلز وهاري هويجر ، وقد نشرت الترجمة العربية في دار نهضة مصر ، عام ١٩٧٦ في مجلدين كبيرين .

* * *

وقد خصصنا الباب الثالث من الكتاب لدراسة النظام الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام . وقد قسمناه الى أربعة فصول ، تناول أولها المقومات العامة للنظام الاقتصادي الاجتماعي في الإسلام . وتناول الفصل الثاني نظام التملك في الإسلام . أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة نظام الإنتاج

-dations of Modern Sociology Series, edited by Alex Inkeles ,
1963.

أما بالنسبة لشروح المفاهيم الاقتصادية ، فقد اعتمدنا على عدد من كتب المدخل في الاقتصاد ، وكذلك على قاموس المصطلحات الاقتصادية للدكتور حسين عمر ، وستراد الاشارة في حينه إلى كل المراجع العربية التي اعتمدنا عليها .

فى الإسلام من حيث المزارعة والمساقاة ونظام الإيجار والبيع والصناعة والشركات . . . الخ . ويختتم الفصل الرابع من هذا الباب دراستنا عن النظام الاقتصادى الاجتماعى الإسلامى باستعراض خصائص هذا النظام . ويعد هذا العرض بمثابة تلخيص لهذه الدراسة اختزلت تلك الدراسة إلى عشر خصائص رئيسية .

تلك هى المحاولة التى نقدمها اليوم للقارئ الكريم ونرجو الله أن يجعلها مصدر فائدة ومثاراً للنقاش وحافزاً لتلاميذنا وزملائنا إلى مزيد من دراسة موضوعات هذا العلم الحيوى الهام ، والذى يعد أحد الركائز الأساسية للنهضة الاجتماعية الاقتصادية التى تشهدها بلادنا الحبيبة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الله الحريجى

الباب الأول

علم الاجتماع الاقتصادى

مقدمة :

الفصل الأول : التطور التاريخى لعلم الاجتماع الاقتصادى

الفصل الثانى : علم الاجتماع الاقتصادى بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

الفصل الثالث : العلاقة بين النسق الاقتصادى والأنساق الاجتماعية الأخرى .

الفصل الرابع : التحليل السوسىولوجى للعمليات الاقتصادية

الفصل الخامس : الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

مقدمة

من الأمور التي يتفق عليها جمهرة الباحثين في ميادين العلوم الاجتماعية أن الباحث لا يستطيع أن يلم بأى جانب من جوانب الحياة الاجتماعية دونما الأخذ بالجانب الاقتصادى فى الاعتبار . والعلاقات السياسية مثال بارز على هذا ، فقد تواجه إحدى المدن الصناعية الحديثة معارك سياسية طاحنة حول ظروف العمل وديون المستهلك وكذلك الرفاهية العامة . كما أنه من المحتمل أن ينشغل سكان إحدى ضواحي مدينة معاصرة بقضايا التعليم ووسائل النقل والسفر إلى العاصمة وكذلك ارتفاع معدلات الضرائب . أما في مدينة سياحية غربية فإننا نجد الصراعات السياسية تدور حول تراخيص المحال والمطاعم السياحية وتصاريح البناء وحالة المؤسسات الترفيهية . وفي الأمثلة الثلاثة نلاحظ أن التفاعل السياسى يمكن أن يرجع في جانب منه إلى العوامل الاقتصادية .

لأولناخذ الصداقة كمثال آخر على تدخل العوامل الاقتصادية فى العلاقات الاجتماعية ، ففى أى مشروع صناعى يمكن التنبؤ بدقته باختيارات الأفراد لأصدقائهم إذا تم تحديد مواقعهم على خريطة النشاط الاقتصادى فى العمل . وعندما تتكرر الإشارة إلى جماعات الإدارة وجماعات العمل ، فإنما يكون هذا لتوضيح الشكل الذى تتخذه علاقات الصداقة بين الأفراد الذين يشغلون مراكز متماثلة فى المؤسسات الإنتاجية .

وتؤثر العوامل غير الاقتصادية فى الحياة الاجتماعية بدورها على الاقتصاد . وعلى سبيل المثال فإنه يمكن التنبؤ بحدوث بعض الأنشطة الاقتصادية إذا ما توفرت معلومات كافية عن الأحوال السياسية فى المجتمع . فمثلا يلاحظ أن رجال الأعمال الأمريكين يفضلون استثمار رؤوس أموالهم فى مناطق تتسم بالاستقرار السياسى ، (مثل كندا وبعض أجزاء غرب أوروبا) أو فى مناطق

تمارس فيها السياسة الأمريكية نفوذاً كبيراً (مثل أمريكا اللاتينية) وبنفس المنطق نجد أن الاستثمارات الأمريكية لا تقبل على التعامل مع المناطق التي تشهد قلاقل سياسية حتى وإن كانت الدراسات الاقتصادية تذهب إلى أن هذه المناطق تمثل ظروفاً أفضل للاستثمار في الناحية المالية .

وتتدخل العوامل الإنسانية مثل علاقات الصداقة في تحديد العمليات الاقتصادية . فقد يقوم العمال المنخرطون في عضوية جماعة غير رسمية بالإقلال من معدلات انتاجيتهم إذا لم تجد الأهداف التي تضعها الإدارة لزيادة الانتاج قبولاً لدى الجماعة، وعلاوة على هذا فإن هؤلاء العمال قد يلجأون إلى استعمال حقوق الصداقة وعوامل الولاء لغرض هذه الممارسات الهادفة إلى التقليل من الإنتاج بين جميع أفراد الجماعة . وغالباً ما يتوافق أعضاء الجماعة مع المعايير المفروضة عليهم لاشئ إلا لضمان استمرار تمتعهم بالمراكز التي يشغلونها داخلها .

وهكذا فإن الحياة الاجتماعية تتكون في عدد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والدينية والأسرية والتربوية وما إلى ذلك ، ويمكن دراسة كل جانب منها على حدة، وإن كانت تؤثر كل منها على الآخرين في واقع الأمر، وتخضع هذه الجوانب المختلفة للدراسة من جانب عدد من فروع العلوم الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فإن كلا من علمي الاقتصاد والسياسة يركز على دراسة عدد من المشكلات التي تظهر في المجالين الاقتصادي والسياسي على التوالي . أما علم الاجتماع فإنه يغطي عدداً من الجوانب الاجتماعية كما يتضح من مسميات فروعه المتخصصة مثل علم الاجتماع الديني وعلم الاجتماع التربوي . . . وهلم جرا .

ويعني هذا الكتاب بالجانب الاقتصادي في الحياة ، وإن لم يكن معنى ذلك أنه كتاب في علم الاقتصاد . بل على العكس من هذا فإنه يهتم بشكل واضح بالعلاقات بين الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية في الحياة الاجتماعية

وكيف تتشابه هذه الجوانب وكيف تؤثر كل منها في الأخرى أو تتأثر بها ، وهو يعرف عادة باسم علم الاجتماع الاقتصادي .

والحقيقة أن نمو علم الاجتماع الاقتصادي لم يتم بشكل طبيعي ، إذ ينتمي مؤسسه إلى فروع مختلفة من فروع المعرفة ، فهم إمارجال اقتصاد أو خبراء في العلاقات العمالية أو علماء اجتماع صناعي أو علماء نفس صناعي وعلماء سكان وعلماء أنثروبولوجيا اقتصادية . أضف إلى ذلك أولئك الذين كانوا ينتمون إلى فروع غير واضحة من علم الاجتماع ذاته مثل علم اجتماع العمل وعلم اجتماع وقت الفراغ وعلم اجتماع المهن وعلم اجتماع التنظيمات الرسمية بالإضافة إلى علم اجتماع التنمية . وعلى الرغم من تباين أصول نشأة علم الاجتماع الاقتصادي ، فإن السمة الأساسية التي تميزه هي الاهتمام بدراسة العلاقات العلية بين النواحي الاقتصادية والنواحي غير الاقتصادية في الحياة الاجتماعية .

وسوف نطرح ثلاث مجموعات من الأسئلة ، وذلك عند محاولة إيجاد رابط بين هذا الشئ من الفكر والبحث كما يلي :

السؤال الأول : ما الذي نحتاج إليه للوصول إلى دقائق مجال علم الاجتماع الاقتصادي ؟ أو بعبارة أخرى ماهي أهم القضايا المطروحة في هذا المجال ؟

السؤال الثاني : ما الذي نعرفه بالضبط عن هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ؟ وماهي أهم النتائج التي توصل إليها علم الاجتماع الاقتصادي ؟ وما مدى الثقة التي يمكن أن توحد في هذه النتائج ؟

السؤال الثالث : ماذا ينبغي عمله للتعرف على ما بقي من قضايا لم يتم دراستها ؟ هل للنتائج التي يتم التوصل إليها أية أهمية في تحديد ما نحتاج إلى دراسته في هذا المجال ؟ وماهي أهم المجالات التي لاتزال مجهولة على المستويين النظري والإميري في علم الاجتماع الاقتصادي ؟

وسوف نتصدى لمعالجة هذه الأسئلة على عدد من المحاور :

أولاً : من منطلق تاريخ الفكر : يمثل تاريخ الف-كر الاقتصادى فى جانب منه إسهام عدد من علماء الاقتصاد والمبرزين الذين أسهموا فى تقدم المعرفة بالنسق الاقتصادى ، وقد أسهم هؤلاء المفكرون فى صياغة عدد من القضايا التى تدور حول الجوانب غير الاقتصادية فى الحياة فى ذات الوقت الذى كانوا يطورون فيه أفكارهم حول الجوانب الاقتصادية ، وقد لعبت هذه الصياغة دوراً هاماً فى تطوير النظريات الاقتصادية التى انتمى إليها هؤلاء المفكرون . وسوف نعرض فى الفصل-ل الأول لبعض الافتراضات غير الاقتصادية التى قدمها كل من آدم سميث وجون مينارد كينز . وفى نفس الوقت سنلقى نظرة على تاريخ الفكر السوسيولوجى كما جاء على يد البارزين من أمثال إميل دوركايم وماكس فيبر اللذان وجهها إهتماماً خاصاً نحو دراسة العلاقات بين النواحي الاقتصادية والنواحي غير الاقتصادية فى الحياة الاجتماعية . وفى نهاية المطاف سنحاول تحديد بعض القضايا القابلة للتطبيق فى علم الاجتماع الاقتصادى الحديث وذلك بدراسة بعض القيادات الحديثة فى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والأنثروبولوجيا .

ثانياً : من المنطلق المنهجى : فى الفصل الثانى سنتناول بالدراسة كلا من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد باعتبارهما فرعين من فروع المعرفة الإنسانية ، ونناقش ألوان المشكلة العلمية الموجودة فى كل منهما وكذلك أنواع المفاهيم التى تستخدم فى معالجة هذه المشكلات علاوة على نوعية التفسير الذى يوجد فى كل من العلمين .

وعند هذا سنكون فى وضع يسمح لنا بتقديم تصور عن الصفات المميزة لعلم الاجتماع الاقتصادى وأن نحرره من إسار الارتباط بغيره من فروع العلوم الأخرى ،

ثالثاً : من المنطلق البنائى : بعد الانتهاء من دراسة علم الاجتماع الاقتصادى من الناحيتين التاريخية والمنهجية تتمم معالجة جوهر الموضوع

في الفصل الثالث ، وفي بداية هذا الفصل سنعالج الاقتصاد باعتباره نسقاً اجتماعياً فرعياً ثم كيفية ترابط هذا النسق بغيره من الأنساق الفرعية الأخرى مثل النسق الثقافي (بما فيه من قيم وأيدولوجيات) والنسق السياسي ونسق التدرج الاجتماعي ، وهكذا . وبعد ذلك نتطرق إلى مناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها دراسات علم الاجتماع الاقتصادي .

رابعا : من منطلق العمليات الاقتصادية : إننا لو التزمنا بمجرد عرض الأنساق الاجتماعية الفرعية والعلاقات التي توجد بينها ، فأننا لن نتجاوز بهذا الشكل مجرد المعالجة العامة للموضوع دون تعمق . أما الدراسة المتعمقة لعلاقة المتغيرات غير الاقتصادية بالمتغيرات الاقتصادية ، فإنها تركز على دراسة العمليات الاقتصادية الأساسية بتفصيلات ملموسة كما يرد في الفصل الرابع ، وسوف نبدأ بانتاج السلع والخدمات ثم ننتقل إلى التبادل والتوزيع وبعد ذلك ننتهي إلى عملية الاستهلاك .

خامسا : وانطلاقاً من وجهة نظر التغير الاجتماعي والاقتصادي :

من المفيد بالفعل دراسة نتائج علم الاجتماع الاقتصادي فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك في إطار بناء اقتصادي واجتماعي معين ، ثم دراسة العلاقات بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية عند حدوث تغيرات في البيئة الأساسية للمجتمع ، وهذا ما سيتناوله الفصل الخامس بالدراسة حيث يعالج العلاقات بين التغير الاجتماعي والتغير الاقتصادي مع التأكيد على قضايا التكيف التي تواجهها الأمم الناشئة في العالم .

الفصل الأول

التطور التاريخي لعلم الاجتماع الاقتصادي

أولاً : إسهام الفكر الاقتصادي في مجال الكشف عن الأبعاد السوسولوجية في الحياة الاقتصادية .

١ - مدرسة التجارين .

٢ - آدم سميث .

٣ - جون مانيارد كينز .

ثانياً : إسهام الفكر السوسولوجي في الكشف عن الجوانب الاجتماعية في الحياة الاقتصادية .

١ - هربرت سبنسر .

٢ - إميل دوركايم .

٣ - ماكس فيبر .

ثالثاً : إسهام الفكر الأنثروبولوجي في الكشف عن الجوانب السوسولوجية في الحياة الاقتصادية .

رابعاً : بعض الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع والاقتصاد .

(أ) علم الاقتصاد :

١ - اقتصاديات الرفاهية .

٢ - النظرية التنظيمية لعملية اتخاذ القرارات .

٣ - نظرية اللعب .

(ب) علم الاجتماع :

١ - علم الاجتماع الصناعي .

٢ - فروع أخرى .

الفصل الأول

التطور التاريخي لعلم الاجتماع اقتصادي

شهد القرنان الماضيان ظهور عدد من المفكرين البارزين الذين أسهموا في دراسة القضايا الرئيسية المثارة في علم الاجتماع الاقتصادي . ولا شك أن محاولة تقديم عرض شامل للموضوع يتطلب التعرف على التطورات الفكرية التي طرأت على الفكر الاقتصادي ، ثم الانتقال إلى عرض صورة للتطور التاريخي للفكر السوسيولوجي وبعد ذلك نتعرف على القروع الأخرى المرتبطة بهذين الميدانين :

أولاً : إسهام الفكر الاقتصادي في مجال الكشف عن الأبعاد السوسيولوجية في الحياة الاقتصادية :

لن نتطرق في عرضنا لهذه النقطة إلى ذلك الكم الهائل من التراث الذي ظهر في تاريخ الفكر الاقتصادي والا لا احتاج الأمر إلى مجلدات كاملة . ولكننا سنكتفي بدلا من هذا بدراسة هذا الإسهام على ثلاثة محاور أساسية ، ففي البداية نعرض لبعض الأسماء التي لمعت في هذا المجال علاوة على المدارس الرئيسية التي ظهرت في تاريخ الفكر الاقتصادي ، ثم نعرض على الاهتمامات السوسيولوجية التي ظهرت في كتابات هؤلاء العلماء وذلك دون النظر إلى القيمة العلمية لكتاباتهم الاقتصادية ، وأخيراً ننهي إلى اختيار أحد الأبعاد غير الاقتصادية من بين اهتماماتهم السوسيولوجية ، وقد وقع الاختيار على البعد السياسي ، ولم يكن هذا أمراً عشوائياً ، بقدر ما كان استجابة لحقيقة واقعة هي أن هؤلاء المفكرين الاقتصاديين لم يفرقوا أبداً بين الاقتصاد والإقتصاد السياسي طوال القرن التاسع عشر :

١ - مدرسة التجارين :

يشير المذهب التجارى إلى مجموعة متباينة من الآراء التى سيطرت على الفكر الإقتصادى فى أوربا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولم ترق هذه الآراء إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتناسكة بقدر ما كانت تمثل خليطاً من الأحكام القيمية والتأملات النظرية حول طبيعة الحياة الإقتصادية ، ويرجع عدم التماسك فى النظرية التجارية إلى تباين الأفراد الذين أسهموا فى صياغاتها ، فقد كانوا خليطاً من الفلاسفة ورجال الحكم والمشرعين والتجار ، ومع هذا فإننا لانعدم وسيلة لاستخلاص بعض الأفكار الأساسية لهذه النظرية .

وتمثل الثروة (١) جوهر النظرية الاقتصادية للمذهب التجارى ، وتمثل الثروة فيما تحوزه الآن من نقود ومعادن نفيسة كالذهب والفضة ، ونظراً لأن الثروة المتمثلة فى النقود والمعادن النفيسة قابلة على نحو أو آخر للتخزين ، فإن هذا يعنى أن وجود قدر كبير من تلك الثروة لدى أمة ، إنما يعكس وجود عجز لدى أمة أخرى ويتناقض هذا جذرياً مع مبادئ الاقتصاد الحديث الذى يذهب إلى أن التجارة الخارجية تفيد كافة الأطراف الداخلية فيها حتى وإن عانت إحداها قصوراً أو اختلالاً فى ميزانها لبعض الوقت) . ولذلك ركز التجاريون على أهمية تكديس المعادن النفيسة مباشرة أو من خلال إحداث توازن فى ميزان الصادرات والواردات بما يكفل تدفق هذه الثروات إلى خزانة الدولة .

(١) يعنى هذا الاصطلاح ، ومن وجهة نظر الفرد كل الممتلكات التى لها قيمة تبادلية ، فالثروة الفردية لذلك تشمل السلع التى لها أسعار مقررّة فى الأسواق ، أما من ناحية وجهة نظر المجتمع فالثروة تشمل السلع جميعها ، بما فى ذلك السلع المملوكة ملكية جماعية كالمرافق العامة والطرق والمناجم والسكك الحديدية .. الخ ، أنظر : حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٠

أما الفكرة الجوهريّة...الثانية التي تسم النظرية الاقتصاديّة لدى مدرسة التجاريين فهي ربطهم بين ثروة الأمة والقوة التي تتمتع بها ، ومن ثم فإن زيادة قوة الدولة سياسياً لايتأتى إلا من خلال زيادة مواردها من الذهب والفضة ، ويمثل هذا أولى حلقات الربط بين الإقتصاد والدولة أو الإقتصاد والسياسة . وفي هذا الصدد كتب أ . هـ . تايلور قائلا :

« كان الهدف الأساسي للحكومة إبان سيطرة النظرية التجارية على الفكر الإقتصادي هو الإسراع بمعدلات نمو الثروة القوميّة بهدف زيادة قوة الدولة السياسيّة والعسكريّة ولأغراض الأمن ؛ وكانت كل حكومة ترسم سياستها على أساس زيادة قوتها وثروتها إزاء الدول الأجنبيّة المنافسة لها(٢) ،

وقد افترض التجاريون أن الثروة تعمل لصالح القوة ، وبأن هناك انسجاماً وتوافقاً في التخطيط لزيادة كل منهما وهناك ارتباط وثيق بينهما إلى الحد الذي قد يصعب معه الفصل بينهما .

كذلك لم يفصل التجاريون فيما يتعلق بالسياسات العمليّة بين القوة والثروة ، فالدولة هي موضع السلطة ، وهي تستخدم سلطتها لتنظيم الصناعة والتجارة بغرض تحقيق نمو اقتصادي ومن ثم زيادة كمية مخزون الثروة لديها . وينبغي على الدولة أن تقدم الدعم السياسي والاقتصادي للصناعات التي تنتج سلعاً للتصدير كما يجب عليها تقييد الاستيراد من خلال فرض الضرائب الحامية أو منع دخول السلع الأجنبية . علاوة على هذا يجب أن تقوم الدولة بغزو الدول الأخرى واستعمارها بهدف الحصول على المعادن النفيسة وكذلك المواد الخام اللازمة لصناعاتها التصديريّة، وعلى هذا النحو تزداد قوة الدولة وتوسع رقعتها كلما قويت تجارتها وتكثرت ثرواتها،

(2) O. H. Taylor. A history of Economic Thought (New York: Mc Graw-Hill, 1968). p. 82.

ولا تختلف نظرة التجاريين إلى المتغيرات الاقتصادية والسياسية عن ذلك حيث نجد أنهم يرون أن زيادة ثروة الدولة تؤدي إلى زيادة قوتها التي تدعم بدورها التجارة الخارجية للدولة لزيادة الثروة ، وهكذا لا يوجد انفصال بين كل من النسق السياسى والنسق الاقتصادى بل إنهما على درجة عالية من التكامل والانسجام .

ويعتبر جان بايقيست كولبير J.B. Colbert (١٦١٩ - ١٦٨٣) من أبرز رجال الحكم الذين أظهروا تأييداً لا يكل للمذهب التجارى فى فرنسا . وقد كان هو نفسه إبناً لأحد تجار الصوف فى فرنسا ، ثم عينه الكاردينال مازاران ليدير ضيعته . وقد أظهر نجاحاً جعل الكاردينال يقدمه للملك الذى عينه وزيراً للمالية ، وقد انتهى فى آخر المطاف ليكون مستبداً برأيه وذلك إبان حكم الملك لويس الرابع عشر ، فقد عمل على تقوية الصناعة والتجارة بفرض القيود الجمركية على الاستيراد وتدعيم الأسطول الفرنسى والعمل على توسيع نطاق المستعمرات الفرنسية علاوة على تحسين وسائل النقل فى الداخل . ونظراً لإدراكه لأهمية العمالة الرخيصة فى سبيل إنحاز الأهداف التى وضعها نصب عينيه فقد أصدر تشريعاً يحول دون خروج العمال الفرنسيين من الدولة ، كما أصدر تشريعات أخرى لجذب العمال الأجانب للهجرة والاستقرار فى فرنسا . كما شجع كولبير على توسيع نطاق الاحتكارات بما يشجع على ظهور المشروعات الجديدة وبالذات فيما يتعلق بالتجارة فيما وراء البحار . وكذلك شجع الاختراعات ورصد لها الجوائز وأرسى أساس الصناعات الحديثة . وهكذا استطاع خلال عقد واحد أن يضاعف الدخل العام ويجعل من فرنسا أقوى دولة فى كل أوروبا فى كل المجالات سواء العسكرية أو الثقافية أو العلمية بشكل لم يسبق له مثيل ، وقد أثر كل هذا على مستوى الإنفاق العام وارتفعت الضرائب . أما الملك فقد كان ينفق الكثير برغم النمو المتزايد فى دخله . إلا أن الإنفاق تجاوز كل زيادة فى الدخل ، وأوشكت الدولة على الإفلاس ، أما أفراد الشعب الفرنسى فلأنهم لم يميلوا كثيراً لهذه القوة وذلك الحبد الذى أحرزه كولبير لفرنسا نظراً لفداحة

الثمن الذى كان مطلوباً ثمناً لتلك القوة و ذينك المجد . أما كولير فقد اعتلت صحته تحت وطأة الجهود الجبارة التى كان يبذلها ، ثم مات منزوياً بعيداً عن الأضواء (٣) .

٢ - آدم سميث Adam Smith

يعتبر آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) واحداً من أكبر نقاد المذهب التجارى ، وقد ضمن كتابه المعروف ثروة الأمم (او يعد هذا الإنجيل للاقتصاديين الكلاسيكيين وقد صهرت طبعته الأولى عام ١٧٧٦) انتقاداته للمذهب التجارى ، حيث عمل على تنفيذ الآراء التى جاء بها التجاريون . ففيما يتعاقب بالثروة وطبيعتها ، نجد أن سميث عارض بشدة تركيز التجاريين على النقود والمعادن النفيسة ، كمصدر أساسى للثروة ، فثروة الأمة فى رأيه تقوم على أساس القوة الإنتاجية للدولة وقدرتها على الوفاء بإنتاج ضروريات الحياة علاوة على وسائل الترفيه والمتعة . أما النقود فلإنها لا تعدو كونها وسيلة للتبادل تعمل على تيسير الحصول على هذه السلع . أما مستوى الإنتاج فإنه يعتمد بدوره على التقسيم الاقتصادى للعمل الإنتاجى . فكلما اتسع نطاق تقسيم العمل وازداد التخصص كلما أدى هذا إلى زيادة الإنتاج على المستويين الكمى والكيفى . وتتحدد مستويات التخصص على أساس إتساع الأسواق ومدى توافر رأس المال النقدى .

وقد أنكر سميث تلك الأهمية التى يعلقها التجاريون على وجود رصيد من الذهب والفضة ، على حين أنه من الضرورى للغاية لزيادة ثروة الأمة ، العمل على خلق الأسواق اللازمة لتوزيع منتجاتها الصناعية ، ويكمن هذا التفسير وراء إلحاح سميث المستمر على ضرورة توسيع نطاق التجارة الدولية وذلك عن طريق تحريرها من القيود المتمثلة فى الجمارك والضرائب الحامية إلى غير ذلك من أية قيود يمكن أن تحد من قوة وانطلاق التجارة الخارجية .

(3) George Sout, Ideas of Great Economists. New York, Amenter Book, 1952. pp. 24-25.

(م ٣ - علم الاجتماع)

ولم يعترض آدم سميت تماماً على نفرة التجاريين للعلاقة بين الثروة والقوة ولكنه أدخل عليها بعض التعديلات ، فهو وإن لم ينكر فكرة أن قوة الدولة تركز على أساس الثروة التي تتمتع بها ، فإنه يعترض على الفكرة القائلة بأنه يجب على الدولة أن تنهج سياسة اقتصادية لتشجيع صناعات معينة دون غيرها ، وذلك من خلال بعض الممارسات السياسية . فالحكومة لا ينبغي أن تتدخل لغرض الاحتكار أو تحديد رسوم جمركية معينة فضلاً عن عدم مؤازرة قيام صناعة معينة على أساس التصدير فقط . وأن تترك الدولة الساحة الاقتصادية لرجال المال والأعمال باعتبارهم أقدر من غيرهم على تحديد متغيرات هذا المجال . وعلى ضوء ذلك المبدأ الذي اكتسب ذيو عاكبة ، وهو مبدأ الحرية الاقتصادية . (مبدأدعه يعمل Iaissez faire) يرى سميت أن تتخلى الدولة عن تدخلها لتنظيم الاقتصاد وأن تمنح القوة لرجال المال والأعمال لتنظيم أنفسهم بأنفسهم دونما أى تدخل من الدولة . ومن ثم فإنه يمكن الجزم بأن مذهب الحرية الاقتصادية يعنى بالدرجة الأولى إعادة تركيز القوة في النسق الاجتماعي وليس مجرد ترك المجال بغير ما سلطة على الإطلاق .

إلا أن مسألة عدم تركيز القوة في يد الحكومة لم تحل كل المشكلات السياسية للنظام الاقتصادي ، إذ ما الذي يضمن للمجتمع أن رجال الاقتصاد لن يسيثوا استخدام السلطة الممنوحة لهم وأنهم لن يسيطروا على السوق ويتحكموا في الأسعار وفقاً لمصالحهم الذاتية ؟ حاول سميت أن يوجد حلاً لهذه المشكلة من خلال وسيلتين أساسيتين هما : -

١ - صاغ نظريته بحيث ضمت ذلك الافتراض الذي اكتسب شيوعاً فيما بعد وأصبح يمثل عنصراً جوهرياً في النموذج الكلاسيكي عن « المنافسة الكاملة » (*) بمعنى ألا تحوز منشأة بمفردها القوة التي تمنحها صلاحية تحديد

(*) المنافسة الكاملة يقصد بها هيكل معين في الهياكل المختلفة للسوق ، ويتسم بافتراض كثرة عدد البائعين والمشتريين وتجانس المنتج وحرية الدخول إلى الصناعة . ويضاف إلى هذه الشروط الثلاثة شروط ثلاثة أخرى ، وهما معرفة المتعاملين في السلمة بالظروف السائدة في =

السعر أو الناتج الكلى لصناعة معينة . وفى هذا النموذج لا يستطيع رجل الاقتصاد أن يجمع بين الثروة وبين العمل السياسى . وقد أدرك سميث ، أن الواقع يختلف عن ذلك ، إذ أن رجال الأعمال وغيرهم سوف يجندون كل قواهم لتحديد الأسعار وكمية الإنتاج بما يتفق مع مصالحهم . وعلى الرغم من أنه قال بأنه « من غير المعتاد أن يتفق رجال صناعة واحدة على رأى موحد » فإنه عاد فى نهاية الأمر ليعلن « أن هؤلاء يمكن أن يوحّدوا جهودهم فيما يشبه التآمر على جمهور المستهلكين » ، بيد أنه وسم هذا الأمر بأنه مصطنع ويفتقر إلى الشرعية ، ولو ترك المجال الإقتصادى يعمل فى حرية تامة فإن رجال المال والأعمال سوف يستهدفون استثمار رؤوس أموالهم فى إقامة أكثر المشروعات إنتاجية وعائداً كما سيحصل كل على نصيبه من المجال التجارى ، حيث يقوم الاقتصاد بتنظيم نفسه .

وقد تعامل سميث مع موضوع التجارة الخارجية على نفس المنوال ، إذ رأى بأن أية دولة لا يجب أن تقوم بمفردها بغرض الإحتكارات أو سن التعريفات الجمركية الحامية لصالح المصدّرين . بل ينبغي أن تقوم كل دولة بإنتاج السلع التى تعود عليها بفائدة نسبية على ضوء مصادر ثروتها . ويمكن الوصول إلى الحد الأمثل من تواجد مخزون سلعى ، من خلال إطلاق حرية التجارة الدولية .

٢ - افترض أنه يمكن وضع بعض القيود السياسية ذات الطابع العام التى تستهدف كبح جماح رجال الأعمال من العمل لصالحهم الخاص وحسب . وعلى سبيل المثال يمكن للدولة أن تضع إطاراً قانونياً ليضمن التعامل بشرف

السوق ، وحرية تنقل الموارد الإنتاجية ، وانعدام نفقات نقل السلعة على إعتبار أن مواقع منشآت الصناعة إعتقارية من بعضها البعض . وهذه الفروض تستبعد ظهور فروض أسعار نتيجة لجعل بعض المتعاملين أو للإختلاف فى أثمان خدمات الموارد الإنتاجية من منشأة لأخرى (نتيجة لعدم قابليتها للنقل) ، أو لظهور نفقات نقل للسلعة (نتيجة تباعد موانع المنشآت الصناعية بعضها من بعض) ، وإذا توافرت الشروط الثلاثة فقط تصبح المنافسة بحتة Pure Competition .

في مجالات البيع والشراء كما يجب ألا تقوم الدولة بالعمل لصالح مجموعة اقتصادية دون أخرى . وهكذا فإنه في ظل النظام الحر لا تكون الدولة سلبية تماما بل إنها تعمل على الوصول إلى صيغة تجمع بين القانون ، والأخلاق والنظام وتؤدي إلى تشجيع العمل بوجه عام مع عدم الانحياز إلى مشروع دون آخر .

وعند التقييم السريع لآراء سميث فإننا نجد أن إدموند برك على سبيل المثال قد اعتبر كتاب « ثروة الأمم » أعظم كتاب ظهر حتى الآن في مجال الاقتصاد . وفي هذا الكتاب الذي اعتبره كثيرون « إنجيل الاقتصاد » نجد سميث يناقش كيفية زيادة ثروة الأمم ثم كيفية توزيع هذه الثروة ، ولن ترداد هذه الثروة دون بذل الجهد لزيادة الإنتاج الذي ينبغي أن ينهض به رجال أكفاء مهرة من خلال تقسم للعمل ، وادخال الآلات في مجال الصناعة .

ولكن يحل سميث مسألة التعارض بين حرية الفرد وتدخل الحكومة والمجال الاقتصادي تحدث عما يمكن تسميته باليد الخفية التي تنظم صالح الفرد والمجتمع بحيث لا تؤدي إلى تناقضات جذرية ، فالفرد عندما يقوم بإدارة مشروع ما ، فإنه يهدف إلى الحصول على أقصى قيمة ممكنة من ناتج هذا المشروع ، وهو حين يستهدف تحقيق مصلحته الخاصة يجد يدأ خفية تقوده إلى تحقيق أهداف جانبية لم تكن في خطته الأصلية ، وهي تلك التي تعود بالخير على المجتمع ربما بفاعلية أكثر مما لو كان يستهدف في الأصل منفعة المجتمع (٤) .

وكان سميث يربط كذلك بين توافر رأس المال وبين إرتفاع الأجور ، فكلما زاد رصيد الدولة من رأس المال كلما إزدادت فرصة الانتاج في

المجتمع وما يترتب عليه ذلك من رواج إقتصادي : أما عن العلاقة بين رأس المال والعمل فقد رأى سميث أن هناك نوعاً من إنعدام المساواة في المساومة بين العمال وأصحاب الأعمال الذين يتكثرون عادة في سبيل الإبقاء على رخص الأجور . مما ينجم عنه بالتالي محاولة العمال توحيد أنفسهم في جماعات تستهدف خفض معدلات الانتاج ، كما أنهم قد يميلون للعنف أحياناً في سبيل الحصول على حقوقهم المشروعة . وبعد ، فإن المأخذ الرئيسى الذى يأخذه سميث على أنصار المذهب التجارى يتلخص في قوله أنهم - رأى التجاريون - يضحون بمصلحة المستهلك لصالح المنتج على حين « أن الاستهلاك هو الهدف الأساسى والأوحد للانتاج » .

٣ - جون منيارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٦٤) John M. Keynes

ويقف كينز موقف المعارضة من نظريات الاقتصاد الكلاسيكيين ، إذ يؤمن بضرورة تدخل الحكومة في سبيل العمل على إستقرار النظام الإقتصادى . وتنسم معارضة كينز للأفكار الكلاسيكية بالتركيز على صفتين أساسيتين من صفات الاقتصاد الكلاسيكى ، الأولى تتم بصفة خاصة بالمستوى التصورى للتحليل الإقتصادى . فقد كانت وحدة التحليل في الاقتصاد الكلاسيكى وفي أكمل صورة نضوجاً - كما جاءت عند مارشال - هى ظروف الانتاج والأسعار للشركات الفردية المستقلة ، على حين توارى الاهتمام بظروف الاقتصاد ككل أو ما يسميه علماء الاقتصاد بسلوك التكتلات الاقتصادية ، على حين أصر كينز على القول بأن التكتلات الاقتصادية تمثل لب التحليل الإقتصادى ، أما الصفة الثانية التى عارضها كينز فهى تتمثل في كتابات كل من ساي (*) J. B. Say في القرن الثامن

(*) قانون ساي من السوق Say's Law of the Markets

يتضمن هذا القانون أن قيمة العرض الكلى للسلع الاقتصادية لابد أن تتكافأ بالضرورة مع قيمة الطلب الكلى عليها ، أو بعبارة أخرى أن العرض يخلق الطلب عليه . وهذا القانون يوحى من منطوقه بأنه لا توجد مشكلة طلب في أى اقتصاد قوى ، بل إن المشكلة هى مشكلة النقص =

عشر وإمتماده عند بيجو A. G. Pigon (١٨٧٧ - ١٩٥٩) والتي كانت تذهب إلى أن موارد الاقتصاديات الحرة يتم استخدامها بشكل كامل ومستقر ، حيث تقوم بعض ميكانزمات التكامل بضمان تشرب النظام القائم لأية تغييرات تحدث على المستويين الاقتصادي والسكاني بحيث لا ينجم عن هذه التغييرات اضطرابات تؤدي إلى الإخلال بنظام المجتمع كله . على حين رأى كينز أن الاقتصاديات الرأسمالية يمكن أن تواجه إختلالاً خطيراً يمكن أن يتطور ويأخذ شكل البطالة والكساد لفترات زمنية ليست بالقصيرة .

وقد أقام كينز افتراضاته بناء على تجميع عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، ورأى أنه يمكن دراسة كل من مستوى الدخل والعمالة في زاويتين ، الأولى هي زاوية العائدات التي يحصل عليها الأفراد إنطلاقاً من حقيقة أن دخل المجتمع يتكون من نسبة العائد الذي ينفقه الأفراد في الاستهلاك مضافاً إليه النسبة التي يدخرونها . أما الزاوية الثانية فهي التي تختص بالانتاج وهي التي ترى أن الدخل يتكون من تلك السلع التي يستهلكها الأفراد مباشرة . والمجموعة الأخرى من السلع التي تستخدم في الاستثمار رأى التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى . وبهذا يمكن الوصول إلى المعادلة الآتية : الاستهلاك + المدخرات (*) = الاستهلاك + الاستثمار (**).

حق رأس المال ، لأن أي زيادة في الانتاج لابد أن تؤدي تلقائياً إلى زيادة الطلب . وهذا التحليل يتعارض مع تحليل مالتس ، ومن بعده كينز ، في أن المشكلة الاقتصادية تتركز في قصور الطلب للعمال . غير أنه ، وإن ثبت تاريخياً أن مالتس وكينز كانا على حق في تحليلهما ، إلا أن هذا التحليل ينطبق على الدول الصناعية ، أما الدول المتخلفة فيجمع الكتاب الاقتصاديون على أن قانون ساي ينطبق على اقتصادياتها . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

(*) يعني الادخار Saving : الاقتناع عن الانفاق الاستهلاكي ، ويقوم به الفرد حينما يفيض دخله على ما ينفقة ، فيوجه الفائض إلى الادخار ، أنظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(**) الاستثمار Investment : يعني استعمال المدخرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في شراء أدوات الانتاج . فالاستثمار إذن هو تكوين رأس المال المعنى الحديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الانتاجية : وهو بذلك « زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع » . وتكون عناصره من المباني والتشييدات ، والآلات ، والتجهيزات ، ووسائل النقل والحوارات والأرض ، ...

بعد ذلك يفرد كينز مساحة أكبر للحديث عن هذه المكونات . مثل الاستهلاك والمدرخات والاستثمار . وفيما يتعلق بالاستهلاك والإدخار يرى كينز أن أذواق المستهلكين ثابتة نسبياً وبأن المستهلكين لا يتدخرون مباشرة في الاقتصاد على وجه العموم ، كما يضيف إلى ذلك افتراضه بأنه كلما ازداد دخل الفرد كلما كان أكثر ميلاً إلى الإدخار استناداً إلى القوانين السيكلولوجية الثابتة . ويعنى هذا بالنسبة للتكتلات الاقتصادية أن زيادة دخل المجتمع لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك .

أما فيما يتعلق بالاستثمار فقد وصل كينز إلى مجموعة من الافتراضات غير الاقتصادية، فالاستثمار في حد ذاته عبارة عن دالة لنسبة الفائدة و « الكفاءة الحدية لرأس المال » التي تعكس اتجاهات رجال الأعمال وبالذات فيما يختص بتقييمهم الفوائد التي يتوقعون أن يجنوها نتيجة الاستثمار في مشروع معين . وتتحدد هذه الاتجاهات تبعاً لتوقعات رجال الأعمال الذين يتنبأون بأن العائد الذي سيحصلون في المستقبل لن يختلف كثيراً عما يتحقق اليوم . على حين تمثل نسبة الفائدة دالة لإجمالي الرصيد النقدي (كما تحدده السلطات المالية) وكذلك ما يسميه كينز مبدأ تفضيل السيولة النقدية Liquidity (*) (Psreference) الذي يشير إلى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود وليس في استثمارها .

ولا يستبعد كينز حدوث البطالة والتضخم وغير ذلك من مهور الاختلال الاقتصادي في ظل ظروف معينة : ويرى هانسن Hansen أن تحليل كينز يقوم على أساس المزج بين العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية أو بعبارة هو :

سوق يكون استثماراً فردياً أو استثمار شركات ، أو استثماراً حكومياً . أنظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢-٢٣ .

(*) هي التفضيل النقدي بمعنى عدم الرغبة في انفاق جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات ، وهو عكس التفضيل السلعي Commodity ، والذي يعبر عن ميل الفرد إلى التخلي عن النقود أنظر حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

« تكمن الميول السيكولوجية وراء جداول الاستهلاك كما أن جدول الكفاية الحدية لرأس المال يستند إلى التوقعات السيكولوجية لقيمة العائد من مشروعات معينة ، ويقف لاجد السيكولوجى المحبذ للسيولة وراء جدول السيولة . بالإضافة إلى كل هذه المتغيرات الكامنة وراء أنماط السلوك والتوقعات ، هناك كمية النقود التى يحددها البنك المركزى باعتباره يمثل نمطا سلوكيا نظاميا Institutional behaviour Pattern (٥).

ويظل سؤال معين هو : أين يقع البعد السياسى فى التحليل الذى يقدمه كينز ؟ يظهر اهتمام كينز بالشئون السياسية جليا عند حديثه عن السياسة العامة فهو لا يستبعد إمكانية نجاح الحزومات فى التأثير على مستويات الدخل القومى والعمالة وذلك من خلال التأثير على معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار . وهكذا تستطيع الحكومة أن تؤثر على معدلات الفائدة وقيمة الرصيد النقدي ومن ثم التأثير على تلك المتغيرات ذات العلاقة الوثيقة بالكفاءة الحدية لرأس المال والاستثمار . كل هذا يمكن أن يتم من خلال إتباع سياسة مالية معينة تضعها الحكومة وتقدم على تنفيذها . وتستطيع الحكومة ذاتها أن تحسب إنفاقها واستثمارها من خلال سياسة مالية تؤثر على كل من الاستهلاك والاستثمار ، والأسلوب الرئيسى الذى تستخدمه الحكومة فى سبيل القيام بهذا يتمثل فى بناء الطرق والمصانع وإحساد الجيوش .. الخ . ويتم فى الوقت ذاته التأثير على توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب على الدخل العالية وتطبيق سياسات ترمى إلى الرفاهية الاجتماعية والدعم الساعى وما شابه ذلك ، ولو نجحت هذه السياسات فى التحويل إلى عدالة أكبر فى توزيع الدخل (كما ينتج عن استخدام جدول الضرائب التصاعدية) فإن هذا يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك تدريجيا مع كينز القائل بأن أولئك الذين يحصلون

(5) Alvin H. Hanser, A Guide to Keynes (New York, McGraw-Hill, 1953) p. 166.

على دخول غير منتظمة سوف ينفقون جزءاً كبيراً من دخلهم أكثر مما يفعل أولئك الذين يحصلون على أجور منتظمة .

وتكشف هذه الممارسات الحكومية عن التداخل الواضح بين كل من الجانب الاقتصادى والجانب السياسى فى النظام الاجتماعى العام . وفى هذه الأيام لا يتسنى لنا فهم الطريقة التى يعمل بها الاقتصاد دونما الاحاطة الكاملة بالسياسة العامة للحكومة .

ومن العرض السابق لهؤلاء المفكرين الاقتصاديين نجد أن هناك تذبذباً واضحاً فيما يختص بالعلاقات بين البعدين السياسى والاقتصادى . فالتجارىون كانوا يجدون علاقة لا تنفصم بين الأهداف التى يرمى إليها كل من علم السياسة وعلم الاقتصاد بحيث يصعب التمييز بينهما ، فكل زيادة فى الثروة تعنى زيادة فى القوة ، ثم يعاد استخدام القوة فى سبيل زيادة الثروة . وقد اعترض سميث على هذه الفكرة وذهب إلى وجوب انفصال السلطة السياسية عن المجال الاقتصادى ، فلكل منهما مجاله ، ويجب أن يودى كل منهما عمله مستقلاً تماماً عن الآخر . ولكى يصل الاقتصاد إلى أقصى مراحل النمو والتوسع لا بد من أن يتباعد رجال السياسة عن التدخل فى الاقتصاد الذى ينمو على أحسن صورة فى ظل المنافسة الحرة .

وبينما ضمن ماركس نظريته الكثير من ملامح الفكر الاقتصادى الكلاسيكى فإنه قام فى الوقت نفسه بنقد الأفكار الكلاسيكية حول طبيعة العلاقة بين البعدين الاقتصادى والسياسى . حيث يربط بين أهداف كل من السياسة والاقتصاد وإن اختلفت عن التجاريين فى أنه يجعل من السياسة تابعا للاقتصاد ، ولا يتعدى دور الدولة عملية تدعيم العلاقات الطبقيه التى تنشأ خلال عمليه الإنتاج . ثم يأتى كينز فيضنى استقلالية على العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، وهو يرى أن السلطة السياسية يمكن أن تؤثر على الاقتصاد ولكن بشكل غير مباشر .

ثانيا - إسهام الفكر السوسيولوجى فى الكشف عن الجوانب الاجتماعية فى الحياة الاقتصادية

مثلما فعلنا بالنسبة لاختيار ثلاثة من المفكرين الاقتصاديين الذين أسهموا فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى فنكتفى هنا كذلك باختيار ثلاثة من علماء الاجتماع الذين أثروا بأرائهم تطور ونمو علم الاجتماع الاقتصادى ، وبالإضافة إلى هذا فإننا سنختار بعداً يتسم فى جانب منه بأنه بعد سياسى ، وهو ذلك البعد الذى يعنى بتكامل الأنشطة الاقتصادية ، فقد يؤدى أى تقسيم للعمل إلى خلق الظروف التى تؤدى إلى التوتر الاجتماعى . وستعرف من خلال عرضنا لآراء هؤلاء المفكرين على العوامل الاجتماعية التى تسهم فى إقرار علاقات التعاون والمساواة بين المؤسسات الاقتصادية ، وكذلك كيفية قيام المجتمع بالسيطرة على مظاهر الصراع الاقتصادى الذى قد يوجد بين المؤسسات . ويتأثر هذا التكامل بمجموعتين من العوامل أولاهما مجموعة العوامل السياسية والمجموعة الثانية تلك التى تتمثل فى مجموعة العادات والتقاليد الاجتماعية التى لا تنبع مباشرة من العوامل السياسية . وسنتناول فيما يلى بالعرض والتحليل أعمال ثلاثة من علماء الاجتماع البارزين الذين أسهموا فى تطوير فكرة التكامل . وهؤلاء العلماء الثلاثة هم هربرت سبنسر وإميل دوركايم وماكس فيبر على التوالى :

١ - هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) :

يعتبر سبنسر من أبرز العلماء الذين كان لهم تأثير عظيم على الفكر السوسيولوجى لفترة طويلة فى أواخر القرن التاسع عشر . وقد اكتسب مكانته تلك من محاولته الرائدة فى الجمع بين تيارين رئيسيين من تيارات الفكر هما الاتجاه التطورى (*) والاقتصاد الكلاسيكى . وقد وصل كل من هذين

(*) يقصد بالتطور « التحول من أشكال سابقة من طريق تنوع الوظيفة وتعقد البناء » . ويعرف هوبل Haebel التطور بأنه « الانتقال من البساطة إلى التركيب و من التجانس إلى التباين » . ويرى بيدنى Bidney أن التطور يبدأ تاريخاً عام وهو موجود أينما وجدت -

الاتجاهين إلى قمة النضج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .
وقد استلهم سبنسر فكرتين أساسيتين من الاتجاه التطوري ، أولاهما
المماثلة بين المجتمع والكائن الحي ، والثانية خاصة بالتقدم الإجتماعى . لقد
أوجد سبنسر عدة صفات مشتركة بين كل من المجتمع والكائن الحي فكل
منهما يمتلك القدرة على النمو ، وهذا النمو يرتبط بدرجة عالية من التعقد
Complexity الذى ينعكس فى تعدد الأنشطة التى تكون على درجة عالية
من التخصص ؛ كما يكشف كل منهما عن شكل واضح من أشكال الاعتماد
المتبادل بين الأجزاء المكونة له . وعلى الرغم من أن سبنسر عاد وأكد على
وجود بعض الفروق بين الكائن الحي وبين المجتمع ، وكذلك تعرض الأفكار
الحيوية عن المجتمع للهجوم منذ أوائل القرن العشرين ، فإنه لا تزال هناك

الثقافة الانسانية » . أما التطورية فهى الإيمان بالتطور ، وهى فى الاثنولوجيا تعنى تلك النظرية
التي ترى أن التغير الثقافي ينمو من خلال إزدياد تمايز وتعقد الظواهر الثقافية . أنظر فى ذلك :
إيكه هولكرانس : قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والبولكلور ترجمة د. محمد محمود الجوهري
ود. حسن الشامى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٢ ، الطبعة الأولى ، ص ص ١٠٢ وما بعدها .
ويرى بوتومور أن « العلماء التطوريين قد ساهموا فى تقديم مخططات مفيدة للتصنيف وتقديم
بعض التفسيرات الخصبه لتاريخ الاجتماعى البشرى . ولكنهم ساهموا أولا وقبل كل شئ فى
صياغة وتحليل مشكلات التغير الاجتماعى » إلا أن تفسيراتهم لا تمثل نظريات علمية فى التطور
الاجتماعى ، ولا قادت تصوراتها للعامة عن التطور : ولا من المحتمل أن تقودنا إلى أى نظرية
علمية عن عوامل أو ميكافزمات النمو الاجتماعى » وليس من المتوقع حدوث مزيد من التقدم
فى هذه الاتجاهات ، بوتومور : ت.ب. تمهيد فى علم الاجتماع . ترجمة د. محمد محمود
الجوهري وزملاؤه ، الاسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ص ٧٩ (للطبعة الثالثة ، دار
المعارف ، ١٩٧٨) . إلا أن بوتومور يقول فى موضع آخر من الكتاب المشار إليه « على أن
هذا لا ينبغى أن يقلل من شأن الانجازات الحقيقية التى حققها التطوريون الأوائل فقد قاموا
بتصنيف كيات هائلة من المعلومات الاثنوجرافية والتاريخية بطرق مفيدة ، ورسوموا الخطوط
العامة للتنبؤات الممكنة للمجتمعات الانسانية . كما قدموا إسهامات هامة لمعلوماتنا عن التغير
الاجتماعى . ونستطيع اعتماداً على دراساتهم أن نحدد بعض العوامل التى تؤدى إلى تغير البناء
الاجتماعى فى المجتمعات المختلفة ، وربما نصيغ - بدلا من الوصف العام للتطور الاجتماعى -
هدداً من القوانين والشروط المرتبطة ببعض أنواع التغير . بوتومور ، مرجع سابق ،
ص ص ٦٥-٦٦ .

بقايا لهذا الاتجاه تنعكس في الفكرة السائدة الآن عن قدرة المجتمع على الاستمرار من خلال التوازن الناجم عن الاعتماد المتبادل بين أجزائه (ومنها الأنشطة الاقتصادية) .

لم يفرق سبنسر بين عمليات التطور التي تطرأ على المجتمع وتلك التي يمر بها الكائن الحي . فالكائن الاجتماعي Social Organism يمر بمرحلة من التكامل الذي يعزى إلى عدة أسباب ركز سبنسر على أحدها فحسب بما أسماه النشاطات شبه الحربية كعامل أساسي يساعد على توسيع نطاق التكامل . ويظهر أبسط مثال على التكامل المتزايد في توحيد إثنين من المدن الدول city-state في شكل كيان سياسي واحد . وينجم عن التكامل المتزايد ما يسمى سبنسر باسم مبدأ تشتت الحركة dissipation of motions الذي يؤدي بدوره إلى نمو الأبنية الاجتماعية المتميزة (المتخصصة) لأن توحيد المدن - الدولة في كيان سياسي واحد قد أدى إلى ظهور أنشطة سياسية أكثر تعقيداً وتخصيصاً لتفنى بحاجات السيطرة على النظام السياسي الجديد . ومن ثم فإن التطور على هذا النمط يمثل عملية تناوب بين قوى التكامل وقوى التباين ، وتكون النتيجة عملية تحول من المجتمعات المتجانسة في بنائها إلى المجتمعات اللا متجانسة (مع تغيرات طنيقة تطرأ على التخصص في كافة الوظائف الاجتماعية) .

ولكى يضمن سبنسر معنى تاريخيا ملموسا على هذا الإطار التطوري العام يختزل كل التطور التاريخي الذي مرت به المجتمعات في نمطين رئيسيين هما المجتمع العسكري . المجتمع الصناعي . ويقوم التكامل في المجتمع العسكري على أساس القوة القاهرة . ويجمع القائد العسكري السلطة السياسية إلى جانب القيادة العسكرية ، ويتم بعثة الصناعة لتكون في خدمة الأهداف العسكرية ، ويصبح الفرد مجرد تابع للدولة ، ويكون التعاون القهري هو السمة المميزة للتكامل في المجتمع العسكري ، وينبع التكامل في كافة صوره (بما في ذلك تكامل الأنشطة الاقتصادية) من تصرفات قيادة تجمع في قبضتها مقاليد الحرب والسياسة .

ويختلف المجتمع الصناعي عن سابقه اختلافا بينا في كافة النواحي ، فالنظام

السياسى لم يعد تابعا للقيادة العسكرية ، بل تنشأ أبنية ديمقراطية مختلفة تماما حيث يظهر النظام النيابى ويتم تشكيل الوزارات إلى آخر ذلك من مظاهر النظم الديمقراطية ، ويزدهر القطاع الصناعى فى النظام الاقتصادى وينفصل عن التأثير المباشر للسلطة السياسية وتنمو عمليات إنتاجية جديدة. وصور من التبادل التجارى والتوزيع لم تكن معهودة من قبل . ويتحرر الفرد من سيطرة الخضوع للدولة . ويكون مبدأ التكامل فى المجتمع الصناعى قائما على أساس التعاون الإرادى ، ويدخل الأفراد فى علاقات مع بعضهم البعض على أساس التعاقدات الحرة .

لقد استخدم سبنسر هذين النمطين كتجريد يستطيع من خلاله تقديم صورة مفصلة عن ذلك الاندفاع التطورى الواسع النطاق الذى شهده تاريخ البشرية ، وهو يرى أن كلا من النمطين يقف على النقيض من النمط الآخر فى الأساس : « فكلما تراجع التعاون الاجبارى كلما تقدم التعاون الارادى » ، ويسود فى المجتمع الصناعى مبدأ التكامل القائم على الحرية ويتفاعل الأفراد بعضهم مع البعض الآخر على أساس المساواة ، ويقل التدخل السياسى فى حياة الأفراد إلى أدنى مستوى ممكن ، لما قد ينبجم عن اقتحامه لحياة الأفراد من إحداث للقلق واضطراب مجرى حياتهم الحرة . ومن هنا يمكن أن نجد تشابها بين فكرة سبنسر عن المجتمع الصناعى وفكرة سميث عن الاقتصاد التنافسى ؛ حيث يتم الانتماء عن اللجوء لاستخدام القوة فى هذا النمط من أنماط المجتمعات لأن التكامل لايتأ عن طريق القوة بقدر ما باتى عن طريق التوازن الذى تحكمه إرادات الأفراد ومصالحهم المتشابكة ، وعلى هذا يفقد التكامل الاجتماعى الفعال أهميته فى المجتمع الصناعى تماما كما رأى سميث أنه لا ضرورة لتدخل السياسة فى مجال الاقتصاد فى نظام المنافسة الكاملة الذى تحدث عنه والذى أشرنا إليه فيما سبق .

٢ - إميل دور كايم (١٨٥٨ - ١٩١٧) :

عرض دور كايم أفكاره الأساسية عن التكامل الاقتصادي في دراسته الرائدة عن تقسيم العمل الاجتماعي والتي نشرت لأول مرة سنة ١٨٩٣ . وعلى الرغم من الهجوم الشرس الذي شنه دور كايم على هربرت سبنسر في كتاب تقسيم العمل الاجتماعي ، فإن كثيراً من أفكار دور كايم لا تختلف كثيراً عن أفكار سبنسر في بعض الجوانب . فقد اهتم دور كايم في المقام الأول بدراسة العوامل المؤدية إلى أحداث التكامل الاجتماعي ، وانتهى في ذلك إلى تقديم ثنائياته المعروفة عن نمطين من أنماط المجتمعات هما المجتمع الانقسامي segmental والمجتمع المتباين differentiated . يتسم الأول بالتجانس كما يشهد تقسماً بسيطاً للعمل يقوم أساساً على عامل الجنس والسن ، وتتكون من جماعات قرابية متماثلة من الناحية البنائية التي يمكن إحلال أخرى محلها في حالة ما إذا تعرضت للزوال . وهذا يمثل فارقا أساسياً بين المجتمع الانقسامي والمجتمع المعقد من الناحية الكيفية حيث يشهد الأخير فراغاً وظيفياً في حالة ما إذا تعرضت بعض وحداته للزوال ولا يكون من اليسير استبدالها بغيرها . ويقوم التجانس في المجتمعات الانقسامية على مبدأ القرابة ولذا فهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن المجتمع العسكري الذي تحدث عنه سبنسر ، وإن اتفق كلاهما في نقطة التجانس الذي يتسم به النظام العام .

ويتحقق التكامل الاجتماعي في المجتمعات الانقسامية عن طريق ما يعرف باسم التضامن الآلي mechanical solidarity ، حيث يواجه أى سلوك خارج عن معايير الجماعة بنوع من العقاب الرادع الذي يعكس القيم الجماعية في المجتمع الانقسامي . وتماثل هذه القيم لدى جميع أفراد المجتمع بدرجة صغرت أم كبرت ، وينبع هذا التماثل من التجانس الأساسي الذي يتصف به المجتمع . ويمثل القانون القمعي أكثر الأمثلة والسمات

بروزاً في نموذج التضامن الآلى (مثل للقوانين التى تطبق في حالات الاغتصاب والخطف والقتل . . وهذه القوانين تطبق أيضاً في المجتمعات المتقدمة) وعلى هذا النحو يقوم التضامن الآلى على أساس تبعية الفرد المطلقة للجماعة ، ومن هنا ينشأ التماثل بين فكرة دور كايم عن التضامن الآلى وفكرة سبنسر عن المجتمع العسكرى فكلاهما يقوم على أساس التعاون القهرى .

كما تماثل فكرة دور كايم عن المجتمع المتباين مع فكرة سبنسر عن المجتمع الصناعى ، فكلاهما يقوم على أساس تباين الأدوار والتخصص الدقيق في الوظائف كما يشجع كلاهما على تحرر الفرد من أية قيود قد تحد من حريته . ويمكن الخلاف الأساسى فى مبدأ التكامل الاجتماعى .

فالمبدأ العام للتكامل عند سبنسر هو مبدأ التعاقد والمبادلات الحرة ، حيث لا حاجة لوجود أى عمل تكملى رشيد يمكن أن يحول دون إساءة بعض الأفراد لبعضهم الآخر ، مما يدعو إلى الشك فى قدرة هذا المجتمع على الاستقرار الذى لا يقوم إلى على أساس العاقدات الموقنة بين الأفراد ، وعلى العكس من هذا النموذج نرى دور كايم يتحدث عن القانون المدنى والدور الأساسى الذى يؤديه فى الحفاظ على تكامل المجتمع ، بالإضافة إلى أنه يضمن الظروف الملائمة التى يمكن أن تتم فى طلبها التعاقدات الحرة بين الأفراد فى نموذج التضامن العضوى . ومن مظاهر التضامن العضوى أيضاً بالإضافة إلى القانون هناك العادات الجمعية والاتفاقات التجارية وكذلك الفهم الضمنى الذى يوجد بين الشركات الاقتصادية فيما تتعلق بأصول المعاملات . والحقيقة أن الفارق الأساسى بين كل من دور كايم وسبنسر هو أن دور كايم قد أولى اهتماماً تحليلياً خاصاً لمسألة التكامل فى المجتمعات المعقدة .

٣ — ماكس فيبر (١٨٦٤ — ١٩٢٠)

لقد إعتد دور كايم وسيبر على المفاهيم مبسطة ومجردة عند تحليل العلاقات بين أنماط المجتمعات وأشكال التكامل ، مثل المجتمع العسكرى والمجتمع الانقسامى ، والتعاون القهرى ، والتضامن العضوى وهكذا ، ومثل هذا المفهومات لا تكشف عن ذاتها بشكلى خالص فى الحياة الواقعية نظراً لأن كل مرحلة تاريخية قد تشهد سيطرة لنقط أو أنماط معينة . أما ماكس فيبر فانه قد طور هذه المفاهيم المجردة عند تحليلاته المقارنة للأبنية الاجتماعية وعلى نحو خاص فكرة النمط المثالى Ideal Type باعتباره بناءً فرضياً يشيده الباحث ليتمكن من تحليل وتفسير عدد من المواقف التاريخية . ثم ذكر فيبر شكلين من أشكال الأنماط المثالية (٦) أولهما الخاص بالتشكلات التاريخية الفريدة hisiorg Nniaue Canhigurotion مثل « الرأسمالية البورجوازية الرشيدة » rotiougir Cahitoeiam والصياغات المتعلقة بالتطور التاريخى مثل المعالجة التى قدمها ماكس لقروانين التطور الرأسمالى .

أولى ماكس فيبر عناية خاصة لدراسة الظروف التى صاحبت نمو

(١) يمثل النمط المثالى فى الواقع مفردات فرضية Hypothetical Variables محسوسة يحددها الباحث ينشئه اكى تكون أساساً ينهض عليه المقاومة . والنموذج لا يصف أسلوباً فردياً للفعل : وإنما أسلوباً نموذجياً ، بمعنى أنه بناء عام تصنف على أساسه الحالات الواقعية » وهذه الحالات بدورها تصنف ما أطلق عليه فيبر أسلوب الفعل الممكن موضوعياً Objectively Possible « والنموذج مثالى لأنه يتحقق كفكرة » ويحتقد فيبر أن النماذج المثالية : إنما هى وسائل نستطيع من خلالها فهم العالم الواقعى ، وهى أيضاً أداة لتحليل الأحداث التاريخية محسوسة أو المواقف الواقعية كما أنها تمثل أداة تحليلية نخدمنا فى السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية »

السيد الحسينى — محمد على محمد « ماكس فيبر » مقال فى : المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . مجلد ٤ ، عدد ٢ (مايو ١٩٦٧) صص ١١١-١١٤ و صص ١٢٥-١٢٩ .

الرأسمالية الصناعية وإزدهارها^(٦)، وقد كان واعياً منذ البداية للتمييز بين الرأسمالية الصناعية وبين غيرها من أشكال الرأسمالية الأخرى مثل الرأسمالية الاستعمارية أو الرأسمالية القائمة على في النقد وحده : بل إنه عني على نحو خاص بالرأسمالية العالية أو ما يسميه الرأسمالية البورجوازية الرشيدة والتي تشهد تنظيماً رشيداً ودقيقاً لعملية الإنتاج ذاتها .

وفي دراستهما عن ماكس فيبر كشف كل من جبرث وميلز عن السمات الأساسية لهذه النمط من أنماط الرأسمالية ، على النحو التالي :

تقوم مؤسسات الإنتاج على أساس المشروعات الثابتة والتنظيم الرسمي للعمل الحر . ويقوم صاحب المشروع بالعمل وفقاً لمسئوليته الخاصة . ويتم إنتاج السلع للأسواق الضخمة القائمة على أساس المنافسة الحرة . وتحكم عملياته ميساسية رشيدة تقوم على أساس التوازن المستمر بين التكاليف (X) والعائدات . ويتم تسجيل كافة عناصر العملية الإنتاجية ، بما فيها خدمات صاحب المشروع ذاته في دفاتر باعتبارها أجزاء تدخل في الحسابات الختامية للمشروع (٧) ،

لقد تعامل فيبر مع ظاهرة تاريخية أكثر شمولاً من تلك التي عالجهها كل من دور كايم وسبنسر عند حديثهما عن أشكال المجتمعات .

كان فيبر ينشد تحديد الظروف التاريخية التي نشأت في ظلها الرأسمالية

(*) هناك نوعان من نفقة (تكاليف) أي سلعة ، نفقة أولية أو مباشرة وهي تتغير بتغير حجم الإنتاج : وتمثل مدفوعات المنشأة إلى العمال في صورة أجور ، أو مدفوعاتها على المواد الأولية أو الخامات ، ثم النفقة الثانية وهي بنود النفقات العامة ، كإيجار موقع المصنع واستهلاك الآلات . حسين عمر ، مرجع سابق : ص ٣٠٤ .

(7) Gerth, Hand Mills, G.W. (ed. and Transl), From Max Weber L. N. Y : O. V. P., 1958.) pp. 67-88.

(م ٤ - علم الاجتماع)

الصناعية الغربية والتي حافظت على بقائها ونموها وازدهارها . وفي هذا المجال ذهب إلى القول بأن الأخلاق البروتستانتية - والكاليفينية على وجه خاص - قد هيأت الظروف الملائمة نفسياً واجتماعياً لقيام الرأسمالية الصناعية الحديثة . كما تمثل البيروقراطية (٨) أكثر نظم الإدارة تلاؤماً مع هذا النظام الرأسمالي نظراً لما تتسم به من دقة ورشد . وبالنسبة للتكامل داخل هذا النظام يرى فيبر أنه توجد عدد من الأبنية النظامية Institutional Structures تعمل على تهيئة الظروف المواتية لهذا النظام كما تعمل على تنظيم الرأسمالية الصناعية .

يرى فيبر أن هناك مجموعة من الإجراءات التي شكلت مركباً سياسياً قانونياً أدى إلى استمرار بقاء الرأسمالية الصناعية ، ومن هذه الخصائص عدم تملك العمال للوظائف التي يشغلونها كما كان الحال من قبل في الطوائف المهنية guilds حيث كان يتم توريث وظائف بعينها من الآباء للأبناء مما كان يحول دون إطلاق الملكات الإبداعية لدى الفرد وتمكنه من شغل وظائف أخرى بخلاف تلك التي كان يشغلها ذوه . كما

(٨) تعتبر البيروقراطية بحق من أهم سمات العصر الحاضر . والبيروقراطية مكونة من مقطعين أولهما Bureau وتعني مكتب وكلمة Cracy التي تعني حكم ، فالكلمة تعني في مجملها « حكم المكاتب » . والواقع أنه يجب عند دراسة البيروقراطية التفرقة بين البيروقراطية كتنظيم رشيد ، وبين بعض المظاهر الباثولوجية التي قد تشوب هذا التنظيم الرشيد ، تلك الأمراض التي دفعت مفكراً مثل أندريه بيتر إلى القول بأن الحضارات تولد في أحضان الدين وتموت في أحضان البيروقراطية ، ألفريد سوفي « كيف نحارب البيروقراطية » ، مقال في مجلة الهلال ، القاهرة ، دار الهلال ، عدد ٢ (١ فبراير ١٩٧٥) « بل إن ماكس فيبر قد أبدى تشاؤمه من مستقبل التنظيم البيروقراطي حيث خشى أن تؤدي الاشتراكية إلى تقييد حرية الإنسان وأن تحول البيروقراطية إلى عبد مهمته الوحيدة الطاعة والاذعان .

Max Weber • Politice as Vocation » in H. Gerth (*)
and C. W. Mills, eds. From Max Weber L. London : R.
and K. p. 1970). p. 77.

تشهد البيروقراطية فصلاً كاملاً بين الإدارة ورأس المال؛ فمدير المشروع الصناعي ليس هو بالضرورة صاحب رأسماله ، وهذا يمثل أحد الجوانب الرشيدة للتنظيم البيروقراطي حيث كان العبيد من قبل ممالك لأرباب الأعمال الذين كانوا مضطرين للسماح للعمال بأن يكونوا عائلات مما كان يرهق العملية الإنتاجية ، علاوة على أنه كان عاجزاً عن تسريح العمال في مواسم الركود ، كما لا يكون من حق العمال تملك أدوات الإنتاج كالألات والمواد الخام وما إلى ذلك حيث يحول هذا دون قيام المديرين بتنظيم العمال وفقاً لمتطلبات الإنتاج . بل ينبغي أن تكون ملكية كافة أدوات الإنتاج في أيدي تلك الفئة من الناس الذين أوتوا القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في عمليات الإنتاج . كما لا ينبغي أن يتدخل أصحاب رؤوس الأموال في تقييد فرص الربح التي قد تتواجد في السوق ، مما قد ينجم عنه ظهور الاحتكارات التي تؤثر بدورها على نظام المبادلات التجارية ومرونة السوق .

كما لم يغفل فيبر الإشارة إلى أهمية وجود نظام سياسي قانوني راسخ لتنظيم عمليات التبادل والنظام النقدي . فالرأسمالية الرشيدة لا يقدر لها النمو والإزدهار في غيبة سلطة سياسية تكفل تدفق رؤوس الأموال مع الحفاظ على قيمتها ، وفيما يتعلق بنمط أسلوب التبادل ، يرى فيبر ضرورة وجود نظام نقدي يسمح بتوسيع مجالات السوق ووجود الأرصدة المالية اللازمة لعمليات التبادل .

وفي نهاية الأمر يدعم فيبر الرأي الذي يطالب بضرورة وجود إطار قانوني يضمن سلامة وصحة التعاقدات التي تقوم بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع ، وكذلك يؤيد قيام السلطة السياسية بفرض هذه الالتزامات القانونية وهو غير ماذهب إليه دور كايم .

وإذا تعرضنا بالتقييم السريع للغاية لإسهام فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي فإنه يمكن القول دون حرج أن فيبر لم يسهم في إضفاء الطابع النظري الأصولي على تطور علم الاجتماع الاقتصادي ، بل إنه وجه عناية أكبر إلى التطورات التاريخية التي انتهت بظهور الرأسمالية ، علاوة على تحديد الظروف الموضوعية التي ساعدت على نشأة وازدهار النظام . وفي الوقت الذي لم يعنى فيه كذلك بالأحداث التي تقع داخل الرأسمالية ذاتها مثل (دوران العمل) فإنه لم يغفل الأبعاد التاريخية التي سبق وتناولناها في التو .

ثالثا : إسهام الفكر الأنثروبولوجى فى الكشف عن الجوانب
السوسولوجية فى الحياة الاقتصادية :

لقد اقتصر حديثنا حتى الآن على إسهامات أولئك العلماء الذين درسوا
الحضارات الحديثة وإن لم تخل دراسات دوركايم وسبنسر من عبارات
متفرقة عن المجتمعات البسيطة المتجانسة والتي أشاروا بها إلى المجتمعات
القديمة أو المتخلفة بالمقارنة مع أنماط المجتمعات التي أشار إليها دوركايم
بالمجتمعات المتباينة واتخذت اسم المجتمعات الصناعية عند سبنسر . ويختلف
الأمر بالنسبة للمجتمعات البسيطة فى تركيبها حيث تفتقر إلى الأشكال
الاقتصادية التي يمكن تمييزها عن غيرها من نظم المجتمع ، كما توجد
السجلات التي تساعد على دراسة النظام الاقتصادى ، ولذا فإن عالم
الأنثروبولوجيا الذى يدرس أحد هذه المجتمعات البسيطة بغرض التعرف
على الملامح المحددة للنظام الاقتصادى القائم يواجه صعوبات جمة عبر عنها
ريموند فيرث على النحو التالى .

« إن مبادئ الاقتصاد التي يمكن أن تعمم على كافة أشكال المجتمع
تتسم بالضآلة والقلة . فجلها لم تتجاوز إطار المجتمع الرأسمالى الذى نشأت
فى ظله . وتتناول فى معظمها مسائل تكنولوجيا الآلات والنظام النقدي
فى المعاملات التجارية ، علاوة على نظام مصرفى متكامل والمشروعات الفردية
والأبنية الاجتماعية ذات الطابع الغربى ، على حين يكافح عالم الأنثروبولوجيا
فى عالم متنوع ومتداخل من الأنماط ، يغلب عليها النمط الريفى الذى لا يكاد
يعرف نظام التعاملات التجارية عن طريق النقد أو النظام المصرفى الحديث
كما أنه لا يستخدم الميكنة فى العملية الإنتاجية التي تتسم بالبساطة وعدم التعقد
بالمقارنه بنمط الاقتصاد الغربى ، كما أن بعض هذه المجتمعات يتسم بالبداية
الحقيقية حيث يختص تماما نظام التعامل بالنقود . وعلى هذا فإن الأنثروبولوجى
يواجه مشكلة تطبيق مبادئ الاقتصاد المعروفة فى الغرب (الاقتصاد المعاصر)
على صور الحياة الموجودة فى المجتمع البدائى ، علاوة على أنه محروم من

الأماليب العامة للقياس التي توجد لدى رجل الاقتصاد الذي يدرس المجتمعات الحديثة ، ففي غيبة التعامل بالنقود لا يكون من اليسير — إن لم يكن من المستحيل — تقدير حساب الأسعار ، بل إنه إذا وجدت النقود وحدها ، فإنها لا تكفي لقياس كافة العلاقات الاقتصادية » (٩) .

وخلال الأربعين عاما الماضية ، تم إجراء عدد من الدراسات التي تناولت النظم الاقتصادية وانتهت إلى الكشف عن وجود ارتباطات وثيقة بين النشاطات الاقتصادية وعدد من العوامل يأتي في مقدمتها العنصر القرابي والرئاسي والقبلي في المجتمع ، وقد ركزت هذه الدراسات على عمليتي الإنتاج والتبادل .

ففي سنة ١٩٢٢ نشر برونسلاف مالينوفسكى (١٨٨٤ — ١٩٤٢) دراسة لانزال تعتبر حتى الآن فتحاهاماً في الدراسات التي تناولت النشاط الاقتصادي بين القبائل البدائية في ميلانيزيا ، وقد لاحظ أن كلا من عمليتي الإنتاج والتبادل تستند في الأساس على عاملي الزعامة والقرابة في القبيلة . وعلى سبيل المثال فقد لاحظ عند دراسته الميدانية أن إنتاج قوارب الصيد يعتمد على تقسيم واسع للعمل بين الرئيس وخبراء التجارة والعمال . والحقيقة أن هؤلاء لا يعملون لأسباب اقتصادية بحتة بل يهدف النشاط الاقتصادي الذي يقومون به لإضفاء لقب ملك الكانو على زعيم القبيلة ، والقول بأن قبيلة بأكملها تستعمل الكانو (١٠) وفي بعض جوانب الإنتاج الأخرى يعتمد العمل الجمعي على الواجبات والالتزامات التي يلتزم بها الفرد قانوناً أمام أقاربه ، بمعنى أن أقارب الرجل يهبون لمساعدته متى احتاج لهم ، أما إذا كان الزعيم هو الذي يحتاج للمساعدة فإن القبيلة تخرج عن بكرة أبيها

(9) Raymond Fith, Elements of Social organizations (London: Watts, 1951) pp. 122-123.

(10) Brons law Malinowski, Aragonauts of the Western Pacific (London : R. and K. p. 1922) p. 158.

لمساعدته . أما إذا كان الرجل من الهوام فإنه لا يجد المساعدة إلا من فئة قليلة من الناس . وفي العادة يتم تقديم الطعام بعد الانتهاء من العمل ، ولا يعد هذا بمثابة أجر عن العمل لأنه لا يوزع على أساس نصيب كل فرد في العمل بل على أساس قواعد أخرى ليس من بينها إنجاز الفرد » . (١١)

وبناء على ملاحظاته الميدانية قام مالينوفسكى بشن هجوم على التراث الغربى المتعلق بالخوافر الاقتصادية الإنتاج . وفي نفس الوقت أكد مالينوفسكى على أهمية الدور الذى يلعبه السحر فى الأنشطة الاقتصادية ، وعلى سبيل المثال فإن الطقوس السحرية تتدخل فى كل مرحلة من مراحل تشييد الكانو ، أما التفسير الذى يقدمه مالينوفسكى لذلك فهو أن السحر كعامل مكمل للمهارة الفنية العالية لدى الأهالى فى بناء القوارب يوفر طاقة سيكولوجية دافعة تمنحهم الثقة فى أن عملهم سيكمل بالنجاح كما تزودهم فى الوقت ذاته بنوع من القيادة الطبيعية » (١٢)

ويظهر أثر العوامل غير الاقتصادية بشكل أكثر وضوحاً فى مجال التبادل حيث حدد مالينوفسكى أشكالاً معينة مثل الهبة الخالصة ، بما فى ذلك الهدايا التى يقدمها أحد الزوجين للآخر أو الآباء للأبناء وذلك دون انتظار رد الهدية بل إن تحديد الأجور وكذلك السلع التجارية لا يتم على أساس اقتصادية بقدر ما يحقق للجماعة مزيداً من القاب التقدير الاجتماعى والهيبة . (١٣) ولهذا يردد

(11) B. Molinowski, Ibid. p. 160.

(12) B. Malinowski, Ibid. p. 116.

وكذلك هناك دراسة أخرى لا تقل أهمية عن الأرجونوتس وتكرهن اهتماماً أكبر بموضوع العلاقة بين السحر والعمل فى :

B. Malinowski, Coral Gardene and their Magic (London: Allen and Uniwin, 1935).

(13) B. Malinowski, Argonauts of the Western Pacific, pp. 177-173.

مالينوفسكى فى مواضع كثيرة فى دراسته القول بأن نظرية العرض والطلب لا يمكن أن تنجح فى تفسير المبادلات التجارية التى توجد فى تلك المجتمعات. (١٤)

وبعد ظهور كتاب مالينوفسكى بعدة سنوات ظهرت دراسة صغيرة بعنوان الهدية « The Gift » لمارسيل موس Mauss (١٨٧٢ - ١٩٥٠) وهو واحد من أقرب تلاميذ دوركايم ومساعديه . وقد ضمن هذه الدراسة مسحاً شاملاً للتراث الأنثروبولوجى عن الأنماط الطقوسية للتبادل . وقد لاحظ موسى وجود قدر كبير من الالتزامات بين مانح الهدية ومن يحصل عليها ، إذ توجد قواعد تلزم المانح بإعطاء الهدية لشخص ينبغى عليه أن يقبلها ، وفى نفس الوقت توجد قواعد تلزم هذا الأخير برد الهدية . وإن كان حجم الهدية وأسلوب تقديمها أمر متروكاً لإمكانات من يقوم برد الهدية . وقد وجد موسى أنه من المتعذر تفسير هذه الأنماط على ضوء المفاهيم الاقتصادية البحتة ، وهو غير ما ذهب إليه مالينوفسكى فى هذا الصدد . بل إنه اعتبر أن الهدية تمثل رمزاً لرباط القبيلة أو الوحدة القرابية . وعلاوة على هذا فقد أكد على الصفة الكلية لتلك الظواهر البدائية ويقول فى هذا : -

« تسلم هذه الظواهر بطبيعة قانونية واقتصادية ودينية وجمالية ، فهى قانونية لأنها معنية بالحقوق والالتزامات الجمعية ، وبث الأخلاقيات ، وهى سياسية ومحلية نظراً لأنها تتصل بالتنظيمات القبلية والعشائرية ، فضلاً

(١٤) يقول مالينوفسكى فى مقدمة كتابه عن الأرجونوتس ، « لقد حاولت فى هذا الكتاب أن أقدم صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التى تنشأ بين مجموعة من القبائل تسكن فى غينيا الجديدة . وتقوم الدراسة الانثوجرافية على أساس الأخذ بمبدأ التكامل فى دراسة النظم الاجتماعية . فهذه النظم تتشابه ، وتتداخل بحيث يتمدر دراسة مظهر اجتماعى معين دون أخذها جميعاً فى الاعتبار . وإذا كنا ندرس أساساً التبادل التجارى بين القبائل : إلا أنه لا بد لفهم هذا التبادل التجارى من دراسة التنظيم الاجتماعى ، والسحر ، والأساطير والفولكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعد على فهمها » . وقد اهتم مالينوفسكى بدراسة شكل معين من أشكال التبادل هو المسعى بنظام الكولا ، وهو نوع من تبادل السلع يتم على نطاق واسع بين عدة قبائل تسكن عدة مجتمعات تكون مجموعة دائرية من الجزر . أنظر ، أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى ، ١ ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

عن التنظيمات الأسرية . أما اتصافها بالطابع الاقتصادى فلأنها تتضمن مفاهيم القيمة والمنفعة والفائدة والمصلحة والفخامة والثراء وتراكم الثروة والاستهلاك والإنفاق ، وهى دينية لما تنطوى عليه من شعائر دينية وسحر وأنيميزم فضلاً عن أنها تنشر العقلية الدينية . ويرى موسى أنه لاشئ يفوق أهمية دراسة هذا الموضوع من وجهة نظر شمولية متكاملة .

ونجدر الإشارة هنا إلى كتاب « ريموند فيرث » عن اقتصاديات الماورى نظراً لما يتسم به من جهد فى سبيل الربط بين البحوث الأنثروبولوجية والنظرية الاقتصادية ، وهو ما لم يوفق فيه مالبينوفسكى . لقد ناقش « فيرث » فى كتابه عن الاقتصاد عند قبائل الماورى ثم عند التيكوبيا بعد ذلك المسائل التقليدية فى الاقتصاد مثل تقسيم العمل والدخل ورأس المال ، لما ربط بينها وبين ديناميات الزعامة القبلية والقرابة والسحر وأنساق المنزلة والهبة . كما برهن فى دراسة أخرى له عن البناء الاقتصادى لمهنة صيد السمك عند الملايو على إمكان إخضاع بعض جوانب النشاط الاقتصادى كالتسويق والائتمان لتحليل الاقتصادى على حين أن جوانب أخرى لهذا النشاط مثل الإنتاج وتوفير العمالة اللازمة له تتأثر بشدة بالعوامل الأسرية والدينية إلى غير ذلك من العوامل الاقتصادية .

وتفترض هذه البحوث الأنثروبولوجية ضرورة وجود أشكال خاصة من النظرية لتحليل النشاط الاقتصادى فى المجتمعات المتجانسة وشبه المتجانسة تختلف عن تلك المستخدمة لتحليل الأنشطة الاقتصادية فى المجتمعات المتقدمة .

رابعاً - بعض الاتجاهات الحديثة في علمي الاجتماع والاقتصاد

في ختام هذا الفصل يبدو من الملائم استعراض بعض التطورات التي طرأت على كل من علمي الاجتماع والاقتصاد والتي أظهرت اهتماماً بسد الفجوة بين العلمين .

(أ) علم الاقتصاد :

١ - اقتصاديات الرفاهية (١٥) :

مثلما تهتم علوم الحياة بوظائف الكائن الحي على ما هي عليه الآن وليس في باب ما ينبغي أن يكون ، ومثلما يهتم الطب بالحفاظ على صحة الإنسان وتحسينها باستمرار ، واستناداً إلى القوانين التي انتهت إليها علوم الحياة ، فإن الاقتصاد يمكن اعتباره هو الآخر دراسة متحررة من القيم Value Free للإنتاج والتوزيع وتبادل السلع النادرة والخدمات ، أما اقتصاديات الرفاهية التي أصبحت في الفترة القليلة الماضية تجذب اهتماماً واسعاً من جانب كثير من علماء الاقتصاد ورجال السياسة فلأننا نهتم على نحو خاص بتطبيق مبادئ الاقتصاد على مستوى السياسة العملية بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لكل من الفرد والمجتمع .

(١٥) يميل بعض الاقتصاديين المحدثين كألدور وهيكس وستيفسكي وغيرهم إلى التمييز بين اقتصاديات السوق Market economics التي تبحث في سلوك الأسعار وبين اقتصاديات الرفاهية التي يعدها هؤلاء الاقتصاديون دراسة علمية وموضوعية وليست دراسة أخلاقية ، إذ نادوا بأن اقتصاديات الرفاهية علم يبحث في أسباب شيء معين ، أو علم يدور حول القوانين التي تحكم الزيادة والنقص في شيء معين ، وهذا الشيء يسمى الرفاهية ، وبالنسبة لرفاهية المجتمع ، فإن أي غير اقتصادي معين يكون أمراً مرغوباً ، أو أنه لا يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل توزيعاً سيئاً ، وأنه لا يمكن للحاسرين المحتملين أن يغزو الرابحين المحتملين بالتعويض لمقاومة هذا التغيير . أنظر ، حين عمر : مرجع سابق : صص ٤٥-٤٦ .

وتؤدى دراسة اقتصاديات الرفاهية مباشرة إلى تفاعل مركب يضم عدداً من العوامل السياسية والاجتماعية والمادية والاقتصادية التى تبدو وثيقة الارتباط بصياغة السياسة الاجتماعية العملية . والواقع أن العلماء الذين درسوا اقتصاديات الرفاهية لم يثيروا هذه القضايا ، بل اهتموا فقط بالتأثيرات الناجمة عن التغيرات التى تحدث فى البيئة الاقتصادية على مستوى رفاهية الفرد (١٦) ،

وفى نفس الوقت نجد أن كثيرين قد وجهوا عناية خاصة إلى مسائل معينة ذات صيغة سوسيو اوجية مثل كيفية قياس الرفاهية الاجتماعية والمقارنة بين مدى الرضا الذى يشعر به مواطن معين بغيره من المواطنين وكذلك الأسس التى يقوم عليها التعميم من مستوى رفاهية الفرد إلى رفاهية المجتمع (١٧) . بيد أن الدارسين لاقتصاديات الرفاهية لم يعنوا كثيراً بإجراء الدراسات الإمبريقية المنظمة على التفضيلات البشرية . ولزى على سبيل المثال ما يقوله باريتو :

« يكون البديل (الحالة الاقتصادية) (أ) ذات مستوى رفاهية اجتماعية أعلى من البديل (ب) فى حالة ما إذا كان كل فرد فى حالة (أ) يتمتع بوضع أفضل من ذلك الوجود فى (ب) ، والعكس صحيح » . وعلى الرغم من أن مثل هذا المبدأ يتمتع بالاتساق المنطقى ، فإنه لا يزال بعيداً عن أن يقوم على أساس ثابت .

(16) Jerom Rethenberg, The Measurement of Social Welfare E. N. J. Prentic Hull, 1961) pp. 9-10.

(١٧) ذلك تلخيص جيد للآثار المرتبط باقتصاديات الرفاهية الحديثة حول هذه القضايا فى : Kenneth E. Borlding, « Welfare Economics », in Bernard F. Haley (ed.), A survey of Contemporary Economics (Homewood III. Irwin, 1952) pp. 5-12.

٢ - النظرية التنظيمية لعملية اتخاذ القرارات :

كانت النظرية الكلاسيكية الحديثة neo - classic theory حول المؤسسات تقوم على أساس عدد من الافتراضات حول أهداف المؤسسة والقوة التي تتمتع بها في السوق علاوة على المعرفة الشاملة للسوق . وكان تحليل أى شركة (مؤسسة) يقوم على الاعتقاد بأن أهدافها متطورة وثابتة ، بالإضافة إلى هذا ، فإن الشركة لا تستطيع السيطرة على البيئة الخارجية (متمثلة في الشركات الأخرى والمستهلكين) كما أنها لا تستطيع التعامل مع المشكلات السياسية الداخلية (مثل الصراع) ، وفي النهاية تذهب النظرية الكلاسيكية الحديثة إلى أن المؤسسة تكون لديها معرفة كاملة بخطوط السلوك الممكنة وما يترتب على كل منها من آثار .

وعادة ما تنهار هذه الافتراضات عندما تصطدم بالواقع المبيرقى ، فرجال الأعمال يقومون بتغيير أهداف شركاتهم ويمارسون سلطات واسعة علاوة على أنهم يفتقرون إلى المعرفة . فقد أدخلت نظرية المنافسة غير الكاملة تلك المواقف التي تقوم فيها إحدى الشركات بتجديد كل من الإنتاجية والسعر في النظرية الاقتصادية . وهنا قام عدد من مؤيدي نظرية الإطار التنظيمي لاتخاذ القرار بتوجيه عدد من الانتقادات التي أصابت البقية الباقية من فروض النظرية بالوهن ، حيث قاموا بتحديد المواقف التي تقوم فيها المؤسسة بالبحث عن معلومات جديدة ، وتحدث تغييرات معينة في أهدافها علاوة على أنها تتعامل مع الصراعات الداخلية ، كما استحدث هؤلاء المفكرون النظريون تكتيكات قوية مثل الحاسبات الألكترونية لتساعد على فهم سلوك الشركة ، وأحيانا التنبؤ به (١٨) .

(١٨) هناك طائفة من الدراسات المنشورة حول نظرية الاطار التنظيمي لاتخاذ القرار منها : R. M. Cyert and J. G. March, « A. Behaviorol Theory of organizational objectives » in «Mason Haine (ed.), Modern Oranization Theory (New York : Wiley 1959), pp. 76 - 90,

٣ - نظرية اللعب Game theory (١٩)

أدخلت نظرية اللعب تعديلات جديدة على الافتراضات الكلاسيكية حول الأهداف والقوة والمعرفة ، وتقوم هذه النظرية على أساس وجود قدر من الأرباح في مقابل أقل حد ممكن من الخسائر ، كما يبذل كل طرف أقصى جهده في سبيل التنبؤ بأسلوب سلوك الآخر تجاهه حتى يستطيع توجيه هذا السلوك لصالحه .

وقد ابتدع أصحاب نظرية اللعب نماذج معقدة للسلوك على أساس

and March, « Some Recent Substantive and Methodological = Developments in the theory of organizational Decision-Making », in Austin Ranney (ed.) Essays on the Behavioral Study of Politics ' (Urbana, III. University of Illinois Press, 1962) pp. 191-208.

(١٩) من أشهر الدراسات التي تناولت نظرية اللعب دراسة :

John Von Neuman and Oskar Margensten Theory of Games and Economic Behaviour (Princeton University Press. 1944) also, Martin Shubik, Strategy and Market Structure (New York, John Wiley and Sons, 1959).

ويقول د. سعد الدين ابراهيم « واسم نظرية اللعب هو من الأشياء المؤسفة لأنه لا يعطى طابعاً جدياً يتفق مع محتواها وتطبيقاتها التي تنطوي أحياناً على مصائر أمم وشعوب . وتنطوي نظرية اللعب على نظام تصنيفي للمواقف المختلفة . وتعريف « الموقف » هنا هو أنه حالة تفاعل أو تعامل بين « لاعبين » أو أكثر . « اللاعب » قد يكون شخصاً ؛ أو جماعة ، أو دولة أو معسكر ويتكون من عدة دول) . ويفترض في كل « لاعب » قدرته على القيام بحركات معينة في حدود القواعد (rules) التي تحكم « الموقف » الذي نحن بصددده . ومن مجموع تحركات اللاعبين هناك نتاج (outcome) يمكن أن يكون مكسباً أو خسارة لكل مشترك في اللعبة . وينصب اهتمام الدارسين والمطبقين لنظرية اللعب على تقدير الخسائر والأرباح المرتبطة بتحركات معينة بواسطة لاعبين في مواقف محددة . الافتراض هنا هو أن هناك علاقة منطقية و « نفاضل » و « تكامل » من تحركات اللاعبين طبقاً لقواعد اللعبة في أي موقف .

د. سعد الدين ابراهيم : في سوسيولوجية الصراع العربي الإسرائيلي . بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر : ١٩٧٣ ، الطبعة الأولى ، ص ٣١ .

عدد من الاستراتيجيات المتباينة وظروف الريح والحساسة وظروف التنافس والتعاون .. إلخ . ويعتبر تطبيق نظرية اللعب في المجال الاقتصادي أكثر وضوحاً في مجالى علاقات العمل والمنافسة غير الكاملة .

٤ - علماء الاقتصاد الذين عنىوا على نحو خاص بدراسة المتغيرات غير الاقتصادية فى اقتصاديات العمل والاستهلاك فضلاً عن اقتصاديات النمو .

(ب) علم الاجتماع :

١ - علم الاجتماع الصناعى (٢٠) :

تعتبر مجموعة التجارب التى أجريت على مصانع هاوثورن التابعة لشركة ويسترن الكنريك فى شيكاغو والتى أجريت فى منتصف العشرينات من هذا القرن ، وفى البداية اهتمت هذه الدراسات بظروف العمل. مثل تأثير الإضاءة وفترات الراحة على الإنتاج ، ثم اتضح للباحثين أثناء إجراء تلك التجارب أن تلك الظروف الطبيعية لا تدانى فى تأثيرها على الروح المعنوية للعمال وإنتاجيتهم ، العوامل البشرية مثل المكانة والتعاطف علاوة على وجود الإدارة المتجاوبة مع أمانى العمال وآلامهم (٢١) .

وفى الحال نشأت مدرسة هارفارد لتتضم كلا من إلتون مايو وفورث هوايتهد وفريتز روثليسبرجر ، وعرفت باسم مدرسة العلاقات الإنسانية

(٢٠) من الدراسات الممتازة التى نشرت باللغة العربية وتناولت تعريف ونشأة علم الاجتماع الصناعى الدراسة التى نشرها الدكتور محمد الجوهري ، علم الاجتماع الصناعى ، القاهرة : دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، القاهرة : ١٩٧٩ . وكذلك دراسة الدكتور محمد عبد الله أبو على تحت عنوان « الصناعة والمجتمع » القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ ، ط ٢ .

(٢١) هناك كم هائل من الدراسات التى دارت حول التجارب والأبحاث التى أجريت على مصانع هاوثورن ونجد تلخيصاً مفيداً لها فى :

F. J. Roethlisberger, Management and Morale (Cambridge: Harvard University Press, 1950).

نظراً لتركيزها على تلك العوامل وصارت تلك المدرسة تمثل جوهر علم الاجتماع الصناعى وشهدت نمواً سريعاً تمثل فى وجود فرع لها فى جامعة شيكاغو ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا M. I. T. وفى أماكن أخرى كذلك لا يتسع المجال للحديث عنها .

٢ — أسهمت مجموعة من فروع علم الاجتماع الأخرى فى نمو وازدهار علم الاجتماع الاقتصادى فى الفترة الماضية وبالذات علم الاجتماع المهنى ودراسات التنظيمات الرسمية والاستهلاك والتدرج الاجتماعى .

* * *



الفصل الثاني

علم الاجتماع الاقتصادي بين علم الاجتماع
وعلم الاقتصاد

أولاً: علم الاقتصاد :

١ (أ) المتغيرات التابعة :

(ب) المتغيرات المستقلة :

(ج) العلاقة بين المتغيرات :

(د) أهمية المسلمات في التحليل الاقتصادي :

١ - التوتر :

٢ - ردود الفعل لإزاء التوتر :

٣ - محاولات ضبط ردود الفعل على التوتر :

ثانياً : العلاقات بين المتغيرات في علم الاجتماع :

— مشكلة المسلمات في التحليل السوسيولوجي :

ثالثاً : — مناهج البحث في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد :

رابعاً : — موضوع علم الاجتماع الاقتصادي :

خامساً : العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي :

سادساً : العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم النفس :



الفصل الثانى

علم الاجتماع الاقتصادى بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

هناك مدخلان للمقارنة بين أى من فروع العلم وغيره . أولهما هو المدخل الوصفى كأن يقال أن علماء الاقتصاد هم تلك الفئة من العلماء الذين يكرسون كل وقتهم وجهدهم فى دراسة العوامل التى تجعل رجال الأعمال يتخذون قرارات تسويقية أعلى نحو بعينه وليس على نحو آخر بالإضافة إلى أن إنتاج سلعة معينة ثم كيفية توزيع هذه السلعة ثم العوامل الكامنة وراء تفضيل الناس لسلعة معينة وإقبالهم عليها ، أما علماء السياسة فلأنهم يدرسون الأدوار التى يؤديها رجال السلطة والمشرعون ورجال الإدارة والانتخابات والعوامل التى تؤثر فيها علاوة على الصراعات الحزبية التى تنور فى المجتمع . ويدرس علماء الاجتماع بعض جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإن كانوا يركزون بشكل خاص على أنساق الهيبة Prestige systems (مثل التدرج الاجتماعى والطبقات) والحياة الأسرية والحياة الحضرية وما تتصف به والعلاقات بين الجماعات العرقية علاوة على الجماعات التجريبية الصغيرة وهكذا . وفى الوقت الذى يدرس فيه علماء الاجتماع المجتمعات الكبيرة المعقدة ، يقوم علماء الأنثروبولوجيا بدراسة نفس الموضوعات وإن كانوا يركزون دراساتهم على المجتمعات الصغيرة (١) التى تتسم ببساطة أبنيتها الاجتماعية

(١) هذه هى النظرة التقليدية للأنثروبولوجيا ، إذ أنها الآن تقتحم المدينة ، وهناك الكثير من الدراسات التى تتناول أنثروبولوجيا المدن والحضر ، ولم يعد مما يثير الدهشة أن تطلقنا كتب ودراسات تحمل عنوان Anthropology of the City أو Urban Anthropology بل إن واحداً من رواد الأنثروبولوجيا وهو الأستاذ ريتشارد دورسون (١٩١٦ -) وهو باحث له باع طويل فى دراسات الفولكلور قد صرح فى حديث أدلى به منذ فترة وجيزة لإذاعة صوت أمريكا Voice of America تحدث فيها عن مشروعاته المستقبلية =

كما يهتمون بدراسة القرابة والدين بوجه خاص والتي يبدو أنها مهيمنة على تلك المجتمعات .

أما المدخل الآخر للمقارنة بين العلوم فهو المدخل التحليلي، ويحاول هذا المدخل أن يجيب على عدد من التساؤلات تدور حول المشكلات العلمية المتميزة التي يواجهها العلم ، وكيفية ارتباطها بالحياة الاقتصادية والأسرية والحضرية وهكذا ، بمعنى كيفية الوصول إلى تفسيرات مقبولة لها ، وهل تنسم التغيرات التي تطرأ على مستوى العمالة ومعدلات الطلاق والهجرة من — أو إلى — المدن بأنها تغيرات دورية . وتسهم الإجابات على تلك التساؤلات في التحديد الدقيق للمتغيرات التابعة في العلم .

المجموعة الثانية من التساؤلات تتعلق بالأسباب أو العوامل التي تؤدي إلى تشكيل سلوك المتغيرات التابعة وما هي الأسلوب المتبع في تفسير هذه العوامل . مثل تأثير معدلات الاستثمار على مستوى العمالة في المجتمع وتأثير التجارة الخارجية على هذا المستوى . وتأثير العوامل الدينية على استقرار الحياة الزوجية . وتساعد الإجابة على تلك التساؤلات الوصول إلى تحديد المتغيرات المستقلة .

أما المجموعة الثالثة من التساؤلات فتدور حول ما هي العلاقات التي تحكم كلا من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، ومن أهمها مشكلة التصنيف . فمن ناحية هناك مشكلة تحديد الأنماط الرئيسية للمتغيرات التابعة التي يتوقع حدوثها . وعلى سبيل المثال ، فإنه عند دراسة الاستقرار الأسري هل يكتفى بدراسة الأسر التي مرت بحالات الطلاق في مقابل الأسر المستقلة . أم هل يكون من الضروري دراسة حالات الانفصال الشرعي وحالات الهجر بدون وقوع طلاق إلى غير ذلك من

= لدراسة الفولكلور والحياة الثقافية انطلاقاً من المسلمات الأنثروبولوجية في إحدى مدن الصناعات الثقيلة في الولايات المتحدة الأمريكية .

أشكال انفصال الزوج عن زوجته ، ومن الناحية الثانية هناك مجموعة من التساؤلات تدور كلها حول الأنماط الرئيسية للمتغيرات المستقلة . وهل يكفى مثلا الإشارة إلى الفروق في درجة التعليم والانتماء الديني عند التعامل مع موضوع الطلاق أم يفضل إضافة بعض العوامل الأخرى كالعامل السيكولوجي فمثلا في تصور الزوجين أو أحدهما العلاقات الجنسية مع الطرف الآخر . وهناك مجموعة أخرى من العلاقات يتضمن الترتيب المنطقي لكل مجموعة من المتغيرات ، وعلى سبيل المثال هل يلعب الدين كمتغير مستقل دوراً أقل - أو أكثر - أهمية في تحديد معدلات الطلاق

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من العلاقات فهي تتضمن كيفية ارتباط كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بالشكل الذي يؤدي إلى خلق فروض قابلة للاختبار حول الواقع الامبيرى مثال : يؤدي الزواج الذى يتم بين أفراد ينتمون لبيانات مختلفة إلى معدلات طلاق أعلى من الزيجات التى تتم بين أفراد ينتمون لديانة واحدة ، ويطلق على أية مجموعة منظمة من الفروض باسم النموذج التفسيرى .

ونحاول فيما يلى عقد مقارنة بين علمى الاجتماع والاقتصاد من خلال المدخل التحليلي لخصائص كل علم منهما . وعلى الرغم من أننا نلاحظ وجود عدد من الفروق بين العلمين إلا أنه توجد عدد من أوجه التماثل بينهما . ومع ذلك فلا يزال الأمر مثار جدل حتى بين العاملين فى هذين العلمين أنفسهم ، فأولئك الذين يسمون أنفسهم علماء اقتصاد من بينهم علماء فى القياس الاقتصادى *econometricians* واقتصاديات العمل واقتصاديات التنظيم والمؤرخين الاقتصاديين) لا يتفقون حول تعريف محدد لطبيعة العلم أما علماء الاجتماع (بما فيهم علماء الديموجرافيا ومؤرخو الفكر الاجتماعى وعلماء النفس الاجتماعى) فإنهم ينقسمون حول أنفسهم فيما يتعلق بمجال علم الاجتماع .

أولاً : علم الاقتصاد :

هى تلك الدراسة التى تعنى بالكيفية التى يختار بها الأفراد والمجتمع الأسلوب الأمثل لاستخدام مصادر الإنتاج النادرة فى إنتاج وتوزيع عدد من السلع فى الحاضر والمستقبل بين أفراد وجماعات المجتمع (٢) .

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد مجموعة المتغيرات المستقلة والتابعة والعلاقة بينهما فى علم الاقتصاد .

(١) المتغيرات التابعة :

تدور المجموعة الأولى من المتغيرات التابعة حول كلمة « السلع » .
وتتغير عدداً من التساؤلات حول حجم الإنتاج الكلى للسلع والخدمات فى المجتمع ، بالإضافة إلى أنواع ونسب السلع المنتجة ، ويحاول علماء الاقتصاد أن يفسروا التغيرات التى تحدث فى مستوى الإنتاج والاستهلاك ،

تدور المجموعة الثانية من المتغيرات التابعة حول « مصادر الإنتاج النادرة » ، وفيما يلى نذكر العوامل التى تدخل فى إنتاج السلع والخدمات :
١ - الأرض ، وحالة الموارد الطبيعية والقيم الثقافية علاوة على المعرفة الفنية بأصول الإنتاج .

٢ - العمل ، وما يتعلق به من مستوى الدافعية لدى الأفراد بالإضافة إلى قدراتهم المهارية .

٣ - رأس المال ، ونقصه به مستوى الموارد المتاحة للإنتاج والمستقبل ، ويمكن أن نضيف لهذا :

٤ - عنصر التنظيم الذى يشير إلى عملية إحداث التكامل والترابط بين العناصر الثلاثة السابقة . وهكذا يهتم علماء الاقتصاد بتفسير مستويات

(2) Paul A. Samuelson, Economics , An Introductory Analysis, 5th ed. (New York : Mc Graw - Hill, 1961), p. 6.

الأدوار التي تؤديها تلك العناصر الأربعة في العملية الإنتاجية وكذلك الأساليب الفنية المتبعة في إنجاز هذه العملية ،

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من المتغيرات التابعة فإنها تدور حول عملية التوزيع والمتمثلة في وصول السلع للأفراد ، وما يتعلق بهذا من عملية الاستهلاك تبعاً لمستويات الدخل المختلفة .

وعلى هذا فالمتغيرات الرئيسية التابعة في علم الاقتصاد تدور حول العملية الإنتاجية والأساليب المتبعة لتنظيم الموارد فضلاً عن عملية توزيع الثروة . وفي النظام الكينزي يلاحظ أن أهم المتغيرات الاقتصادية تدور حول حجم العمالة والدخل القومي (٣) . ولا تقتصر هذه المشاكل على علم الاقتصاد العام وحده ، بل إنها تمثل متغيرات تابعة كذلك في فروع العلم الصغيرة وعلى سبيل المثال فإنه تثار عدة مسائل هامة تحتاج للتفسير عند دراسة الأجور في (فرع) اقتصاديات العمل .

(١) المستوى العام للأجور في الأدلة ، والمتغيرات التي طرأت عليه خلال فترة زمنية سابقة .

(ب) الفروق في الأجور بين المهن المختلفة والتغير الذي يطرأ على هذه الفروق من وقت لآخر .

(ج) التغيرات في الأجور بين الأقاليم والمناطق المختلفة .

(د) الأجور في مجال الصناعة والفروق في الأجور بين الصناعات المختلفة .

(هـ) الفروق في الأجور داخل الشركة الواحدة وما يطرأ عليها من تغيرات .

(و) اختلاف الأفراد العاملين في نفس المهنة داخل شركة واحدة

فى قيمة ما يحصلون عليه من أجر (٤) :

(ب) المتغيرات المستقلة :

تتدخل عدة عوامل فى تحديد مستوى الإنتاج وتركيبه وحشد الموارد وكذلك توزيع الثروة ، وهى تتمثل بشكل عام فى النظام السياسى والعادات والدين . أما علماء الاقتصاد التحليلى فلأنهم ركزوا بوجه عام على الدور الذى يلعبه قانون العرض والطلب فى السوق كمتغير مستقل فى التحليل الاقتصادى . ومفاد هذا القانون أن سعر أية سلعة أو خدمة يتوقف على العلاقة بين العرض والطلب . أما الطلب على السلعة (أو الخدمة) فيحكمه عدد الأفراد الذين يرغبون فيها ، ومدى رغبتهم فى الحصول علىها من موارد لشرائها . وأما العرض فتحكمه الكمية المتيسرة من السلعة فى أية لحظة ، فضلاً عن طول فترة إنتاج المزيد من هذه السلعة والصعوبات التى تواجه إنتاجها ، تتجارباً مع زيادة الطلب عليها (٥) .

(ج) العلاقة بين المتغيرات .

من النماذج الشائعة فى علم الاقتصاد فيما يتعلق بالتنبؤ بكمية إنتاج سلعة معينة فى ظل ظروف المنافسة الكاملة ، النموذج الذى يرى أن مستوى الطلب يساعد المنشأة على التنبؤ بالسعر الذى ستحصل عليه من وراء سلعة معينة ، ولكن تكاليف الإنتاج لسلعة معينة تحدد هى الأخرى كمية المعروض منها . وقد توصل علماء الاقتصاد إلى نموذج يساعد على التنبؤ بأن المنشأة تقوم بإنتاج تلك الكمية من السلع بحيث تكون تكلفة الكمية

Richard Lester, Labor and industrial Relations : A (٤)
General Analysis (N. Y. Macmillan, 1951) . p. 33.

(٥) أنظر ، حسين عمر : مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

الزائدة في السلعة (التكلفة الحدية) (٦) توازي العائد الذي يتم الحصول عليه من وراء تسويق الوحدة الإضافية من السلعة (الإيراد الحدى) (٧) ويرمى هذا النموذج إلى القول بأن قيمة المتغير التابع تتحدد بناء على قيمة مجموعتين من المتغيرات المستقلة (العرض والطلب) ، أما نموذج كينز فإنه يحدد المتغيرات المستقلة بناء على ميول المستهلك وجدول الكفاءة الحدية (٨) لرأس المال ومعدل الفائدة . ويتمثل الطلب على السلعة في ميل المسلك نحوها ، أما الكفاءة الهامشية لرأس المال فإنها تقوم على أساس توقعات الأرباح التي ستننتج عن الاستثمارات ، على حين يتحدد سعر الفائدة بناء على المتاحة من الموارد المالية علاوة على الطلب على السيولة النقدية . من خلال كل هذه العوامل صاغ كينز مجموعة من التنبؤات التي تؤدي إلى تعطيل طاقات الموارد في المجتمع وكذلك خفض معدلات الإنتاج القومي (باعتبارها متغيرات تابعة) ، ويمثل هذا جوهر نموذج كينز للتوازن (٩) .

(٦) هي الزيادة في النفقات الكلية التي تترتب على زيادة الإنتاج بوحدة واحدة . وعلى ذلك فإذا كان الإيراد الحدى أكبر من النفقة الحدية : فمن المجزى للمنتج أن يتوسع في إنتاجه إلى النقطة التي يتحقق عندها التعاون بينها . أما إذا كانت النفقة الحدية أكبر من الإيراد الحدى ، فمن المجزى للمنتج أن يقلل في إنتاجه إلى أن يصل إلى الوضع الذي يتحقق عنده التعامل بينهما ، أنظر ، حسين عمر : مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٧) الإيراد الحدى هو الذى يؤول إلى المنشأة في بيع الوحدة الحدية من الناتج : حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٨) الكفاءة الحدية لرأس المال . القدرة أو الحدية الانتاجية لرأس المال هو العائد أو القدرة الإيرادية أو المعدل المتوقع للربح من الاستثمار في رأس المال الإضافى . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(٩) يرى كينز أن الطلب الكلى والعرض الكلى لا يتعادلان بالضرورة عند جميع المستويات في الإنتاج والعمالة ، بل إن العمالة تميل في أغلب الأحيان إلى الاستقرار عند مستوى منخفض هو دون مستوى التوظيف الكامل للموارد ، يتعادل عنده الطلب الكلى والعرض الكلى . وعلى ذلك فالتوظف الكامل هو الوضع التوازنى النادر الوقوع ، أما التوظف الجزئى ، بما يصحبه من بطالة جزئية ، فهو الوضع السائد .

حسين عمر ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(د) أهمية المسلمات في التحليل الاقتصادي .

يلاحظ أن النماذج الاقتصادية التي تتعامل مع مجموعة المتغيرات التابعة مثل الأسعار ومستوى الإنتاج تقوم على أساس الدور الذي تؤديه القوى الاقتصادية المؤثرة على قانون العرض والطلب . إلا أن الواقع الأميريقي بعيداً عن تلك النماذج يتسم بقدر لا بأس به من التعقيد والتداخل ، فهناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر أيضاً على مستوى الأسعار والإنتاج مثل العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والدينية . وينبغي إدخالها ضمن النماذج الاقتصادية كأساس للحصول على صورة صادقة للحياة الاقتصادية . ويتعامل علماء الاقتصاد مع هذه التركيبة المعقدة من خلال المنهج الذي يذهب إلى أنه في الوقت الذي تتدخل العوامل الاقتصادية وتمارس تأثيرها على قواعد العرض والطلب ، ينبغي الافتراض بثبات هذه المتغيرات لأغراض التحليل العلمي فقط . ولعل هذا هو ما يعبر عنه صامو يلسون بقوله إن التحليل الاقتصادي يدرس النظم والأذواق باعتبارها معطيات أي مصادر محتملة للتغير يفترض أنها عوامل ثابتة .

ولتوضيح ذلك يمكن الاستشهاد بما ذهب إليه كينز عند صياغته لنموذج التوازن فهو ينظر إلى الكثير من العوامل باعتبارها معطيات مثل كفاءة القوى العاملة والمعدات والتكنولوجيا ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين وإتجاهات الناس نحو العمل علاوة على البناء الاجتماعي القائم . وعندما تتغير هذه العوامل المؤثرة (مثل ميول المستهلكين والكفاءة الهامشية لرأس المال) فإنها تحدث تغيرات أيضاً في المتغيرات التابعة (مثل العمالة ومستوى الدخل القومي) ، إلا أنه يفترض أنها لا تتغير بل ثابتة وذلك لأغراض التحليل وحسب . تماماً كما تؤثر مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على الأجور أو كما يقول ليستر « مثلما تؤثر معدلات نمو السكان على توزيعهم المكاني وما يتبع ذلك من بتيابين في التركيز أو التخلخل كذلك تتأثر الصناعة بعدد من العوامل لعل أهمها طبيعة الصناعة ذاتها ،

والسياسات التصنيعية بالإضافة إلى قوة النقابات التفاوضية تجاه أصحاب الأعمال . ويمكن القول أن التباينات داخل المنشأة الواحدة فيما يتعلق بموضوع الأجور يرجع إلى أربعة عوامل رئيسية هي التباينات داخل الصناعة ذاتها والفروق في كفاءة إدارة المشروع ثم الاختلافات في نظرة أصحاب الأعمال إلى سياسات الأجور ، وأخيراً مركب يضم كلا من سياسات التأجير التي تتبعها المنشأة وسلوك العامل نفسه . وفي الوقت ذاته لا يمكن إغفال الدور الهام الذي تلعبه القيم والعادات الاجتماعية .

ومن المسلمات البالغة الأهمية كذلك في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي فكرة الرشد الاقتصادي economic Rationality بمعنى أنه لو عرض على شخص الاختيار بين مشروعين مثلاً فإنه سيكون أكثر ميلاً للمشروع الذي يحقق له أكبر فائدة ممكنة ويعمل على تحسين وضعه الاقتصادي ، وهذه المسلمة قد لا تحوز موافقة كافة العاملين في الميدان إذا ما تم التعامل معها باعتبارها تعميماً إمبيريقياً بسيطاً نظراً لأن كثيراً من الناس يتصرفون بشكل غير اقتصادي في كثير من الأحيان . وإن كانت فكرة الرشد الاقتصادي تمثل أداة للبحث تسمح لعالم الاقتصاد بأن يدرس الموقف كما لو كانت المتغيرات المستقلة وحدها تمثل تغيرات قابلة للقياس في كل من الأسعار والدخل القومي ، ويستطيع عالم الاقتصاد في هذه الحالة أن يقدم حلولاً نظرية مبتكرة للمشاكل الاقتصادية ، وهنا يواجه التحليل الاقتصادي مأزقاً فهو إما يقوم بخلق نماذج متطورة نظرياً في الوقت الذي يقوم فيه بالتبسيط الشديد للواقع غير الاقتصادي أو أن يتعامل مع هذا الواقع ويضحى بالتعميمات النظرية .

ثانياً — علم الاجتماع :

تعتبر عملية تحديد المتغيرات أكثر مشقة ومدعاة للجهد في علم الاجتماع منها في علم الاقتصاد . فالاختلاف الواسع المدى بين علماء الاجتماع حول المشكلات والمفاهيم الأساسية في العلم أدى إلى وجود قدر هائل من المتغيرات ، مما يحول بين علماء الاجتماع وتقديم نماذج بسيطة ومتماسكة . بل

لأنهم عادة يركزون تحليلهم على تنميط الحقائق الاجتماعية، ومن ثم فإنه سيكون من الطبيعي أن تنسم معالجتنا لعلم الاجتماع بأنها تقريبية، حيث سنغض الطرف عن عدد من فروع العلم مثل الديموجرافيا وعلم النفس الاجتماعي، كما لن نتعرض بالتفصيل لكثير من الاختلافات التي تشيع بين العلماء وتعلق بالملامح الأساسية للعلم.

المتغيرات التابعة :

عادة ما يبدأ التحليل السوسيولوجي باثارة مشكلة، بمعنى تحديد بعض التنوع في السلوك البشري وتحديد علاقة علمية حول هذا النوع الذي يصبح متغيراً تابعاً أى يحتاج إلى تفسير. وقد يحوى التنوع مجرد واقعة واحدة (مثل انفجار أعمال العنف في الكونغو مثلاً عندما وقعت تلك الأعمال) كما أنه قد يضم مجموعة من الافتراضات المسبقة حول تكرار حدوث الوقائع. (مثل العوامل التي تجعل الشعوب التي خضعت للسيطرة الاستعمارية تعاني من نزعات عداوية قوية) وفي مستوى أعلى من هذا تضم مجموعة من التساؤلات تدور حول التنوع البنائي الذي يطرأ على مجموعات كبيرة من الأحداث، مثل العوامل التي ساعدت على ظهور واستمرار أشكال الإقطاع الزراعي. وكذلك عوامل انهيار تلك النظم على نحو أو آخر، وبعد أن يقوم الباحث بعزل مشكلة معينة يجد أن عليه أن يحدد بدقة الوحدات الملموسة التي تمثل متغيراً تابعاً. وتوجد هذه الوحدات الملموسة في البناء الاجتماعي وفي التنوع الذي يطرأ على السلوك البشري الموجه نحو هذا البناء.

ويشير مفهوم البناء الاجتماعي إلى التكامل المتجدد والمنتظم الذي يوجد بين فردين أو أكثر، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن الأفراد لا يكونون البناء الاجتماعي باعتبارهم أفراداً، بل لجوانب معينة من التفاعل بينهم مثل الأدوار والتنظيم الاجتماعي الذي يشير بدوره إلى تجمعات الأدوار، كما يشير إلى ما هو أكثر من مجرد التجمعات البشرية ذات الهدف الواحد، فهو قد يشير إلى التنظيمات غير الرسمية. والسمات الأساسية المحددة للبناء الاجتماعي هي أنه

ينسجم باختيارية التفاعل وأنه يخضع لعدد من الضوابط الاجتماعية التي تنظمها وتتحكم في مساره .

ونكتسب ثلاثة عوامل قيمة هامة عند تحليل الأبنية الاجتماعية ، أول هذه العوامل هي :

١ - القيم Values التي تشير إلى المعتقدات التي تضيفى المشروعية على وجود وأهمية أبنية اجتماعية معينة وأنواع السلوك التي ترسخ في البناء الاجتماعي ، وعلى سبيل المثال فان القيمة التي يعلقها المجتمع على المشروع الحر Free enterprise تحبذ وجود المنشآت القائمة على أساس الملكية الخاصة وتسهدف تحقيق أعلى معدلات من الأرباح .

١ - المعايير Norms التي تشير بلورها إلى مقاييس السلوك التي تنظم عملية التفاعل بين الأفراد في البناء الاجتماعي . وعلى سبيل المثال فان معايير الملكية والتعاقد تفرض التزامات معينة على التعاملات الاقتصادية وتكشف الأحداث بشكل مستمر عن قوة المعايير كأدوات ضابطة للسلوك الاجتماعي إذا قورنت بالقيم التي لا تمتلك نفس القوة .

٣ - الجزاءات Sanctions والتي تضم كلا من الثواب والعقاب ، فانها تشير إلى مصادر الضبط في المجتمع . وتتضمن جوانب الضبط الاجتماعي ارساء أسس الأدوار وجعل الأفراد يلتزمون بانجازها ، وكذلك توقيع الجزاء الملأثم على السلوك الجانح ، وللجزاءات عدة أشكال منها القهر البدني والتحقيق والترغيب في أداء الدور المنوط بالفرد .

ويقوم التشكيل النظامي Institutionlyation بتوحيد كافة عناصر البناء الاجتماعي بما فيها القيم والمعايير والأدوار والتجمعات والجزاءات ، ويشير هذا الإصلاح إلى التوقعات المستمرة والتميزة التي تؤدي إلى الجمع بين هذه العناصر في مركب واحد . وعندما نتكلم مثلاً عن التشكل النظامي في صناعة أمريكية معينة . فانما نقصد نمطاً مستمراً بدرجة ما للتجمعات والأدوار (مثل

وجال الأعمال والمنشآت) والقيم (قيم المشروع الحر) والمعايير (قوانين الملكية والتعاقد والأعراف غير الرسمية في العمل) علاوة على الخزائن (كالفوائد وغيرها) فـ.

وتصاغ الكثيرة من المتغيرات الثابتة في علم الاجتماع على أساس طرح تساؤلات حول العوامل التي تجعل عناصر البناء الاجتماعي تتشكل على النحو الذي توجد عليه وليس على نحو آخر ، على حين تنحدر مجموعة أخرى من المتغيرات التابعة على أساس التغيرات المنظمة التي تطرأ على السلوك البشري الموجه نحو البناء الاجتماعي ، وعن إمكانية حدوث نوع من الامتثال الاجتماعي ، وماهية النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا الامتثال وكذلك احتمالات حدوث انحراف عن السلوك الاجتماعي المقنن . وكذلك صور هذا الانحاف المحتمل ، والنتائج التي يمكن أن يسفر عنها على البناء الاجتماعي ، وتتضمن عملية تحديد الآثار المحتملة للامتثال أو الانحراف تشكيلا لمجموعة أخرى من المتغيرات التابعة ، فردود الفعل تجاه الانحاف (تمثل الضبط الاجتماعي) وكذلك التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي واستمرار الأنماط البنائية في البقاء وكذلك صور الجيوشان العاطفي التي قد تثور بين العامة كرد فعل لأنهاء المعايير يحدث .

وعندما يثور سؤال حول الأنماط الرئيسية للبناء الاجتماعي فإن الإجابة عليه تتم عادة بالاستئذارة إلى تحديد الوظائف الاجتماعية الأساسية للأنساق الداخلة في تكوين هذه الأبنية ، وتتعلق هذه الوظائف بدورها بالاتجاهات العامة في الحياة الاجتماعية . وقد يتم طرح السؤال على نحو آخر بحيث يتناول الشروط الضرورية اللازمة لاستمرار النسق في أداء وظائفه ، وهناك عدد من المتعضيات الوظيفية تأخذ شكلا نمطياً وتتضمن :

١ - الطرق التي يتم بها ظهور وبناء القيم الثقافية في نسق ما ، ويتضمن هذا فترات طويلة في التنشئة الاجتماعية علاوة على أنه يحتاج لأبنية مركبة مثل الأسرة والكنيسة والمدرسة بالنسبة لبعض الأنساق .

٢ - طرق إنتاج واستهلاك بعض السلع النادرة والخدمات ويطلق عليها أحيانا اسم الوظيفة الاقتصادية للنسق ، وتمثل المنشآت والبنوك ومؤسسات الائتمان الأبذية النمطية التي تؤدي هذه الوظيفة الاقتصادية للنسق .

٣ - الطريقة التي يتم بها خلق المعايير والقيام على تنفيذها وذلك لتنظيم التفاعلات بين مختلف وحدات البناء الاجتماعي وهو ما قد يطلق عليه أحيانا اسم الوظيفة التكاملية Integrative Function ومنها القوانين والمؤسسات القانونية .

٤ - تنسيق وضبط التصرفات الجمعية في النسق أو لإحدى الجماعات المكونة لهذا النسق ، وتقوم الدولة بإداء هذه الوظيفة (الوظيفة السياسية) .

ويتم تصنيف الأبذية الاجتماعية في العادة على أساس الوظائف التي تؤديها ، سواء كانت هذه الوظائف سياسية أو اقتصادية أو أمرية أو دينية أو تربوية . ويتسم هذا التصنيف بأنه يتضمن إخفاء أولوية مطلقة على الوظيفة وحدها ، وفي علم الاجتماع يستخدم مفهوم البناء لتحديد الخواص ذات الأهمية على المستوى النظري والمرتبطة بمجموعات ملموسة من الأنشطة التي تركز بالدرجة الأولى للوفاء ببعض مقتضيات الحياة الاجتماعية الملائمة لحفظ النسق الكلي .

ومن العرض السابق يتضح لنا مدى التقارب بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد ، إلا أنه لا تزال هناك بعض صور التباين بين العلمين فيما يتعلق بالمتغيرات التابعة في كل منهما ، ففي الوقت الذي يهتم فيه الاقتصاد بشكل خاص بالتنوع في مستوى وأساليب الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات يوجه علم الاجتماع معظم اهتمامه إلى التنوع الذي يطرأ على البناء الاجتماعي (وما يضمنه من قيم ومعايير وجزئات) بالإضافة إلى التنوع الذي يحدث اتجاهات الأفراد نحو هذا البناء .

المتغيرات المستقلة :

كانت المفاهيم السوسيولوجية التي تم استخدامها في الصفحات السابقة تهدف أساساً إلى تحديد المتغيرات التابعة ، ولا تصل إلى مرحلة تحديد الفروض حول العمليات الاجتماعية الأساسية الخاصة بالتكيف وسوء التكيف والتغير الاجتماعي ، كما أنها لا تمثل تفسيرات في حد ذاتها . وحتى يمكن إدخال هذه المكونات في التحليل السوسيولوجي ينبغي على الباحث أن يأخذ في إعتباره مجموعة من المتغيرات المستقلة ، ومن بين أهم هذه المتغيرات ، هناك ثلاثة متغيرات هي على التوالي : التوتر ، وردود الفعل إزاء هذا التوتر ، ثم أساليب التحكم في ردود الفعل على التوتر .

١ - التوتر strain : يبدو من المستحيل وجود الأنساق الاجتماعية في حالة من التكامل التام . إذ تظهر عوامل التفكك في داخل أو خارج النسق . ومن الأمثلة على التوترات التي تحدث في المجال الاقتصادي وتؤثر عليه من خارج النسق ذاته ذلك الخطر الذي قد تفرضه مثلاً دول منتجة لسلعة معينة على تصديرها لغيرها من الدول مما يجعل هذه الأخيرة تعاني من نقص في هذه السلعة . (وأبرز مثال على ذلك أزمة الطاقة في العالم الغربي بعد أكتوبر ١٩٧٣) ، أما التوترات التي تنشأ داخل النسق ، فإنها تكون ناجمة عن التناقضات الداخلية ، والتي ناقش ماركس الكثير منها عند دراسته للنظم الرأسمالية في الغرب . ويمكن القول بأن الافتراض الأساسي وراء مفهوم التوتر هو أنه يفرض مشكلات متعلقة بالتكامل داخل النسق وبالتالي تؤدي إلى صور من التكيف وأشكال جديدة من التكامل أو انهيار الأشكال القائمة .

وهناك عدد من أنماط التوتر الشائعة :

١ - الالتباس في توقعات الدور ، حيث تكون البيانات المتوافرة عن

الدور وتوقعاته غير واضحة أو غير موجودة على الإطلاق . وأبرز مثال على ذلك ما يراه الكثيرون من أن الدور التقليدي للمرأة الأمريكية التي صار نورها مثالا نمطيا على نموذج توقعات الدور بعد التغيرات التي طرأت على المجتمع الأمريكي .

٢ - صراع الأدوار عندما تستدعي توقعات الدور أنماطا متضاربة من السلوك ، كمثال الطبيب الزنحي في المجتمع الأمريكي الذي يستدعي دوره أن يعامله الآخرون بتقدير واحترام ، وإن كان انتهاؤه العنصرى جعله دائما لا يلقى ذلك الاحترام .

٣ - الفجوة بين توقعات الدور والموقف الاجتماعي الفعلي ومن الأمثلة على ذلك عندما تبلغ معدلات البطالة في مجتمع كالمجتمع الأمريكي ١٥ ٪ في الوقت الذي يلتزم فيه المجتمع بالوصول إلى أعلى معدلات العمالة الكاملة .

٤ - صراع القيم داخل النسق ، ويمكن أن يظهر هذا إثر وفود موجات هجرة كبيرة من خارج المجتمع ومن ثقافات غريبة .

٢ - ردود الفعل لإزاء التوتر :

تتسم ردود الفعل الأولية للتوتر بأنها مضطربة وغير منتظمة وغالبا ما تكون غير متكاملة مع النسق الكلى ، وعلى الرغم من أنه لم يتم حتى الآن تنميط كافة أشكال الانحراف ، فإن هناك عدداً من المشكلات الاجتماعية التي تنجم عن الانحراف مثل الجريمة وإدمان المشروبات الروحية والتشرد والانتحار والأمراض العقلية ، وانفجار أعمال العنف والشغب ، وبرغم كونها تنطوى على أبعاد « نفسية » إلا أنها تؤثر على أبنية ووظائف الأنساق الاجتماعية .

٣ - محاولات ضبط ردود الفعل على التوتر :

عندما يحدث توتر في المجتمع فعادة ما يوجد أسلوبان لتقليل الآثار التي قد تنجم عنه على المستوى الاجتماعي .

١ - الأسلوب الاول هو تعديل الموقف الاجتماعى بحيث يقلل إلى أقصى حد ممكن مقدار التوتر ، وأبسط مثال على ذلك [التشكل النظامى للأولويات] (بحيث يتم ترتيب التوقعات المتصارعة فى نظام تبعا لأهميتها بالنسبة للفاعل) وكذلك ترتيب الأنشطة ، علاوة على حجب السلوك الغامض عن الأنظار (بحيث يسمح باستمرار السلوك الجانح طالما هو لا يؤثر بشكل ظاهر على توقعات الدور المشروعة بنائيا - أى من وجهة نظر الجماعة) .

٢ - محاولة ضبط ردود الأفعال على التوترات بمجرد ظهورها ، ويتضمن هذا تطبيق الجزاءات من خلال كافة مؤسسات الضبط الاجتماعى بما فيها المحاكم والشرطة .

كل هذا يمثل بعض المتغيرات المستقلة التى تساعد على تفسير استمرار وتغير السلوك الموجه نحو البنية الاجتماعية ، وإن كان من الإفراط فى التبسيط القول بأن التوتر وردود الفعل لإزائه علاوة على محاولات ضبط ردود الفعل تمثل متغيرات مستقلة فحسب ، إذ أن الباحث الذى يدرس جناح الأحداث (وهو يمثل رد فعل للتوتر) سوف يتعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها متغيراً تابعاً . ولكنه إذا ما انطلق من وجهة نظر البناء الاجتماعى ، وما يرتبط به من مفاهيم ، فإنه من المحتمل أن يرى المعنى الذى تمثل فيه نفس المفاهيم متغيرات مستقلة فى ذات الوقت . ويمكن أن ينطوى الحديث عن العلاقات بين المفاهيم السوسيولوجية الرئيسية ، على بعض المناقشات التى تتناول عمليات التغذية المرتدة ، وكذلك صور الاعتماد المتبادل بين المتغيرات ، ففى العادة تؤدي عملية إعادة تنظيم البناء الاجتماعى إلى ظهور مؤثرات معينة تؤدي بدورها إلى صور معينة من الجناح ، وكذلك الضبط الاجتماعى للتحكم فى هذا الجناح ، ويرجع تقسيمنا لمجال علم الاجتماع إلى متغيرات مستقلة وأخرى تابعة إلى أننا اعتدنا عناصر البناء الاجتماعى هى نقطة الانطلاق الملائمة لهذا الغرض .

ثانيا : العلاقات بين المتغيرات فى علم الاجتماع :

لايزال الكثير من علماء الاجتماع يلجأون إلى نوع من التصنيف الذى يساعد على تنظيم الحقائق ، وعلى الرغم من انعدام وجود نماذج تفسيرية شاملة فى علم الاجتماع ، فان الباحث يمكنه أن يقدم نموذجين من النماذج التفسيرية الأقرب إلى الشمول والإحاطة من غيرهما :

١ - نماذج العمليات Process Models : التى تشير إلى التغيرات التى تطرأ على المتغيرات داخل بناء اجتماعى معين ، وتأتى هذه التغيرات نتيجة للطريقة التى يودى بها الأفراد أدوارهم أو نتيجة لإعادة إرساء التوازن بالجوء لأساليب الضبط الاجتماعى اللازمة لمواجهة هذا التوتر ، ويمكن أن تستخدم هذه النماذج فى تحليل معدلات الحراك الاجتماعى وأنماط معينة من الضبط الاجتماعى (مثل العلاج النفسى Psycho-Theory) الذى يعمل على تأهيل الفرد المضطرب بقصد إعادة تأقلمه مع المجتمع ، وفى هذه الأمثلة نلاحظ أن البناء الاجتماعى قد اتسم بالثبات وعدم التغير .

٢ - نماذج التغير Change Models : قد لا تكمل الجهود المبذولة للسيطرة على التوتر وإعادة التوازن إلى النسق بالنجاح مما يتيح الفرصة لظهور شكل جديد من التوازن ، وهذا الانتقال من نمط فى التوازن إلى نمط جديد قد يخضع لسيطرة النسق كما أنه قد يخرج من نطاق هذا الضبط ، وتحقق حالة الضبط إذا قامت السلطة التشريعية فى المجتمع بسن قانون يسمح بمواجهة المشكلات الاجتماعية الملحة ، أما الحالة الثانية فلإنها تشيع عندما يقوم حزب ثورى بالإطاحة بالنظام القائم وفرض أشكال جديدة للسلطة ، علاوة على هذا فإن التوازن قد لا يكون مستنداً إلى أسس وطيدة ، ومن ثم فإن التغير قد يحتم إحداث تحولات جديدة ، ويتسبب الإخفاق المستمر الذى تواجهه ميكانيزمات الضبط الاجتماعى فى تفكك النسق الاجتماعى . وتتضمن كل هذه النماذج تغيرات تطرأ على البناء الاجتماعى .

مشكلة المسلمات في التحليل السوسيولوجي :

يبدأ التحليل المنظم للأنساق الاجتماعية بافتراض مؤداه أن المتغيرات البيولوجية والسيكولوجية والثقافية ثابتة ، بل إن أى صياغة سوسيولوجية تتبنى هى الأخرى افتراضاً ثابتاً عن الطبيعة البشرية ، فالقول بأن إلتباس الأدوار يمثل مصدراً للتوتر فى البناء الاجتماعى يعنى الافتراض بأن هذا الإلتباس يودى إلى القلق الذى يدفع الإنسان لمواجهته هذا التوتر . ولو أن هذه المسلمات ذات الطابع السيكولوجى تصبح مشار شك حين يتم إخضاعها للدراسات الامبيريقية ، وتبقى بعيدة عن أن تحظى بالقبول من جانب علماء الاجتماع ، وإن كان هذا لا يحول دون الاعتراف بأن علم الاجتماع لم يصل بعد إلى تلك الاستمرارية الواضحة التى وصل إليها علم الاقتصاد فى تعامله مع مسلمة الرشاد الاقتصادى مثلاً .

ثالثا : مناهج البحث في علم الاجتماع وعم الاقتصاد :

يمثل المنهج التجريبي experimental Method أدق صور البحث في التحليل الاجتماعي العلمي ، ويقصد به ببساطة إيجاد موقفين أحدهما تجريبي والآخر ضابط بحيث يتشابه الموقفان من كافة النواحي فيما عدا واحد يفترض أنه السبب في وجود الظاهرة محل الدراسة ، وبعد انتهاء التجربة يقاس الموقفان ، ويعتبر الفارق بين نتائج المجموعتين راجعا أساسا إلى العامل التجريبي . ويندر استخدام هذا المنهج ، اللهم فيما عدا دراسة الجماعات الصغيرة سواء في علم الاجتماع أو علم الاقتصاد .

ويمثل المنهج الاحصائي بديلا للمنهج التجريبي حيث يتم تثبيت عوامل معينة أو عزلها باتباع المعالجات الاحصائية ، وعلى سبيل المثال فأننا قد نرغب في تتبع اتجاه طويل المدى لأسعار البطاطس خلال فترة زمنية معينة ، ونحن نعلم مسبقا أن أسعار البطاطس تتغير باستمرار ومن موسم إلى موسم ومن عام إلى عام كذلك ، ولكننا لا نهدف أساسا إلى قياس التغير الموسمي ، ولذا فأننا نقوم بحساب متوسط التغير الموسمي لخمس سنوات كاملة ، ونقوم بحذف التبدلات الموسمية التي قد تكون طرأت على بعض السنوات وذلك بإضافة أو حذف معدل التغير الموسمي في الأسعار الفعلية . وبهذا نتمكن من حذف التبدلات الموسمية ونصل إلى صورة أكثر دقة لاتجاهات السعر على المدى الطويل ، والذي يتم ربطه بغيره من المتغيرات . وينحصر التحليل الاحصائي وغيره من معاملات الارتباط بقبول واسع لدى كل من علماء الاجتماع والاقتصاد على حد سواء .

أما البديل الثاني للمنهج التجريبي فهو المنهج المقارن (٩) الذي استخدم

(٩) يقول بوتومور : طالما أن التجارب أمر مستحيل في علم الاجتماع ، فإننا مضطرون - كما يقول دوركايم - لاستخدام منهج التجربة غير المباشرة ، أي المنهج المقارن ، فدوركايم كان =

في أفضل صورته على يد ماكس فيبر في دراسته عن الدين ، فقد قارن فيبر بين المجتمعات التي استطاعت أن تطور نظما رأسمالية بورجوازية رشيدة وبين المجتمعات التي لم يتم فيها ذلك (مثل الهند والصين) وبحث عن الفروق بين هذه المجتمعات والتي جعلت مجتمعا ما يتطور نموذجا رأسماليا على حين لم يستطع الآخر وتوصل إلى البرهنة على أن الدين هو العامل الأساسي الفارق بين النمطين . المجتمعات اللذين درسهما . ويستخدم هذا المنهج على نطاق واسع في كل من علمي الاجتماع والاقتصاد وبالذات في الاقتصاد على يد المؤرخين الاقتصاديين وأولئك الذين يوجهون عناية خاصة لتطور الأمم الناشئة .

وتمثل النماذج الرياضية Mathematical Models البديل الثالث الذي يشجع استخدامه في علم الاقتصاد أكثر مما تستخدم في علم الاجتماع (١٠) فعلم الاقتصاد يستخدم نماذج دقيقة ومحددة يمكن إخضاعها للصياغة الرياضية ، كما يتعامل مع بيانات يمكن تكيمها (تأخذ شكل أرقام وأعداد) أكثر مما يحدث في علم الاجتماع . ويقتصر استخدام النماذج الرياضية في علم الاجتماع على تحليل خصائص السكان والجماعات الصغيرة وأحيانا في تحليل السلوك الانتخابي والحراك الاجتماعي ، ويستخدم كلا العلمين منهج دراسة الحالة

== يرى أن التفسير السوسيولوجي يقوم كلية على إيجاد ارتباطات علوية . ويلاحظ أن السبيل الوحيد لبيان أن ظاهرة معينة هي سبب ظاهرة أخرى هي أن ندرس حالات تكون الظاهرتان موجودتين فيها معا أو غائبتين ، معا ، وهكذا نحدد ما إذا كانت احدهما تعتمد على الأخرى أم لا . إلا أن براون يلاحظ أن المنهج المقارن وحده لا يعطيك شيئا فلا يمكن أن ينبت شيء هكذا من الأرض دون أن تبدأ أنت للبلوة . فالمنهج المقارن وسيلة لاختبار الفروض . ومع ذلك لا يمكن إنكار القيمة للعقلية لهذا المنهج عندما تستدعي إلى الذهن استحالة أو صعوبة - اجراء دراسات تجريبية معملية على آلاف البشر ، ويبدو أن فريمان كان على حق - وإن بالغ بعض الشيء - عندما قال « إن قيام المنهج المقارن في الدراسة يعتبر أعظم الانجازات الفكرية في عصرنا . بوتومور ، مرجع سابق ، ص ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢

(١٠) صدرت في الفترة الأخيرة كتب كثيرة تحمل عنوان علم الاجتماع الرياضي

Mathematical Sociology

Case Study Method ، ومن الأمثلة على ذلك إستخدامها في دراسة أنماط المنافسة غير الكاملة في بعض الصناعات ، وكذلك إستخدامها في الدراسات التي تتناول أنماط سلوك الطبقات الاجتماعية في مجتمع محلي بالنسبة لعلم الاجتماع ، وبصفة خاصة في مجال علم الاجتماع الصناعي .

وفي كلا الفرعين من فروع المعرفة الانسانية وأعني بها الاقتصاد والاجتماع تكشف البيانات عن نفسها بشكل صريح أمام ناظرى الباحثين أثناء مجرى التفاعلات المعتادة للأحداث في الحياة اليومية . مثل أسعار السلع التي تنشر في الصحف اليومية ، وأعداد المتعطلين عن العمل التي تقوم المؤسسات الحكومية لحصرها وكذلك الاحصاءات الاجتماعية التي تظهر في تقارير التعداد . على حين يكون على الباحثين في حالات أخرى أن يقوموا بجمع البيانات بأنفسهم ، ويتم هذا غالبا باستخدام مناهج المسح الاجتماعى أى بالتطبيق على عينة من السكان — يفضل أن تكون عينة ممثلة representative من خلال أدوات بحث معينة كالمقابلة مثلا . وتستخدم مناهج المسح الاجتماعى على نطاق واسع في علم الاقتصاد حيث يتم جمع الحقائق حول المنشآت وكذلك البيوت للتعرف على أوجة الاتفاق واتجاهات المبحوثين نحو حالات السوق في المستقبل وكذلك اتجاهاتهم الشرائية علاوة على نواياهم الاستثمارية ودوافعهم وكذلك اتجاهاتهم نحو أسعار الفائدة . . . الخ . (١١) ومع ذلك فان مناهج المسح الاجتماعى أوسع انتشاراً في علم الاجتماع منها في علم

(١١) لتقييم بعض المشكلات المتضمنة في استخدام مناهج المسح في الدراسات الاقتصادية

يمكن الرجوع إلى :

George Katona, « The function of survey Research in Economics », in : Marina Konarovsky (ed.) Common Frontiers of the Social Sciences (Clencoe, III : The Free Press and the Falcon's Wing pron, 1957) pp. 358-371 and Kantona and Eva Muiler, Consume Expectations, 1453-56(AronArbor: Survey Research Centre, Institute for Social Research, University of Michigan, n. d.) pp. 7-11.

الاقتصاد ، وبوجه خاص فيما يتعلق بدراسة الاتجاهات وقياس الرأى ،
وتمثل البيانات الاتجاهية attitudinal التى يتم الحصول عليها نتيجة استخدام
مناهج المسح الاجتماعى ثمة للاحصاءات المسجلة وإن لم يكن فى وسعنا أن
نثق كثيراً فى عمق البيانات التى يتم الحصول عليها عن طريق المقابلة العرضية
Casual Interview

رابعاً : موضوع علم الاجتماع الاقتصادى :

يمكن تعريف علم الاجتماع الاقتصادى على أنه عبارة عن تطبيق الإطار النظرى العام لعلم الاجتماع بما فيه من متغيرات ونماذج تفسيرية فى دراسة مجموعة من الأنشطة المركبة والمتعلقة بإنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع النادرة والخدمات (١٢) .

ويدور علم الاجتماع الاقتصادى على هذا النحو حول محورين أساسيين أولاهما يتناول الأنشطة الاقتصادية وحدها ، حيث يدرس علم الاجتماع الاقتصادى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى شكل أدوار أو تجمعات وكذلك القيم التى تضافى على هذه الأنشطة صفة المشروعية ونوعية الجزاءات والمعايير التى تنظم هذه الأنشطة ثم الشكل الذى يتخذه التفاعل بين هذه المتغيرات السوسولوجية بعضها مع البعض الآخر .

المحور الثانى يدور حول العلاقات التى تربط هذه المتغيرات السوسولوجية بكل من الإطار الاقتصادى والإطار غير الاقتصادى economic and non economic ، مثال على ذلك ، كيفية ترابط الأدوار الأسرية بالأدوار المهنية فى المجتمع المحلى وكذلك الضبط الذى تمارسه النظم السياسية على أبنية هذا المجتمع . ويضم هذا المحور كل المواقف التى تتكامل فيها الأبنية الاقتصادية مع الأبنية غير الاقتصادية وكذلك المواقف التى يتضارب فيها أداء كل من المجموعتين ، حيث يكون من المتوقع ظهور توترات معينة وردود فعل لهذه التوترات وكذلك محاولات ضبطها . كما يمكن توقع حلول جناح وكذلك إعادة توازن النسق الاجتماعى ذاته .

(١٢) قارن هذا بتعريف ويلبرت مور لعلم الاجتماع الصناعى (وهو أحد فروع علم الاجتماع الاقتصادى) على أنه يعنى بتطبيق مبادئ علم الاجتماع المنصاة بالأسلوب الصناعى فى الإنتاج وأسلوب الحياة فى المجتمع الصناعى .

Wilbert Moore, « Industrial Sociology : status and prospects », in American Sociological Review (1948), 13 : 382.

ويمكن للباحث أن يتتبع تداخل المتغيرات السوسولوجية مع كل من المجالين الاقتصادى وغير الاقتصادى على مستويين :

المستوى الأول : مستوى الوحدات الاقتصادية الملموسة حيث يقوم عالم الاجتماع الاقتصادى مثلاً بدراسة أنساق المكانة وعلاقات القوة والسلطة والجماعات والزمر غير الرسمية والعلاقات المتبادلة بين كافة الظواهر حيث يقوم بدراسة منشأة صناعة معينة ، وهذا يمثل بدوره جوهر علم الاجتماع الصناعى .

المستوى الثانى : يختص بالعلاقات بين الوحدات الاقتصادية فى علاقتها بالإطار الاجتماعى الذى توجد فيه ، وهنا يتحرك عالم الاجتماع على مستويين أيضاً ، المستوى الأول يختص بدراسة العلاقات بين النظام الاقتصادى وغيره من النظم الموجودة فى المجتمع (مثل النظام السياسى والنظام القانونى والنظام الدينى وكذلك النظام الأخرى) سواء على مستوى المجتمع المحلى أو المجتمع الكبير . أما المستوى الثانى والذى يمثل مرحلة أكثر تقدماً فهو يختص بدراسة الاقتصاد باعتباره نسقاً تحليلياً بالنسبة للمجتمع وكافة أنساقه الأخرى ، ويقود هذا بدوره إلى إثارة قضايا أكبر وأكثر عمومية مثل السياسة العامة والصراع بين الإدارة والعمال والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية ، كما يتطرق الباحث إلى دراسة الجوانب السوسولوجية لبعض المتغيرات الاقتصادية المركزية مثل النقود باعتبارها واحدة من بين مجموعة كبيرة من الجزاءات : الحياة الاجتماعية .

فروع علم الاجتماع الاقتصادى هـ

يمكن النظر إلى كثير من التقسيمات الفرعية في علم الاجتماع على أنها تمثل في الوقت نفسه فروعاً في علم الاجتماع الاقتصادى من ذلك مثلاً علم اجتماع العمل وعلم الاجتماع المهني وعلم اجتماع التنظيم (وبخاصة الجزء الذى يدرس التنظيمات البيروقراطية في الحياة الاقتصادية) وعلم الاجتماع الصناعى وعلم اجتماع الاستهلاك .

خامساً - العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادى :

على الرغم من اشتراك كل من العلمين فى دراسة نفس الأنشطة التى يدرسها العلم الآخر ، إلا أنه لا تزال هناك فروق بينهما تتمثل فى تعامل كل فرع منهما مع مجموعة مختلفة من المتغيرات التابعة والمستقلة والنماذج التفسيرية ، بيد أن هناك قدراً من التساند الامبيريقى بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية ، ويمكن أن يتضح هذا التساند الامبيريقى بين المتغيرات فى عدد من الأمثلة :

١ - فالممارسات الخرقاء لتسعير الأجور فى المنشأة من جانب الإدارة (وهو متغير اقتصادى) تؤدى إلى إحداث تغيرات سياسية سواء داخل المصنع أو خارجه ، ففى داخل المصنع يؤدى هذا إلى تقوية شوكة الزمر والجماعات غير الرسمية المناوئة للإدارة من خلال إثارة أعداد كبيرة من العمال التى تنضم إلى تلك الزمر ، أما خارج المصنع فإن هذه الممارسات قد تدفع العمال إلى تكوين نقابة تدافع عن مصالحهم ، كما أنها قد تثير حماس النقابات القائمة بالفعل ،

٢ - قد تنغمس الزمر الرسمية ونقابات العمال فى نشاطات سياسية تؤدى بدورها إلى تغييرات اقتصادية ، ففى غمرة الانفعال وروح التحدى قد يقوم العمال بالتباطؤ فى معدلات الإنتاج ومن ثم خفض المستوى العام لإنتاجية المنشأة ، كما تتحدى نقابات العمال الإدارة بحيث تقوم الأخيرة بتعديل موقفها إزاء مسألة الأجور .

سادساً - العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادى وعم النفس :

وعودة إلى مسلمة الرشاد ثانية . تحتل مسلمة الإنسان الاقتصادى الرشيد مكانة محورية فى علم الاقتصاد ، إلا أن هذه المسلمة لم تعد ملائمة على إطلاقها فالبشر يجهلون الإطار الذى يعيشون فيه ، لأنهم يرتكبون الأخطاء ولأنهم يعيشون وفقاً للعادة . علاوة على ذلك ، فإنه نظراً للتداخل بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية فإنه ينعدم وجود مجموعة تنفرد وحدها ودون غيرها من المتغيرات بالهيمنة على أى وضع اجتماعى . هل يعنى ذلك أن نتخلى عن فكرة الرشاد الاقتصادى ؟ الإجابة بالنفى ربما لعدة عوامل منها أن كثيراً من القضايا المرتبطة بالرشاد الاقتصادى لا تزال تجد قبولا لدى جبهة الباحثين أكثر من غيرها . كما أن أبسط المعانى المقبولة لفكرة الرشاد الاقتصادى تتمثل فى الجدل بأنها - وباعتبارها حقيقة سيكولوجية - عبارة عن الإرضاءات المادية التى تمثل الحافز الأوحد فى وجود الإنسان ، وبأنه يختار بين هذه الإرضاءات المادية بشكل يغلب عليه العقلانية والرشاد . ولم تعد هذه الصياغة مقبولة على ما هى عليه .

٢ - ويصبح المفهوم أكثر قبولا إذا ما كان الجدل يدور حول نفي القول بأن الرشاد الاقتصادى هو العنصر الوحيد المسيطر على نفسية الفرد ، وبأن هذه الفكرة تسيطر على الفرد فقط حينما يواجه موقفاً اقتصادياً معيناً .

٣ - إذا قام الباحث باستخدام فكرة الرشاد الاقتصادى كمجرد أداة تساعد على التبسيط التصورى Conceptual Simplification فإنه يحيد كل ما يملك من منطق فى سبيل إثبات كفاءة هذه الفكرة ، ويمتنع عن إدخال أية نظريات سيكولوجية خاصة أو مزاعم وجودية بل يستخدم الفكرة وحسب بغرض السيطرة على ذلك التنوع الهائل والتغير الحادث فى الدوافع كما هى موجودة فى الواقع المبريربقى . وهنا تتحول فكرة الرشاد الاقتصادى لتصبح مجرد مجموعة من الفروض ، وإذا انطلق الباحث فى تحليله من هذه النقطة ،

فإن عليه أن يفترض كذلك أن تبسيطه التصوري يخضع للمراجعة أو حتى الرافض إذا ثبت عدم جدواه في تحليل المشكلات العلمية التي يواجهها .

٤ - الطريقة الأخيرة للتعامل مع فكرة الرشاد الاقتصادي تتم على أساس النظر إليها باعتبارها قيمة اتخذت شكل النظام ، وفي هذه الحالة تتجاوز مجرد كونها مسلمة سيكولوجية ، وتصبح معياراً للسلوك قد يمثل لها أفراد المجتمع أو ينحرفون عنها ، وهكذا نجد أن صاحب رأس المال في منشأة أمريكية لا يحدد الجودة ويعمل على خفض الأسعار لمجرد رغبته الشخصية في ذلك بل خوفاً من توقيع بعض الجزاءات الاجتماعية السلبية عليه (مثل التحقير أو فقدان مركزه) . وينبغي ألا يغيب عن بال عالم الاجتماع الاقتصادي هذا المعنى الاجتماعي الذي يصنع الرشاد الاقتصادي لأنه يمكن في جوهر واحد من أهم المتغيرات الرئيسية التي يتعامل معها وأعنى به الضبط الاجتماعي .

دور البحوث السيكلوجية في علم الاجتماع الاقتصادي :

يدرس عالم الاجتماع الاقتصادي بوجه عام العلاقات بين عدد من المتغيرات مثل ظروف السوق وحجم المبيعات والتوترات الاقتصادية بالإضافة إلى ظهور جماعات اجتماعية جديدة باعتبارها هذه الأخيرة تمثل قوة شرائية مضافة ، وتقع لكثير من هذه المتغيرات على المستويين السيكلوجي والاجتماعي ، ولعل هذا مما يوجب على الباحث أن يدخل في اعتباره عدداً من المتغيرات السيكلوجية الوسيطة ، فالروح المعنوية ومدى إحساس العمال بالرضا عن أدوارهم وما يحصلون عليه من أجر يمثل متغيرات سيكلوجية تعتمد كثيراً على عوامل اجتماعية مثل نمط الإشراف ونوع التفاعلات التي توجد بين العمال علاوة على مدى مشاركة العمال في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج ، وتحدد هذه المسائل السيكلوجية بدورها بتحديد نوع استجابة العامل للمؤثرات المحيطة به ، وتتراوح هذه الاستجابات بين التغيب المتكرر وإصابات العمل والصراعات التي توجد داخل المنشأة الصناعية . وبهذه الطريقة نجد أن الروح المعنوية تمثل متغيراً وسيطاً بين المتغيرات الاجتماعية والآثار السلوكية الناجمة

عنها ، وهناك عدد غير قليل من علماء النفس الاجتماعى (والبعض ممن يطلقون على أنفسهم إسم علماء اجتماع صناعى) يفضل النظر إلى الروح المعنوية باعتبارها متغيراً تابعاً إلا أن علم الاجتماع الاقتصادى يعتبر الروح المعنوية مجرد متغير وسيط .

٢ - وتعتبر الاتجاهات أيضاً من المتغيرات الوسيطة ، حيث تؤثر على مختلف أوجه دورات العمل والأزمات المالية .

وننتظر الآن إلى آخر وجه أمن أوجه الارتباط بين علم النفس وعلم الاجتماع الاقتصادى ، وهو الوجه الخاص بأنماط الدوافع لدى الأفراد الذين يشغلون أدواراً مهنية معينة ،

وهكذا نكون قد ألمنا بموضوع علم الاجتماع الاقتصادى وما اقتضاه من الطواف بكل من علمى الاجتماع والاقتصاد ، علاوة على العلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادى وعلم النفس ، وفى الفصل التالى مباشرة سنتعرض بالدراسة للعلاقات التى تربط الاقتصاد باعتباره إنساقاً فرعياً بغيره من الأنساق الاجتماعية الرئيسية الأخرى ،

الفصل الثالث

العلاقة بين النسق الاقتصادي والانساق الاجتماعية الأخرى

مقدمة :

أولا : النشكلات البنائية المحسوسة الأنشطة الاقتصادية

ثانيا : العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية

١ - الدور الذى تلعبه القيم الثقافية فى تفسير أو تعويق النشاط الاقتصادي .

٢ - الأيديولوجية كعامل تبرير أخلاقى لأوضاع قائمة .

٣ - الأيديولوجية كعامل يهدف إلى تدمير الأوضاع القائمة .

٤ - الأيديولوجية كأداة تهدئة مواقف الصراع .

ثالثا : العلاقة بين الاقتصاد والمتغيرات السياسية

١ - العلاقات السياسية بين المنشآت الإنتاجية .

٢ - العلاقات السياسية بالإطار الاقتصادي المعاش

(أ) المستهلكين .

(ب) حملة الأسهم .

(ج) العمل .

٣ - الأشكال الظاهرة للصراع الجمعى .

٤ - العلاقات السياسية بين الحكومة والوحدات الاقتصادية .

رابعا : العلاقة بين الاقتصاد والجماعات القرابية

١ - الجماعات القرابية .

٢ - الجماعات الإثنية (السلالية) .

خامسا : التدرج الاجتماعى والحياة الاقتصادية

م (٧ - علم الاجتماع الاقتصادي)

الفصل الثالث

العلاقة بين النسق الاقتصادى والأنساق الاجتماعية الأخرى

مقدمة :

ناقشنا فى الفصل السابق مفهوم البناء الاجتماعى باعتباره تفاعلاً متكرراً أو منظماً بين شخصين أو أكثر ، وبحكم هذا التفاعل عناصر ثلاثة هى القيم والمعايير والجزاءات . وإذا ارتفعنا إلى مستوى أكثر تجريداً فإننا نصل إلى مفهوم النسق الاجتماعى الذى يشير إلى تنميط الوحدات البنائية بالشكل الذى يجعل أى تغيير يحدث فى أحد هذه الوحدات يودى إلى ضغوط على باقى الوحدات الأخرى المكونة للنسق بحيث تتلاءم مع التغير الذى حدث . وتختل وجهة النظر الماركسية مكانتها فى هذا النمط النسقى فى التفكير إذ أنها ترى أن أى تغيير يحدث فى نطاق علاقات وقوى الإنتاج يودى إلى تغيرات فى باقى وحدات النسق وبالذات فى النظام السياسى . فإن بعض النظم السياسية تعمل على دعم بعض العلاقات الطبقيّة التى تظهر تبعاً لتغيرات اقتصادية معينة ، ومهما كان الأمر ، فإنه من المسلم به أن فكرة النسق تمثل مفهوماً تحليلياً يمكن الباحث من الحديث عن العلاقات بين الوحدات البنائية فى علم الاجتماع علاوة على أنه يساعد على صياغة الفروض حولها .

ولتصنيف الأنساق الاجتماعية يلجأ الباحث عادة إلى تحديد العوامل التكاملية فى الأنساق على المستوى المجتمعى Societal Level ، كالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التى يتبلور حولها التفاعل المنظم بين مختلف الأبنية فى النسق ، وقد يكون من المسموح به على المستوى النظرى الافتراض بوجود

نسق معلق Closed System كمفهوم يساعد على الدراسة كأن ندرس العلاقة بين الوحدات الاقتصادية دون الإشارة إلى تأثيرها بالعوامل السياسية ، حينئذ يكون افتراضنا بأن النسق الاقتصادي يمثل نسقاً مغلقاً ، على أن فكرة النسق المغلق تمثل مجرد وسيلة للدراسة . أما الحقيقة فإنه يوجد تفاعل دائم بين مختلف الأنساق الفرعية ، وهذا التفاعل يفرض نفسه على الباحث الذي لا يستطيع أن يصل إلى فهم شامل عن العلاقات الداخلية بين الوحدات الاقتصادية مثلاً دون دراسة الأوضاع السياسية .

ويمكن التعامل مع الاقتصاد باعتباره نسقاً فرعياً على أساس أنه يشكل التساند المتبادل بين مختلف الوحدات الداخلة في عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع النادرة والخدمات . وتمثل عناصر الإنتاج أحد أهم الوحدات الداخلة في النسق بما تضمه من قوى عاملة وماتتصف به من خصائص وموارد خام ثم رأس المال أو النقد الذي يمكن الحصول عليه في أكثر من مصدر ، بالإضافة إلى عنصر التنظيم . وتتداخل هذه العناصر وتتكامل بهدف إنتاج السلع والخدمات اللازمة للسوق كما يتحدد هذا من خلال مبدأ العرض والطلب . وبعد أن يتم إنتاج السلعة تدخل المنشأة في علاقات من نوع آخر مع غيرها من المؤسسات القائمة في السوق ، والمستهلكين من خلال مبدأ العرض والطلب من حيث كم الإنتاج وتسعيره ،

وعادة ما يختار الدارس مجموعة من الوحدات الداخلة في تركيب النسق ويقوم بتحليلها ليقدم في النهاية تشخيصاً لموقف النسق ككل ، فهو قد يجبد دراسة وحدات معينة مثل الاستهلاك والإدخار والاستثمار وذلك دون أن تغفل عينه عن الصورة العامة للنسق الكلي ، أى عين على النظام وعين على النسق .

النسق الفرعى الآخر الذى نتناوله بالدراسة هو النسق السياسى والمكون أساساً من الجماعة التى تفضطلع بمسئولية لاتخاذ القرارات السياسية التى تستهدف

تكمال النسق الكلى . ويوجد إلى جانب هذا البناء مركبان آخران يعملان في ظل مجموعة من العلاقات التفاعلية . أولها : تفاعل وحدة اتخاذ القرار مع أولئك الذين يضمّنون توفير عوامل الفعالية السياسية - مع الوحدات الاقتصادية التي توفر سبل تنفيذ القرارات من خلال نظام إدارى معين ، مع التكتلات الانتخابية صاحبة المصلحة وكذلك جماعات الضغط Lobbies وما شابه ذلك ، وغيرها من العناصر التي تكسب التأييد والقوة لأى قرار سياسى ، علاوة على التفاعل مع الناس على نطاق واسع والذي يلعب دوراً هاماً في إضافة المشروعية على النسق السياسى . أما الثانى فانه يتمثل في تفاعل وحدة اتخاذ القرار السياسى مع المجموعة التي تفرض مطالب معينة على النظام بغرض استحداث وإنجاز سياسات بعينها . ولا يختلف الأمر هنا ، أى في النسق السياسى ، عن مثيله في النسق الاقتصادى . ففي كليهما يتم التعامل مع الوحدات البنائية المختلفة في النسق باعتبارها تدخل في مركب واحد يتسم بوجود تساند بين أجزائه بحيث أن أى تغيير في الأجزاء يستدعى استجابات تلاؤمية في باقى الأجزاء .

وعلاوة على المستوى المجتمعى الذى سبقت الإشارة إليه هناك مجالات أخرى يمكن أن ينطبق عليها مفهوم النسق . ولا يستبعد النظر إلى النسق الاقتصادى باعتباره يمثل النسق الأم وأن ندرس الوحدات الداخلة في تكوينه مثل الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والاختراعات وما إلى ذلك . باعتبارها أنساقاً فرعية Sube-systems . ثم يمكن التقدم خطوة أخرى إلى الأمام والقيام بدراسة وحدة بنائية محسوسة مثل سوق أو منشأة ونقوم بتحليلها على ضوء المقتضيات الوظيفية الأساسية للأنساق الاجتماعية . وقد تتباين الوحدات المحسوسة في البناء عند كل مستوى من مستويات الدراسة النسقية ، إلا أن المبادئ العامة للنسق تظل كما هى دون تغيير .

من جهة أخرى تمثل الجزاءات الاجتماعية أدوات لضبط سلوك الأفراد

كما أنها - أى الجزاءات - تحتل موقعا بارزا عند تحليل الأنساق الاجتماعية نظراً لأن تصنيف الجزاءات يوازى ذلك التصنيف الذى ينطبق على كل من الأبنية والأنساق الاجتماعية . وفيما يلى نذكر عدداً من الجزاءات القائمة فى البناء الاجتماعى وتقوم بوظيفة الضبط فى المجتمع :

١ - فهناك صور الثواب والعقاب (أو المنح والمنع) فى المجال الاقتصادى . وهذا يشير إلى نظام الأجور والأرباح الذى يمكن أن يستخدم فى تحديد توزيع الأدوار فى المجتمع وتكليف الأفراد بهذه الأدوار علاوة على درجة الجهد المطلوب لأدائها .

٢ - الإجراءات السياسية : وهذه تشمل اللجوء إلى استخدام القهر البدنى أو التهديدية واستخدام النفوذ والمساومة والوعد - أو الوعيد - باستخدام القوة السياسية .

٣ - الإجراءات التكاملية Integrative means : ومن القوى التى تلعب دوراً هاماً فى تكامل النسق عضوية الأفراد فى جماعات معينة : وعلى سبيل المثال فإن وجود الفرد فى جماعة قرابية معينة يعمل على وجود نوع من التوقعات فى السلوك من جانب الفرد كما يحدد - إلى حد كبير - القيام بدور معين والاستمرار فيه . وقبل كل شئ فإن عضوية الفرد فى جماعة ما تجعله يخضع لنوع من الضبط فى سلوكه ، ولا تقتصر عضوية الجماعة على القرابة وحدها بل تتجاوز ذلك إلى عضوية طائفة مهنية معينة ، أو الانتماء إلى قبيلة ما أو جماعة إثنية .

٤ - الالتزامات القيمية Value Commitments : يمثل إلتزام الفرد بمبادئ أساسية معينة الحافز الذى يدفعه إلى تبني دور ما والتصرف على ضوء مقتضيات السلوكية لهذا الدور بمجرد أن يلتزم بأدائه . وهذه الالتزامات القيمية يمكن أن توجد فى عدة صور . فهى موجودة لدى الطوائف الدينية ،

وفي الإيمان بالقومية ، وفي تبني مواقف تحررية ضد الاستعمار . بالإضافة إلى أى مجموعة تتكون من كل الاتجاهات أو بعض منها .

وتمثل الجزاءات نتاجاً متميزاً لنمط معين من أنماط الأنساق القرعية ، فالنسق الاقتصادي على سبيل المثال يفرز الثروة التي يمكن أن تستخدم كجزاء في كثير من المواقف الاجتماعية . وتمثل القوة أو السلطة أحد الجزاءات العامة في النسق السياسي ، ويؤدي المركب الديني - القرابي وظائفه من خلال الالتزامات القبلية . وعلاوة على هذا فإن الجزاءات التي تكون نتاجاً لأنساق معينة تمثل في الوقت ذاته مصادر للجزاء في الأنساق الاجتماعية الأخرى ، فالثروة على سبيل المثال وهي نتاج اقتصادي تستخدم في الوقت ذاته من جانب النظامين السياسي والديني كأداة لزيادة فعالية الجزاءات داخلها .

بعد ذلك ننتقل إلى دراسة العلاقة بين الاقتصاد وثلاثة من الأنساق الاجتماعية الفرعية وهي : ١ - النسق الثقافي وذلك بغرض التعرف على الأهمية الاقتصادية للقيم والأيدولوجيات و (٢) النسق السياسي ، لدراسة العلاقة السياسية بين الاقتصاد كنسق والوحدات المكونة للبناء الكلي للمجتمع مثل العمال وحملة الأسهم والسلطة . الخ و (٣) النسق التكاملي ويعنى بدراسة الدلالة الاقتصادية لنمطين من أنماط التجمعات التضامنية وهما : الجماعات القرابية والجماعات الإثنية .

بالإضافة إلى ماسبق سوف ندرس علاقة الاقتصاد بظاهرة التدرج الاجتماعي ، الذي نعني به ببساطة وجود أدوار اجتماعية معينة في البناء الاجتماعي تحصل على مكافآت أو عائدات أكثر من غيرها . وأحياناً يكون الحديث عن التدرج بين الأفراد (عن طريق حساب الفروق بين ما يحصلون عليه من عائدات) أو بين التنظيمات ، بالإضافة إلى وجود تدرج بين جماعات طبقية بأكملها (الفلاحون - البروليتاريا (الطبقة العاملة) ،

وأيا كان الأمر بالنسبة للأسس التي نقيم عليها توصيفنا لتشخيص الاختلاف في توزيع الخزائن في المجتمع ، فإننا نجد أن التدرج يرتبط بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية في المجتمع بما فيها من حوافز وطرق الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد من مختلف فئات التدرج الاجتماعي ، الذي يمثل جانباً هاماً من الجوانب غير الاقتصادية بالمجتمع .

* * *

أولاً : التشكلات البنائية المحسوسة للأنشطة الاقتصادية :

لا تتحدد الجزاءات بناء على نمط السلوك الذى توقع عليه - إن ثواباً أو عقاباً - إذ أنه قد يتم حنّز الأفراد لإنجاز الأنشطة الاقتصادية المنوطة عن بهم عن طريق جزاءات غير اقتصادية ، وفيما أمثلة على هذا :

١ - لنفترض أننى أنوى الإنتقال من مسكن إلى آخر ، فلن تأجير عربة لنقل الأثاث والأدوات إلى المسكن الجديد يمثل نشاطاً اقتصادياً . إلا أننى قد اعتبر أن هذا سيكون أمراً مكلفاً وألجأ إلى أخ لى يساعدنى على أداء المهمة دون تأجير عربة النقل . وهنا ألجأ إلى إستخدام علاقات القرابة - وهو جانب غير اقتصادى - فى سبيل حفز أخى على مساعدتى فى نقل الأثاث ، وهو عملية اقتصادية أساساً ،

٢ - ثم لنفترض أننى قد تعرضت للحجز فى الجمرك نتيجة لإصطحابى لعدد من السلع أكبر من المسموح به . ويقوم موظف الجمرك بالتهديد بأنه سيصادر الكمية الزائدة عن المقرر القانونى ، وأقوم أنا بدورى لتلافى هذا الموقف برشوة الموظف لإخلاء سبيلى . ويتضح فى هذه الحالة اللجوء إلى استخدام جزء اقتصادى لحفز شخص ما على إرتكاب جريمة سياسية (التهريب) .

وبالإضافة إلى هذين المثالين البسيطين ، هناك أمثلة أخرى أكثر تعقيداً موجودة فى نمط الاقتصاد الغربى منها تلك الجزاءات التى تؤدى دورها بفعالية بغرض إرساء العلاقات بين النجاح فى المشروع التجارى وبين العمل والاجتهاد فيه :

١ - القيم الأساسية المرتبطة بالنجاح والإبجاز والمشروع الحر والى يتم غرسها فى الأفراد منذ نعومة أظفارهم من خلال التشئة الاجتماعية المبكرة والتعليم الأولى .

٢ - التعويض النقدي الذي يدفع الأفراد إلى شغل وظائف معينة دون أخرى .

٣ - النزاعات السياسية بين جماعات المصالح وبصفة خاصة بين العمال والإدارة والتي يتم على ضوءها تحديد مستويات الأجور ،

٤ - اللجوء إلى استخدام أداة سياسية وقانونية أكثر تركيزاً لتنظيم الحياة المهنية وبصفة خاصة ، عندما لا يعمل المبدآن الثاني والثالث على نحو ملائم . إلا أن هذه الجزاءات ليست مركزة على نحو كبير في المجتمع الأمريكي على وجه العموم ، إذ ينعدم وجود مؤسسة واحدة تنفرد بحياة توجيهه التربوي على الأطفال في سن التنشئة الأولى ، أو لتشغيل السوق وتوجيهه فضلاً عن تسوية النزاعات في مجال الصناعة .

ومن ثم فإن واحدة من المسائل الرئيسية في دراسة بنية الحياة الاقتصادية يتمثل في مدى وجود جزاءات اقتصادية بحجة مثل الأسعار في مقابل جزاءات من غير الطابع الاقتصادي (مثل الجزاءات السياسية أو القرابية) ومدى سيطرة هذه الجزاءات الاقتصادية على النشاط الاقتصادي ، وتكتسب هذه الجزاءات ذات الطابع الاقتصادي أهمية خاصة في أمريكا ، كما أنها في الوقت ذاته تكتسب الشكل النظامي في الأسواق ذات الحجم الضخم وعلى نحو جلي . ولا تقل الجزاءات الاقتصادية أهمية في الاتحاد السوفيتي عن أهميتها في أمريكا ، والفارق الأساسي هو أن المسألة ليست متروكة للسوق بقدر ما هي خاضعة لضوابط سياسية مركزية قوية ، ويختلف الأمر تماماً في المجتمعات البدائية حيث يندر وجود الجزاءات الاقتصادية في شكل التمود ، بينما يتم تطبيق مثل هذه الجزاءات من خلال الضوابط القرابية والشعائر الدينية .

ثمة مسألة هامة أخرى خاصة ببنية الأنشطة الاقتصادية تتناول موقف الضبط على الجزاءات ذاتها . وهذه المسألة تتجاوز الجزاءات السياسية بصفتها تلك وتستقر عند مستوى أكثر عمومية . ولتفصيل هذه المسألة يمكن أن نورد بعض الأمثلة للدليل على ما نريد الذهاب إليه بالنسبة للأنشطة الاقتصادية

على سبيل المثال . فلو أننا درسنا منشأة صناعية توجد في مجتمع متخلف أو غير متقدم فسوف نجد أن مدير المنشأة يجمع ما بين يديه مقاليد الجزاءات السياسية والاقتصادية على حد سواء . أما في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والتي تؤمن بالحرية الاقتصادية ، فلننا نجد أن مدير المنشأة لا يملك سوى الجزاءات الاقتصادية بغرض تسكين العمال في أعمالهم ولكنه لا يستطيع تجاوز دائرة الجزاءات الاقتصادية إلى الدائرة السياسية إلا في أضيق الحدود ، وفي مقابل هذا نجد أن مدير المنشأة الصناعية الذي يعمل في ظل نظام حكم شمولي قد يكون بوسعه تطبيق الجزاءات الاقتصادية والسياسية داخل منشأته ، ومع ذلك يظل يدين بالولاء لسلطة سياسية مركزية .

تحدثنا فيما سبق عن مجموعة من المفاهيم مثل الجزاءات والنسق الاجتماعي والبناء الاجتماعي . وهذه المفاهيم تمثل الأداة التي نتعامل بها في الدراسة المقارنة بين النظم الاقتصادية وفي العلاقات بين النسق الاقتصادي وغيره من الأنساق الأخرى الموجودة في المجتمع .

ثانياً : العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية :

لتقييم العلاقة المتبادلة بين العوامل الثقافية والأنشطة الاقتصادية ، نأثراً وتأثراً ، فإننا نلجأ لذلك التقسيم الشائع بين الجوانب التقييمية evaluatiual والجوانب الوجودية eris tential فى الثقافة . ونعنى بالجوانب التقييمية تلك التى يفترض أنها مرغوبة من جانب القيم الثقافية الموجودة فى مجتمع معين يقوم بحث الأفراد على إتباعها والالتزام بها عند أداء أى من أنشطتهم . أما الجوانب الوجودية ؛ فإننا نشير بها إلى الأوضاع الفعلية لما يكون عليه الإنسان والمجتمع . وعلى سبيل المثال فإن مجتمعاً يدين بالعنصرية تكون الجوانب التقييمية فى ثقافته مائلة إلى تأكيد حق جنس (عنصر) واحد فى الحصول على أكبر قدر ممكن من متع الحياة ، على حين يمثل الجانب الوجودى (أو الأيديولوجى) تأكيداً على أن الجنس المحروم من الامتيازات يستحق ما يلاقه نظراً لدونيته البيولوجية .

ويمكن طرح عدد من التساؤلات فيما يتعلق بالمعتقدات الثقافية الخاصة بالأنشطة الاقتصادية . وتتخذ هذه التساؤلات شكلين أساسيين :

١ — بالنسبة للجانب التقييمى ، تدور التساؤلات حول المكانة التى تحتلها الأنشطة الاقتصادية فى النسق الثقافى القيمى والدور الذى تلعبه إن سلباً أو إيجاباً ، وكذلك تقييم هذه الأنشطة وهل تمثل غاية فى حد ذاتها أم أنها مجرد أداة تعمل على تقوية الأمة وتحقيق حالة من الإيمان الدينى الذى يجلب رضاء السماء وكذلك تقوية العلاقات الاجتماعية فى المجتمع .

٢ — وبالنسبة للجانب الوجودى تدور التساؤلات حول طبيعة الإنسان وتأثير العوامل الاقتصادية على حفزه على أداء العمل ، وكذلك طبيعة المجتمع والفرصة المتاحة لإنجاز النشاط الاقتصادى بناء على هذه الطبيعة . وبالإجابة على هذه التساؤلات يمكن الوصول إلى تحليل دقيق للعلاقة بين القيم والأيديولوجيات من ناحية وبين الأنشطة الاقتصادية من الناحية الأخرى .

ومما يدعو للأسف أنه لا توجد مبادئ محدودة تساعد على تشخيص السمات الأساسية لهذه العلاقة ، ولذا فإننا سنكتفى بتحديد واستعراض بعض هذه العلاقات والتي أمكن الوصول إليها من خلال إجراء دراسات إمبيريقية مركزة حولها ، ونورد فيما يلي أربعة من الارتباطات الأساسية بين الجوانب الاقتصادية والثقافية في المجتمع .

١ - الدور الذي تلعبه القيم الثقافية في تيسير أو تعويق النشاط الاقتصادي :

لعب ماكس فيبر (١) دوراً بارزاً - وربما أكثر من غيره - في تحديد العلاقة بين المتغيرات الثقافية والاقتصادية في دراسته الرائدة عن العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية حيث توصل إلى أن الأخلاق البروتستانتية وبصفة خاصة الكالفنية قد دفعت بالإنسان إلى محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة على البيئة التي يعيش في ظلها وبصفة أخص على المسائل الاقتصادية التي يتعامل معها ، في الوقت الذي لم تؤد فيه الديانات الشرقية (الوضعية) في الهند أو الصين إلى حفز أفراد تلك المجتمعات على الإنجاز الاقتصادي نظراً لعدم وجود الإطار الثقافي الذي يساعده على ذلك . وفي الوقت الذي لم يزعم فيه فيبر أنه توصل إلى ارتباطات عليه أحادية البعد ، فإن تفسيراته قد اصطدمت بتفسيرات ماركس الذي لم ينظر إلى المعتقدات الدينية إلا على أنها مجرد عناصر في البناء الفوقي ، وعليه فإن متغير تابع للقوى الاقتصادية في المجتمع والتي تمثل الجوهر الذي تلور حوله كافة قوى المجتمع الأخرى .

وكانت القيمة الحقيقية لأفكار فيبر أنها أثارت قدراً كبيراً من التساؤلات ومن ثم دفعت إلى إجراء عدد لا حصر له من البحوث حول العلاقات بين

(١) نشر ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩١٦) عدداً من الدراسات الهامة التي تناولت العلاقة بين

الدين والاقتصاد منها :

Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (London : Allen, Unewin, 1948) ، The religion of Cihina (Glence, III: The Free Press, 1958).

الدين والاقتصاد ونجاوزت بكثير الكتابات التي أصدرها فيبر نفسه عن هذا الموضوع. (٢) وقد ذهب باحثون آخرون إلى أن الأفكار العلمانية مثل القومية تمارس تأثيراً قوياً مباشراً على التنمية الاقتصادية ، ومن هؤلاء كنجزلى دافيز Kingsley Davis الذى قال : هذا الشأن :

« تمثل النزعة القومية شيئاً لاغنى عنه لسياسات التصنيع لأنها تزود الناس بحافز سهل المنال يساعد على تقبل التغيرات الشديدة الوطأة . وعندما تكون الهيبة القومية هى الغاية تصبح سياسات التصنيع هى الوسيلة للوصول إلى تلك الغاية ، وعلى ضوء تحقيق هذا المطمح القومى تهون كل التضحيات والآلام وفى سبيله يبذل كل مرتخص وغال ، كما تمثل القومية الناشئة الشرط الضرورى اللازم لإنجاز سياسة التصنيع ، فهى تثير حماس كل المواطنين ، وتؤلف بين مختلف الاتجاهات فى وحدة اجتماعية متماسكة وتقوم بضبط مرور السلع والبضائع والأفراد داخل وخارج الدولة . فهى باختصار تقوم على تنظيم كافة أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وكلما كبرت الصعاب فى طريق تصليح البلاد كلما اشتد ساعد القومية لمواجهة هذه الصعاب والتغلب عليها (٣) . والحقيقة التى لا جدال حولها ، هى أن القومية تمثل فى كثير من الأحوال الأداة الفعالة لسحق كافة الأنساق التقليدية التى وقفت عائقاً دون التقدم الاقتصادى .

(2) Robert Bellah, Fokugwa (Glencoe III : The Free Press, 1957).

كما نشرت دراسة صغيرة لروبرت كنيلى بعنوان ،

» The Protestant Ethic and the Parsis «, American Journal of Sociology (1962, 68. 11-50).

(3) K. Davis, « Social and Demographic Aspect of Economic Development in India », in , Simon Kugnets, Wilbert Moore and Joseph J. Sprengler (eds.), Economic Growth : Brazil, Indte, Jabon (Darham : Dutce Universit., Press) p. 249.

ومن ناحية أخرى فإن القومية قد تمثل عائقاً أمام التقدم الاقتصادي ، إذا عملت على إحياء الأساليب التقليدية البالية في التفكير والعمل . على أساس أنها موجودة في ثقافة الأمة وكذلك انتهاج سياسات تقوم على أساس النعرة المحلية ورفض كل ما هو أجنبي . أو على النقيض محاولة الحصول على الرفاهية دون بذل الجهد .

ومجمل القول أن هناك أنماطاً معينة من القيم توازر التنمية الاقتصادية على حين توجد قيم أخرى لا تشجع على التنمية علاوة على مجموعة ثالثة تختلف طريقة تأثيرها باختلاف الموقف الذي تعمل في ظلاله .

٢ - الأيديولوجية كعامل تبرير أخلاقي لأوضاع قائمة :

يتميز الإنسان عن غيره من سائر المخلوقات بأنه الكائن الوحيد القادر على خلق رموز معينة واستعمالها للدلالة على معان معينة في العلاقات الاجتماعية التي يكون طرفاً فيها . والأيديولوجية يمكن أن تستخدم بدورها للإشارة إلى القضايا المثارة عن طبيعة الإنسان في موقف اجتماعي معين والعلاقات التي تقوم بينه وبين سواه من الأفراد . أما وظائف الأيديولوجية فهي متعددة ، فهي قد تضيف معنى واسعاً على مجموعة من الأنشطة يمكن أن تظل في عالم الخيال لو لم ترتبط بأيديولوجية معينة . كما أنها تقوم بحفز الأفراد على القيام بأعمال معينة قد لا تكون مرغوبة بالنسبة لهم ، وتأتي الأيديولوجية فتمحول هذه الأعمال من الشكل غير المرغوب فيه إلى الشكل المحبب للنفس . وتمثل دراسة رينارد بندكس R.Bendix (٤) عن الضوابط التي تمارسها الأيديولوجية ، وذلك عندما قام بمقارنة الأيديولوجية الإدارية في سياسات التصنيع في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وألمانيا الشرقية:

(4) R. Bendix Work And Authority in America (New York : Walay, 1956. and R. Bendix, Idelogies, and Social Structure, American Sociological Review (1959), 24 : 613-632.

وفي هذه الدراسة المقارنة عن بندكس على نحو خاص بالتبريات التي تقدمها المجموعات الإدارية في كل من المجتمعات الأتربع بفرض حفز العمال على أداء ما هو منوط بهم ، وفي نفس الوقت لا يشورون على سلطتهم . وعلاوة على هذا فإن بندكس حاول أن يدرس تلك الأيديولوجيات على ضوء المتطلبات التي يفرضها الإطار الصناعي ، ولذا فهو يربط بين نمو أيديولوجية العلاقات الإنسانية وبين أدائها لوظيفة مزدوجة تتمثل في إضفاء المشروعية على السلطات التي يمارسها القائمون على شؤون إدارة المصانع من ناحية ومساعدة هؤلاء المديرين على تحقيق التنسيق داخل مشاريعهم ، ويبدو جليا أن بندكس كان يعتبر أن الوظيفة الأساسية للأيديولوجية تتمثل في إضفاء الشرعية على الإدارة والدفاع عن الأوضاع النظامية القائمة .

٣ - الأيديولوجية كعامل يهدف إلى تدمير الأوضاع القائمة :

عندما تثور الصراعات وتقع النزاعات بين الإدارة والعمال ، يعبل كل جانب إلى تقديم تبريرات يؤيد بها حقه عن طريق تبني أيديولوجية معينة فالإدارة من جانبها تدافع عن موقفها باللجوء إلى المسلمات الأيديولوجية للنظام مثل مبادئ المشروع الحر في علاقات المناوضة الجماعية ورغبة الإدارة في تحقيق رفاهية العمال . على حين تتخذ النقابات العمالية موقف آخر مناهضاً للإدارة وتبني هي الأخرى أيديولوجية « الدفاع عن العمال » وتحقيق قدر من العدالة ، وحماية العمال من الاستغلال والجشع من جانب أرباب الأعمال » (٥) .

وهكذا فاننا نلاحظ في الغالب أنه عند وجود صراعات معينة تبرز أيديولوجيتان إحداهما تؤيد الأوضاع القائمة وتدافع عنها ، على حين تبرز

(5) Arthur Kornhauser, Robert Dubin, and A. M. Ross.
« Problems and Viewpoints », in Industrial Conflict (New York, Mc Graw-Hill, 1984, pp. 18-19.

أيديولوجية أخرى تهدف إلى تغيير هذه الأوضاع . ومن اللافت للنظر أن هاتين الأيديولوجيتين ظهرتا للمرة الأولى في علم الاجتماع الصناعي ، فهناك الأيديولوجية التي يطلق عليها روبرت ستون اسم « صراع المصالح » والذي وجد اهتماماً كبيراً من جانب المؤرخين وعلماء السياسة والاقتصاد (٦) . ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الصراع يحدث أساساً بسبب العوامل الاقتصادية وأنه يمثل وضعاً طبيعياً في النسق الاقتصادي . كما أنهم يسلمون بأن الصراع لابد وأن يؤدي إلى إحداث تغييرات اقتصادية لا محالة . أما الأيديولوجية الثانية التي نشأت في ظل علم الاجتماع الصناعي فهي التي جاء بها علماء الاجتماع وذاعت خلال العقود الثلاثة الماضية . وتذهب هذه الأيديولوجية إلى أن التعاون وليس الصراع هو الوضع الطبيعي للمحالة في المصانع والدور الهام الذي يلعبه الاتصال الجيد بين مختلف مستويات المنشأة من إدارة وعمال وكذلك القبول بالأوضاع القائمة انطلاقاً من الزعم بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان . وعلى الرغم من البساطة التي تم التناقض بين هذين الإتجاهين فإنهما قد عاشا في صراع مرير لفترة طويلة من الزمن .

٤ - الأيديولوجية كأداة لتهدئة مواقف الصراع :

أوضح كثير من الباحثين أن الأيديولوجيات تزدهر في المواقف التي تنسم بوجود فجوة بين الواقع المعاش والأهداف المنشودة (٧) . وقد أيدت الدراسات التي أجريت على الاقتصاد الأمريكي هذا الافتراض ، وعلى سبيل المثال فقد عزا « ستون » وآخرون في دراسة لهم عن اتجاهات العمل

(٦) Robert Stone, « Conflicting Approaches to the Study of Worker-Manger Relations » Social Forces (1952-1953), 31: 117-124.

(٧) Talcott Parsons. The Social System. (Glencoe III: The Free Press, 1951). pp. 58-64.

فى أمريكا ، تشبث رجل الأعمال بأسطورة المشروع الحر ، إلى عدد من التوترات التى تشوب أدوارهم . فهم يلجأون إلى التأكيد القوى والمستمر للقيم التقليدية للمشروع الحر للتخفيف من التناقض الوجدانى الذى يعانونه تجاه ضخامة الاقتصاد الأمريكى (٨) . فى الوقت نفسه أجرى سيجموند دياموند « دراسة عن اتجاهات الصحافة الأمريكية عند معالجتها للقضايا الخاصة برجال الأعمال فى البلاد ، خلال قرن ونصف من الزمان ، واكتشف أن الاتجاه الغامض نحو تأليه المبرزين من رجال الأعمال لأمريكيين فى الصحافة الأمريكية كان يرجع فى جانب منه إلى الرد على التناقض الوجدانى الموجود لدى العامة تجاه هؤلاء الناس (٩) . وفى دراسة « لإيلي شينوى » عن عمال صناعة السيارات نلاحظ تأكيداً على أن عمال الصناعة محصورون بين فكى كماشة : بين الوعود بالاستقرار فى الحياة التى يحونها ويبين حقائق الواقع المعاش بالنسبة للنظام الاقتصادى والاجتماعى العام وما يفرضه من قيود على الحراك الاجتماعى ، ويتمثل أحد ردود الفعل على هذا التوتر فى محاولة التوفيق بين تطلعاتهم المحدودة وبين الدوافع الثقافية للتفوق والمثابرة بأن يدخلوا تعديلاً على مفهوم الفوز والنجاح وتركيز طموحاتهم على تربية الأبناء ويتعلى عن وهم الدخول فى مشروعات صغيرة (١٠) .

وهكذا تتراوح الوظائف المناطة بالأيديولوجية بين تبرير الأوضاع

(8) Francis X. Sutton et al., *The Americans Business Creed* (Cambridge : Harvard University Press, 1956), pp. 38-64.

(9) Sigmud Diamond, *The Reputation of the American Businessman* (Cambridge. Harvard University Press, 1955). pp. 176-179.

(10) Ely Chinoy, *Automobile Workers and the American Dream* (Garden City, N. Y : Doubleday, 1955). p. 4. and «The Tradition of opportunity and Aspirations of Automobile Workers ». *American Journal of Sociology* (1951-1952). 57: 433.

الاقتصادية القائمة أو مهاجمتها أو تهدئة التوترات التي تحفل بها الحياة الاقتصادية . ويجب أن تركز البحوث التي تجرى في المستقبل على الظروف الاجتماعية التي تعمل في ظلها الأيديولوجية ، وربما كانت أفضل معالجة لهذا متمثلة في دراسة الوظائف المختلفة للأيديولوجية على فترات مختلفة من التغير الاجتماعي وعلى سبيل المثال فان نظام الاقتصاد الحر *Laissez Faire* في مراحله الأولى كانت الوظيفة الأساسية للأيديولوجية التي صاحبتة هي الهجوم على الأوضاع الاقتصادية التي كانت قائمة ، ثم استقرت أيديولوجية النظام الجديد وبدأت الوظيفة الأساسية للأيديولوجية وهي الدفاع عما تم الوصول إليه من وضع ثم تنتقل الأيديولوجية إلى تخفيف حدة التوترات التي تنشأ في النظام .

ثالثا - العلاقة بين الاقتصاد والمتغيرات السياسية :

يمكن معالجة التداخل بين الاقتصاد والسياسة من خلال رسم سلسلة من الدوائر :

- ١ - الدائرة الأولى توضح العلاقات السياسية داخل إطار الوحدة الإنتاجية بما في ذلك التشكل النظامي للسلطة ونشأة الصراع .
- ٢ - العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية والتي تثير موضوعي المنافسة غير الكاملة وتركز الثروة .

٣ - الدائرة الثالثة تتناول العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية كتكتل معين وبين الإطار الإقتصادي العام ، بالنسبة للعلاقات التي تقوم بين المنشآت وجمهرة المستهلكين وجمهور حملة الأسهم وكذلك تكريس أكبر قدر من الاهتمام نحو العلاقات بين العمال والإدارة وهو من الموضوعات التي تتمتع بجاذبية خاصة في علم الاجتماع الإقتصادي .

٤ - الدائرة الأخيرة تتناول العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية كتكتل وبين الحكومة .

١ - العلاقات السياسية بين المنشآت الإنتاجية :

تتركز معظم المؤلفات التي تتناول تركيز القوة الاقتصادية حول أفكار أساسية .

(١) الفكرة الأولى ، تتناول التحليل الاقتصادي الصوري لأنماط المنافسة غير الكاملة وكذلك التداخل بين هذه الأنماط وبين مسائل السعر والإنتاجية ومصادر الفائدة ، وماشابه ذلك .

(٢) الفكرة الثانية ، تتناول المناقشات عن السياسة الموجهة عن

المنافسة غير العادلة ، وكسر الأسعار (١١) والزعامة في الأسعار (١٢) والأساليب التي يتم بها تنظيم هذه الظواهر ،

٣ - الفكرة الأساسية الثالثة والأخيرة نتناول مسألة تركيز الثروة والقوة في المجال الاقتصادي ، وما يترتب على هذا التركيز من آثار في المجالين السياسى والاجتماعى . وقد لخص « كارل كايزن » هذا الموقف بالنسبة للاقتصاد الأمريكى على النحو التالى : -

« تكشف إحصاءات العمالة وتخصيص عقود الدفاع وماشابه ذلك بوضوح عن أن قلة من الشركات الكبيرة تلعب دوراً خطيراً في قيادة الاقتصاد الأمريكى وعلى وجه الخصوص في القطاعات الأكثر حساسية وأهمية في هذا الاقتصاد ، ويستشرى هذا الوضع في كافة مجالات الاقتصاد الأمريكى دون استثناء ، بل واكتسب وضعاً مستقراً بحيث لا يبدو في الأفق أمل للتغير ، وأبسط مثال على هذا أن الثلاثين أو الأربعين عاماً التى سبقت سنة ١٩٤٧ لم تشهد سوى تغييراً طفيفاً لا يكاد يذكر في

(١١) اصطلاح اقتصادى يزداد به خفض السعر إلى مستوى يقصد به القضاء على المنافسة .
(١٢) يقصد بزعامة السعر نموذج التواطؤ غير المنظم في احتكار القلة : وينشأ إذا كان احتكار القلة في أية صناعة منظوياً على وجود منشأة كبرى (أو أكثر من منشأة كبرى) جنباً إلى جنب مع عدد قليل في المنشآت الصناعية . وهنا قد يعقد الاتفاق الضمى بين هذه المنشآت صغيرها وكبيرها . على أساس زعامة المنشأة الكبرى في تحديد السلوك الجماعى لجميع منشآت الصناعة ، عند تقرير سياسة ثمن المنتج نفادياً لحرب الأسعار . ومن ثم فإن نموذج التواطؤ غير المنظم ، أو الزعامة في السعر يتضمن فرضين :

(١) أن هناك منشأة كبرى وحيدة تسيطر على الصناعة ، وتقرر ثمن الناتج الكلى لهذه الصناعة بآثرها ، وأن هذه المنشأة تسمح للمنشآت الصغيرة أن تبيع كل ما ترغب في بيعه عند هذا المستوى في الثمن . (٢) أن كل منشأة صغيرة ستسلك سلوكاً يختلف في شيء عن سلوك أية منشأة تعمل في ظروف المنافسة الكاملة ، إذ أنها تستطيع أن تبيع كل ما ترغب في بيعه عند مستوى الثمن الذى تقرره المنشأة الكبرى . حسين مهر ؛ مرجع سابق . ص ص ١٤٧-١٤٤ .

حوجة هذا التركيز الاقتصادى (١٢) ٥

وأولى النتائج المعروفة لتضخم الحجم المتزايد للمنشأة وكذلك التركيز المتزايد للثروة والقوة تتمثل فى إخراج المؤسسات الأصغر حجما والأقل فعالية فى السوق (ولعل ماحدث لحلات البقالة الصغيرة الحجم على أيدى الأسواق الكبيرة (محلات السوبر ماركت Super markets) لخبر شاهد على ذلك) . إن القدرة غير المحدودة لعدد من المؤسسات كبيرة الحجم يساعدها على تراكم أرصدة مالية ضخمة وتمويل الاستثمارات الكبيرة علاوة على القيام بالأبحاث الواسعة النطاق للتعرف على السوق وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى الميل نحو المنافسة بين المنشآت الكبيرة لإظهار مدى سطوتها وقوتها :

(13) Karl Kaysen « The Corporation : How much power? What Scope? » in Edward Mason (ed.), The Corporation in Modern Society (Cambridge : Harvard University Press, 1989), p. 88.

والحصول على تحليل لتشابه ونمط التركيز فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، أنظر ،

Sargent Florence, The Logic of British and American Industry (London : R. and Kp, 1953), pp. 22-36.

هذا وتقديمنا للدراسات الحديثة التى أجريت فى بريطانيا والولايات المتحدة صورة واضحة لتركز القوة الاقتصادية ، ويبدو هذا التركيز فى سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد . ففى للولايات المتحدة الأمريكية نجد أن ٢٠٪ من مجموع الشركات الصناعية التحويلية والتعدينية توظف نصف الذين يعملون فى هذه الصناعات وفى بريطانيا نجد ١٢٠٠٠ شركة ذات أسهم مشتركة تتولى تأدية نصف النشاط الاقتصادى الكلى ، أما ملكية الأسهم فى الشركات الكبرى فايست شائعة ، فنسبة الراشدين يملكون أسهما فى شركات لا تغدو فى بريطانيا ٥٪ وفى الولايات المتحدة ٧٪ . وفضلا عن ذلك يمكننا أن نلاحظ فروقا ملحوظة داخل جماعات حملة الأسهم ، فهناك قلة قليلة من الأفراد تملك نسبة كبيرة من الأسهم ، بينما تمتلك الكثيرة الكبيرة النسبة القليلة منها .

ولاتوافر معلومات بنفس القدرة عن العوامل الفعالة التي تحدد استثمارات المنشأة وسلوكها نحو الإنتاج وتحديد الأسعار كلما كبر حجمها واتسع نطاق نشاطها . ويمثل كل من الطلب على السلعة في السوق وتوافر رأس المال اللازم للاستثمار في المشروعات أهم العوامل الفعالة في تحديد سلوك المنشآت الصغيرة . وكلما كبر حجم المنشأة كلما تراجعت مشكلة رأس المال . وكلما كبر حجم الجزء الذي تسيطر عليه المؤسسة في السوق كلما قل الدور الذي يلعبه الطلب في تحديد سياستها التسويقية . وعند هذا الحد يصبح المحدد الأساسي لسياسة الشركة سواء بالنسبة للإنتاج أو التسعير (تحديد السعر) هو الأسلوب الذي تسلكه المنشآت الأخرى في المجال الاقتصادي . وعلى ذلك تنعكس العلاقات السياسية بين المؤسسات على السلوك الاقتصادي لأي منها . وهكذا فإنه عندما تصبح المنشأة ذات حجم كبير مثل مؤسسة « جنرال موتورز » أو « جنرال إلكتريك » يصبح سلوكها الاقتصادي قائما على أساس اتجاهات الحكومة نحو تخطيط الاحتكارات أو تنظيم السوق أو فرض ضرائب جديدة في الوقت نفسه [لا تغبر هذه المؤسسات الضخمة اهتماما نحو حالة الطلب في السوق أو سلوك المؤسسات الأخرى تجاهها .

٢ - العلاقات السياسية بالاطار الاقتصادي المعاش : (١) المستهلكين

نظهر العلاقات السياسية بين المشروعات التجارية والمستهلكين بشكل جلي في مجال محاولة التحكم في السوق سواء من حيث كم أو سعر المنتج ، وعلى كل حال فإنه عندما يحدث تركيز في القوة الاقتصادية في القطاع الإنتاجي ينعدم الانسجام في السوق ، فإن المستهلكين يمكن أن يحشدوا قوتهم في النظام الاقتصادي الحديث بكل تعقيداته من خلال شكلين هما : -

١ - الاثارة السياسية لوقف الغلاء وإنهاء حالة المنافسة الاحتكارية

في السوق ، ولا يتحقق هذا من خلال فعل مباشر من جانب المستهلكين بل إنه يتحقق من خلال البناء الحكومي الرسمي .

٢ - إقامة الجمعيات الاستهلاكية لتتوفر على توزيع السلع والخدمات .
وعلى الرغم من انتشارها في العالم كله تقريباً فإنها لم تلعب يعد الدور
المنتظر منها كقوة يحسب حسابها في السوق .

(ب) حملة الأسهم .

فيما يتصل بالعلاقة بين المنشآت الإنتاجية وحملة الأسهم فيها نجد أن
المديرين يميلون إلى تعزيز القوة السياسية على مستوى المنشأة . وفي هذا
الصدد نشر « ا . ا . بيرل » و « جاردنر مينز » كتاباً سنة ١٩٣٢ بعنوان
« شركات المساهمة الحديثة والملكية الخاصة » وفيه صوراً الخطوط
الأساسية لهذا التعزيز للقوة السياسية من جانب الإدارة تجاه حملة الأسهم .
وكانت الفكرة المحورية لديهما تدور عن الانفصال المطرد بين ملكية
الأسهم في الشركة وبين إتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة في الشركات
المساهمة . لقد شهدت الفترة التي سبقت منتصف القرن التاسع عشر
مباشرة تركيز السلطة السياسية في أيدي الأفراد أو الجماعات المالكة للمنشأة
الصناعية ، ثم ظهر شكل الشركات المساهمة وتوزعت الملكية بين مجموعة
من حملة الأسهم الذين لا يملكون سيطرة مباشرة على الإدارة اليومية
للشركة ، وبدأت الإدارة الفعلية للشركة تنتقل من الملاك لتستقر في أيدي
مجموعة من المديرين الفنيين الذين لا يملكون الكثير وإن كانوا يعرفون أكثر
مما يعرفه الملاك في الشؤون الفنية والإدارية للمنشآت الصناعية (١٤) ثم أخذت

(١٤) لقد بالغ بعض العلماء في شأن هذه التغيرات . فعلى الرغم من أن المديرين في الصناعة
الحديثة لا يملكون المشروعات تماماً : إلا أنهم يسهمون بجانب كبير في الأسهم ، كما أنهم يحكم
أوضاعهم في التنظيمات يكتبون قوة فوق قوة . وهذا المعنى - كما يذهب هؤلاء العلماء - لم يتم
للفصل التام بين ملكية المشروع وإدارته . ويبدو أن ذلك هو ما دفع سارجنت فلورنس Florence
(في مؤلفه المشار إليه في هامش سابق) إلى القول بأن هناك شواهد محددة تدعى بأن الثورة
الإدارية لم تنشأ بعد كما يظن البعض ، وأن القيادة والقرارات الهامة المتعلقة بالسياسة العليا في
كثير من الشركات والمؤسسات لا تزال في أيدي حملة الأسهم . أما « رايت ميلز » فقد أوضح
في مؤلفه قوة الصفوة كيف أن الملكية والإدارة يشاiban تشابكاً معقداً في الصناعة الأمريكية ، =

سلطة المديرين تزايد باستمرار ، وقد أولى « يوجين روستو » هذا الموضوع اهتماماً خاصاً وكتب حوله مايلي :

« لقد شاع في الفترة الماضية نمط الشركات المساهمة التي تتوزع ملكيتها بين عدد كبير من حملة الأسهم والذين يدلون بأصواتهم عادة لصالح الإدارة وإن لم يقوموا بالمشاركة في الاهتمام بأسلوب عملها . فكل مايعنى هؤلاء هو الربح الذي تحققه المنشأة أو الخسارة التي تمنى بها . وفي هذا النمط من المنشآت المساهمة لايتدخل حملة الأسهم في عمل المديرين بل يكتفون بطاعتهم ولايحدث العكس أبداً » (١٥)

(>) العمل :

احتلت دراسات العمل مكانة بارزة في علم الاجتماع الاقتصادي نظراً للتشابه الملحوظ بين العوامل السياسية والمتغيرات الاقتصادية هذا في المجال . كما يمكن إرجاع الإهتمام بدراسات العمل في علم الاجتماع الاقتصادي إلى الصراع المستمر بين الإدارة والعمال علاوة على التعاطف الذي يبديه كثير من علماء الاجتماع (والليبراليين منهم على وجه الخصوص) نحو تأييد الأهداف التي يرمى إليها العمل المنظم بكل ما يترتب عليه من قدرة على التعامل مع كل من الإدارة وأرباب العمل ،

وحوالى منتصف القرن ١٨ ظهرت « جمعيات الصداقة » Friendly Society في إنجلترا لتعبر عن أولى مظاهر تنظيم العمال قبل اندلاع الثورة الصناعية . وكانت هذه الأندية تضم العمال المهتمين بممارسة ضغوط على أرباب العمل

= وكيف أن كبار المديرين والأثرياء لا يشكلون جماعتين مهنتين منفصلتين . »

بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، صص ٢٠١-٢٠١ .

Eugene Rostow « To whome and for what Ends (١٥) is Corporate Managment [Responsible « in Mason (ed.) op. cit. pp. 53-54.

فيما يتعلق بمعدلات الأجور ونوعية السلع المنتجة : ومع أن هذه النوادي لم تنجح تماماً في تحقيق أهدافها السياسية ، إلا أنها كانت تؤدي خدمات اجتماعية لا حصر لها للعمال مثل الإدخارات والتأمين على العمال ضد الوفاة والمرض وما شابه ذلك من كوارث . وعلاوة على كل هذا فقد كانت تلك الأندية أماكن للترويح واللهو يقضى فيها العمال أوقات راحتهم بعد عناء يوم طويل من العمل والعرق . وقبل كل ذلك أظهرت هذه النوادي ميلاً نحو الاتحاد مع أرباب الأعمال إذا ما كان الهدف هو الإرتقاء بالصناعة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ككل . وعلى ذلك فإن جمعيات الصداقة كانت تمثل تنظيماً متعدد الوظائف يقف مسانداً لأرباب الأعمال في بعض المواقف .

وباندلاع الثورة الصناعية تزايد الانفصال بين العامل ورأس المال والإنتاج . وبدأت السمّة الأساسية لنقابات العمال تتغير ، حيث شهدت بريطانيا ظهور نقابات نوعية في النصف الأول من القرن ١٩ تهتم بموضوع الأجور وتقف نداءً لطبقة أصحاب الأعمال وأصبحت هي النمط الأساسي المسيطر على نقابات العمال سواء في بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر .

إلا أن الحال بدأ يتغير وأخذت علاقات العمال بالإدارة تدخل بشكل أو بآخر في إطار أبنية سياسية أكبر حجماً وتلتحم بها . ووصل هذا الالتحام إلى ذروته في الأنظمة ذات الطابع الشمولي مثل ألمانيا تحت قيادة هتلر والاتحاد السوفيتي ؛ حيث لا يوجد شيء اسمه المساومة الجماعية الحرة بالنسبة للأجور كما لا يستبعد تطبيق إجراءات القهر . حالات معينة . وفي حالات كثيرة تمثل نقابات العمال اليد التي تستخدمها الحكومة والإدارة لتنفيذ رغباتها . ويمكن أن تلعب وظائف مثل هذه النقابات على وظائف معينة دون غيرها

مثل تعليم وتنظيم العمال (١٦) . وهناك أنماط مماثلة لهذه النقابات في كثير من الدول المتخلفة - ، ففي الوقت الذي تبدي فيه حكومات هذه الدول تعاطفا مع العمل المنظم وتعلن تأييدها له ، تمارس في الواقع ضوابط تنظيمية قوية وتفرض قيوداً مشددة على هذه التنظيمات . حيث تتكرر صوره الاجواء لأعمال العنف وممارسة التسلط السياسى . ويتم فض المظاهرات بالقوة ، ولا تجد مطالب النقابات العمالية أذنا صاغية لدى الحكام . كما يوجد شكل آخر من أشكال الالتحام بين النقابات والدولة ، ولا سيما في قطاع الصناعات الموثمة كما هو الحال في قطاع من الصناعة البريطانية . ففي مثل تلك الحالات تحافظ النقابات العمالية على استقلالها الذاتي وفي نفس الوقت تتعامل مع الموظفين الذين تعينهم الدولة من مديرين وغيرهم من كبار الموظفين . إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن الوضع الذى تشهده الصناعات المنظمة يتسم بقدر كبير من التشابك والتعقيد (١٧) .

ويمكن أن تتأثر علاقات العمال بالإدارة على نحو عميق عندما يحدث التحام بين بعض النقابات المهنية وبين تجمعات إثنية (سلالية) معينة Ethnic Groupings ، ولعل أبرز دليل على ذلك هو ما شهدته مناجم بنسلفانيا في السبعينات من القرن ١٩ من حيث اندلعت أعمال عنف لم يسبق لها مثيل في ضراوتها وما كشفت عنه من أحقاد مريرة بين العمال

(١٦) توجد دراسات جيدة عن العلاقات بين العمال والإدارة في هذه الدول مثل ،

Matlaw A. Kelly. « Industrial Relations in National Socialist Germany », and Walter Colenson. « Soviet Russia », in Kern hauser, Dubin, and Ross (eds.), op. cit, pp. 476-477 and 478-486, Emily Clark Brown,, « Labour Relations in Soviet Factories », Industria- and Labor relations Review (1959-1958), I: 189-292.

(17) George B. Baldiwin, Beyond Nationalism ; The labor Problems of British Coal » Cambridge ; Harvard University Press, 1935, pp. 63-67.

وأصحاب المناجم . وهو ما عرف باسم اضطرابات موللي ما جواير Molly Maguire Riots ، حيث اتضح أن قادة المظاهرات كانوا ينتمون جميعاً إلى الأصل الأيرلندي (١٨) . كما يمكن إرجاع المشكلات المتكررة في علاقات العمال بالإدارة في مزارع كاليفورنيا حول عقود العمل إلى غلبة عناصر غير أمريكية على سوق العمل . وتتكون هذه العناصر في أغلبها من اليابانيين والصينيين والمكسيكيين . وكل منهم له ثقافته الخاصة وتقاليده وقيمه وكذلك اتجاهاته نحو السلطة (١٩) .

ونصل إلى آخر شكل من أشكال الالتحام التي قد تم بين التنظيمات العمالية وبين التجمعات السياسية مثل النزعة القومية أو الحركات النقابية Syndicalism والاشتراكية والقومية . وقد شاع هذا الترابط في أوروبا أكثر من إنتشاره الدول المتخلفة والدول الأنجلوسكسونية . ويحدث هذا الإندماج بشكل أوضح في الوقت الحاضر حيث تنداخل النزعة القومية مع الحركة العمالية في الدول المتخلفة على نحو لا يستهان به (٢٠) .

٣ - الأشكال الظاهرة للصراع الجمعي المنظم :

وفيما يلي عرض سريع وموجز للمدارس والتيارات التي تعرضت للدراسة هذه العوامل :

١- تيارات «المنفعة الاقتصادية economic advantage» التي تؤمن بأن نقابات العمال تدعو إلى تحقيق أعلى معدل ممكن من الأجور التي يحصل

(18) Walter Coleman, The Molly Magim Riots (Richmond: Na; Garet and Massie, 1930) pp. 19-39.

(19) Lloyd H. Fisher, The Harvest labor Market in California Cambridge ; Harvard University Press, 1953) pp.19-39.

(20) George Daniel, »Labor and nationalism in the British Caribbean» Annals of the American Academy of political and Social Siences (March 1957, 310: 141-162.

فحص الظروف التي يحتمل أن يحدث في ظلها أى من تلك الأسباب التي تمكن وراء الاضرابات .

ظهرت إلى حيز الوجود مجموعة من الأساليب التي كانت تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الاضرابات . فقد كانت الإدارة تحاول عند حدوث نزاع بينها وبين العمال ، أى تحبط الاضرابات وبالذات في مراحلها الأولى (من خلال العنف ضد النقابات أو التجسس عليها علاوة على رشوة بعض العملاء لافساد الاضراب) . ثم بدأت هذه الأساليب في التغير منذ الثلاثينات حيث بدأت الإدارة تلجأ إلى أساليب أقل عنفا مثل الاعتماد على المساومات الجماعية وإدخال برامج علاقات ذات صبغة إنسانية في التعامل مع العمال ، علاوة على تقديم إغراءات للعمال وكذلك تقديم بعض التنازلات بشكل اختياري (٢٦) ، والشىء الذى بات واضحا هو أن المساومات الجماعية تمثل الآن أفضل الأساليب لفض النزاعات التي تقع بين الإدارة والعمال . وفيما يتعلق بالمشاكل التي تظهر أثناء المساومات الجماعية بين الإدارة والنقابات فإنه يتم اللجوء إلى المحاكم لحل النزاع . أما الأمور البسيطة فيتم علاجها من خلال التعاون بين الإدارة والنقابة (٢٧) .

كما تشمل أساليب منع الاضرابات أو حتى التخفيف من آثارها إذا وقعت طرف أو أطراف ثالثة بخلاف النقابة والإدارة . ويمثل تدخل الحكومة من خلال سن التشريعات والقوانين أبرز مثال على هذا . حيث تحرم بعض صور النزاع ، ومنع الإضرابات والتظاهرات من خلال تطبيق الأحكام العرفية وبالذات أثناء الأزمات العامة التي قد تحتاج الدولة ، بحجة

(27) John T. Dunlop and James J. Healy, *Collective Bargaining Rev. ed* (Homewood, III : Irwin, 1955), pp.53-64. and Robert Dubin, ' Union-Management Co-operation and Productivity', *Industrial and Labor Relations Review* (1948-1959), 2 : 195-266.

الحفاظ على قوة الدولة الاقتصادية والإبقاء على التضامن الاجتماعي بين كافة وحدات المجتمع . إلا أن هذا التدخل لا يشجع ، أو لا يوجد أصلاً ، في المجتمعات التي تتبنى سياسة اقتصادية تقوم على المشروع الحر ، كما أن التأميم أو التدخل بهدف إشراك العمال في ملكية أسهم الشركات يؤدي إلى إضعاف المبررات الاقتصادية التي تستند إليها عادة الاضرابات . ومع ذلك تستمر بعض أشكال الاضرابات التي تنتج عن ظروف العمل أو البطالة أو العلاقات بين الإدارة والعمال . أما الأشكال البسيطة لتدخل طرف ثالث فلإنها تتمثل في أسلوب الوساطة والتحكيم وهما وسيلتان شاعتا في الولايات المتحدة على وجه الخصوص ، وإن شاب اللجوء إليها توقع حدوث الكثير من المشاكل كأسلوب لحل النزاعات (٢٨) .

ننتقل أخيراً إلى دراسة الآثار التي ترتبت على الصراع الصناعي ، وهو ما يمكن تقسيمه إلى قسمين ، الأول يتعلق بالثمن الذي يدفعه الاقتصاد نتيجة هذا الصراع ثم الآثار الاجتماعية العامة المترتبة على هذا الصراع .

فقد أواسط العشرينيات من هذا القرن تزايد عدد العمال الذين اشتركوا في الاضرابات (وكان هذا يرجع في جانب كبير منه إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم وعدد النقابات العمالية) . إلا أن تقليل حجم الاضرابات نتج عنه الإقلال من الخسائر التي تنجم عنه ، وبمقارنة بسيطة بين آثار الاضرابات نجد أن الولايات المتحدة عانت من خسائر كبيرة نتيجة الإضرابات والفاقد في ساعات العمل عند المقارنة بالسويد وكندا وأستراليا وبريطانيا . ومع هذا فإن عدد ساعات العمل الضائعة بالنسبة لكل عامل نتيجة الإضرابات في الفترة من ١٩٢٧-١٩٥٥ ، كان أقل إلى حد كبير من ساعات

(28) Edgar L. Warran, « Mediation and Fact Finding ». and Irving Bernstein, « Arbitration », in Kornhaush, Dubin, and (eds.) op. 282-312.

العمل الفاقدة نتيجة البطالة في سنة ١٩٣٣ وحدها (٢٩) . هذا ومن ناحية أخرى فقد قدم « نيل شامبرلين » و « جين شلينج » تحليلا دقيقا لتأثير الاضرابات على كل من المنتجين والمستهلكين ، الذى يشكل أكثر التأثيرات خطورة ، بل وأكثر أهمية بكثير من مجرد عدد ساعات العمل الفاقدة نتيجة الاضراب (٣٠) ولعله مما يثير الكثير من القضايا الأخلاقية والمشاكل الواقعية الإدعاء بأنه من حق العمال الاضرابات طالما أن الصناعة لن تتأثر على نحو كبير حتى لو كان ذلك على حساب معاناة جمهور المستهلكين .

أما تأثير النشاط النقابي على الأجور فيمكن دراسته من زاويتين ، الأولى الآثار التضخمية لزيادة الأجور . ثم الدخل الحقيقي للعامل . ومن الواضح أن كثيرًا من الممارسات النقابية تميل إلى زيادة الانجاسات التضخمية وبالذات فيما يتعلق بتركيز النقابات على ضرورة وجود عمالة كاملة في المجتمع باعتبارها قضية سياسية ذات تأثير غير مباشر على زيادة نسبة التضخم . وعلاوة على هذا فإنه لو ارتفعت الأجور بمعدلات أكبر من معدلات الإنتاج ، وإذا ارتفعت الأسعار لتعويض النقص في المعروض في السوق ، فإن التضخم حادث لا محالة . كما أن قدرة النقابات على مقاومة اتجاهات خفض الأجور تجعلها قادرة على تحديد الأسعار في السوق وكذلك الاتجاه نحو رفع الأجور (٣١) .

ننتقل الآن إلى دراسة تأثير النشاط النقابي على نصيب العامل من الدخل

(29) Ross and Irwin, « Studies in Five Countries », op. cit., pp. 330-337. Korthenscr, Rore, and Dnhin, « Problems and Yiempaints » op. cit., pp. 7-8.

(30) N. Chamberlain and J. Schilling, The impact of Strikes (N. Y. : Harper 1954) pp. 241-253.

(31) Lloyd G. Reynolds, Labor Economics and Labor Relations, 5rd ed. (Englewood Cliffs, N. J. Proentice Hall, 1960 pp. 319-316.

(م ٩ - علم الاجتماعى الاقتصادى)

القوى ، ففى ظروف ارتفاع الأجور وارتفاع الأسعار فى السوق ، يكون ما يحصل عليه العامل من مكاسب تافها لا يستحق الذكر . وفيما يتعلق بالفرق بين الأجر الذى يحصل عليه العامل النقابى والعامل غير النقابى ، يلاحظ أن النقابة تستهدف دائماً رفع أجور العمال المنضمين إليها ، وعادة ما يتحقق هذا إلا أنه يكون عادة مؤقتاً حيث تبدأ أجور العمال غير النقابيين . وفى بعض الأحوال تتجاوز فى سرعتها تلك المعدلات وبصفة خاصة عندما يزداد الطلب على العمالة غير المنظمة . كما أن العمال يستطيعون مخاطبة رأى العام فيما يتعلق بالضرائب التى تفرضها الحكومة وكذلك أساليب الرفاهية التى تهدف إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا بشكل عام ، وقد كان هذا النشاط وراء الكثير من مظاهر إعادة توزيع الثروة التى حدثت فى إنجلترا خلال السنوات القليلة الماضية (٣٢) . ومن خلال هذا العرض السريع يتضح لنا أن دور النشاط النقابى فى التأثير على نصيب الفرد فى الدخل القومى كان محموداً إلى درجة كبيرة وبالذات خلال السنوات القلائل الماضية .

وفيما يتعلق بالآثار العامة للصراع على البناء الاجتماعى ككل ، فإنه يبدو للوهلة الأولى أنه كلما زادت حدة الصراع فى المجتمع كلما أدى ذلك إلى زيادة الآثار السلبية على المجتمع ككل . وإن ذهب كلارك كير إلى أن الصراع الصناعى المنضبط يمكن أن يوفى وظائف تعمل على استقرار المجتمع . ويستطرد قائلاً :

« يساعد الصراع الصناعى على تقديم حل للنزاعات ، حيث يقلل من حدة الصراع بين الجماعات المختلفة . كما أنه قد يعمل لصالح العمال

(32) Clark Kerr, « Trade Unionism and Distributive Shares », American Economic Review (1954), 44 : 273-252, Summer Schlieter, « Do the wage - Fixing Arrangement in the American Labor Market Have an Inflationary Bias », American Economic Review (1954), 44 : 322-364.

إذ يوازن بين قوة الإدارة وقوة النقابة ، ويمكن لاجراءات الوساطة أن تقلل من حدة الصراع العنيف وذلك بخفض مقدار الاندفاع وعدم الرشد الذى قد يوجد فيه علاوة على المساعدة على استكشاف الحلول وحث الأطراف المتنازعة على تقديم تنازلات متبادلة بدون أن تخدش كبرياءها أو تضعف مركزها . هذا ومن ناحية أخرى ، فإن تهئية المناخ للمصالحة بين الأطراف المتصارعة ، يمكن أن يحدث تغييرات كبيرة على مجرى الصراع . علاوة على هذا فإن الصراع ينطوى على قيام تكامل أفضل بين العمال وأصحاب الأعمال بالإضافة إلى الاستقرار المتزايد ونمو الانسجام الايديولوجى ، بالإضافة إلى إرساء العلاقات التى تبعث الاطمئنان والتجاوب بين العمال والقادة والقضاء على أسباب الظلم والضميم ، علاوة على إرساء قواعد واضحة لممارسة اللعبة (٣٣) .

٤ - العلاقات السياسية بين الحكومة والوحدات الاقتصادية :

تلعب الحكومة دوراً هاماً للغاية فى الكيفية التى يودى بها النظام الاقتصادى وظائفه فى النسق الكلى للمجتمع ، ولكن مما يدعو للأسى عدم توفر التراث الذى عالج هذه النقطة . ويمكن أن يساعد على إجراء دراسات مقارنة على نحو واسع بين مختلف الاتجاهات السياسية فى علاقات الدولة بالوحدات الاقتصادية . فإن كثيراً من المسميات البالية كالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية لم تعد تفيدي كثيراً فى هذا الصدد ، حيث تتجاهل الحالات التى لا تنتمى إلى هذا أو ذاك (فبريطانيا مثلاً ليست بالدولة الرأسمالية ولا الاشتراكية ، وفى الوقت ذاته لا تحيط بكافة أنماط الاقتصاد مثل تلك التى وجدت فى البلاد التى خضعت للاستعمار الغربى وكذلك الاقتصاديات التقليدية التى شهدت تنظيماً عالياً فى جوهرها بصرف النظر عن تلك الإشارات المنكورة إلى الشيوعية البدائية أو الوجه الاستعماري للرأسمالية) . وأسوأ

(33) Clark Kerr, « Industrial Conflict and its Mediation », American Journal of Sociology (1954-1955), 60 : 23-254.

ما في هذه المسميات أنها محملة بعدد من المضامين القيميّة والأيدولوجية وليست ذات مضامين اقتصادية بحتة .

ونمثل المحاولة التي بلطابرت هوسيلتز للمقارنة بين الجوانب السياسية في النمو الاقتصادي واحدة من أهم المحاولات الواعدة في هذا الصدد . حيث يذكر أن هناك ثلاثة نماذج أساسية لوصف العلاقات التي تنشأ بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة السياسية ، يمكن ترتيبها على النحو التالي : -

١- اتجهت الحكومة إلى التوسع الاقتصادي والعمل على ضم أقاليم جديدة تضم موارد اقتصادية لتنمية المجتمع ككل ، مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٨٣٠-١٨٩٠ أو قد تعتمد الدولة على الاستفادة من الموارد الفعلية ، بدون التوسع الجغرافي ، مثلما كان الحال في الدنمارك .

٢- سيطرة الدولة على مقدراتها الاقتصادية أو تبعيتها للقوى الخارجية ، وعلى سبيل المثال فقد كانت فرنسا وألمانيا قوتين متحررتين تماما ، على حين كانت كثير من المستعمرات ودول أوروبا الشرقية الآن تابعة اقتصاديا وربما سياسيا .

٣- السماح للنشاط الاقتصادي بأن يتخذ شكل الاستقلال الذاتي عن الحكومة . وهو ما عرفته بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر . أو تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مكثف وهو ما يطبق في الاتحاد السوفيتي منذ سنة ١٩٢٠ وحتى اليوم (٣٤) .

وتتميز آراء هوسيلتز بأنها متحررة من القيم عند مقارنتها بأفكار الرأسمالية والشيوعية علاوة على أنها تتيح أنماطا أكثر من مجرد الشيوعية

أو الرأسمالية . ومع ذلك فإن هذا التصنيف لا يزال يحتاج إلى التعديل والتطوير . فهو يتحدث عن التدخل الحكومى فى العملية الاقتصادية كما لو كان يشكل نمطا واحداً . على حين أنه قد ينطوى على عدة أشكال ، فهو قد يعنى ملكية الدولة المباشرة لأدوات الإنتاج وكذلك التوجيه اليومى للنشاط الاقتصادى . كما قد تعنى ملكية الدولة مع وجود سياسة عامة للتوجيه (وهذا النمط موجود فى الصناعات المونومة فى بريطانيا) . ومن ناحية ثالثة يمكن أن ينطوى التدخل الحكومى على تأثيرات غير مباشرة مثل السياسة المالية العامة للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادى . بالإضافة إلى أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تتخذ عدة أشكال فهى قد تتراوح بين الهيمنة الاقتصادية كما هو ملاحظ فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية ، أو قد تكون تبعية كاملة سياسية واقتصادية على النحو الذى كان موجوداً فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، بالنسبة للعلاقات التى ربطت بريطانيا وفرنسا بمستعمراتها فى أفريقيا وآسيا . ومجمل القول أن التحليل المقارن للعلاقات بين الحكومات والنشاط الاقتصادى لا يزال بحاجة إلى كثير من التعديل والتطوير لعدد من الأبعاد التى يمكن استخدامها فى هذا التحليل .

ركزت التحليلات والمناقشات التى دارت مؤخراً حول العلاقة بين السياسة والاقتصاد على الأوضاع فى الولايات المتحدة الأمريكية . وكما هو معروف جيداً ، فإن المجتمع الأمريكى قد ارتبط بتقاليد اقتصادية تقوم على أساس المذهب الفردى ، ولم ينظر أبداً إلى تدخل الحكومة فى المجال الاقتصادى نظرة ارتياح ، على الرغم من أن هذا التدخل كان نادر الحدوث . ومن ثم فإنه على الرغم من أن كثيراً من جوانب الموقف الحالى تبدو جلية وعلى درجة عالية من الوضوح ، فإن المناقشات التى تدور حول هذه الجوانب يكتنفها الخلاف وعدم اليقين .

لقد انقضت خبرة الحرية الاقتصادية المطلقة [Lassiez- Faire] التى ظهرت

في القرن التاسع عشر ، حيث أخذت الحكومة الفدرالية (الاتحادية) في التدخل بشكل منظم على نحو خاص في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق تقديم المساعدة أو حل المشكلات الإدارية التي قد تواجه إنجاز العملية الاقتصادية . وهذه الأنشطة تمتد وتنشعب لتشمل عدداً من المجالات ، بما فيها الزراعة والتجارة والموارد الطبيعية والدفاع وما شابه ذلك . وليس من المتعذر تبرير ذلك التدخل المتزايد من جانب الحكومة في النشاط الاقتصادي . إذ هو جلي واضح يتمثل في الحاجة إلى وجود تنسيق مركزي يتمشى مع التعقد الذي طرأ على البنائين الاجتماعى والاقتصادى والعمل على تأمين صور العدالة والمساواة في وجه سيطرة الشركات العملاقة على حياة الإنسان المعاصر . علاوة على هذا فإن الخمسين عاما الماضية قد شهدت أزمات لا تنقطع مر بها الغرب ، بدءاً بالحرب العالمية الأولى ثم الكساد العظيم الذى تلتته الحرب العالمية بكل مآسيها ، ولم تهدأ الأحوال بعد ذلك بل بدأت بوادر الحرب الباردة بين القوتين العظيمين وما تطابته من حشد للقوات العسكرية وحافة هاوية الحرب . إلى غير ذلك من الأساليب والتكتيكات التي ظهرت إلى حيز الوجود أثناء الحرب الباردة . كل تلك الأمور تطلبت مستوى عالياً من التعبئة العامة للناس والحشد الرشيد للموارد الطبيعية . وكل هذا يحتاج لحكومة مركزية قوية ورشيدة في ذات الوقت .

إلا أنه لا تزال هناك سمات من سمات هذه الاتجاهات العريضة لا تزالان غير واضحتين من الناحية الواقعية ، وتعصف بهما المشاعر الإنسانية القوية . السمة الأولى هي تلك المتعلقة بالآثار الناجمة عن التدخل الحكومى المتزايد على القيم التقليدية التي سادت في المجتمع الأمريكى لمدة طويلة والخاصة بالروح الفردية وتكافؤ الفرص إلى غير ذلك من القيم التي كان يعيش عليها المجتمع الأمريكى وتعرضت للتغيير نتيجة التدخل الحكومى . ولكن هل يعنى هذا أن الحكومة تعمل على قتل روح الريادة لدى أفراد المجتمع ، أو أنها تعمل على نشر روح السلبية والقيود عن بذل مزيد من الجهد أو الطموح . أم يرجع نقص الخوافز الفردية للعمل إلى فرض الضرائب التامة على

إنتاجهم . وقد ثار كثير من الجدل الحامى والمستمر حول تلك المسائل ، إلا أنه لم يفرز عملا منظما لتطوير تلك التساؤلات أو محاولة التحقق منها لمبريقيا .

أما السمة الثانية فتتعلق بمدى تأثير الاقتصاد على الحكومة فى أدائها لوظائفها المنوط بها لإنجازها . وهنا لابد من ذكر ذلك التيار الذى قاده شارل زرايت ميلز وذهب فيه إلى أن القوة السياسية قد تركزت وعلى نحو متزايد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن الذين يمسكون بمقاليد السلطة والقوة وأولئك الذين يتخذون القرارات الصعبة عبارة عن مجموعة من الأفراد قليلي العدد من العسكريين والإداريين (٣٥) . وقد وجه روبرت دال Dahl انتقادات منهجية لهذه النظرة (٣٦) وفى نفس الوقت ظهرت تفسيرات مضادة لوجهة نظر ميلز . وعلى سبيل المثال فإن بعض المحللين الاجتماعيين قد رأوا أنه بينما قد يكون من المحتمل تصديق الرأى الذى يذهب إلى أن قوة الحكومة المركزية قد إزدادت بشكل مطلق أو نسبي ، لا يهمل . . فإن مصادر الضغط على الحكومة باتت أكثر تنوعا مما كان عليه الحال فى القرن التاسع عشر مثلا عندما ظهرت تجمعات أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال لتحتل موقعا قويا تجاه سلطان الحكومة (٣٧) . ومع ذلك فإن حل هذا النزاع جاء على شكل معقد . ومن بين ردود الفعل لرأى رايت ميلز ماذهب

(35) C. W. Mills, *The Power Elite*. (New York : Oxford University Press, 1936), and *the Causes of World War III*, (New York : Simon and Chuster, 1958).

(36) Robert Dahl, «A Critique of the Ruling Elite Model», *American Political Science Review* (1958), 252 : 463-469.

(47) John K. Galbraith, *American Capitalism , The System of Countervailing Power* (Boston : Houghton-Mifflin, 1952), David Reisman, Nathan Glazer, and Rewel Denney, *The Harnely Crowd* (Garden City, N.Y. Dorbleday, 1974), pp 246-257.

إليه البعض من أنه لم يحدث تركيز قوى للقوة سواء بالنسبة للدخل الفردى الخاص أو بالنسبة للشركات المساهمة الكبيرة خلال العقود الخمسة الأخيرة . فقد أدى ظهور الحركات النقابية القوية المنتشرة علاوة على تحقيق إنتاج زراعى قوى إلى دعم التفسيرات الكلية (الجمعية) فى مقابل تفسير ميلز لدور الصفوة . هذا ومن ناحية أخرى فقد أدى التركيز الشديد للقوة الاقتصادية والعسكرية - - - - -والذى نتج عن تخصيص جزء كبير من الميزانية العامة لشئون الدفاع منذ مستهل الحرب العالمية الثانية - - - - -إلى وجود تأثير قهبر المدى على صنع القرارات السياسية .

ومن القضايا الأخرى التى يشغل بها علم الاجتماع الاقتصادى هناك مسألة نوعية الضبط الذى يمارسه الاقتصاد على الجانب السياسى على مستوى المجتمع المحلى . ومن المقطوع بصحته أن وجود صناعة قوية تهيمن على كل مظاهر الحياة الاجتماعية فى المجتمع المحلى يؤدى إلى سيطرة الجانب الاقتصادى على المظهر السياسى فى حياة هذا المجتمع المحلى . على حين يلاحظ أن المدن العواصم بما تشهده من تنوع اقتصادى ووجود صناعات مختلفة لا يبدو تأثير الاقتصاد على الحياة السياسية بهذا الجلاء والوضوح . وتكشف الدراسة الأمبريقية عن الضابط الذى يمارسها الاقتصاد على السياسات المحلية ، عن صورة أكثرها اختلاطاً وتشابكاً ، فقد وجد « فلوريد هنتر » فى دراسة له عن مجتمع محلى فى جنوب أمريكا أن القرارات الاقتصادية الهامة يتخذها مجموعة محدودة العدد من الأفراد ذوى الأهمية الاقتصادية على مستوى المجتمع المحلى (٢٨) . إلا أن ويلبرت ميلر وصل إلى شواهد تخالف ذلك ، عندما قام بدراسة أحد فروض « هنتر » التى ذهب فيها إلى أن رجال الأعمال يمارسون تأثيراً وهيمنة على القرارات السياسية التى تتخذ على مستوى المجتمع المحلى . وقام بمقارنة الطريقة التى يظفر بها أصحاب السلطات والنفوذ فى مجتمع

محلّي أمريكي بتلك التي توجد في مجتمع محلي انجليزي يماثل كل منهما حجم المجتمع المحلي الذي درسه هنتر ، وتوصل من هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها : أنه على الرغم من أن هؤلاء الأشخاص المؤثرين كانوا محكومين بالأعمال والوضع الاقتصادي القائم ، فإن كلا من المدينة الأمريكية (وكانت توجد شمال غرب الباسيفيك) والمدينة الإنجليزية قد شهدتا سيطرة الصفوات المتعلمة والقوة اقتصاديا أكبر من تلك التي درسها هنتر . على الرغم من تشابه كافة الظروف المحيطة بالمدين الثلاث (٣٩) . ثم كشفت دراسة أخرى أجراها روبرت شولز عن مجتمع محلي في الغرب الأوسط الأمريكي عن حقيقة أكثر أهمية حيث وجد أنه خلال فترة لا تقل عن قرن كامل ، ظهر إتجاه شائع لدى رجال الأعمال البارزين نحو الإنسحاب من مجال المشاركة المنفوحة أو الصريحة في الحياة العامة للمجتمع المحلي موضع الدراسة » . وقد عزا شولز هذا الميل إلى أن هناك عوامل من خارج المجتمع المحلي نفسه بدأت تتحكم في مسار الحياة العامة في المجتمع وبالذات في المجال الاقتصادي تاركة إدارة الشؤون الاجتماعية والسياسية لمجموعة من السكان المحليين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ويمارسون مهنا فنية متخصصة بدون أن تدع مجال للأشخاص ذوي الأوضاع الاقتصادية القوية مجالا للإدارة أو التوجيه (٤٠) .

(39) Welbert Miller, *Industry and Community Power Structure, A Comparative Study of an American and an English City* , American Sociological Review (1958), 23 : 9-15.

(40) Robert Schutze, « The Role of Economic Dominants in Community Power Structure : American Sociological Review (1958), 23 : 3-4, Also Ted C. Smith, *The Structuring of Power in Suburban Community* », Pacific Sociological Review (1968), 3 : 83 - 88.

رابعا : العلاقة بين الاقتصاد والجماعات القرايية :

تشير القراية إلى ذلك المركب من العلاقات الاجتماعية القائم على أساس الحقيقة البيولوجية للمولد والحقيقة الاجتماعية للزواج . وتمثل الأسرة في أى من صورها المعروفة جوهر العلاقات الاجتماعية التضامنية بالنسبة للفرد . ومن ثم فإننا سندرس القراية باعتبارها أولى صور التجمع التضامنى Solidary (القرايى) .

كما تمثل الجماعة الإثنية المثال الثانى على الجماعات القرايية ، وقد عرف « هاندلين » الجماعة الإثنية كما توجد في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها « تجمع واسع يضم الأفراد الذين تجمع بينهم هوية عامة مشتركة ، كما يشتركون في جماعة تطوعية (تلقائية) على نحو معين من التنظيم الذى يساعد على نقل التراث الثقافى والإجتماعى من جيل إلى جيل » . وترتبط الجماعة الإثنية بالقراية بشكل وثيق ، حيث تلعب الأسرة دوراً بالغ الأهمية في إطار الجماعة الإثنية ، فهى تمثل الوسيلة التى تمارس الجماعة تأثيرها من خلالها في فترة معينة من الزمن (٤١) ويمكن التمييز بين الجماعات الإثنية على أساس اللون أو القومية أو الإنتماء الإقليمى أو الدين أو على أساس مركب من كل تلك العوامل .

١ - الجماعات القرايية :

لا يبدو من العسير اكتشاف تطابق بنائى بسيط بين كل من شكل البناء الأسرى وشكل النشاط الاقتصادى . وقد توصل كل من « نيمكوف وميدلتون » إن عدد من الإرتباطات على بناء تحليل أجرياه حول ٥٤٩ ثقافة مختلفة ضمها « عينة اثنوجرافية دولية » على النحو التالى :

(41) Oscar Handlin and Mary Handlin, « Ethnic Factors in Social Mobility » Explorations in Entere Preneurial History (October 1956), 9 : 1.

يشيع نمط الأسرة المستقلة في مجتمعات الصيد والالتقاط ، على حين توجد الأسرة المستقلة الممتدة حيث يوجد أسلوب مستقر يتيح الغذاء بشكل مستمر ، ويرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الإجتماعى ومن خلال الملكية ، أما المجتمع الصناعى الحديث فانه يماثل المجتمع الأولى القائم على أساس الصيد والالتقاط من حيث بناء الأسرة ، حيث يشيع نظام الأسرة المستقلة . ففي المجتمع البدائى كان الصياد يطارد فريسته أو يسعى فى التقاط رزقه على نحو أكثر حرية من المجتمعات المستقرة ، تماماً كما يتيح المجتمع الصناعى فرصة الحراك للعامل بحيث يسعى هو الآخر فى طلب رزقه من خلال أدائه لوظيفة معينة بشكل فردى (٤٢) .

ومن السمات التى تكشف عنها الحياة القبلية أو الزراعية ، وسواء كانت الأسرة مستقلة أم ممتدة ، تبعية الدور الاقتصادى الذى يلعبه الفرد للمركز الذى يشغله داخل نسق القرابة ، فهناك أعمال معينة تسند إلى الأطفال حتى من معينة ، ثم تسند إلى المراهق أعمال معينة تختلف عن تلك التى يضطلع بها فى سن الزواج ، يتم سحب بعضها منه عندما يتزوج ابنه ، وهكذا (٤٣) . وفى المجتمع الحديث كذلك يتم تطبيق مثل هذه النظم حيث لا يسمح بتشغيل الأطفال دون سن العمل ، كما يتوقف العجائز عن العمل فى سن معينة من خلال الإحالة إلى المعاش أو التقاعد .

ولكن هذه الخصائص البنائية التى تسمية كلامن القرابة والحياة الاقتصادية.

(42) M. Nimkoff and Rossel Russel Middleton. « Types of family and Types of Economy », American Journal of Sociology (1960-1961), 66 : 215-225.

(43) Meyer Fortes, The Web of Kinship among the Tallensi (New York Oxford University Press, 1949), C. M. Arensberg and S. T. Kimball Family and Community in Ireland (Cambridge Harvard University Press, 1940).

تبلو على درجة شديدة من العمومية . وعندئذ قد يجوز التساؤل عن حقيقة التأثير المتبادل بين كل من القرابة والنشاط الاقتصادى ، أو يقول آخر ما هى طبيعة الظروف التى تمثل فيها القرابة متغيراً أو تابعاً بالنسبة للنشاط الاقتصادى فى مجتمع ما .

إن أشكالا معينة من أبنية القرابة توافرها أنواعاً معينة من النشاط الاقتصادى ، فالأسرة اليابانية مثلاً تدفع الابن الأصغر إلى مغادرة القرية قاصداً المدينة حيث يتبأ له ظروف العمل فى أحد مصانعها (٤٤) . وفى دراسة أخرى عن حق البكورة Primogeniture فى ريف إيرلندا اتضح أن الأبناء الصغار يجدون الفرصة المواتية لهم لمغادرة الريف والعمل فى المصانع من خلال الحق الذى يمارسه الآباء . كما أجرى « برناردباين » دراسة لإطار اقتصادى يقوم على أساس اقتصاديات الشحن التجارى . وانتهى إلى القول بأن :

« يمكن استخدام منظور القرابة لتفسير النجاح الذى أحرزته التجارة فيما وراء البحار فى مدينة نيو إنجلند خلال القرن السابع عشر ، وظهور التجار الأوائل فى تلك المدينة . وتكشف دراسة العلاقات العائلية فى الجيلين الثانى والثالث عن أدلة تعزز هذه العائلات التجارية الأولى . ويمكن للباحث أن يلاحظ كيف أدت العلاقات القرابية والمصاهرة بين التجار المستقرين المدينة وبين التجار المغامرين الذين وفدوا إليها فى الفترة التى تلت إعادة الملكية فى إنجلترا إلى ظهور الشكل النهائى لمجموعة من التجار الأقوياء فى المدينة » (٤٥) .

(44) James C. Abegglen, « Subordination and Autonomy Attitudes of Japanese Workers », American Journal of Sociology 1957-1958, 63 : 181-189.

(45) Bernard Bailyn, « Kinship and Trade in Seventeenth New England », Explorations in Enterpreurial History (May 1954) 6 : 197-206.

ولا يمنع ما سبق وذكرناه من وجود حالات أخرى كان وجود علاقات قرابية قوية فيها يؤدي إلى إصابة الأنشطة الاقتصادية في ظلها بالوهن والضعف وقد أثبت « دفيدلاندز » أن البنية ذات الطبيعة الخاصة للأسرة الفرنسية قد أدت إلى الاحتفاظ بالمنشآت ذات الحجم الصغير ومن ثم عوقبت النمو الاقتصادي العام في المجتمع . فقد كان من سمات تلك العائلات رفض الخروج عن الدائرة المحدودة للأسرة بقصد الحصول على رأس المال وخافة أن يؤدي هذا إلى تشتيت شمل الأسرة ، بالإضافة إلى عدم الفصل بين ميزانية الأسرة وميزانية المنشأة مما يعوق وجود أساليب رشيدة في الإدارة وبالذات فيما يتعلق بمسألة إمساك الدفاتر ، علاوة على أن إسناد الأعمال الهامة لم يكن يتم على أساس الكفاءة في العمل وإنما إستناداً إلى عوامل أخرى (٤٦) . وقد قام ماريون ليفي بعزل عاملي المحسوبية الشخصية والإنتشار الوظيفي Functional diffusness كسمتين تتصف بهما العائلة الصينية وتقفان عائقاً دون نجاح سياسات التصنيع التي تضعها الدولة وذلك في دراسته عن الأسرة في ظل الثورة الصينية (٤٧) .

ومما سبق يمكن الوصول إلى قاعدة عامة مؤداها أن عنصر القرابة يؤثرها أحياناً بعض الأنشطة الاقتصادية كما يعوقها في أحيان أخرى . إلا أننا لا نلنا بمجمل نوعية الظروف التي تعمل في ظلها القرابة على تشجيع النشاط الاقتصادي أو تلك التي تقف حائلاً دون تشجيع الاقتصاد والتنمية ، ويتطلب هذا وجود تنميط منظم لمختلف أبنية القرابة وتنميط منظم للأبنية الاقتصادية بالإضافة إلى توضيح الشروط والضوابط التي يخضع لها كل من الأبنية الأسرية والاقتصادية علاوة على القيام بدراسة مقارنة على نطاق واسع لكل تلك العناصر .

(46) David Landes, « french Business and the Businessman: A Social and cultural Analysis », in E. M. Earle (ed.), Modern France (Princeton, Princeton University Press, 1951) pp. 334-353.

(47) Marion levey, The Family Revolution in Modern China (Cambridge : Harvard University Press, 1949), pp. 350-355.

وقد ركز معظم التراث الذى ظهر أخيراً فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى حول الأسرة كمتغير تابع فى علاقتها بالنشاط الاقتصادى فى المجتمع ، على محاولة الإجابة على سؤال وحيد هو : ما هو تأثير التصنيع على الأسرة فى المجتمع الحديث ، وبالذات الأسرة الأمريكية ؟

انقسمت الاتجاهات فى الإجابة على هذا السؤال مذاهب شتى ، يذهب إحداها إلى أن البنية التقليدية للأسرية الأمريكية قد تعرضت للتدهور تحت وقع تأثير سياسات التصنيع والحياة الحضرية . ويستند هذا الاتجاه فى رأيه إلى عدة عوامل لعل أهمها زيادة معدلات الطلاق فى الغرب الأمريكى طوال القرن الماضى بشكل لم يسبق له مثيل ، واضمحلال سلطة الآباء على الأبناء ، وكذلك تفكك وضعف العلاقات العاطفية بين الزوجين علاوة على الآثار الضارة للبطالة على حياة الأسرة وكذلك إنتشار وزيادة معدلات الجناح ، وكل تلك السمات تدل على تدهور حياة الأسرة الذى ارتبط بدوره بشكل وثيق بانتشار أسلوب الحياة الصناعية الحضرية (٤٨) .

وقد ظهرت صياغتان بديلتان لهذا الاتجاه ، ارتبطت أولاهما باسم تولكوت بارسونز الذى رأى أن الأسرة الأمريكية قد مرت ، حقيقة ، بكثير من التغيرات الأساسية ، التى ارتبطت بالتصنيع والتحضر . إلا أنه من الخطأ اعتبار تلك التغيرات الأسرية نوعاً من التفكك أو « سوء التنظيم » . بل على العكس من هذا تحولت الأسرة لتصبح بناء أكثر تخصصاً بمعنى ما ، فالأسرة وإن تكن فقدت الكثير من وظائفها (مثل إنتاج الطعام وتعليم الأولاد) . إلا أنها اكتسبت وظائف أخرى لا تقل أهمية مثل تنشئة الأطفال الصغار ، وتهيئة الظروف الملائمة لحل التوترات العاطفية التى تحتاج البالغين ،

(48) W.F.Ogburn, « The Family and its Functions » in President's Research committee on Social Trends, Recent Social Trends in the United States (New York: Mc Graw-Hill, 1933) Earnest Burgess and Harvey J. Jacke, The Family (New York: American Book, 1950).

بالإضافة إلى أنه قد طرأ تخصص على دور الزوج - الأب ، ودور الزوجة الأم . فقد صار الرجل مسئولاً عن الوظائف التي يتوسل بها إلى كسب لقمة العيش ، على حين تفضل الأم بالوظائف التعبيرية expressive (متمثلة في توفير جو الحنان والحب للأسرة) . ولا تعكس هذه الخصائص البنائية الجديدة للأسرة أى قدر من إنعدام التكامل ، بل على العكس من هذا ، فإنها تشير إلى ظهور النمط النووي من الأسرة وهو أفضل من النمط الممتد في تنشئة الأطفال حتى يبلغوا سن النضج في مجتمع حضري يغلب عليه طابع الصناعة (٤٩) .

أما الصباغة البديلة الأخرى فتأتى على يد يوجين ليتواك ، حيث يذهب إلى أن التغيرات التي طرأت على تركيب الأسرة لم تكن تلك القوة التي ذهب إليها ذلك التيار التشاؤمي ، إذ أن المطالب التي يملها البناء المهني الحديث من حراك عائلي سريع لا تعنى قضاء أو تدميراً لنمط الأسرة الممتدة ، كما أكد ليتواك أن التغيرات التكنولوجية الهائلة التي طرأت على أساليب الاتصال الحديثة قد أدت إلى اختصار المسافات البعيدة بحيث صار البعد الجغرافي لا يشكل خطورة على أبناء الأسرة حتى إذا تباعدوا لفترة معينة . علاوة على هذا فإن الأسرة الممتدة تقدم عدداً من الخدمات للأسرة الممتدة دون أن يؤثر هذا على النسق المهني العام . وعلى ذلك ظهر إلى حيز الوجود نظام أسرة ممتدة معدل في منتصف القرن العشرين وقد حاول ليتواك أن يدعم استنتاجاته بدراسة مجموعة من أنماط التزاوج في عدد من المدن الكبيرة (٥٠) .

(49) Talcott Parsons, Robert Bales et al., Family Socialization and Interaction Process (Glenocoe, The Free Press, 1955) Chapter I.

(50) Eugen Yitwek, « occupational Mobility and Extended Family Cohesion, » and Geographic Mobility and Extended Family Cohesion American Sociological Review (1990) , 2s :

وباختصار ، فإننا لم نصل بعد إلى تحديد قاطع لأثر الحياة الحضرية الصناعية على بناء الأسرة ، وفي الوقت الحاضر ، فإننا لا نملك إلا أن نستقر عند عدد من الاستنتاجات حول مجموعة من الاتجاهات العامة للغاية بالنسبة لهذا التأثير ،

والواقع أن التحليل الدقيق لبناء الأسرة يلقى الضوء على ظاهرتين اقتصاديتين على درجة بالغة الأهمية هما ، مشكلة مشاركة المرأة في القوى العاملة ومشكلة المسنين . ومن الواضح أن مشاركة المرأة في قوة العمل يشوبه مشكلات نوعية معينة حيث تستأثر بالجانب الأكبر من وظائف معينة مثل التريض والتدريس وأعمال السكرتارية والأعمال الكتابية . كما يرتبط مستوى مشاركة الاناث في السن بالسن والحالة الزوجية ، وتبلغ أعلى معدلات المشاركة بين الأث في السن ما بين مرحلة المراهقة وأوائل العشرينيات ، على حين تنخفض المشاركة بشكل حاد في سنوات الحمل والولادة ، ثم تعاود نسبة المشاركة الصعود مرة أخرى ، وبشكل سريع في سن الثلاثين (٥١) .

والحقيقة أن مشاركة المرأة في العمل تعرض لمجموعة من الميزات نظراً للمسؤوليات التي تضطلع بها مثل الحمل والولادة وتنشئة الأطفال دلاوة على مطالب البيت . وهي مسائل لا تنفح حائلا دون مشاركة الرجل بمعدلات أعلى وأكثر ثباتاً في القوى العاملة . أما تفسير طول الفترة التي تعملها المرأة في بعض الأحيان ، وليس دائماً ، فيرجع إلى أن دور الحضانه بدأت تلعب دوراً لا بأس به في تنشئة الأطفال ، ومن ثم حملات عن كادال الأم هذا العبء

(51) National ManPower Council Womanpower (New York : Columbia University Press, 1927) , PP.62-70 , 12s-13s, and 211-2s0 , Thomas A. Mohaney. « Factors Detetrmining the labor-Force Participation of Married Women,» Industrial and Labor Relations Review (1960-1961) , 14. 563-577 . , Harold I. wilensky «work careers and social Integation» International Social Science Journal (1960), 12 : 543-560.

الثقيل ، وعلى هذا أصبحت المرأة أكثر حرية في دخول سوق العمل ، وإن كانت هناك ملاحظة طريفة « حول الأعمال التي تؤديها المرأة إذ أنها إما أنشطة مساعدة أو أعمال شبة أموية مثل العمل في دور الحضانة أو التعليم أو مجالات الرعاية والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى أعمال السكرتارية والأعمال الكتابية (٥٢)

أما المشكلة الثانية فهي تلك التي تتعلق بالمسنين فقد إزدادت بطالة المسنين حدة بازدياد توقعات طول العمر ، بالإضافة إلى تقنين قواعد الاحالة إلى المعاش . والمشكلة لا تأخذ طابع الحرمان الاقتصادي (وبصفة خاصة بالنسبة للأرامل) بل إنها تتجاوز ذلك إلى إحساس العجائز بالعجز عن التكيف مع أوضاعهم الجديدة بالإضافة إلى إحساسهم بالغربة وفقدان الذات (أو الدونية) . (٥٣)

إن عزلة المسنين تعتبر أحد الآثار التي نتجت عن صور القرابة التي ظهرت في العالم الغربي المعاصر ، فكلما زاد حراك الأسر الشابة وأطفالهم تركوا العجائز خلفهم حيث لم يعد لهم دور متميز . وهذا يتناقض تماما مع الأبنية التقليدية للأسرة ، حينما كان العجائز يكتسبون أهمية أكبر كلما طال بهم الأمد وطعنوا في السن . وعلى ذلك فإن الإجراءات التي تستهدف رفاهية العجائز مثل التأمين والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية إنما تعكس اختفاء علاقات قرابة وطيدة

(٥٢) ويلاحظ أنه حتى في المهن الطبية تميل الإناث إلى التخصص في طب الأطفال والطب النفسي للأطفال وكافة التخصصات المرتبطة برعاية الأطفال .

(53) Philip Hauser «Change in Labor Force Participation of the older worker», American Journal of Sociology (1923-1924), sg. 312-323, Peter O. steiner and Robert Dorfman, The Economic Status of the Aged (Berkley and Los Angeles : university of california press, 1921) pp. 1-66 IHP-122.

ومن ناحية ثانية فإن يوجين فريدمان وروبرت هافيرست قد نشرنا دراسة حول اتجاهات المسنين نحو الإحالة للمعاش في :

Eugen A. Friedmann and Robert J. Harighrust, et al, The Meaning of work and Retirement (chicago : university of chicago Press, 1954) .

(م ١٠ - علم الاجتماع الاقتصادي)

يمكن أن تؤدي هذه الأعمال بالاضافة إلى الحاة الاقتصادية للمسنين التي تستدعى مساعدة المسؤولين لإعانة المسنين على مواجهة أعباء الحياة .

٢ - الجماعات الاثنية (السلافية) Ethnic Groupings

تدل الشواهد التاريخية على كثير من الأوضاع التي شهدت التحاما بين أداء أنشطة اقتصادية معينة وجماعات سلافية بعينها . ويمكن ملاحظة هذا الأمر على نحو جلي في مجتمع المهاجرين إلى أمريكا . فقد شهدت أمريكا خلال المائة وخمسين عاما الماضية موجات من الهجرة ، كانت تعمل الموجة أو المجموعة الأولى منها في أعمال بسيطة . ثم تتطور المهنة التي تؤديها وتكتسب منزلة اقتصادية هامة . ولعل أبرز مثال على تتابع موجات جماعات سلافية معينة يمكن أن يوجد في سوق العمالة الزراعية في كاليفورنيا على النحو التالي : « لقد اختفى الصينيون ، أما اليابانيون الذين ظلوا لفترة طويلة أصحاب نشاط اقتصادي واضح في هذا المجال ، فقد تحول جانب كبير منهم إلى ملكية الأراضي الزراعية أو ممارسة التجارة . وأصبحت العمالة الزراعية تتركز في أيدي المكسيكيين والبيض الوطنيين ، وبرع الفلبينيون في زراعة محاصيل معينة مثل الخس والأسبرج أو الأسباراجوس (وهو يسمى بالعربية الهليون وهونبات من الفصيلة الزنبقية) ، أما الزوج الذين كانوا يجذبون في الأصل نحو العمل في أحواض بناء السفن وصناعات الطيران بالاضافة إلى زراعة القطن صاروا الآن يمثلون عنصراً هاماً في العمالة الموسمية في الزراعة » . (٥٤) وعلى الرغم من أن الجماعات السلافية في الولايات المتحدة الأمريكية قد بقيت فترة في عداد تجمعات الفقراء ، إلا أنها شهدت صعوداً اقتصادياً بدرجات مختلفة . وقد حددت أربعة عوامل أساسية معدلات هذا الصعود :

١ - ظروف الطلب على الأيدي العاملة لأبناء تلك الجماعات : يرجع الازدهار الذي طرأ على حياة الزنوج أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية إلى الفرص الاقتصادية المتزايدة التي أتاحها البناء المهني في البلاد .

٢ — الموارد الداخلية الكافية في الجماعة السلافية ذاتها سواء من الناحية المالية أو من حيث البنية الاجتماعية الثقافية . فقد استطاع اليهود واليونانيون والأرض أن يحرزوا نجاحاً في المجالات المالية والتجارية أكثر مما استطاع أولئك الذين ينتمون للجماعات السلافية البولندية أو الأيرلندية أو الإيطالية . على حين ساعدت الولاءات القروية والمحلية التي انصفت بها الأيرلنديون على انخراطهم في العمل السياسي وبرزهم فيه .

٣ — استمرار قوة العلاقات الشخصية ، حيث تعمل كل جماعة سلافية على أن تستقدم أبناء جلدتها للمشاركة في جنى ثمار أي مشروع تقيمه ويحرز نجاحاً معيناً . وهكذا كلما ثبتت إحدى الجماعات السلافية أقدامها في المجال الاقتصادي ، كلما كان ذلك مؤشراً على إزدياد عدد الأفراد المنضمين إلى هذه الجماعة .

٤ — درجة التعصب والتمييز السلافي أو العنصري الذي تواجهه الجماعة السلافية من قبل المجتمع العام . لقد عانت كل جماعة أقلية (٥٥) من قدر معين من التمييز . إلا أن الزوج كانوا يمثلون حالة متطرفة من الاضطهاد والتمييز ، وعلى ذلك تم تخصيص أعمال ذات طابع معين توكل للزوج مثل الأعمال اليدوية وأعمال الخدمة ، على حين حرموا تقريباً من المهن المتخصصة ومجال الأعمال وكذلك الأعمال الكتابية . (٥٦)

(٥٥) يمكن تعريف جماعة الأقلية على أنها مجموعة من الناس تنزع عن الآخرين في المجتمع بسبب خصائصها الثقافية والفيزيائية ، وتعامل بشكل مختلف يفتقر إلى العدالة . ومن ثم فإنها تنظر إلى ذاتها باعتبارها موضوعاً لتمييز جمعي من قبل المجتمع الكبير أنظر :

J. Milton yinger, A Minority Groups in American Society. (Berkley Medallion Student Edition, 1966) pp. 40-41
(56) Claire Drake and Horace R. Cayton, Black Metropolis (New York: Harcourt, . Brace, 1943), pp. 214 ff. Donald=

ويرتكز هذا التمييز على أساسين أحدهما مباشر يتمثل في رفض أرباب الأعمال استخدام الزنوج لمجرد أنهم زنوج ، وسبب غير مباشر يتمثل في رفض أصحاب الأعمال استخدامهم لأنهم أقل كفاءة وخبرة في أداء الأعمال المطلوب لإنجازها وهذا يعني عادة أنهم يعانون من التمييز في كافة مجالات الحياة ، وبشكل خاص في المجال التعليمي .

وعلى أى حال — فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف سيطرة جماعة أقلية معينة على نشاط اقتصادى بالذات . وإن كانت الطائفة الأرمنية تسيطر على صناعة السجاد ، على حين نرى أن المستعمرات قد شهدت انقساماً واضحاً في النظام الاجتماعى العام لثلاثة مجموعات متميزة تتمثل الأولى في القادسين من الغرب . من الدولة المستعمرة (سواء كانوا بريطانيين أو فرنسيين أو ألمان) وهى تجد التأييد في العادة من مجموعه من العملاء المحليين الذين يضمون الاقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال . وتسيطر هذه الفئة على المشروعات الاقتصادية الكبيرة علاوة على هيمنتها على المسائل السياسية . على حين تضم المجموعه الثانيه قطاعاً كبيراً من السكان المحليين الذين عملوا في البدايه كزارعين يستأجرهم أصحاب الاقطاعيات الكبيرة ثم عمال بالأجر النقدي . أما المجموعه الثالثه فانها تضم مجموعه من الأجانب الذين يعملون في منطقته وسط بين المجموعتين الأولى والثانيه ، وتؤدي أعمالاً معينه مثل التجارة وأعمال الربا أو الإقراض وماشابه ذلك .

وتكمن أهمية الخاصية البنائية لمثل هذا النسق في أنها تدل على تداخل عضوية الفرد في الجماعة العرقية مع فعاليته السياسية ونشاطه الاقتصادى . وينجم عن هذا التداخل بين عضوية الجماعة السلالية وغيرها من

— Dewey, « Negro Employment in Southern Industry » , Journal of Political economy (1952), 60 : 279-293, for an account of Negro advances in the acquisition of property during the Past Century of . E . Franklin Frazier, Black Bourgeoisie Glencoe, III : The Free Press, (1927) pp. 29-21

المجالات أن أيا من أنواع الصراع (وليكن التنافس الاقتصادي) يؤدي إلى رد فعل لدى الجماعة العرقية ذاتها ، علاوة على أنه يستثير مجموعة من انولات المتشعبة وصور التعصب بين الجماعات المتصارعة . وعلى ذلك يكتسب الصراع شكلا أكثر حدة حيث يتجاوز مجرد صراع المصالح ، لما يتضمنه من صراعات بين القيم وأساليب الحياة . ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أن معارضة عمال المنجم الانجليز لإستيراد عمالة أجنبية من الإيطاليين والبولنديين والمجريين ، كانت تشتد لأن هؤلاء العمال ينتمون إلى أصول عرقية مختلفة ، أى أن المعارضة كانت ترجع إلى أسس سلافية . (٥٧) بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من الإضطرابات التي شهدتها المستعمرات كانت ترجع في جانب كبير منها إلى أسباب عرقية ، ليس هذا فحسب ، بل إن الجماعات السلافية هي الأخرى تحس بمشاعر العدواة تجاه الجماعات الأخرى عندما تتداخل الأنشطة الاقتصادية مع العضوية في جماعة عرقية معينة . وعلى سبيل المثال فإنه عندما استطاع الزنوج أن يكونوا قوة إقتصادية في بعض المدن مثل شيكاغو ظهر لديهم في نفس الوقت ميل نحو معاداة السامية وبدأوا يدخلون معارك منافسة حامية ضد اليهود ، والتجار منهم بالذات (٥٨) . وكل هذه أمثلة تبين أن الصراع يتخذ شكلا عاما عندما تختلط الأنشطة الاقتصادية بالعوامل الإثنية والعنصرية .

والنقطة الأخيرة التي يجب أن نوضحها هنا فيما يختص بتأثير عضوية

(57) Ropert Emerson , Iennox A. Mills , and Virginia Thompson Government and Nationalism in Southeast Asia (New york. Institute of Pacific Relations, 1942) . pp. 143, Erik H. Jacoby, Agrarian Unrest in Southeast Asia (New york Columbia Univeisity press, 1949) . chapter V. III.

(58) Harold L. Sheppard, « The Negro Merchant : Astody of Negro Anti - Semitism » , American Journal of Sociology (1947-1948) , 23 : 96-99 .

جماعة إثنية معينة على النشاط الإقتصادي هو أن كل جماعة تفرض على أعضائها نوعاً من الجزاءات الاجتماعية التي تجعل تفاعل الأعضاء مع بعضهم وداخل الجماعة أكثر قوة وأشد تماسكاً من التفاعل مع الجماعات الأخرى التي نخاف في انتماءاتها العرقية عن الجماعة ذاتها . فهناك ضغوط مستمرة للتنصويت إلى جانب المرشح الذي ينتمي إلى نفس الأمة بالنسبة للسياسة . كما أن هناك تشجيعاً مستمراً على الزواج من داخل الجماعة ذاتها ، ولا يستبعد وجود علاقة مباشرة بين كثافة التفاعل الاقتصادي داخل الجماعة الإثنية وبين الإلمام الكامل بحالة السوق الذي تتعامل معه هذه الجماعة . ولتوضيح هذه الجماعة ، ولتوضيح هذه النقطة يمكن الرجوع إلى دراسة أجراها « ليرسون » حول التوزيع المكاني للأطباء في مدينة شيكاغو وانتهى منها إلى أن الأطباء ذوي الانتماءات العرقية المعينة (كاليهود أو الأيرلنديين مثلاً) يميلون إلى التركيز وممارسة المهنة في نفس المناطق التي تقيم فيها الأقليات التي ينتمون إليها . ولاحظ كذلك أن الأطباء اليهود والإنجليز سكسون كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة في العينة التي درسها ، وأنهم يميلون إلى التركيز في قلب المدينة علاوة على تفضيلهم التخصصات الطبية الدقيقة (٥٩) وهذا الإرتباط الإثني (العرقى) بين النور المهني وبين المستفيدين بالخدمات (من نفس الجماعة الإثنية) يبدو شديد الوضوح في مجال الطب عند مقارنته بغيره من المجالات مثل الإنجاز في الطعام أو الصيدلة . وربما يرجع هذا إلى أن ممارسة الطب لاتزال مجهولة ، بالنسبة للأغلبية العظمى من المرضى ، كما

(59) Stanley Lieberman, « Ethnic groups and the practice of Medicine », American Sociological Review (1938), 23 :

أن هناك إرتباطا وجدانيا قويا بين البشر وبين كل ماله صلة بصحتهم ، ولذا فإن المرضى يشعرون بأن الطبيب من بنى جلدتهم سيكون أكثر إخلاصا لهم ومن ثم يكتسب ثقتهم ويفضلون التعامل معه عن غيره . وبذلك يمكن القول بأنه عندما تتقدم المعرفة أو الحياه الوجداني إزاء نشاط إقتصادى معين يميل الأفراد إلى العودة إلى ذويهم أو الجماعات العرقية التى ينتمون إليها باعتبارها جماعات تضامنية يمكن أن يجدوا فيها العون والمشورة .

• • •

خامسا : التدرج الاجتماعى والحياة الاقتصادية :

لقد سبق وأشرنا إلى مدى الارتباط بين أنماط النشاط الاقتصادى وأشكال البناء الأسرى ، ونفس هذا الارتباط يظهر ثانية فى العلاقة بين نسق التدرج الاجتماعى القائم ونوعية الأنشطة الاقتصادية الشائعة . وقد حاول « آرثر ستينشكومب » أن يربط بين مجموعة من المشروعات الزراعية النمطية وكل صور معينة للتدرج الاجتماعى وأسلوب الحياة ، وجاءت نتائجه على النحو التالى (٦٠) .

نمط المشروع	خصائص المشروع	سمات البناء الطبقي
١ - (العزبة) مزرعة مملوكة للاقطاعى	تقسم الأرض إلى نوعين ، الاول عبارة عن أرض مملوكة ملكية تامة للحاكم وتكرس للإنتاج التسويقي ، أما النوع الثانى فيخصص لإنتاجه لاستهلاك العاملين فى الجزء الاول . ويتسم الإنتاج هنا بالتكنولوجيا البدائية وصغر حجم السوق	يشهد التركيب الطبقي تباينا شديدا إستنادا إلى أسس قانونية موضوعه وينعكس هذا التباين على أساليب الحياة . وتنبع الثقافة الفنية من الفلاحين .
٢ - مزرعة بالإيجسار تباين مساحتها حسب حجم الأسرة	قيام الأسرة بزراعة رقعة صغيرة من الأرض غير مملوكة لها ، ويخصص جانب كبير من الإنتاج للسوق التجارى . وفى هذا النمط يتسم العمل بالكثافة وبذل أقصى الجهد لزراعة محصول معين أو أكثر من محصول على مر العام	تباين الطبقات إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بأسلوب حياتها ، مع عدم وجود أسانيد قانونية أو تشريعية لهذا التباين . ويتولى مسئولية الثقافة التكنولوجية أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا .

نمط المشروع	خصائص المشروع	خصائص التدرج الاجتماعي
٤- المزارع الكبيرة Plantation	المشروعات ذات النطاق الواسع التي تعتمد في عملاتها على الرق أو العمل المأجور، وتنتج المحصولات ذات الكم الهائل والتي تتطلب إستثمارات مالية كبيرة. فيتم إتفاقها على أراضي زراعية زهيدة الثمن نسبياً، لا تنتج سوى قدر ضئيل للغاية—هذا إذا أنتجت من المواد الغذائية اللازمة للعاملين في المشروع	يتسع البون بين الطبقات في كل من أساليب المعيشة والمكاسب القانونية الناجمة عن التشريعات التي تكرر من شكل النظام، على حد سواء وتصبح الثقافة التكنولوجية حكراً على الطبقات العليا
٢- المزارع التي تختلط فيها الإنتاج الزراعي بتربية الماشية Ranch	الإنتاج الضخم للمحصولات النقدية التي تحتاج لعمالة مكثفة، وتقوم على أرض منخفضة القيمة، حيث توفر الشركات الزراعية المستثمرة المسكن اللازم والغذاء الضروري للعمال على أساس خصم قيمة المسكن والمأكل من الأجر الذي يحصل عليه العامل	لا تتباين الطبقات بالنسبة للنواحي القانونية حيث لا توجد حاجة لسن تشريعات تستهدف الإبقاء على عدد كبير من البشر في قاع المجتمع لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة كما لا يتضح الاختلاف في أسلوب الحياة المتبع. وتوزع أعباء الثقافة التكنولوجية بالتساوي على الجميع.

وتشهد المجتمعات الصناعية هي الأخرى نوعاً من الارتباط بين النشاط الاقتصادي وشكل التدرج الاجتماعي بنفس الدرجة التي لوحظت في المجتمعات الزراعية . فقد اكتشف ألكس إنكلر و« بيتر روس » أن الوظائف المرتبطة بالإنتاج الصناعي وأعمال الهندسة والإشراف والعمالة الفنية المتخصصة ، يتم النظر إليها على نحو معين من التقدير والاحترام على نحو مماثل في عدد كبير من الدول الصناعية ومثل هذا التماثل العام في ترتيب الهيبة المهنية الذي يظهر في الدول الصناعية يمكن إرجاعه في جانب كبير منه إلى المنزل العالية التي تحتلها المهن الصناعية في تلك الدول (٦١) . ومن غير الصواب في هذا المجال الإفراط في تبسيط شكل التدرج الذي تكتسبه نظم الهيبة المهنية في الدول الصناعية ، وعلى سبيل المثال فإن « إنكلر وروس » قد اكتشفا أن عدداً من المهن لا ترتبط مباشرة بالإنتاج الصناعي مثل رجال الدين وضباط القوات المسلحة والأطباء تحتل درجات متباينة على سلم التدرج و ترتيب المكانة والهيبة بين الدول الصناعية المختلفة .

وثمة تطابق بنائي آخر يمكن ملاحظته ، بين نمط التدرج الاجتماعي وشكل الحراك الاجتماعي والاقتصادي . والمقصود بالحراك هنا هو تحرك الأفراد داخل البناء الاقتصادي من حيث التسلسل الرأسي وشكل الترتيب الموجود . ويمكن لهذا التحرك أن يتخذ شكلين أولهما : حركة الأفراد داخل ترتيب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وهذا هو النمط الشائع في الأيديولوجية الأمريكية التقليدية . ثانيهما : تحرك الجماعات والتنظيمات من خلال تسلسل المراكز القائمة . ولعل أبرز مثال على ذلك حركة الوحدات الأسرية لتصبح رب الأسرة عندما يحرز تقدماً في سلم التدرج المهني . أما الشكل الآخر لهذا النوع من التدرج فإنه يتمثل في حركة التنظيمات الرسمية ، مثلما يحدث عندما

(6١) Alex Inkles and Peter Rossi , « National Comparisons of occupational prestige », American Journal of Sociology (1956-1957) 61 : 329-359.

يبدل أحد الأقسام الأكاديمية بالجامعات أو مراكز البحوث جهداً خارقاً يستطيع من خلاله الدخول في زمرة الأقسام المحترمة التي تتمتع بمنزلة أعلى .

ويتحدد شكل الحراك الاجتماعي بشكليته الفردى أو الجمعى على السواء على أساس محددات التدرج الاجتماعي ذاته ، وهو قائم على أساس النسب والوراثة أم على أساس الإنجاز والقدرة الفعلية للفرد أو الجماعة . فالمجتمعات تتباين فيما بينها إلى حد كبير في مدى استناد الأدوار المهنية أو الدينية أو السياسية إلى المنزلة التي يرثها الفرد على أساس علاقات القرابة أو السن أو الجنس أو الجماعة العرقية التي ينتمى إليها أو حتى مكان الإقامة . وكلما زاد الدور الذى تلعبه هذه المعايير في تحديد شكل التدرج الاجتماعي ، كلما كان المجتمع أكثر ميلاً نحو إسناد الحراك الاجتماعي إلى معيار الوراثة أو الانتماء أو النسب . على حين أنه كلما كان نسق التدرج أكثر اعتماداً على الإنجاز الفردى في ترتيب الأشخاص فلان المجتمع حينئذ يؤكد على صفة الإنجاز عند الأفراد .

ويترتب على هذا البعد الخاص بخاصية الإنجاز في مقابل النسب أو الانتماء آثار على الشكل النمطى للحراك الاجتماعى في المجتمع على النحو التالى :
فلو اكتسب النسب أو الانتماء شكلاً نظامياً قوياً يميل الحراك إلى اتخاذ الشكل الجمعى ، أما إذا اتخذ الإنجاز صفة التشكل النظامى فلان الحراك يكتسب الصبغة الفردية .

ولتوضيح ما سبق ، فإنه يمكن القول بأن التدرج الاجتماعى ذا الشكل الذى يعتمد على النسب أو الوراثة قد وجد في الهند في فترة زمنية خلت ، حيث كان الفرد يولد داخل طائفة مغلقة حيث تتحدد كل جوانب حياته المستقبلية بلا استثناء ، بما في ذلك زواجه وعمله وممارسته للطقوس الدينية . وحتى شكل جنازته بعد أن يتوفى . فهو مسير ، لا محير ، من المهد إلى اللحد . ونظراً لأن الأدوار يتم تجديدها بناء على قواعد متفق عليها ، فإن خروج الفرد من طائفة معينة إلى طائفة أخرى يعد أمراً مستحجلاً ، حيث تقف بنية النظام الطائفى سداً منيعاً يحول دون ذلك . إذن كيف يمكن وجود شكل

من أشكال الحراك في مثل تلك الحالة ؟ أجاب « هوتون » على ذلك بقوله : « إن الحراك الاجتماعى يكشف عن نفسه في شكل الانقسام الجمعى فى الطائفة إلى مجموعة من الطوائف أو ما يطلق عليه اسم « الاتجاه الانقسامى » لدى الطوائف فى الهند . والذى يشير إلى تلك العملية التى يتم بمقتضاها إنشقاق الطائفة المغلقة إلى عدد من الطوائف الفرعية التى يمكن أن تقبل بصفة مؤقتة زواج الذكور المنتمين إليها من إناث ينتمون إلى طوائف فرعية أخرى وإن كانت لا تقبل فى ذات الوقت أن تتزوج إناث الطائفة من ذكور ينتمون إلى طوائف أخرى ، على أساس إدعاء الأفضلية (السمو) بالنسبة للطوائف الأخرى . وهو زعم يجد التأييد عندما تقوم الطائفة بتغيير بعض الأدوار المهنية فيها . أما الخطوة الأخيرة فإنها تتمثل فى تبنى الطائفة لإسم جديد وإنكار كل ما له صلة بالماضى ، أو كما يقول « هوتون » : يمكن للطائفة أن تقوم بتغيير إسمها ، وباللجوء إلى نوع من الدعاية والتنظيم تطلق على نفسها إسماً جديداً ، كما يمكنها أن تكتسب تقديراً أكبر يتناسب مع إسمها الجديد من خلال تغيير بعض عاداتها المرتبطة بالزواج وطريقة تناول الطعام ونوعه » (٦٢) ويمثل هذا التضاعف فى عدد الطوائف الأسلوب الذى يمكن من خلاله فهم الشكل المتميز الذى ظهر به الحراك الاجتماعى فى الهند طوال الفترة الماضية .

وعلى حين نجد شكل الحراك الاجتماعى المستند إلى الوراثة فى الهند المقدمة ، فإننا نصادف الحراك الراجع إلى الإنجاز بشكله النمطى فى الولايات المتحدة الأمريكية . وهو نظام يشجع على انتقال الأفراد بوصفهم أفراداً من أدوار معينة إلى أدوار أخرى أكثر أهمية ومنفعة للفرد دون الأخذ فى الاعتبار ببعض الصفات مثل الانتماء العرقى أو الدينى أو العائلى .

وترجع مشاعر العداء التى تنتاب بعض أفراد المجتمع الأمريكى نحو

برامج الرفاهية الاجتماعية إلى أن المجتمع الأمريكي يؤكد على عامل الإنجاز الفردي ، ومن ثم فإن إدخال هذه البرامج سوف يؤدي إلى حصول مجموعات معينة من الأفراد على فوائد وتسهيلات لم يبذلوا جهداً في سبيل الحصول عليها ، وهو أمر يتنافى مع ما استقر عليه العرف الأمريكي من أن كل فرد عليه أن يشق طريقه دون مساعدة من أحد وعليه أن يبذل الجهد في سبيل الحصول على ما يريد . ومن ثم فإن الأمر يحتاج لتبرير من جانب المسؤولين . ومن تلك التبريرات ما يذهب إليه البعض من أن إدخال برامج الرفاهية الاجتماعية تيسر وجود تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع ، على حين أن برامج الرفاهية تعد في أوروبا من المسائل المسلم بها وتدخل في صميم الوظائف التي تضطلع بها الدولة . وعلى أية حال ، فإنه يمكن إضفاء الشرعية على إجراءات الرفاهية لو أمكن إثبات أنها تساعد على تحرر الفرد من العوائق التي قد تحول بينه وبين الوصول إلى مراكز متقدمة في سلم التدرج الاجتماعي من خلال عملية الحراك .

ويمكن ملاحظة بعض التغيرات المثيرة المرتبطة بشكل الحراك الفردي داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، فعندما يتولى شخص دوراً مهنيّاً معيناً ثم يصل إلى سن الثلاثين من العمر مثلاً ، فإنه يكون في أكمال حراكه الاجتماعي إلى حد ما ، فيما عدا ربما ما قد يحدث داخل فئته المهنية . وهكذا فإن البالغين الذين يحتلون مكانة مهنية متماثلة يوجدون إذاً بشكل ما في مواقع تقوم على أساس الانتماء أو النسب ، وإن لم يكن هذا الانتماء محدداً (موروثاً) ، عند ولادتهم . وفي ظل هذه الظروف نلاحظ أن الحراك يكتسب شكلاً جمعياً ، وحيث تحاول جماعة مهنية بأكملها (كالممرضات مثلاً) أن تحسن المستوى معيشتها أو على الأقل حماية الوضع الذي تحتله من الفناء . وباختصار فإن الحراك الجمعي قد اكتسب مشروعية وخاصة عندما تصبح محركة الحراك الفردي غير فعالة بالنسبة للفرد ، وعندما يتم تسكين هذا الفرد وسط جماعة معينة يتحتم عليه الانتساب والانتماء إليها (وقد يكون مرغماً على هذا) ،

كما سبق يتضح لنا مدى الارتباط بين شكل الحراك الاجتماعى ونسق التدرج القائم فى المجتمع ، بالإضافة إلى أن معدل الحراك الصاعد يرتبط بنفس الدرجة من القوة مع نمط النسق الاقتصادى فى المجتمع . وقد أجرى كل من «رينارد بندكس» و«سيمور ليبست» دراسة حول «الحراك الاجتماعى فى المجتمع الصناعى» وتوصلا منها إلى نتيجة مؤداها « أن الشكل العام للحراك الاجتماعى يبدو على قدر كبير من التماثل فى المجتمعات الصناعية فى كافة دول الغرب » . وتناقض هذه النتيجة مع المقولة الشائعة حول كون المجتمع الأمريكى أكثر انفتاحا من غيره من مجتمعات أوروبا الغربية . وقد أكد كل من بندكس وليبست على حقيقة أن شكل الحراك لا يتأثر بالانجازات الأيديولوجية أو الثقافية فى المجتمع بقدر ما يتأثر بشكل الأبنية المهنية المتاحة فى النسق الاقتصادى (٦٣) ونظراً لاشتراك المجتمعات الصناعية فى خاصية اقتصادية عامة هى وجود الصناعة ، فإنها تتميز بوجود صور كثيرة متماثلة من الحراك الاجتماعى .

وإن كان ذلك لا يعنى التسليم بالنتائج التى انتهى إليها « ليبست وبندكس » إذ ينبغى إدخال تعديلات عليها . أول هذين التعديلات هو : نظراً لأنه لم تجر دراسات عن كافة المجتمعات الصناعية فى نفس الوقت فالولايات المتحدة والسويد وفرنسا وإيطاليا وفنلندا ليسوا على نفس الدرجة من التطور الصناعى ، كما أن التغييرات التى طرأت على الأبنية الاجتماعية فى تلك الدول لم تكن على نفس الدرجة من السرعة أو الحجم ، ومن ثم فإن هناك عوامل أخرى ، بخلاف تجربة التصنيع المتقدم ، تؤدى إلى وجود قدر متماثل بين صور الحراك الاجتماعى فى تلك الدول .

أما التعديل الثانى ، فيتناول فكرة « ليبست وبندكس » عن ذلك النمط

الأساسى من أنماط الحراك الاجتماعى والمتمثل فى الانتقال من المهن اليدوية إلى الصناعات التى تعتمد على الآلة ، وقد ضمن الكاتبان هذه الفكرة فى إطار دليل (مؤشر) Index عن الحراك الاجتماعى ، وهذا الدليل يمكن أن يستفاد به إلى درجة معينة ، وإن تكن محدودة . إلا أن ملاحظات عليه بالفعل هو إفراطه فى العمومية بحيث لا يدع الفرصة لتحديد القاطع لبعض الأشكال الأخرى للحراك مثل الانتقال من المهن البسيطة إلى المهن الفنية الأكثر تخصصا .

ننتقل بعدئذ إلى موضوع التركيب الطبقي فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو من الموضوعات التى نالت اهتماما واسعا ومناقشات مستفيضة من جانب علماء الاجتماع الأمريكين ونخص بالذكر منهم « رايت ميلز » و « لويديوارتر » و « بينر دروكر » علاوة على « فانس باكارو » الذين أكلوا على نحو أو آخر بأن النسق الطبقي فى المجتمع الأمريكى قد اكتسب شكلا أكثر تصلبا وانغلاقاً ، أو أن أفراد المجتمع الأمريكى صاروا أقل حرصا ورغبة فى الحراك إلى أعلا (٦٤) ومن أبرز الأسباب التى أدت لهبوط معدل الحراك الصاعد ، فى رأينا ، وهو أن الهجرة الخارجية إلى البلاد - وإلى كانت تتيح قاعدة عمالية عريضة من العمال المهرة - قد انخفضت نتيجة لقوانين الهجرة التى صدرت خلال العقد الثالث من القرن العشرين ، وكذلك نتيجة للانخفاض التدريجى فى معدلات المواليد المتباينة بين الطبقات . وذلك لعشرات من السنين ، وقد أظهر عدد كبير من الدراسات التى

(64) G. W. Mills, White Collar (New York ; Oxford University Press, 1951). p. 359, Peter. F. Durker, « The Employee Society », American Journal of Sociology, (1952-1958), 58-358 ; 363, W. Lloyd Warner and J. O. Yow, The Social System of the Modern Factory (New Haven ; Yale University press, 1977), p. 165, Vance Packard, The Status Seekers (New York ; McKay 1959).

أجريت على بعض المجتمعات المحلية نوعاً من الحمود في الحراك ، حيث أن كثيراً من هذه الدراسات قد أجري في فترة الكساد العظيم في الثلاثينات من هذا القرن .

وعلى الرغم من أن كما هائلاً هائلاً من الدراسات قد أجريت وتجري الآن في الولايات المتحدة الأمريكية (٦٥) حول الحراك بين الأجيال المتعاقبة وأصول جماعات الصفوة ، والحراك المهني ، فإن مناقشة الوضع الراهن لبناء القوة والأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت الكثير من الحماس الذي لم يشمر نتائج تثير السبل أمام المهتمين بدراسة هذا الموضوع الحيوى والهام في آن معاً وتوضح الدراسات التي أجريت عن اتجاهات الحراك الاجتماعى في المدى الطويل أن تغيراً طفيفاً للغاية قد طرأ على هذا الحراك خلال الخمسين عاماً الماضية فيما عدا ميلاً بسيطاً نحو الحراك الصاعد وذلك قبيل الأزمة الاقتصادية (٦٦) .

(65) Natalie Ragoff, Recent Trends in Occupational. Mobility (Glencoe, III ; The Free Press, 1953), pp. 19-23, W. Lloyd and James Abegglen, Occupational Mobility in American Business and Industry (Minneapolis ; University of Minnesata Press, 1955), pp. 13-25, Lipset and Bendix, op. ct.

(٦٦) من الأمثلة على الدراسات الدقيقة التي أجريت في هذا الصدد دراسة «نافال روجونى» المشار إليها وكذلك ،

Sidney Goldsteni, « Migration and occupational Mobility in Norristonn, Pennsylvania », American Sociological Review (1955, 20 : 402-403 ; Staurt Adams, « Orginis of American Occupational Elites 1900-1955 », American Journal of Sociology (1950-1957), 62 : 380-398.

خاتمة :

كان الخيط الأساسى فى هذا الفصل هو دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية على المستوى العام للمجتمع ككل . أما الآن فماننا سنقوم باجراء تعديل على المستوى الذى نجرى عليه دراستنا للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية حيث سننزل إلى مستوى أقل عمومية وأكثر تركيزاً عندما ندرس العمليات الاقتصادية من إنتاج واستهلاك وتوزيع وما شابه ذلك .



الفصل الرابع

التحليل السوسيولوجي للعمليات الاقتصادية

أولا : العملية الإنتاجية

- ١ - المحددات الفنية للعملية
- ٢ - الأدوار المهنية
- ٣ - دور المدير
- ٤ - الدور الفني المتخصص
- ٥ - دور الإشراف
- ٦ - العمال ذوي المهارات المنخفضة
- ٧ - التنظيمات الرسمية
- ٨ - التنظيم الرسمي في مواجهة التنظيم غير الرسمي
- ٩ - السلطة
- ١٠ - المكانة
- ١١ - الاتصال
- ١٢ - التغيرات البنائية

ثانيا : التوزيع والتبادل

- ١ - التحليل المقارن لنظم التبادل
- ٢ - العناصر غير الاقتصادية في نظم السوق : -
 - (أ) سوق العمل
 - (ب) سوق خدمات المنظم
 - (ج) سوق السلع الاستهلاكية

مثالنا : عملية الاستهلاك

خاتمة :



الفصل الرابع

التحليل السوسيولوجي للعمليات الاقتصادية

يرى علماء الاقتصاد أن العملية الاقتصادية تركز بشكل أساسي على عنصرى الإنتاج والاستهلاك ، ويتضمن الإنتاج عملية حشد واستخدام الموارد ، على حين يشير الاستهلاك إلى استخدام ما تأتى به العملية الإنتاجية ، وعلى عكس الاستهلاك لا يؤدى الإنتاج إلى إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، وإن كان كل من الإنتاج والاستهلاك يستلزم وجود أسلوب للتوزيع ؛ سواء على مستوى المدخلات متمثلة فى رأس المال والموارد الخام والعمل فى المنشأة أو توصيل النتائج إلى المستهلك .

وفى هذا الفصل سنتبنى هذه النظرة للعملية الاقتصادية كمجرد أداة لتنظيم التعامل العلمى مع هذه الظاهرة : العملية الاقتصادية . وفى البداية سنهتم بملاحظة تلك العوامل السوسيولوجية وثيقة الصلة بالعملية الانتاجية ثم ندرس عمليتى تبادل وتوزيع السلع والخدمات ، وبصفة خاصة التأثيرات المترتبة على مختلف الترتيبات البنائية الملازمة لعملية التبادل ذاتها ، وتدخل المتغيرات السوسيولوجية فى سوق العمالة ، وخدمات أصحاب المشروعات والسلع التى يتعامل فيها المستهلك . ثم ننتقل فى المرحلة الثالثة إلى الاستهلاك حيث نقوم بتجميع بعض نتائج البحوث التى تراكت خلال الفترة الماضية فى كل من علمى الاجتماع والاقتصاد .

أولاً : العملية الإنتاجية :

١ - المحددات الفنية للعملية :

ميز بعض المفكرين بين جانبين هامين في العملية الانتاجية هما : قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، حيث يشير قوى الانتاج إلى العلاقات التي تنشأ بين الآلات والأدوار والزمن وغيرها من الجوانب الفنية في العمل ، فإدخال آلة معينة على الإنتاج في إحدى المنشآت يؤدي إلى إدخال صور معينة للتوافق بين العمال وموقف العمل من حيث إعادة توزيع الأدوار وأداء مهام معينة من تشغيل وتشجيع وصيانة الخ . . على حين تعبر العلاقات الاجتماعية للانتاج عن التفاعلات الإنسانية التي تقوم بين الناس عندما يندمجون في عملية إنتاجية معينة ، مثل تقسيم العمل الاجتماعي في شكل أدوار مستقلة ومتخصصة وكذلك العلاقات التي تقوم بين الإدارة والعمال . ومن المؤكد أن العلاقات الاجتماعية لا تتوقف بسبب ظهور التفاعلات اللازمة لانتمام العملية الانتاجية ، بل إن أشكالاً جديدة للعلاقات تظهر إلى حين الوجود بفضل الترابطات الوثيقة والمستمرة . وتتمثل هذه الأشكال الجديدة في علاقات الصداقة وتكوين الجماعات غير الرسمية ، وتتحدد العلاقات الاجتماعية في الانتاج بناء على شكل قوى الانتاج في المجتمع ، لهذا ما رآه ماركس وهي آراء لن قولها قدراً من عنايتنا طوال هذا الفصل ، وإنما سيمركز اهتمامنا على التفاعل بين العوامل الاجتماعية والعمليات الاقتصادية ، وعلى أية حال فلا بد من التعرض أولاً لذكر بعض المحددات الفنية للعلاقات الاجتماعية في الأطر الانتاجية ، كما يجدر بنا أن نحدد معنى المحددات الفنية على أساس أنها تمثل العوامل الطبيعية والبيولوجية المرتبطة بالعملية الانتاجية ذات الطابع الملموس ، بحيث تشتمل على حجم المنشأة والاستقرار الموسمي أو الدوري الذي يصيبه نمط إنتاجها ، بالإضافة إلى حجم وطبيعة ومعدل التغير التكنولوجي ، بالإضافة إلى قوة الاضاءة ووجود الضوضاء في مكان العمل ، وكذلك نواحي القصور البيولوجية من الأمراض أو الاصابات التي قد تصيب العمال .

وتمارس هذه المحددات الفنية تأثيرها على العلاقات والنشاطات البشرية في عدة أشكال .

١ - تلعب العوامل الفنية دوراً حاسماً في تحديد مقدار الجهد البدني المطلوب من الانسان بذله . وقد بذل الباحثون جهوداً كبيرة خلال السنوات الماضية لدراسة العلاقات بين الانتاجية والتعب . واهتموا في هذا الصدد اهتماماً خاصاً ببحث أهمية عدد من العوامل في العملية الانتاجية . ومن بين هذه العوامل نجد اهتماماً واضحاً بدرجة الحرارة وفترات الراحة وعدد ساعات العمل في اليوم أو الاسبوع . ولم يكن من اليسير تقييم نتائج هذه الدراسات نظراً لاثمها كانت متداخلة مع عدد من العوامل الاجتماعية والنفسية .

٢ - تؤثر الظروف الفنية للوظيفة على سرعة إنجاز العمل ، ويتضح هذا بشكل خلاص في خطوط التجميع في العمل .

٣ - تؤثر الظروف الفنية للإنتاج على مستوى المهارة المنشود من جانب العمال ، والمثال المألوف على هذا يتضح في الفرق الظاهر بين مستوى مهارة العامل الحرفي الذي يحتاج لفترة زمنية طويلة حتى يتعرف على أسرار مهنته ، وبين العامل الذي يعمل على خط التجميع في مصنع ما حيث لا تتجاوز مهارته المتطلبات البسيطة للغاية لأداء العمل والتي يمكن تعلمها خلال بضع دقائق أو ساعات على أكثر تقدير . ويعتبر ضياع المهارات الذي نتج عن سياسات التصنيع عاملاً مباشراً وراء عدم الإحساس بالتوحد الذي كان موجوداً بين العامل والسلعة التي يقوم بإنتاجها ، وهو الإحساس الذي لم يعد موجود الآن (١) .

(١) أشار دوركايم إلى هذا النوع من تقسيم العمل باعتباره نوعاً شاذاً عن أشكال تقسيم العمل وأسماءه بتقسيم العمل الأنومي Anomie وأراد به حالة الإفراط في التخصص الذي يؤدي إلى إحساس الفرد بالعزلة في عمله أو تخصصه كنتيجة للإفراط في التخصص وتقسيم العمل .

بونومور - مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

كما أن المهنة الواحدة قد تقسم إلى عدد من العمليات الجزئية الدقيقة : ولعل آدم سميث أصاب حين قال : « أليس من المنجّل أن يعترف الانسان بأنه لم يصنع في حياته كلها سوى الجزء الثاني »

٤ - تحدد الخصائص الفنية درجة تعقد تقسيم العمل ، فقد أدت الصناعة الحديثة إلى ظهور نوع من تقسيم العمل لم تشهد له البشرية مثيلاً من قبل .

٥ - وفي مجال علم الاجتماع الاقتصادي نجد أن أكثر الجوانب أهمية تتمثل في مدى تأثير العوامل الفنية للإنتاج على الطابع الذي يكتسبه التفاعل الاجتماعي القائم ، حيث تتطلب البيئة الفيزيائية للعمل أنواعاً معينة من التعاون والانصال في إطار العمل ، بل إن هذا قد يتعدى إطار العمل ويمتد تأثيره إلى حياة الناس خارج المصانع .

وقد أثار إدخال النظم كاملة الآلية في الصناعة اهتماماً واسعاً بالآثار

عشر من دبوس • إشادة إلى أن صنع الدبوس يستغرق ١٨ عملية ، كما يظهر التجزئة والتقسيم البالغ في عمليات التجميع assembly ، حيث شهدت مصانع فورد في الثلاثينات من هذا القرن عملية مركبة لتجميع السيارة بحيث كانت تمر بحوالي ٤٥ مرحلة مختلفة : حتى أن الفرد الذي كان يضع المسار في مكانه لا يقوم بتثبيت بل يقوم بهذا شخص آخر ، ويمكن الرجوع في هذا إلى دراسة فريدمان :

Industrial Society, The Emergence of the Human Problems of Automation, (The Free Press of Alencoe, 1964) p. 163.

ويذكر ماك إيفر في هذا الصدد أن أكبر مساوئ التقسيم البالغ فيه للعمل حيث يحمل الناس بمثابة أجزاء في آلة واحدة كبيرة ، وبذلك يصبح العامل مجود جزء صغير لا قيمة له في ذاته ، وإنما يكتسب قيمته من انتمائه إلى كل أكبر هو العملية الانتاجية ككل ، أنظر في هذا :

Robert M. Mae Iver, Community. Asociological Study, (London Mac Millan, 1937) pp. 359-362.

أما أثر هذا التقسيم المفرط في العمل بالأضامة إلى غلبة التكنولوجيا على حياة الإنسان فقد تسببت في إحساس الإنسان بأنه ينترب alienated عن إنتاجه أو مجتمعه بل وعن نفسه أحياناً وهو ما يعرف بالاغتراب السيكولوجي . وكان لكل هذا تأثيره حتى على الإنتاج الأدبي ، ومن من لم يتأثر وهو بطالع إنتاج شاعر كبير مثل لويس ماك ينس (١٩٠٧ -) وبالمات في قصيدته Prayer Before Baith : حيث يسنهاها بشكل بالغ الغزابة . Iam not yet Bafore ويلعب الذروة في انفعاله واعتراضه على التدخل التكنولوجي في حياة الإنسان يقول :

Automation would make a cage in machine A Thing, A thing with out face.

الاجتماعية المترتبة على إدخال هذه النظم على الإنتاج ، وكان لإدخال الآلية على الصناعة أثره في عدم الحاجة إلى مهارات عالية من جانب العمال ، والدور الذى يلعبه العامل قد لا يتجاوز مجرد ضغط على زر كل فترة زمنية معينة بالإضافة لإنتاج عدد كبير من السلع التى لا تدخل فيها الإنسان أثناء العملية الإنتاجية ذاتها . ليس هذا فحسب بل إن الآلية أدت كذلك إلى تطوير نظم أكثر حداثة وتعقيداً وعلى وجه الخصوص تلك المتصلة بالحسابات الآلية ، ونظم التغذية الاسترجاعية .

١ - تؤدى المصانع الآلية إلى تقليل الجهد البدنى الذى كان العمال يبذلونه قبل إدخال الماكينات الآلية ، وكذلك إنجاز الإنتاج فى أقل وقت ممكن ، كما أنها تؤدى فى معظم الحالات إلى خفض عدد العمال فى المصنع الذى يدار بالنظم الآلية (٢) .

٢ - تؤدى الآلية إلى تحسين الإنتاج فضلاً عن السرعة فى الإنجاز بالمقارنة بالأيدي العاملة البشرية .

٣ - تؤدى التكنولوجيا إلى تخليص الصناعة من الوظائف الكتابية متمثلة فى الموظفين غير الفنيين ، فى الوقت الذى يتضاعف فيه عدد المهندسين ، ويزداد الفنيون خبرة وحنكة فى التعامل مع النظم .

٤ - بالنسبة لمستوى المهارة المطلوبة نجد أن الآلية تؤدى إلى عدم الاهتمام بالمستويات الدنيا من الكفاءة على حين يتم رفع المستويات المهارية العالية عن طريق التدريب المتواصل وتزويد الصناعات بأفضل العناصر ذات المهارة العالية .

(2) William Fanke "Outomation in the Automobile: Some Consequences for In-Plant Social Struture", American Socio-logical Review (1958), 53 : 403-406.

٥ - والحقيقة أنه لم تتضح تماماً صورة تأثير الآلية على العلاقات الاجتماعية للعمال . وفي دراسة أجراها مان « Folyd Mann » وريتشارد هوفان « Richard Hoffman » عن تأثير الآلية على العلاقات بين العمال ، وجد أنها قد أدت إلى وجود تقارب فيزيقي بين العمال أكثر من ذي قبل . هذا في الوقت الذي كشفت فيه دراسة أخرى حول إدخال الآلية على صناعة السيارات عن أن التفاعل قد شهدا انخفاضاً واضحاً بين العمال ، على حين شهد ارتفاعاً ملحوظاً بين العمال والمشرفين والمديرين (وبقول آخر تندعم الاتصالات الرأسية بين الإدارة والعمال ، على حين تقل التفاعلات الأفقية بين العمال بعضهم وبعض في كل النظم الآلية للصناعة) .

ونظراً لأن الصناعات الآلية تتطلب عمالاً على درجة عالية من المهارة : يحصلون على أجور عالية وكذلك مهندسين وخبراء ، فإن المجتمع المحلي المحيط بهذه الصناعات - أو إحداها - سيتمتع بدرجة عالية من الرخاء والتطور نظراً لغلبة حملة الشهادات العليا على مكانه ، مما يؤثر بالتالي على الأنشطة التي تقوم في المدينة من حيث الترفيه وطبيعة العلاقات بين المجتمع المحلي والنظم الحكومية ، وكذلك الطابع العام للحياة الاجتماعية .

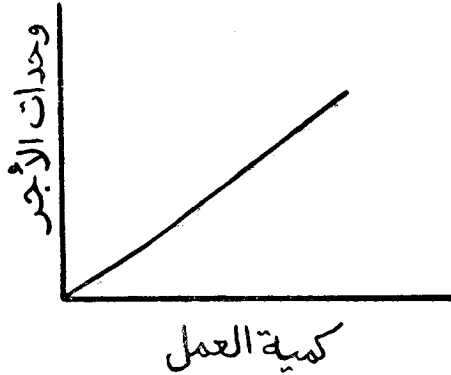
، وقد أوضح كثير من الباحثين أن إدخال الآلية على الصناعات الحديثة قد أدى إلى خفض أهمية كثير من المتغيرات التي كانت تلقى اهتماماً كبيراً من علماء الاجتماع الصناعي في الفترة الماضية . ففي الماضي كان الباحثون يركزون جل اهتمامهم على تأثير مجموعة من المتغيرات مثل نوعية الإشراف والجماعات غير الرسمية على الروح المعنوية للعمال والتأثير الذي تمارسه تلك الأخيرة على إنتاجية العامل . أما في كل الأوضاع الحالية لآلية الصناعة ، فإن كثيراً من تلك المحددات قد اختفت . فالآلات يتم التحكم فيها وإدارتها أوتوماتيكياً بحيث أن دور المشرف الذي كان يتحدد بناء على موقفه كثير من الأمور المتعلقة بحجم ونوعية الإنتاج لم يعد له نفس التأثير . واعتقد أن مثل هذه التطورات تستدعي إعادة النظر في كثير من مشروعات البحوث في مجال الاجتماع الصناعي .

عرضنا في تلك المعجالة لتأثير الملامح الفنية للعمل على الجانب الاجتماعي في العملية الانتاجية ، وباعتبار المحددات الفنية متغيراً مستقلاً في علاقتها بالجوانب الاجتماعية . أما الآن فاننا سنحاول دراسة الجانب الاجتماعي باعتباره فاعلاً في حد ذاته ، أو متغيراً مستقلاً ، وفي هذا الصدد سوف نعمل على ملاحظة كيفية وجود تغذية استرجاعية للعوامل الاجتماعية على المحددات الفنية :

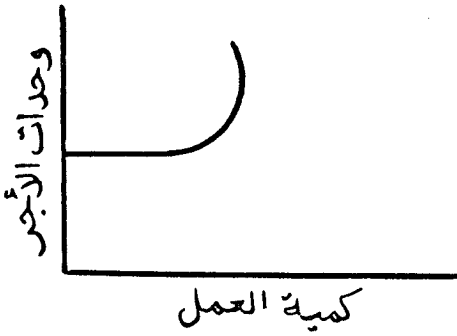
ولأغراض التحليل العلمى سنقوم بتقسيم الجانب الاجتماعي لعملية الانتاج إلى وحدتين رئيسيتين من وحدات البناء الاجتماعي هما : (١) الأدوار المهنية Occupational Roles (١) والتنظيمات :

٢ - الأدوار المهنية :

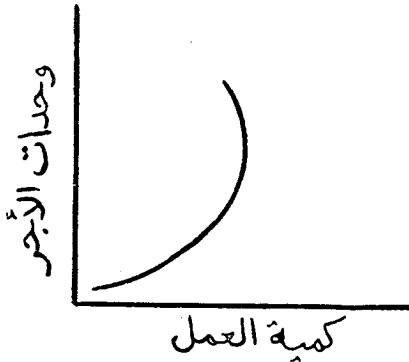
يرى علماء الاقتصاد أن سلوك واتجاهات الأفراد الذين يقومون بأدوار اقتصادية معينة يتحدد أساساً بناء على قاعدة العرض والطلب ، ويفترضون أن مقدار الجهد الذى يبذله العامل يتحكم فيه مقدار الأجر الذى يحصل عليه لقاء أدائه لهذا العمل . ومن ثم فانه كلما زاد الأجر كلما زاد الاقبال على العمل كما يتضح مما يلى ،



ويرى كينز أن هناك علاقة طردية بين العمل والأجر ، بحيث أنه إذا انخفض الأجر يترتب على هذا توقف العامل عن أداء العمل كلية وليس مجرد الافلال من الجهد المبذول فى أداء العمل . كما يتضح من الشكل الآتى :



ويلعب هذا الافتراض دوراً هاماً في تحليل كينز لمستوى البطالة في نموذجه عن التوازن . وقد ركز علماء اقتصاد آخرون على قضية أخرى ، تنفرد بها اقتصاديات الدول المتخلفة . فالزيادة في الأجر لا تستتبع بالضرورة زيادة في مقدار الجهد المبذول نظراً لأن العامل في تلك المناطق المتخلفة يفضل إنفاق الزيادة في الأجر على ترقية وقت الفراغ وليس للعمل وقتاً إضافياً ؛ ويؤدي هذا إلى ارتداد المنحنى (٣) على النحو التالي :



وأخيراً ، فإن علماء الاقتصاد لا يستبعدون احتمال ميل منحنى عرض الطلب سلباً أو إيجاباً في ظل ظروف معينة مثل التغير في إنفاق القيم والتكنولوجيا .

وعندما ننطلق من وجهة نظر علم الاجتماع الاقتصادي نجد أن وجهات نظر علماء الاقتصاد قد شابهها الكثير من أوجه القصور على النحو التالي : -

(3) Harold G. Vatter, "on the Folklore of the Backward Sloping Supply Curve". Industrial and Labor Relations Review (1960-1961), 14 : 518-589.

١ - يتجاهل علماء الاقتصاد الاعتماد المتبادل بين العمال ، مما يدفع علماء الاجتماع الصناعى إلى الاعتراض على أفكار علماء الاقتصاد الذين كانوا يرون أن التنظيم الصناعى (المنشأة الصناعية) عبارة عن تجمع لعدد من الأفراد الذين يبحث كل منهم عن صالحه الخاص وحسب بلون الاهتمام بمصالح الآخرين . ومن ثم فانه تكون لدى كل منهم الرغبة فى بذل مزيد من الجهد بدافع الرغبة لتحقيق أقصى قدر من الدخل الخاص . وقد اعترض « النون مايو » على هذا رأى بشدة ورأى أن القوة العاملة فى المصنع تتكون من عدد من الجماعات الاجتماعية التى يقوم بينها تفاعل على درجة عالية من القوة وأن العمال عادة يربطون أقدارهم بأقدار الآخرين لبس فى داخل المنشأة وحدها بل إن مثل هذه العلاقات تنمو وتتجاوز حدود العمل داخل المصنع وحسب (٤) .

٢ - قد لا ينكر علماء الاقتصاد إنكاراً تاماً أن بعض العوامل الاجتماعية مثل علاقات القرابة وبعض المعتقدات الدينية التقليدية - تؤثر على معدلات دخول العمالة إلى سوق الإنتاج وبشكل خاص فى البلدان المتخلفة إلا أنهم ينظرون إلى تلك العوامل باعتبارها معطيات ، وإن كان ذلك مسموحاً به لأغراض التحليل الاقتصادى فانه لا يمكن أن يقنع علماء الاجتماع لاقتصادى الذين يستهدفون إجراء دراسات منظمة عن العوامل ذاتها .

٣ - ويرى عالم الاجتماع الاقتصادى أن هناك عدداً كبيراً من العوامل التى تؤثر فى مقدار الجهد الذى يبذله العامل بخلاف الأجر . ومن بين تلك

(4) Everett Cherrington [Hughes, « The Knitting of racial Groups in Industry », American Sociological Review (1946), 2 : 512 and John T. Dunlop, wage Determinations under Trade Unions (New York : Augustus A. Kelly, 1950), pp. 28-44.

العوامل هناك الإشراف الذى يؤثر تأثيراً واضحاً على معدلات الإنتاج وبوجه خاص فى الصناعات التى لم تشهد الآلية الكاملة بعد . بالإضافة إلى أن عالم الاجتماع الاقتصادى يوجه عناية خاصة نحو دراسة أنماط سلوك العمال والتفاعلات التى تقوم بينهم علاوة على حور التفاعل بينهم وبين الإدارة ، وماشابه ذلك ، وباختصار فإن عالم الاجتماع الاقتصادى يوسع من مجال المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة متجاوزاً بذلك النظرة المحدودة لعالم الاقتصادى وينطوى هذا على جانبين ، الأول جانب قوة حيث يستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن يكون فى وضع أفضل يتمكن معه من تقديم تفسير أعمق وأشمل لمختلف صور سلوك العامل فى المنشأة ، وإن كان هذا لا يمنع أن هذه النظرة تنطوى على جانب ضعف ، كذلك يتمثل فى أن عالم الاجتماع الاقتصادى لا يجد من اليسير عليه تنظيم هذا الكم الهائل من العوامل على نحو ملائمة من الناحية النظرية .

ويرى عالم الاجتماع أن الدور (بما فى ذلك الأدوار المهنية) يشير إلى مجموعة منظمة من النشاطات التى تتضمن تفاعلاً مع الأطر الثقافية والاجتماعية والبيئية . وهى تخضع فى تنظيمها وتقنينها لعدد من التوقعات ، التى لانعى مجرد توقع إتيان سلوك معين بقدر ما تعنى وجود عدد من المعايير والجزاءات المحددة التى تعمل على جعل السلوك متفقاً مع ما يتوقعه المجتمع من صاحب الدور .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من مفاهيم خاصة بسلوك الدور يقوم علماء الاجتماع بتحديد أنماط معينة من التوتر ترتبط بأدوار معينة . وبالإضافة إلى ما ذكرناه من أشكال التوتر مثل غموض المعايير والحرمان وصراع المعايير والقيم . وبالإضافة لهذا ، فإننا قد عرضنا لبعض دور الأفعال للتوتر والتى تقود إلى تغيير الاتجاهات (مثل انخفاض الروح المعنوية والتعلق بالأيدىولوجيات أو الغيبىات) وكذلك التغيرات السلوكية (مثل انخفاض الإنتاجية والتغيب

عن العمل) . وسوف نتناول فيما يلي بعض الأدوار المهنية التي ظهرت في التراث السوسيولوجي خلال الحقبة الماضية :

٣ - دور المدير :

اكتسبت الأدوار الإدارية العليا أبعاداً جديدة في ظل التطورات التي حدثت في المنشأة الصناعية في أمريكا وزيادة تعقدها . وتركز الأدوار الإدارية الحديثة أساساً على التعامل مع الخصائص السياسية والتكاملية في المنشآت . إذ من الواضح أن المسؤولية الأولى للمدير اليوم تتمثل في اتخاذ القرارات على مستوى السياسة العامة للمنشأة . وعلى أساس هذه القرارات تقوم مختلف أقسام المنشأة بإنجاز السياسات التي يتبناها فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة للمنشأة أو تزويد المؤسسة بالعاملين أو سياسة المبيعات التي تنتهجها . وبالإضافة لهذا ، فإن المدير يلعب دور المنسق ويتأكد دائماً من أن كل المسائل تشير وفق الخطة العامة المستهدفة ، كما أن عليه أن يتعامل مع المشكلات التي قد تثار داخل المؤسسة سواء على مستوى العمال أو على مستوى رؤساء الأقسام الذين يتبعونه ويخضعون لرؤاسته . كان هذا بالنسبة للدور الذي يضطلع به المدير داخل المنشأة ، أما خارج المنشأة فإنه يقوم بدور المنسق لإيجاد توازن بين مطالب المستهلكين وكذلك مصادر التمويل ممثلة في رجال وجملة الأسهم وقادة النقابات (٥) .

وقد حدد علماء الاجتماع عدداً من التوترات التي ترتبط بدور المدير في المنشآت الحديثة ، وكانت على النحو التالي :

١ - فهو يقع تحت ضغط مسئولية اتخاذ القرارات في وقت قصير نسبياً ، مع أن الكثير من القرارات يتم اتخاذها في أوقات الأزمات ، مع عدم إغفال حقيقة هامة هي أنه لا يعرف كل صغيرة وكبيرة عن شركته

(5) Chester I. Barnard, The Functions of the executive (Cambridge : Harvard University Press. 1958).

وعن السوق المحيط بها . وحتى لو عرف كل هذا ، فإنه لا يتأكد من أن هذه الظروف ، سواء داخلية أو خارجية لن تتغير بين يوم وليلة .

٢ - يتطلب أدائه لدوره إخفاء لكافة ميوله الشخصية أو العاطفية في علاقاته الإنسانية ، ونظراً لأن معايير التقدير قد اتخذت شكلاً نظامياً - وكذلك المسؤولية والسلطة الإدارية - فإن رجل الأعمال أصبح الآن عملياً في تصرفاته أكثر من ذي قبل ، ولا يتأثر بميوله الشخصية ولا يستبعد أن نقول أنه صار متحجراً العواطف في تعامله مع الأشخاص الذين يحيطون به ، حيث أنه قد يضطر أحياناً إلى إصدار قرارات مؤلمة مع بعض الأشخاص الذين يعمل معهم ، مع أنهم قد يكونون من أعز أصدقائه خارج إطار العمل (٦)

ونذكر فيما يلي عدداً من ردود الأفعال على التوترات التي تنشأ في إطار الدور الإداري :

١ - يمثل نمو المعتقدات السحرية التي تهدف إلى الإقلال من الأبهام (عموض المعايير) ومن ثم تنج معياراً لاتخاذ القرارات وإنجازها ، أحد ردود الأفعال الشائعة للمواقف غير المحددة (٧) .

٢ - تظهر كثير من ردود الأفعال للتوترات السائدة في أداء الدور التنفيذي مرتبطة بالحاجة لإنخاذ قرارات لانهم كثيراً بالحوائب الإنسانية في الموضوع . حيث يتم تصوير الأعمال في صورة الرجل القوى المراسر الذي يجد في العواطف البشرية نوعاً من الترف لا يتفق مع متطلبات ومسؤوليات

(٦) Sutton et al., The American Business Gred (Cambridg: Harvard University Press, 1956).

(7) Bronislaw Malinowski, Magic, science and Religion and other Essays (Garden City, N. Y. : Doubleday, 1955).

وظيفته . وفي الماضي القريب ظهرت مجموعة من الممارسات بين رجال الأعمال مهدت الجو لمزيد من الإجراءات التي تفتقر إلى اللمسة الإنسانية على مستوى الدور التنفيذي . ومن بين هذه الممارسات التي شاعت أخيراً هناك سياسة « الركل إلى أعلى » (أى التخلص من أحد الأشخاص بترقيته إلى وظيفة أعلى يفقد فيها كثيراً من صلاحياته السابقة) . وبمقتضى هذه السياسة يقوم الرئيس بإزاحة أى شخصية منافسة تبدو خطره على مركزه من موقع مسئولية كبير إلى وظيفة أرقى ذات مسئوليات أقل ، وهناك أيضاً سياسة التجميد حيث يوضع أحد المديرين في منصب لا يؤدى فيه عملاً فعالاً ومن ثم يكون راغباً في الاستقالة واعتزل العمل .

وهكذا يكون رجل الإدارة العليا معرضاً دائماً لمواقف التوتر في أدائه لوظيفته ، ويمكن النظر لكثير من اتجاهاته وسلوكه باعتبارها أساليب يحاول بها التخفيف من حدة هذه التوترات . ولا تقتصر هذه التوترات على مستويات الإدارة العليا ، بل إنها أيضاً تصيب مستويات الإدارة الأدنى ممثلة في صغار المديرين ومديرى الإنتاج . إلا أن التوترات التي تصادف هؤلاء تكون من طبيعة مختلفة ، فسلطاته ومكانته تتوسط قوتين . قوة الإدارة العليا من ناحية ، ثم جمهرة العاملين من الناحية الثانية . وفي العادة تتسم علاقاته بكل من القوتين بالابهام وعدم التحديد ، كما يثور صراع مستمر بين التنظيم الفني ممثلاً في المهندسين ومسئولى المبيعات والتنظيم الإدارى ممثلاً في الإدارة الوسطى حول سياسة الشركة . ويدفع كل هذا صغار المديرين (الإدارة الوسطى) إلى الانشغال الكبير بالرموز الخارجية للمكانة (مثل عدد التليفونات الموجودة على مكتبه وعدد السكرتيرات وحجم وشكل المكتب الذى يجلس إليه) علاوة على التقليل من أهمية الأعمال الفنية وتقديم الفنيين ككبش فداء على أساس ارتباطهم بالعمل الحقيقى للمؤسسة — وهو الإنتاج (٩) .

(9) Delbert C. Miller and William C. Form, Industrial Sociology (New York : Harber, 1951) pp. 196-197.
(م ١٢ — علم الاجتماع الاقتصادى)

٤- الدور الفنى المتخصص :

يمكن دراسة الدور الفنى المتخصص على مستويين : المستوى الأول باعتباره ممارسة مستقلة ، والمستوى الثانى ينظر إلى صاحب الدور الفنى المتخصص باعتباره فرداً يعمل مع مجموعة أخرى من العاملين فى سبيل إنجاز أهداف المؤسسة .

وتتضمن كافة المهن الفنية المتخصصة معرفة على درجة معينة من العمق والتفرد بالإضافة إلى الالتزام بأداء الأعمال الموكولة لهذا الدور باعتبار مالىديه من المعرفة والتخصص ، ثم أنه رجل عمل ، بمعنى أنه يحصل دائماً على أتعاب مقابل الخدمات التى يؤديها ، وفى الحال . وهذا التوتر بين الخدمة من ناحية والمسائل التجارية المرتبطة بالدور الفنى المتخصص ينعكس على الأساليب التى يتعامل بها الفنى مع عملائه من ناحية وبالطريقة التى يعلن بها عن خدماته من ناحية أخرى ، وقد أبدى كارسوندرز و«ويلسون» بعض الملاحظات حول المهن المتخصصة فى دراستهما الكلاسيكية المعنونة «المهن» فذهبوا إلى مايلى :

إن العلاقة التى تربط الحرفى (المهنى) بالعمل ينبغى أن تكون علاقة ثقة ، ولايتأتى هذا دون أن يقوم صاحب المهنة بأشعار العميل أن الأتعاب هى آخر شئ يفكر فيه وأن مايعنيه بالدرجة الأولى هو تقديم خدمات ممتازة . (١٠)

وفى العادة يحصل أصحاب المهن الذين يعملون لحسابهم الخاص على أتعاب تأخذ أحد شكلين الأول عبارة عن نسبة تستقطع من المبلغ الكلى (مثلاً يحصل المحامون على الثلث) أو يكون الدفع بناء على تسعيرة معينة يضعها المهنى ويعامل على أساسها بحيث يتم الاتفاق معه فى مكتبته حول الأتعاب التى سيحصل عليها . وقد ظلت نسبة هذه الأتعاب ثابتة على نحو ملحوظ ولمدة طويلة .

أما عندما ينضم المهنيون إلى التنظيمات البيروقراطية فإن عدداً من المشكلات القديمة تترسخ فى الوقت الذى تظهر فيه مشكلات جديدة ، فالصراع بين

(10) A. M. Carr-Saunders P. A. Wilson, The Professions. (Oxford : Clarendon Press 1933) pp. 426-441.

التزمهم المستقل بأداء مهتهم بمستويات معينة يصطدم بانداماجهم في المصاح التجارية للمؤسسة مما يؤدي إلى نشأة توترات وصراعات داخل التنظيم نفسه . وبالإضافة إلى هذا فإن علاقات السلطة غير المحددة التي تحكم اتصال «الخبراء» من العاملين بالمديرين وكذلك التباين في مقدار التعليم والتدريب الذي حصل عليه كل من الفريقين ، يؤدي كل هذا إلى زيادة هذا التوتر وخطورة الصراع . (١١)

ومن الأمثلة البارزة على صراع المكانة في المهن الطبية في الاتحاد السوفيتي ، حيث توجد سلطة سياسية مركزية تدبر وتهيمن على كافة شئون المجتمع . حيث يصف « مارك فيلد » الضغوط التي تقع على الطبيب في المجتمع السوفيتي . فهو يخضع لنوعين من الضغوط ، الأول من جانب عملائه من المرضى (الذين يحبون الافلات من الجزاء أو العقوبة ، بأن يمنحهم العلاج مجاناً على مسؤوليته وبناء على أسس غير طبية . وفي نفس الوقت فإنه يخضع لضغوط من الدولة تتمثل في ضرورة الحفاظ على صحة المواطنين في حالة جيدة ، مع خفض عدد الاعفاءات الطبية . وفي موقفه هذا محصوراً بين العملاء من المواطنين وبين الدولة يلعب الطبيب دوراً مهدداً للتوترات التي قد توجد في المجتمع كما يعمل على استقرار النظام ككل . (١٢)

(II) Robert Merton « Role of the Intellectual in Public Bureacracy », Social Theory and Social Structure revised and enlarged edition (Glencoe, III, The Frer Press, 1957), pp. 207-227, Herbert A. Shepard « Nine Dilemmas in Industrial Research, Adminstrative Sience Quarterly (1956-1957), I, 295-309, Melville Dalton, « Conflicts between Staff and line Marage-nial officers », American Sociological Review (1950) 5, 842-35 I.

(12) Mark Field, « Structured Strain in the Role of the Soviet Physician », American Journal of Sociology (1952-1953), 28 : 493-502.

٥ - دور الإشراف

يمثل المشرف موقعا متوسطا في المنشأة الصناعية وهو بهذا الموقع -يصبح عرضة للعديد من صور الابهام والصراعات المرتقبة ، فهو من ناحية الرئيس المباشر للعمال وهو مروض للإدارة يقوم بنقل التعميمات التي تصدرها الإدارة بشأن الانتاج إلى العمال كما يكون عليه معالجة المشكلات الشخصية التي تنشأ بين العمال ، كما أنه بحكم عمله هذا يتفاعل مع كل من الإدارة والعمال . (١٣) إلا أن التطورات الأخيرة التي طرأت على الصناعة قد أدت إلى خفض أهمية ذلك الدور الذي كان يوما على درجة بالغة من الحساسية للعملية الانتاجية ككل . ولإخذ ذلك شكلين هما أولا : أن نظام الإدارة المركزية في المنشأة قد سلبه اختصاصاته التي كانت تمنحه بعض السلطات المستقلة لإزاء العملية الانتاجية وأصبح مجرد منفذ مجموعة من القرارات الجاهزة التي تصدرها الإدارة . ثانيا : أن تركيز معالجة المشكلات والتدخلات في أيدى النقابات قد قضى على الدور الذي كان يلعبه في علاج المشكلات الانسانية من قبل . وهكذا صار الدور الذي يؤديه المشرف محكوما بالابهام والغموض سواء بالنسبة للعمال أو الإدارة أو غيره من المشرفين في نفس المنشأة . (١٤)

(١٣) محمد عبد الله أبو علي ، التنظيم الاجتماعي للصناعة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ وما بعدها ، وانظر كذلك محمد الجوهري ، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي ، مرجع سابق : الفصل الرابع .

(14) Robert David Leiter, The Foreman in Industrial Relations (New York. Columbia University Press, 1943), pp. 32-41, Donald E. Wray «Marginal Men of Industry. The Foremen », American Journal of Sociology (1938-1940), 54 : 298 - 301.

٦ - العمال ذوى المهارات المنخفضة :

نرددت كثيراً فكرة متطلبات صراع الأدوار والمحاولات المبذولة لحل التوترات التى تصاحب هذا الصراع ، أما بالنسبة للعمال ذوى المهارات المنخفضة فإنه تظهر فكرة أخرى مختلفة ، فالتوترات التى تصاحب دور هؤلاء العمال (وبشكل خاص الذين يعملون على خطوط التجميع فى المصانع) لا تركز على الإبهام ambiguity بقدر ما تتعلق بالتهديدات المباشرة التى تهدد بحرماتهم من مكاسبهم أو سبل معيشتهم . ف هؤلاء العمال قد يصلون إلى أقصى درجات حراكتهم المهني فى العشرينات من العمر . ويتقدم الواحد منهم فى السن يمكن أن يتعرض إلى نوع من التمييز فى غير صالحه ، كما أن فرص الحراك أو الانتقال من مستوى العمالة شبه الماهرة إلى مستوى الإدارة تبدو منعدمة أو نادرة للغاية علاوة على احتمال تعرض هذا النمط من العمال للبطالة أثناء الأزمات الاقتصادية ، أما على المستوى السيكولوجى للعامل فإننا نلاحظ أنه يشعر دائماً بالاغتراب والكآبة والملل نظراً لضآلة الواجبات المطلوب منه أدائها وكذلك القدر الضئيل من المهارة المطلوب لإنجازها (١٥) وقد ركزت معظم الدراسات التى تناولت ردود الفعل على هذه التوترات على إعادة التوجيهات الأيديولوجية للعمل - مثل تقديم التبريرات المنطقية للفشل وإعادة تعريف مجالات وصور النجاح بحيث يتحدد نطاقها بشكل ضيق للغاية ، وكذلك التركيز على الأهداف التى ينشد تحقيقها وتقع خارج نطاق المنشأة مثل تحسين فرص الاستهلاك والفرص المتاحة للأبناء وما شابه

(15) Ely Chinoy, *Automobile Workers and the American Dream* (Garden City, N. Y. Doubleday, 1955), pp. 12-109, Robert H. Guest, « Work Careers and Aspirations of Automobile Workers », *American Sociological Review* (1954), 19 : 155-163, Robert C. Stone , *Factory Organisation and Vertical Mobility* , *American Sociological Review* (1943), 18 : 28-35.

ذلك. (١٦) ومع ذلك تظل العلاقة باهتة وغير معلومة الملامح بين الموقف الراهن للعامل وبين المستقبل الذي يتوقعه في أيامه المقبلة .

وقد قام علماء الاجتماع الاقتصادي بعدد من الدراسات المتنوعة التي تتعامل مع دور العامل شبه الماهر ، وتناولت تلك الدراسات دور الممرضة وخادم المنزل وسائق التاكسي وبواب العمارة والعاظف الموسيقى الذي يحترف انغزف مع إحدى الفرق الفنية الشعبية وغيرهم كثيرون (١٧) . ومن أهم المشكلات التي تظهر في هذا الصدد مشكلة الأجور التي تمثل القاسم المشترك بين كثير من المشكلات الأخرى المتعلقة بالعمالة شبه الماهرة ، وكذلك مشكلة التقسيم الدقيق للعمل والذي ينعقد يوما بعد يوم بالإضافة إلى غموض

(16) Chiney, op. cit., pp. 32-111, Robert C. Stone, « Mobility Factors as they Affect Workers ». « Attitudes and Conduct towards Incentive System », American Socioiogical Review.

(17) Ronald C. Corwin, « The Professional Employee : A Study of Conflict in Nursy Roles », American Journal of Sociology (1960-1961), 66: 604-615, Vilkelm Arbert, «The House Maid. An occuptional Role in Crisis Acto Sociologico (1955-1956), I : 149-159, Ray Gold, « Janitor - Versau Terants Income Dilemma », American Journal of Sociology (1951-1952), 57: 468-493, Fred Daves « The Cobdriver and his cane: Fcacets Flee-tting Relationships », American Jonrnal of nf Sociology (1929), 64 : 158-165, Howard Becker, « The Professiona Dancs Mue sician and His Andeince », American Journal of Sociology (1951-1952), 57 : 136-144.

وكذلك بيتر بلاو في :

Peter M. Blau «Co-operation and Competition in Burea-cracy », American Journal of Sociology (1953-1954), 59 : 530-535.

الدور ومتطلبات الصراع المحيطة به . وعلى هذا النحو صارت مشكلة الرجل المتوسط في القرن العشرين . تمثل حالة أكثر حدة حتى من تلك التي كان يمثلها العامل الذي يعاني الاستغلال والذي ظهرت صورته الحلية في القرن التاسع عشر .

وبينما كشف عدد من البحوث التي استخدمت منهج دراسة الحالة عن الكثير من العلاقات بين خصائص الأدوار المهنية وبين التوترات التي تمر بها هذه الأدوار ، وكذلك ردود الفعل تجاه تلك التوترات ، فإن علم الاجتماع المهني occupational Sociology (الذي يدرس المهن من الوجهة السوسيولوجية) لا يزال يمثل حالة متخلفة بين فروع علم الاجتماع الأخرى ، ولم يحدث إلا في حالات نادرة أن تم إيجاد ارتباطات عليه بين هذه المتغيرات . وبالإضافة لهذا ، فإنه في حدود معلوماتنا الحالية فإنه لا يمكن سوى القول بأن مجموعة غير محددة من التوترات إلى مجموعة غير محددة من ردود الأفعال ، والمطلوب الآن هو إجراء مزيد من الدراسات المنظمة لكل مجموعة من المتغيرات وعرض الظروف الخاصة التي تنشأ في ظلها مجموعة معينة من التوترات سوف تؤدي إلى رد فعل معين ، وعندما سوف تكون قادرين على عرض ديناميات سلوك الدور على شكل قضايا محددة أشد التحديد ،

٧ - التنظيمات الرسمية :

كان علماء الاقتصاد ينظرون إلى المنشأة باعتبارها تنظيمًا يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق أقصى عائد ممكن من الأرباح ، بحيث تغطي التكاليف ويتبقى قدر كبير من الأرباح الصافية . وعند تحليل سلوك المنشأة لابد من فهم الظروف التي تعمل في ظلها المنشأة من حيث حصولها على ما تحتاج إليه من متطلبات الإنتاج وكذلك توزيع منتجاتها . ويعبر منعني العرض بالنسبة للمؤسسة عن التكلفة الهامشية لإنتاجها المتميز ، وتعتمد هذه التكلفة الهامشية على علاقات العرض والطلب التي ترتبط المنشأة بأولئك الذين يمدونها بعناصر الإنتاج التي تمثل الأساس الذي تبنى عليه المنشأة سلوكها في السوق .

وبعد أن يقوم الباحث الاقتصادى بتجميع هذه الأدوات التحليلية يجد أن عليه الإجابة على عدد من التساؤلات .

- ما هو نمط السلوك الذى تبنيه المنشأة فى ظل مختلف أشكال المنافسة؟

- وما مقدار الإنتاج المطلوب للحصول على أقصى عائد ممكن من الأرباح؟

- متى تخرج الشركة من الحلبة الاقتصادية بحكم الخسارة أو عدم القدرة على البقاء؟

- ما نوع التأثيرات التى تمارسها الاقتصاديات الخارجية على الشركة أو المنشأة؟

والحقيقة أن سلوك المنشأة يأتى نتيجة لتفاعل عدد من علاقات العرض والطلب تتحول فى العملية الإنتاجية إلى تكاليف وعائدات .

ونظراً لأن عالم الاقتصاد يرى أن سلوك المنشأة فيما يتعلق باتخاذ قرارات معينة يتحدد بناء على الأوضاع الاقتصادية فى السوق ، فإن التحليل للمنشأة لا ينطوى على أية مشكلة بالنسبة له . فهو لا يلقى بالاً إلى ما يعانيه مدير المنشأة من مشكلات عندما يريد ممارسة سلطاته (فهو يفترض أن القرارات تترجم إلى أفعال) كما لا يهتم عالم الاقتصاد بشكل الاتصال الذى يوجد فى المنشأة (حيث يفترض وجود معرفة شاملة بالمنشأة لدى كافة العاملين بها) ، وبإختصار فإن عالم الاقتصاد لا يعنى كثيراً بكل أبعاد الديناميات الداخلية للتنظيم البيروقراطى للمنشأة .

وقد لاقى هذه النظرة التقليدية للمنشأة من جانب علماء الاقتصاد انتقادات عدة فيما يتعلق بإهمالهم لعدد من العوامل المؤثرة على سلوك المنشأة مثل الحكومة ونقابات العمال ، ومع ذلك ، فإن علماء الاقتصاد المحدثين

لم يتجاوزوا كثيراً النظرة التقليدية فيما يتعلق بادخال هذه القوى في نظرياتهم عن المنشآت الاقتصادية (١٨) .

هذا في الوقت الذي أهتمت فيه الدراسات السوسيولوجية بتحليل الديناميات الداخلية للمنشأة الاقتصادية ، باعتبارها تنظيمًا بيروقراطياً اقتصادياً ، ولعل « ماكس فيبر » كان خير معبر عن هذا الاتجاه . فقد أكد على حقائق هامة في مقدمتها أن المنشأة باعتبارها تنظيمًا رسميًا تضم مجموعة من الأدوار التي تؤدي وظائف معينة تخضع لقواعد محددة بشكل قاطع ، كما تنظم هذه الأدوار في تسلسل رئاسي تبعاً للمركز والسلطة التي يتمتع بها الدور . وهذه السلطة لا يحددها الشخص باعتبارها كذلك بل تخضع هي الأخرى لقواعد معينة . كما يتم شغل الوظائف الشاغرة بأفراد تلقوا تدريبات فنية عالية ويتلقون الأجر عما يقدمونه من أعمال في نطاق وظائفهم (١٩) . وقد اعتبرها « فيبر » أسمى صور التنظيم ، نظراً لأنها تتم في المقام الأول برشاد السلوك الاقتصادي الذي يقوم على أساس الحسابات الدقيقة بدون الأخذ بالعوامل الشخصية في الاعتبار .

إلا أنه ظهرت في الفترة الأخيرة بعض البحوث التي عانيت بالكشف عن بعض ملامح البيروقراطية التي قد تعوق الانجاز الرشيد الذي تنشده المنشأة الاقتصادية . فالتخصص الدقيق ، وهو أحد سمات التنظيم البيروقراطي

(١٨) أبدي « أندرياس بابا ندريو » عدداً من التحفظات إزاء النظرية التقليدية عن المنشآت الاقتصادية في مقالة ممتازة بعنوان : « Some Basis Problems in the theory of the Firm » by Andres G. Popenndrau, ta Bernard F. Holely (eds.), Asuvrey of Contemporay Economics, Vol. II. (Homewood. III ; Irwin, 1951), pp 183-519.

(١٩) « Bureaucracy », in Hans Gerth and C. Wright Mills (eds) From Max Weber (New York ; Oxford University Press, 1958). pp. 196-216.

قد يصل إلى النقطة التي يؤدي فيها إلى تقليل العائد الاقتصادي ، على الرغم من أنه لم تجرى حتى الآن دراسات امبيريقية تتناول مثل هذه العلاقة السلبية بين الانجاز والتخصص الدقيق ، وإن كان من المفترض أنها تظهر عندما تبلغ نفقات هذه التخصصات العالية حداً يتجاوز قيمة هذه التخصصات في الإنتاج الذي تقدمه المنشأة (٢٠) . وقد كشف روبرت ميرتون وغيره من الباحثين عن التأثير الذي تمارسه المظاهر الخارجية للوظيفة وتحجر الأدوار (من الناحية العاطفية) من حيث تعويق الانجاز في التنظيمات البيروقراطية . كما كشف كل من « جولد نر » و « سيانزنيك » عن الصراعات وانعدام الفعالية اللذين تشهدهما التنظيمات بسبب القيادة الفردية غير الملائمة . أما « بيتر بلاو » فقد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حيث كشف عن تأثير بعض أنماط التنافس التي تقوم بين العاملين في ظل التنظيم البيروقراطي على تقليل الإنتاجية العامة للمنشأة (٢١) . وأخيراً فإن خط الاتصال بين الإدارة والعمال يؤثر تأثيراً كبيراً على القدرة الإنتاجية للمنشأة (٢٢) .

إن كثيراً من المتغيرات التي استخدمت لتحليل البيروقراطية هي في ذات الوقت متغيرات عامة في علم الاجتماع بما فيه علم الاجتماع الاقتصادي . وتضم هذه المتغيرات الخصائص الوصفية للبناء الاجتماعي بما يضم من أدوار

(20) Harvey Leibenstein, *Economic Theory and Organizational Analysis*. (New York : Harper, 1960), pp. 105-110.

(21) Alvin Gouldner, *Patterns of Industrial Bureaucracy* (Glencoe, Ill : The Free Press, 1964), Philip Selzenick, *Leadership in Administration* (Evanston, Ill : Row Peterkersoon 1957).

(٢٢) ناقش محمد عبد الله أبو على دور الاتصال في العملية الإنتاجية بالنسبة للعلاقة بين العمال والإدارة في كتابه « التنظيم الاجتماعي للصناعة . وقد سبق وأشرنا إليه . وبالذات في الفصل الثالث الممنون « نظام الاتصال » .

واتصال وبعض التوترات العامة التي قد تصيبه مثل غموض المعايير (والنتائج مثلا عن الاتصال الخاطئ) وصراع المعايير . هذا بالإضافة إلى مجموعة من ردود الفعل على التوتر مثلما يحدث عندما تتكون زمر غير رسمية في المنشآت وذلك لمقاومة أهداف التنظيم الرسمي ، قبل تقييد الإنتاج وإثارة الصراع الداخلي علاوة على نمو الأيديولوجيات وتقديم التبريرات المنطقية للصراع . وعادة ما ينظر لهذه الاستجابات من جانب الجماعات غير الرسمية على أنها نتائج غير متوقعة وتمثل تغذية استرجاعية سواء كان مرغوبا فيه أو مرغوبا عنه بالنسبة للأهداف التي يضعها التنظيم الرسمي نصب عينيه (٢٣) .

وفما يتبقى لنا من مناقشة للعمليات الإنتاجية في الاقتصاد ، سنعرض لتوضيح الحالات التي استطاع البحث السوسيولوجي في مضمار التنظيم الاجتماعي أن يدرسها وذلك خلال السنوات القليلة الماضية .

٨ — التنظيم الرسمي في مواجهة التنظيم غير الرسمي .

لبس من العسير وضع خريطة تنظيمية للتنظيم الرسمي بما فيه من وظائف ومراكز وتخصصات وترتيبات رئاسية معينة . كما أن التنظيم الرسمي يتسم بعدة خواص مثل التحديد الوظيفي القاطع والعلاقات القائمة على أسس غير شخصية بالإضافة إلى وضوح البناء بشكل ظاهر لا لبس فيه ولا غموض .

ومع ذلك فإن خريطة التنظيم لا تكشف عن كافة أبعاد التفاعل البيروقراطي ، فالكثير من الجماعات غير الرسمية تختبئ من هذا الهيكل الرسمي وتؤثر عليه بأشكال شتى . وتتسم الجماعات غير الرسمية عادة بأنها صغيرة الحجم (مثل جماعات الأصدقاء) وتقوم العلاقات فيها على أسس شخصية . كما أنها

(23) J.G. Marsh and H. A. Simon, with the Collaboration of Harold Qutesknaw, Organisations (New York : Wiley 1958), pp. 36-47.

تبادل — رموز غير معلنة ، وخاصة بها عند التعامل وفي نفس الوقت تفرض نوعاً من الولاء بين أعضائها.

وهناك علاقة من نوع ما بين شكلي التنظيم الرسمي وغير الرسمي . فالتنظيم الرسمي هو الذي يحدد عضوية التنظيم غير الرسمي بشكل رئيسي . فالزمر غير الرسمية نادراً ما تنضم بين جنياتها أشخاصاً ينتمون إلى جماعة الإدارة والعمال في نفس الوقت . كما توجد مجموعة من الظروف الأخرى التي تؤثر على عضوية الجماعة غير الرسمية . كما يفرز التنظيم الرسمي مجموعة من القواعد ومعايير السلوك التي يتم التوفيق معها أو تتجاوزها وما يترتب عن هذا الخرق من عواقب عند القيام بسلوك معين داخل المنشأة .

ويرى « بارنارد » أن الوظائف الأساسية التي يؤديها التنظيم غير الرسمي تتمثل في تيسير الاتصال الذي قد تعميقه قنوات الاتصال الرسمي ، وتحقيق تماسك الجماعة وخلق روح الجماعة في التنظيم (٢٤) . وتندمج الجماعات غير الرسمية في معاملات متكررة وذلك لإنجاز الوظائف التي أشرنا إليها في التوسّع سواء أثناء ممارسة العمل من خلال إلقاء النكت والمراهنات والمزاح وكذلك خارج العمل من خلال ممارسة بعض الألعاب الرياضية وغيرها من ألعاب التسلية . وعلى الرغم من أن هذا التفاعل يحدث خارج نطاق العمل ، فإنه يستخدم كأداة لضبط أعضاء الجماعة غير الرسمية ، وهذا الضبط يمكن أن يتحول بدوره ليصبح محدداً على درجة بالغة من الأهمية لسلوك الفرد أثناء تأدية عمله .

(24) Chester Barnard, The Functions of the executive (Cambridge) Harvard University Press, 1938), p. 122.

ويعتد المركز المهني الذي يشغله فرد ما في التنظيم الرسمي هو أكثر المحددات أهمية في تحديد عضوية الزمرة غير الرسمية (٢٥). وإن كانت هناك عوامل أخرى تؤثر على هذه العضوية مثل العامل المكاني (حيث تتكون الزمر عادة من بين الأفراد الذين يعملون بجوار بعضهم البعض في نفس الوردية ، أو الذين يتجاورون عند تناول الغذاء أو القهوة أو ساعات الراحة) . وكذلك عامل النوع (فالزمرة تفضل أن تكون كلها من نفس الجنس — إناث أو ذكور) وكذلك العامل العنصري (حيث يتضح الفصل بين جماعات البيض وجماعة الزنوج داخل المنشآت) .

وتتضارب الآراء حول العلاقة بين اتجاهات وسلوك الجماعة غير الرسمية والإنتاج ، وهو ما يتصل مباشرة بالعلاقة بين المتغيرات السوسولوجية (مثل الأدوار والجزئات) والمتغيرات الاقتصادية (مثل الإنتاجية) . وقد وضع « لويس شنايدر » و « سفير ليسجارد » أربعة علاقات مجتملة بين الروح المعنوية Morale وبين مقدار الفعالية على المستوى الرسمي للإنتاج :

- ١ — روح معنوية مرتفعة وفعالية عالية .
- ٢ — إنخفاض الروح المعنوية يصحبه عدم فعالية في الإنتاج .
- ٣ — ارتفاع في الروح المعنوية مع عدم قدرة على الإنجاز .
- ٤ — إنخفاض الروح المعنوية تصحبه فاعلية في الإنتاج (٢٦). ونظراً لأن الكثيرين من علماء الاجتماع الصناعي قد ركزوا جهدهم على دراسة كل ما يتعلق بعملية تقييد الإنتاج ، فإنهم قد مالوا نحو تأكيد العلاقتين

(25) John James « Change Organization in a Small Industrial Plant », Research Studies of the State College of Washington. (1951), 10 : 125-130.

(26) Lewis Schneider and Sverre Iysgaard Deficiency and Conflict in Industrial Sociology, op. cit. p. 58.

الأوليتين (٢٧) فالإرتفاع فى الروح المعنوية يؤدى إلى زيادة الإنتاجية ، على حين يؤدى الإنخفاض فى الروح المعنوية إلى تباطؤ العمال فى الإنتاج كوسيلة لتحقيق مطالبهم وكذلك تقييد الإنتاج . وعلى كل حال فإنه حتى فى هاتين الحالتين يكون من الضرورى التمييز بين علاقة الروح المعنوية بالإدارة ثم علاقتها بالجماعة غير الرسمية ذاتها . فقد يشعر العمال أحيانا بالحق على أهداف الإدارة وتنخفض معنوياتهم إزاء هذه الأهداف . ولكنهم فى نفس الوقت يتمتعون بروح معنوية عالية إزاء بعضهم البعض . وفى مثل هذه المواقف يعمل العمال على خلق الحالة رقم (٤) أى إنخفاض فى الروح المعنوية تصحبه فاعلية عالية فى الإنتاج . أما فى مجال الصناعة كاملة الآلية ، فإن الروح المعنوية للعمال سواء كانت عالية أم منخفضة لا تملك سوى تأثير ضئيل على إنتاجية العامل ،

والحقيقة أنه يمكن النظر إلى الإنتاجية فى التنظيم الرسمى باعتبارها ظاهرة تتحدد بناء على عدد كبير من العوامل تمثل الروح المعنوية للجماعة غير الرسمية أحدها . وفى الوقت نفسه تعتبر هذه الروح المعنوية ظاهرة تنطوى على عدد كبير من الأبعاد ، ومحاولة الوصول إلى علاقات عليه بين الإنتاجية والروح المعنوية يعد ضربا من الوهم وخداع النفس . والمناخ لدينا الآن فى علم الاجتماع الصناعى هو تحديد الظروف التى تحدث فيها الروح المعنوية تأثيرا سلبيا على الإنتاجية ثم الظروف التى تؤدى فيها الروح المعنوية دورا إيجابيا كان ، أم سلبيا . وهذا معناه أن المتغيرات الفعالة ليست بهذه الخطورة فى

(27) F. J. Roethlisberger and W. J. Dickson, Management and the Worker (Cambridge ; Harvard University Press, 1947), Stanley B. Mitchevson, Restriction of Output among unorganized Workers (New York : Viking, 1931), Conerd M. Arensberg and Geoffey Tootell, « Plant Sociology : Real Discoveries and New Problems », In Mirra Komavorsky (ed.), Common Frontiers of the Social Sciences (Glencoe, II ; The Free Prees and the Falcon's wing Press, 1957), pp. 315-319.

ذلك المركب الذى نطلق عليه اسم التنظيم غير الرسمى ، والذى يخفى مجموعة من المتغيرات الكامنة داخله هو نفسه .

٩ - السلطة :

مثلما انشغل كثيرون ممن درسوا علاقات الجماعات غير الرسمية بمتغيرى الروح المعنوية والإنتاجية ، فقد هيمن هذان المتغيران على الاهتمام بمسألة السلطة فى علم الاجتماع الصناعى . وعلى وجه التحديد ، فإن هذه القضية قد تم اختزالها وأصبحت تركز على العلاقة بين نمط الإشراف (Suprvision) (الذى يعبر عنه عادة باسم البعد الديموقراطى أو الديكتاتورى فى الإدارة) والروح المعنوية للعمال . وقد خاصت كثير من الدراسات التى أجريت عن تلك العلاقة إلى أن الروح المعنوية للعمال ترتفع كلما كان النمط السائد فى الإدارة هو نمط التنظيم الإنسانى (أى نمط الإدارة الذى يبدى اهتماما واسعا بالعمال كأفراد عند المقارنة بنمط الإدارة الذى لا يهتم بالحاجات الإنسانية للعمال . ويركز كل نمطهما على تحسين المستويات التكنولوجية للإنتاج . ومن المسلم به أن العمال ذوى الروح المعنوية العالية يتعاونون فيما بين بعضهم البعض من ناحية ومع الإدارة من ناحية ثانية مما يؤثر بدوره على زيادة إنتاجية المنشأة (٢٨) وقد أثبتت التجارب والدراسات الميدانية التى أجريت على نمط الإشراف فى مجتمعات يغلب عليها الطابع الديموقراطى بشكل عام ، وأجريت معظم هذه الدراسات فى بريطانيا والولايات المتحدة وهما دولتان عريقتان فى تقاليدهما الديموقراطية . أما المجتمعات ذات الطابع الشمولى أو الديكتاتورى فلإنها لا تفرز نفس النتائج فيما يتعلق بذلك الموضوع .

ويتصل بموضوع العلاقات بين نمط الإشراف والروح المعنوية العلاقات بين درجة مشاركة العمال فى اتخاذ القرارات الخاصة بادخال أساليب جديدة

(٢٨) تلخص فيتلز « Vitels » العديد من تاريخ هذه التجارب والدراسات الميدانية فى :

op. cit. pp. 161-162.

للإنتاج ، وكذلك درس استعدادهم لقبول التغيرات التكنولوجية ، وقد لاحظ « ميكائيل ستوارت » وجود إنجابين متعارضين حول هذه القضية ، يذهب الاتجاه الأول إلى أن التغيرات التي تحدث في مجال الصناعة لا تحمل تهديداً جدياً للعمال ، ومن ثم فإنه يفترض مشاركة العمال بشكل نشط في الترحيب بهذه التغيرات . أما الاتجاه الثاني فيقف على طرفي النقيض من الاتجاه السابق حيث يرى أن العمال قد يقاومون التغيرات التكنولوجية لأنها تمثل تهديداً حقيقياً بالنسبة لمعدلات العمالة ، والمنزلة بالإضافة لمضمون الدور ذاته الذي يؤديه العامل (٢٩) . يتأمل هذا الانقسام في الرأي مع ذلك التقسيم الذي سبق وأشارنا إليه بين مدرسة الصراع ومدرسة العلاقات الإنسانية في الإدارة .

وقد أظهرت الدراسات الممتازة التي أجراها كل من برلينر وجرانيك عن الصناعة في الاتحاد السوفيتي عن أهمية السلطة وعلاقتها بالجماعات غير الرسمية وذلك في إطار مقارن . (٣٠) فالإدارة في تلك الصناعات تجد نفسها فريسة صراع معين نتيجة الضغط الذي تمارسه عليها السلطات السياسية العليا وأهداف الإنتاج والوعده بالحصول على الترقية إلى المراكز العليا إذا استطاعوا أن ينجزوا أهداف الدولة في تحقيق أعلى معدلات الإنتاج . ومع ذلك فإنهم يجادلون أنفسهم في عتق الزجاجة نتيجة الأسلوب المتبع في توزيع المواد الخام وغيرها من حاجات الإنتاج . ويمكن القول باختصار بأن المديرين في الصناعة السوفيتية مطالبون بتحقيق أهداف الدولة في الإنتاج مع عدم إعطائهم الوسائل التي تيسر لهم إنجاز هذه الأهداف .

(29) Michael Stewart, « Resistance to Technological Change in Industry », Human Organisation (Fell 1957), 16 ; 36-37.

(30) Joseph Berliner, Factory and Manager in USSR (Cambridge. Harvard University Press, 1957), David Gronich, Managment of the Industrial Firm iu the USSR (New York; Columbia University Press, 1954).

وهناك رد فعل شائع لمثل هذه المواقف المتوترة يتمثل في صور الانحراف شبه النظامية Semi institutionalized forms من جانب هؤلاء المديرين. ومن الأمثلة على هذا الانحراف قيام هؤلاء المديرين بالاحتفاظ بجزء من مستلزمات الإنتاج المتاحة الآن للوفاء بحاجات الصناعة في المستقبل إذا عزت مثل هذه الأشياء وحتى لا يتعطل الإنتاج. وكذلك تقديم تقارير تفصيلية حول الإنتاج بالإضافة إلى خفض نوعية الإنتاج من أجل زيادة المنتج النهائي ، بمعنى زيادة كمية الإنتاج على حساب نوعيته . ومن الواضح أن السلطات السياسية في الاتحاد السوفيتي تحفظ بخيط رفيع بين التسامح مع مثل هذا النوع من الانحراف وفي نفس الوقت الاستعداد لسحقه بقسوة إذا ما بدا أن الأمر بدأ يستفحل ويخرج من يدها .

أما من وجهة النظر السوسيولوجية نجد أن هناك عدداً من الظواهر قد صاحبت ردود فعل المديرين على التوترات والضغط التي يواجهونها . ومن أبرز هذه الظواهر اللجوء إلى استخدام النفوذ الشخصي للحصول على فوائد معينة لا يكون للمنشأة أو الفرد الحق المشروع في الحصول عليها . (٣١) ويأجأ المدير في سبيل الحصول على ما يريد إلى شخص فعال ذى نفوذ (واسطة) يكون مرتبطاً به بعلاقات قرابة أو صداقة قوية ، علاوة على دفع بعض المال على سبيل الهدية (الرشوة المقنعة) . وبهذه الطريقة وحدها ، ولا شيء غير ذلك ، يستطيع المدير أن يدير احتياجات المنشأة من الناحية الإنتاجية .

١٠ - المكانة :

بعد تقسيم العمل والسلطة من السمات الهامة في التنظيم البيروقراطي ، ويمثل كل منهما في نفس الوقت محدداً هاماً للمنزلة التي يتمتع بها الفرد في التنظيم ، وعلى سبيل المثال ، فإن الشخص الذي يتولى مسؤولية السلطة في التنظيم (كالمدير مثلاً) يتمتع بمنزلة أعلى من ذلك الشخص الذي لا ينتمي إلى جماعة الإدارة

(31) Berliner, op , cit pp. 1982.

في التنظيم . كما أن ذوي الياقات البيضاء يتمتعون بمنزلة أعلى من العمال
اليدويين ، كما أن الأجر الذي يحصل عليه العامل (وهو مرتبط أيضاً بنوع
المهنة التي يمارسها) يمثل أحد المحددات الهامة للمكانة . كما تتدخل عوامل
أخرى من خارج مكان العمل في تحديد المكانة الاجتماعية للعامل مثل العمر
(فالأشخاص الأكبر سناً يجد أقصى معين ينالون قدراً أعظم من الاحترام
والتقدير) والجنس (حيث يحتل الذكور بصفة عامة مكانة ممتازة بالنسبة
للإناث) والعوامل العرقية (فالز نوح يعتمد إليهم في العادة الأعمال ذات القيمة
الضئيلة) .

ونظراً لكثرة المعايير التي تسهم في تحديد مكانة الفرد في التنظيم
البيروقراطي ، فإن غموض مكانة الفرد تمثل أحد مصادر التوتر الذي يعايشه
عند أدائه لوظيفته . فالباحث لا يعلم على وجه اليقين أى هذه المحددات أكثر
أهمية من غيره ، هل هي السلطة أم الهيبة ، أم مقدار المكافأة التي يحصل
عليها الفرد . ومن أهم النتائج التي تترتب على هذا الغموض تعلق الأفراد
بالرموز الموضوعية للمكانة (مثل عدد السكرتيرات اللائي يحوزهن الموظف
والمساحة التي يحتلها المكتب أى حجمه) . ومما يسترعى النظر أن معظم
الصراعات التي تنور في التنظيم تدور حول الحصول على مثل هذه الرموز
بدلاً من الاهتمام بتوزيع محددات المكافأة التي تقف خلف هذه الرموز (٣٢) .

ومن السمات الشائعة لأنساق المكانة في التنظيمات الرسمية وجود نوع
معين من التوتر يميل إلى التبلور لعدد من محددات المكانة مثل الدخل والهيبة
والسن والجنس بالإضافة إلى السلطة . ويستند هذا التوتر إلى الفرض القائل
بأن العاملين في مؤسسة معينة (يخلدون إلى الراحة عندما يشتركون مع غيرهم
من العاملين الآخرين في نفس السمات الخاصة بالمكانة سواء صعدوا أو هبطوا ،

(٣٢) للاطلاع على مناقشة مختصرة لأهمية الرموز يمكن الرجوع إلى :

Barnard, « Functions and Pathologies of Status Systems in
Formal organization and Management, pp. 207-244.

لا فرق كما يشعرون بالقلق عندما يشعرون بأنهم أعلى من البعض في التسلسل
الرئاسي وأدنى من البعض الآخر . وفي دراسة أجراها « هومانز » عن العاملين
في أعمال كتابية اكتشف أن كتبة الملفات - وتتسم وظئهم بأنها رتيبة ومملة
و ذات أجر منخفض (أو بمعنى آخر تمثل حداً أدنى بالنسبة للمكانة الاجتماعية)
اكتشف أنهم لا يعانون من أى مشكلات تتعلق بالمكانة . وقد لاحظ « هومانز »
أنه على الرغم من أن حفظة الملفات لا يحبون عملهم ، إلا أنهم يشعرون في
الواقع بأنه عمل عادل وملائم بالنسبة لامكانياتهم . على حين يوجد عمال
كتابيون آخرون يحتلون مواقع أفضل من غيرهم ، ومع ذلك فإنهم يظهرون
قدراً كبيراً من السخط وعدم الرضا عن حالهم ، ولا يدخرون جهداً في
سبيل الحصول على كافة عوامل المكانة الجيدة (٣٣) . ويمكن مثل هذا الميل
نحو الحصول على كافة جوانب المنزل وراء كثير من الصراعات التي تثور
في قطاع الصناعة - مثل النزاع حول الحصول على أعلى أجر مع انخفاض المهارة
المطلوبة ومعارضة إسناد الأعمال الإدارية الهامة إلى الشبان بالإضافة إلى محاولة
الحيلولة دون وصول النساء إلى المراتب العليا ذات المسؤولية في المنشأة وكذلك
الوقوف موقف المعارضة في محاولة إسناد أعمال هامة إلى أقليات عنصرية معينة .

١١ - الاتصال :

يعتبر انسياب المعلومات والأوامر بشكل حر من خلال وجود نظام
اتصال جيد ، من أهم الشروط اللازمة لفعالية النظام البيروقراطي . لأن
الصراعات تظهر داخل النظام بسبب سوء تفسير المعلومات أو نقصها أو
تشويهها قبل أن تصل للعمال أو بطنها الشديد بحيث تعجز عن مواكبة
الأحداث ، مما يؤدي إلى وقوع الفوضى وإشاعة الشكوك والتضارب .
ولم تستطع الدراسات التي أجريت عن الاتصال في البيروقراطية الصناعية
أن تكشف عن عوامل وتشويه المعلومات خلال نزولها أو صعودها من

مستويات إدارية معينة إلى مستويات أخرى . إن المروءس عادة ما يغطي على المعلومات التي لا يجب لرئيسه أن يعرفها . وفي نفس الوقت يقوم المشرف بالتخفيف من حدة الأوامر التي تصل من الإدارة العليا ويقوم باكسابها ثوبا إنسانيا حتى يتقبلها العمال ، وكل هذه التصرفات تمثل تشويها للحقيقة هذه المعلومات . أما الأمر الأكثر إزعاجا للتنظيم البيروقراطي ككل ، فهو التجاوز الذي يرتكبه بعض العاملين عند تقديم الشكاوى أو التظلمات أو إرسال بعض البيانات إلى مستويات إدارية أعلى دون المرور على الإدارة الوسطى التي لا تستطيع حينئذ أن تراقب أو تخضع هذه البيانات للنظام ، وهي من مسؤوليات الإدارة الوسطى في العادة .

١٢ - التغيرات البنائية :

إن كثيراً من المشكلات التي تواجهها البيروقراطية تنشأ داخل هيكل معين لتقسيم العمل ، ويمكن أن تؤدي التغيرات البنائية مع أنها قد تكون محدودة ، إلى رد فعل وأساليب التكيف أكثر تعقيداً من ذي قبل . ويمثل إدخال أساليب تكنولوجية جديدة على الانتاج أحد الأمثلة الشائعة على التغيرات البنائية التي تحدث في المجال الاقتصادي ، وينجم عن هذا التغير آثار لعل أهمها اضطراب نظم العمل القديمة وضعف المهارات والبطالة بالإضافة إلى فقدان المكانة . (٣٤)

وفي الفترة الماضية لفت « ألفن جولدنر » الانتباه إلى أهمية دراسة التأثير الذي ينجم عن تعاقب سلسلة من المديرين على المنشأة الصناعية بالنسبة للانتاج . فقد تتبع « جولدنر » أثر تغيير المديرين على مشروع لصناعة الخشب ، وما يحدثه من أثر على إهتزاز أنماط التفاعل المستقرة ، وما يستتبع ذلك من ظهور فجوة في سلسلة النظام القائم وما قد يقوم به قدامى الموظفين من تعبئة العمال وصغار الموظفين ضد الادارة الجديدة . أ. « روبرت جويست » فقد لاحظ أن قدوم

(34) F. Cotrell, « Death Diseligation : A Case Study in Reaction To Technological Change », American Sociological Review (1951) 16 : 358-365.

مدير جديد يهتم أكثر بمشاركة العمال في إتخاذ القرارات الهامة أكثر من اهتمامه بالمسائل الروتينية في في إداره لم يؤد إلى حدوث مشاكل كتلك التي لاحظها جولدنر، وفي نفس الوقت لم يؤد إلى حدوث صراعات أو إحساس العمال بفقدان المكانة . بل أنه اتضح أن وصول مدير جديد ذي مواصفات معينة قد أدى لزيادة الكفاية الانتاجية ، وزيادة فعالية السلطة : (٣٥)

(35) Robert Guest, *Organizational Change. The Effect of Successful Leaderships* (Homewood, II ; Dorsey, 1932) and Guest " Managerial Succession in Complex Organization " , *American Journal of Sociology* (1932), 68 : 41-57.

ثانيا : للتوزيع والتبادل

١ - التحليل المتأثر لنظم التبادل :

لاحظنا في عرضنا السابق كيف أن تبادل السلع الاقتصادية والخدمات كان يتم في إطار السوق . أما في مجتمعنا الحديث ، وهو مجتمع تهيمن عليه السوق ، فإنه لا يزال توجد ممارسات تتحدى الفكرة التقليدية عن التبادل الذي يتم في إطار السوق وكذلك الصياغات الاقتصادية التقليدية مثل قانون العرض والطلب والأسعار والفائدة والربح ورشاد الانتاج والاستهلاك . ويمكن ذكر مجموعة من تلك الصور للتبادل على النحو التالي :

١ - الهدية التي تقوم في مناسبة الزواج أو ميلاد طفل ، أولزوجة أو لابن . إذا أن محاولة دفع مقابل لمثل هذه الهدايا ينطوي على المهانة وخرق المعايير الاجتماعية .

٢ - إعادة توزيع الثروة من خلال المؤسسات الخيرية أو فرض صورة ضرائب تصاعدية . وعادة ما يمثل عالم الاقتصاد أقصى جهده في سبيل تحليل هذه العملية على ضوء قواعد الاقتصاد الحديث دون الأخذ في الاعتبار بالعوامل (التبريرات) الاجتماعية التي تكمن وراء هذه العملية .

٣ - تتضمن عملية تعبئة وحشد الموارد الاقتصادية للوفاء بالأهداف العامة انتمثال السلع الاقتصادية والخدمات بدون الحاجة إلى وجود سوق اقتصادي . ومع أن هذه التغيرات تؤثر على كل من مستوى الانتاج والأسعار والدخل في السوق ، فإن مفهومات السوق لا تنجح في تفسير الصور الأصلية للتبادل .

هذا ومن ناحية أخرى فإن علماء الاقتصاد يهتمون إلى حد كبير بوضع الأسس النظرية التي تساعد على تحليل حالة السوق بالإضافة للتنبؤ بما سيكون عليه السوق في المستقبل . ومن ثم فإن التحليل السليم لصور التبادل المختلفة يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية :

١ - ما هو مجال التحليل الاقتصادي فيما يتعلق بموضوع السوق ؟

٢ - ماهي جوانب الحساب الاقتصادي Economic Calculation

التي تبرر مقوله الرشيد الاقتصادي ؟

وأيا كان شكل إجاباتنا على هذه التساؤلات ، فإننا يجب أن نستنتج مقدما أن النظرية الاقتصادية المعاصرة لا يمكن أن تقوم حلوها معينة لتدفق السلع والخدمات حتى في إطار تلك المجتمعات التي يمكن تحليلها اقتصاديا . أما في المجتمعات الأقل تقدما وديمقراطية ، فإن فئات التحليل الاقتصادي تصبح أقل فعالية عند دراسة السوق ، وإلا كيف يمكننا تفسير التذبذبات التي تحدث بالنسبة للإنتاج والأسعار في الاتحاد السوفيتي ؟ إن أساليب التحليل التي نشأت في اقتصاديات السوق الحرة تثبت عدم جدواها في تحليل اقتصاديات الدول ذات النظام الشمولي . كما أن هذه القواعد ذاتها تثبت عدم جدواها في تحليل صور تبادل الهدايا بين سكان الجزر البدائية وهي مسائل لا تأخذ في اعتبارها الثمن أو العائد الاقتصادي .

وقد أتاحت لنا الدراسات التي أجراها علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية على نظم التبادل التي لا تعتمد على الأسواق قدراً هائلاً من المعلومات الاثنوجرافية عن المجتمعات التي درسوها (٣٦) . وقد أثار الكتاب الذي أصدره « كارل بولانوي » ومجموعة أخرى من المهتمين بالاقتصاد والاثروبولوجيا الاهتمام ؛ إذ ركز مؤلفوه على دراسة صورة التبادل في كل من بابل واليونان والمكسيك وساحل غينيا والهند . وقدموا صورة توضح انفصال الممارسات التجارية عن تلك النظم التي تشيع في العالم الغربي اليوم وما يتسم به من الإعتماد على حرية السوق ؛ علاوة على أنهم انتقدوا

(36) Karl Planu et al., (eds). Trade and Market in the Early Empires (Glencoe, III. The Free Press and the Faclon's Wing Press).

القوة التحليلية للنظرية الاقتصادية التقليدية وإقترحوا بعض البدائل مستهدفين الوصول إلى مقارنات اقتصادية ٥

وقد توصل « يولانوى » وزملاؤه إلى تحديد ثلاثة أنماط رئيسية للتبادل اعتماداً على الدراسات التي قاموا بها ، الأول هو ما أسموه بنظام التبادل التناوبى reciprocative وهو ما درسه كل من « مالينوفسكى » و « موس » بالتفصيل . أما النمط الثانى فهو يركز على عملية إعادة توزيع السلع الاقتصادية والخدمات دون أن يتم تجميعها لدى جماعة مركزية ثم يتم إعادة توزيعها على الناس بشكل معين . وقد وجد هذا السخط فى الكثير من بلاد أفريقيا وآسيا فى الأزمنة الغابرة (٢٧) .

وبالنسبة للنمط الثالث فهو عبارة عن أسلوب التبادل المعروف حالياً فى الحضارة الغربية ، حيث يتم توزيع وتبادل الخدمات والسلع فى نطاق السوق . وفى هذه الحالة يتحدد السعر على أساس المساومة للحصول على أقصى قدر من الأرباح وليس على أساس التقاليد .

ويرى « يولانوى » وزملاؤه أن التحليل الاقتصادى الصورى لا يصلح إلا للتعامل مع النمط الثالث من أنماط التبادل . أما النمطان الآخران فانهما يحتاجان إلى تعديل النظرية الاقتصادية المعروفة حتى تتلاءم معها من الناحية التحليلية . وفى الحقيقة يمكن دراسة هذين النمطين بشكل جيد ، وتم تعديل الفروض الأساسية التى تنطلق منها نظريات السوق التقليدية . وذلك بغية الوصول إلى علم اقتصاد مقارن أكثر شمولاً .

٢ — العناصر غير الاقتصادية فى نظم السوق :

سنتناول فيما تبقى من هذا الفصل بالنقد والتحليل الدراسات الامبيريقية

(34) N. J. Smelser « A Comparative View of Exchange Systems », Economic Development and Cultural Change

التي ألفت الضوء على ثلاثة من أشكال السوق هي سوق العمل وسوق المنظم بالإضافة إلى سوق الاستهلاك .

(أ) سوق العمل :

تهيمن نغمة الأمان (ضد البطالة) على سوق العمل ، وهي تمثل الشغل شاغل للعمال وتقف وراء كافة تحركات العمال (٣٨) :

وربما يرجع هذا إلى أن فقدان العمل بالنسبة لعائل الأسرة يترتب عليه آثار ضخمة على البيت ككل وعلى تأديته لوظائفه الأساسية مثل التنشئة الاجتماعية وتحقيق الأمان العاطفي لأفراد الأسرة (٣٩) . حيث يؤدي فقدان الدخل الذي كان يحصل عليه رب الأسرة نتيجة البطالة عندما تحدث إلى عدم القدرة على إنجاز هذه الوظائف الهامة (٤٠) . وتوجد في كافة المجتمعات بعض الترتيبات ذات الشكل النظامي التي تساعد الأسرة على مواجهة مثل تلك المواقف ومنها على سبيل المثال قوانين الفقر وجمعيات الإحسان charity وتأمين البطالة إلى غير ذلك من الإجراءات التي تساعد على مواجهة الإفلاس الذي قد تعانيه الأسرة نتيجة تبطل عائلتها ، وتنجم مثل هذه الإجراءات عن الوظائف السوسولوجية المتميزة للأسرة .

إن الباحث عن لقمة العيش يرتبط بوظيفته بشكل وحيدى ، فهو قد يعمل أولاً يعمل ، ولا وسط بينهما ، وعندما يتعرض للبطالة يتوقف مصدر دخله الوحيد من الوظيفة التي كان يؤديها . ولعل هذا يمثل الفارق

(38) Lloyd G. Reynold, Economics and Labor Relations, 3rd ed. (Englewood Cliffs, N.). Prentice-Hall, 1960).

(39) Talcott Parsons and N. J. Smelser, Economy and Society (Glencoe, Ill. The Free Press, 1956), pp. 53-56.

(40) E. Wright Bakke, Citizens Without Work (New Haven Yale University Press, 1940), pp. 109-242.

الأساسى بين سوق العمل وسوق الاستهلاك ، إذ أن الأسرة تقوم عادة بتوزيع دخلها على أكثر من عنصر واحد من عناصر الاستهلاك بحيث لا يسيطر عنصر بعينه على تلك الميزانية ، كما يسيطر العمل (الوظيفة) على وحيد رب الأسرة ، فالأسرة لاتضع كافة البيض فى سلة واحدة ، أو بمعنى آخر لاتضع كافة سهامها فى جراب واحد عند تعاملها مع سوق الاستهلاك .

وقد اهتم علماء الاقتصاد والاجتماع بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على معدلات الحراك فى ميدان العمل . وقد لوحظ أن معدل الحراك والانتقال من وظيفة إلى وظيفة أخرى يزداد فى أوقات الرخاء . وتنخفض هذه النسبة إلى أدنى معدل لها فى أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية . وعلى هذا تشكل التذبذبات الاقتصادية أهم العوامل المؤثرة على حركة العمل . ومن العوامل الأخرى نجد نوع المهنة (فعمال المصانع أكثر حراكاً من المدرسين) والسكن (حيث يميل العمال الأصغر سناً إلى تغيير أعمالهم بمعدلات أكبر من العمال المسنين) وكذلك الجنس (فالنساء يملن أكثر من الذكور إلى تغيير نوع العمل وان كان ذلك يتم فى الإطار الجغرافى والمهنى العام) علاوة على الانتماء العرقى (حيث ينزع الزنوج نحو تغيير أعمالهم بمعدلات أكبر من تلك التى يظهرها البيض) . ولما كانت النقابات العمالية تدافع دوماً عن العمالة الكاملة ، فلأنها تعمل بشكل غير مباشر على زيادة معدلات الحراك الاختيارى للعمال (ترك وظائفهم بشكل اختياري) وفى نفس الوقت تعمل على خفض معدلات اكراه العمال على ترك أعمالهم كما يتم من جانب أرباب الأعمال (٤١) .

(41) Reynolds, op. cit, pp. 311-312, 390-392, Herbert Parnes, Research on Labor Mobility (New York : Social Science Research Council, 1954), pp. 140-143, Hilde Behrend, «Normative Factors in the Supply of Labour », The Manchester School of Economic and Social Studies (1955), 23 : 62-76.

وفى بحث أجرى تحت رعاية « معهد نافستوك » فى لندن Tavuistok Institute تم التركيز على الظروف الداخلية التى تؤدى إلى خلق العوامل التى تزيد من حراك العمل ، وبشكل خاص نمط السلطة فى المصنع والصراعات الداخلية بين أقسام المصنع وداخل القسم الواحد . وافترض البحث أن تلك العوامل تزيد من معدل الحراك ، وقد أثبتت النتائج التى توصل إليها البحث صدق الفروض التى افترضتها الدراسة ، ومع ذلك فقد ذهب بعض النتائج إلى عكس تلك الفروض (٤٢) .

وعن العوامل التى تؤدى إلى ارتفاع معدلات غياب العمال من الصناعة ارتفاع الأجور (الذى يشجع الميل نحو زيادة وقت الفراغ من جانب العمال) وكذلك وقوع (محل الإقامة بعيداً عن مكان المصنع بالإضافة إلى حجم المنشأة ومدى ارتباط ذلك بالروح المعنوية للعمال) وشكل الأجازات (حيث تنخفض معدلات التغيب عادة قبل قيام العامل بإجازته الرسمية) والسن (فالشبان أكثر ميلاً للتغيب عن العمل بالمقارنة مع الشيوخ) علاوة على الحالة الزوجية (فالأعزب يتغيب عن العمل أكثر من المتزوج) .

وتبقى خاصية أخيرة تستحق الذكر بالنسبة لسوق العمل وهى تلك المتعلقة بالبنية السياسية الداخلية لنقابات العمال ، وقد انطلقت معظم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع من الفرضية التى وضعها « روبرت ميتسلز » والتى ذهب فيها إلى أن الميول الأوليغاركية تنمو فى ظل التنظيمات

(42) A. K. Rice and E. L. Trist, « Institutional and Sub-institutional Determinants of Change in labour Turnover », Human Relations (1952), 5 : 347.

الرسمية « حتى تلك التي تهيم عليها الأيديولوجيات الديمقراطية (٤٣) » ومن الشواهد التي تدل على هذا في نقابات العمال ما يلاحظ من تغيب كثير من أعضاء النقابة في حضور الاجتماعات وكذلك تركيز عملية اتخاذ القرار داخل النقابة في أيدي فئة قليلة من المهيمنين على الأمور داخلها (٤٤) ، إلا أنه قد تظهر بعض اتجاهات المعارضة داخل النقابات في بعض الأحيان (٤٥) . بالإضافة لكل هذا فإن بعض البحوث قد أثبتت أن تصاعد النفوذ السياسي لم يتوقف داخل نقابات العمل ، وإن يكن قد اتخذ شكلا آخر . وحتى مع عدم الانتقال في حضور اجتماعات النقابة فإن تفاعل الجماعات الأولية غير الرسمية على مستوى المصنع توضح أن أولئك الذين يلتحقون بتلك اللقاءات إنما يمثلون آراء غالبية العمال الذين سبق لهم مناقشة القضايا المثارة في اجتماعات النقابة في فترة سابقة على عقد الاجتماع النقابي (٤٦) . وعلى هذا فإنه ربما يكون من الأفضل محاولة بذل الجهد

(43) Robert Michels, Political Parties (New York : Dover, 1959).

(44) Josep Goldstein, The Government of British Trade Unions : (London : Allen and Unwins 1952), especially pp. 209-271, Eli Ginsberg, « American labor leaders. Time in office. Industrial and labor Relations Review (1947-1948), I, 283-393, George Strauss and Leonard R. Sayles, « occupation and the Selection of local Union officer », American Journal of Sociology (1952 - 1953), 58 , 595-591, Strauss and Sayles « The Local Union Meeting », Industrial and labor Relations Review 1952-1953), 6 : 206-217.

(45) S. M. Lipset and others, Union Democracy (Glencoe III. The Free Press, 1956.

(46) Joseph Korner and Herbert J. Labre « Shop Society and the Union », Industrial and Labor Relations Review (1953-1954), 7 : 3-14.

للتعرف على دور الجماعة الأولية في النقابة ، تماماً كما حاول علماء الاجتماع الصناعى التعرف على الدور الذى تلعبه هذه الجماعة داخل المصنع .

(ب) سوق خدمات المنظم (٤٧) :

يمكن القول بأن سوق المنظم يشبه سوق العمل بمعنى ما ، وإن تميز عنه فى أمر هام للغاية ، وهو أن المنظم يتحمل بمفرده المخاطرة المتمثلة فى إعادة تنظيم عوامل الإنتاج . ويمكن أن يظهر فى عدة أشكال ، فهو قد يتمثل فى رجل أعمال بمفرده أو فى قسم للهندسة تابع للمنشأة أو هيئة للخدمة المدنية وذلك على سبيل المثال لا الحصر . وهو يمثل عاملاً هاماً للغاية فى عملية التنمية الاقتصادية على أى شكل كان .

ويتمثل جوهر نشاط المنظم فى محاولة تعديل أنماط الإنتاج القائمة أو إدخال أنماط جديدة . أما العوامل التى تساعد على نشأة ونمو المنظمين فإنها توجد فى الإطار الثقافى للمجتمع بما يحمل من قيم توازر ظهور هذا النمط من النشاط الاقتصادى . ولعل ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ليعد خير شاهد على ذلك ، فقد خرج إلى خير الوجود النشاط الفردى المنظم وما صاحبه من نمو اقتصادى ترتباً على مركب يضم الأخلاق البروتستانتية مخفلة بمجموعة من القيم الأمريكية المتميزة هيأت التربة اللازمة لنمو ذلك النشاط . الخلاق من جانب المنظم :

(٤٧) منظم entrepreneur هو رب العمل الذى يتحمل عبء المخاطرة برأسماله (الحاص أو المقترض أو ههماً) أو بسمعته كرجل أعمال ، فى أى فرع من فروع النشاط الاقتصادى (الصناعى أو الزراعى أو التجارى أو المالى) ، والذى لا يتقاضى أجراً عن الإدارة ، بل إنه يشرف على سياسة المنشأة وعلى تنظيمها . هذا المنظم يتقاضى عائداً عن وظيفته الاقتصادية التى تتمثل فى تحمل عبء المخاطرة ، أما هذا العائد فيسمى « بالربح » وهذا الجزء المادى الذى يحصل عليه المنظم لقاء نجاحه وقدرته على تولي مهمة الإدارة العليا والتنظيم فى المنشأة .

ولكن القيم الثقافية سواء كانت متمثلة في بروتستانتية أو نزعة قومية لا تخلق في حد ذاتها المنظم . فالفرد ينبغي أن يتوفر لديه الحافز على الاضطلاع بدور المنظم ، ويمكن أن يتأتى هذا من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية الأولى والتي تشجع الفرد على تحدى الأوضاع القائمة استهدافا للوصول إلى ما هو أفضل (٤٨) . وكذلك لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن التنشئة الاجتماعية الأولى يستهدف دائما الوقوف موقفا مناوئا من القيم الثقافية الموجودة بل إنها تحبذ التوافق معها .

وعلاوة على تلك العوامل الثقافية والشخصية نلاحظ وجود عوامل خاصة بالبناء الاجتماعى ذاته وهى عوامل تلعب دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لظهور واستمرار فئة المنظم ، وعلى سبيل المثال فقد ظهر المنظم الانجليزى فى فترة ما قبل الصناعة نتيجة وجود العوامل الاجتماعية التى أتاحت الفرصة لظهوره إبان تلك المرحلة (٤٩) . وبقول أعم فإن اكساب الانجاز الشكل النظامى داخل البناء الاجتماعى يتيح وضعاً أفضل للمنظم يستطيع فى ظله أن يمارس نشاطه فى حرية تامة .

وفى النهاية فإن ظهور المنظم يعتمد على مجموعة من العوامل الاقتصادية مثل سهولة الحصول على الأرباح المادية (أو المكانة السياسية أو الوضع المتميز للهيبة الاجتماعية) وكذلك سهولة الحصول على موارد مالية علاوة على توفر السوق اللازم لتصريف المنتجات الجديدة (٥٠) .

(48) David Mc Clelland, The Acheving Society (Princeton : Van Nostrand, 1961) Everett E. Hagen, on the Theory of Social Change (Homewood, III, Dorsey, 1962). Chap. 5-8.

(49) Yule Brazen, «Determinants of Entrepreneurial Ability», Social Research (1954), 51 : 344-349, Hagen, op. cit, pp. 240 ff

(50) Brazens « Déterminants of Enterpreneurial Ability » op. cit., pp. 352-362.

وعلى الرغم من التعرف على مجموعة كبيرة من المحددات التي تساعد على ظهور فئة المنظمين ، فإنه لم يتم حتى الآن تجميعها بالشكل المنهجي الذي يسمح للباحث بالتنبؤ بظهور المنظم في حالة توافر مجموعة من الظروف المحددة على نحو قاطع . وكل ما تم هو وضع قائمة تضم مجموعة من المحددات مع ذكر بعض الأحداث التاريخية التي تؤيد وجهة نظر من يضع تلك القائمة (٥١) . وهذا في حد ذاته لا يفى بالغرض المطلوب ، إذ أن التحليل السليم للسوق المنظم لا يحتاج إلى وضع مثل تلك القوائم المطولة بالعوامل المحددة بقدر ما يتطلب تجميع هذه المحددات في مجموعة من الأنماط المتميزة مما يتيح نوعاً من القدرة على التنبؤ الدقيق إلى حد ما .

(ح) سوق السلع الاستهلاكية :

عند التعامل مع هذا النمط من أنماط السوق يجدر بنا أن نتناول نقطتين على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لهذا النمط تتعلق الأولى بالسعر الموحد (السعر الواحد) والثانية بدور الدعاية .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى نلاحظ الآن اختفاء المساومة والمحاباة أو المحاملة (البيع بسعر أقل للأفراد الذين ينتمون لنفس العائلة أو الأقارب المنتمين لنفس الجماعة الاثنية) ، نظراً لتقنين السعر الذي يجد المشتري أن عليه أن يقبله أو يرفضه ولكنه لا يستطيع أبداً أن يعدله . أما العوامل البنائية التي كانت وراء تقنين التسعيرة فإنها ترجع إلى عاملين أساسيين أولهما اختلاف العلاقات الشخصية من السوق . أما الثاني فهو تعقد السوق ،

وكنتيجة طبيعية لاختفاء العلاقات الشخصية من السوق بالإضافة إلى

(٥١) توجد مجموعة كبيرة من المقالات الخاصة بهذا الموضوع في :

Vol. II, No. 2 of Exploration in Enterpenurial History
وكذلك Henry Rosorshy « The Say Enterpenture in Russia »
Explanations in Enterpreueurial History (May 1554). NI : 287-223.

تعتقده ظهرت برامج الدعاية المكثفة لحزب المشتريين ، وعلى الرغم من إجراء عدد كبير من الدراسات حول الدعاية وأثرها على حركة البيع والشراء فإن كثيراً من معلوماتنا عن هذا الموضوع يستند إلى الآراء التي تبديها الجماعات صاحبة المصلحة في نجاح أسلوب الدعاية المتبع . وقد شاعت في الفترة الماضية صورة الرجل المسكين الذي ترمى عليه الدعاية شباك الإغراء مما قد يدفعه لشراء أشياء ليس هو بحاجة إليها ، أو أسعار تفوق طاقتة (٥٢) . وقد تنذر أحدهم قائلاً بأن الدعاية أصبحت الآن من الباب للباب ، فالأعلان عن سلعة معينة يصحب الإنسان معظم اليوم ، فهو مرسوم على الحائط المقابل لمنزلى وهو يطالعنى كلما أدرت جهاز التليفزيون ، كما أنه مرسوم على جدار الحافلات ووسائل المواصلات وهو يوزع في شكل كتيب أنيق يتحدث عن السلعة بشكل يغرى الزبون على الشراء بدون تردد وهكذا .

(53) Lincoln H. Clark « Perfaca », in Clark (ed.), Consumer Behaviour : The Dynamics of Consumer Relations (New York : New York University Press, 1955), 7. Vii.

ثالثاً — عملية الاستهلاك

يمكن أن تمثل مدرسة المنفعة Utilitarianism نقطة بدء لا بأس بها للدراسة عملية الاستهلاك . وقد سيطرت هذه المدرسة على الفكر الاقتصادي أوائل القرن ١٩ ، والمنفعيون Utilitarions هم فريق من الاقتصاديين الذين يؤمنون بأن قيمة السلعة تتوقف كلية على المنفعة ؛ وليس على نفقة العمل ؛ كما يزعم ريكاردو وغيره من اقتصادى المدرسة الإنجليزية القديمة . ولا يزعّم هذا الفريق « ستانلى جفونز » الذى كان يميل إلى تفسير السلوك الاقتصادى للإنسان بوجه عام ، على أساس تحقيق أقصى المنفعة Maximum Pleasure وأدنى حد ملأئم Minimum Pain .

وقد جاء أهم تعديل لهذه المدرسة على يد « ألفرد مارشال » (١٨٤٢ — ١٩٢٤) الذى أدخل بعض العناصر البنائية الاجتماعية والسيكولوجية على نظرية الطلب ، فمن المدرسة الإنجليزية استعار مفهوم المرونة elasticity . وأخذ من مدرسة فينيا (٥٢) اصطلاح الهامشية واستطاع من خلال هذا أن يقيم بناءً سيكولوجيا معيناً داخل نظرية الطلب . وقد استخدم مارشال فكرة المنفعة الهامشية ليدال على أن منفعة السلعة تنخفض كلما كبر حجم المقدار الذى يحصل عليه المستهلك منها . ويعتمد هذا بدوره على مدى مرونة الطلب على السلعة ذاتها (٥٣) وبالإضافة لهذا فإن مارشال قد أوضح أن كثيراً من الحاجات

(٥٢) المدرسة النمساوية فى الاقتصاد Austion School of Economic من الاقتصاديين النمساويين من أهمهم منجر menger وفيزر Wiser ويوهم-بافرك Bohm Bowerk . وقد طور هؤلاء نظرية القيمة . من وجهة النظر الشخصية بصفة خاصة . وذلك باستخدام الطريقة الاستقرائية فى التحليل ، وقد برز منها أيضاً لودفيج فون مايز Ludwing Von Mis وهايك وكلاهما اشتهر بصفة خاصة بالدعوة للنظام الاقتصادى القائم على المنافسة والتحرر من القيود التجارية والتدخل الحكومى السافر .

(٥٣) مرونة الطلب Elasticity of Demand : إذا كان أى تغير طفيف فى سعر أى سلعة مؤدياً إلى تغير كبير نسبياً فى الطلب على هذه السلعة ، فإنه يقال ، فى التحليل الاقتصادى ، أن الطلب على هذه السلعة مرّن . والقاعدة العامة فى مرونة الطلب أنه إذا كان القياس العددي = (م ١٤ — علم الاجتماع)

البشرية تعود لأسباب اجتماعية وثقافية وذلك من خلال ربطه بين الحاجات والأنشطة، كما نجح مارشال في إدخال عنصر التأثير الاجتماعي على نظرية الطلب، المفكر الآخر الذى نتعرض له هو « ثورستين فبلن » Thorstein Veblen (١٨٥٧ - ١٩٢٩) الذى اهتم كذلك بمحددات الاستهلاك ، ورأى أن هناك أمراً ما يحدد شكل الطلب علاوة على الحاجات الفردية المتنوعة . فالأغنياء على سبيل المثال يحددون شكل إنفاقهم على النحوال الذى يرضى عنهم ما ينفوقون به على بقية الطبقات من مظاهر ورموز المكانة . وعلى ذلك نلاحظ أن « فبلن » يدخل البعد الاجتماعي على مفهوم الطلب (٥٤) وإن لم تتخذ أفكاره شكل نظرية متكاملة .

ثم حلت نظرية التفضيل أو تحليل منحني السواء (٥٥) محل نظرية مارشال وكان ذلك على يد « جون هكس » و « فلريدو باريتو » . ويرى رجال الاقتصاد أن نظرية منحني السواء يمثل فائدة هامة لأنها تقضى على مشكلات القياس التى تنشأ مع أفكار المنفعة الحدية المتناقضة وأنها تدخل أكثر من منتج واحد ضمن نظرية الطلب (٥٦) .

= للمرونة أكبر من الواحد الصحيح ، كان الطلب على السلعة مرناً، وإذا كان المقياس العددي للمرونة أقل من الواحد الصحيح ، كان الطلب على السلعة غير مرن ، وإذا كان المقياس العددي للمرونة يساوى الواحد الصحيح ، فإن الطلب على السلعة متكافئ، فى المرونة .
حسين عمر ، مرجع سابق ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(54) Thorstein Veblen, Theory of Leisure Class (New York. Modern Library, 1934), Haverly Libenstein, « Bandwagon Shab and Veblen in the Theory of Consumer Demand » , Quarterly Journal of Economies (1950), 61 : 183-207.

(٥٥) منحني السواء indifference Curve عبارة عن ابتكار نظرى غالباً ما يستخدم فى التحليل الحديث لنظرية الاستهلاك ، فإذا دل المحوران الأفقى والرأسى لأى رسم بياني على مقادير مختلفة لسلعتين من السلع الاستهلاكية ، فمن الممكن رسم منحني تدل فقط على مجموعات مختلفة من هاتين السلعتين ، كل مجموعة منها سواء فى نظر مستهلك معين ، إذ أن المنفعة الكلية التى يستمدّها من أى مجموعة منها واحدة . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .
(٥٦) المنفعة الحدية لأى كمية من أية سلعة ، بالنسبة للفرد، هى الزيادة فى المنفعة الكلية =

وقد لفت نموذج كينز (وقد سبق وأشرنا إليه من قبل) الأنظار إلى التوازن بين الاستهلاك والادخار ، حيث رأى كينز أن هذا التوازن يلعب دوراً بالغ الأهمية في نموذج التوازن الذى توصل إليه . وهو يستند أساساً إلى قانون « سيكلوجى أساسى » يتعلق بالميل الحدى نحو الاستهلاك حيث يلاحظ أنه عند زيادة الدخل الحقيقى للفرد لا يعنى هذا أنه سيزيد نسبة استهلاكه بنفس القدر . ومن ثم فإنه إن يعدل من معدل استهلاكه بل سيقوم بإدخار ما يأتية من دخل إضافى .

وتمثل نظرية « دوسينبورى » أخطر التحديات التى واجهتها نظرية كينز حول الاستهلاك وبالذات فيما يتعلق برأى كينز الذى يرى فيه أن السلوك الاستهلاكى لكل فرد مستقل تماماً عن سلوك أى فرد آخر فى المجتمع ، وأن سلوك الناس الاستهلاكى لا يتأثر بصعود أو هبوط مقدار الدخل الذى يحصلون عليه . وفند هذين الرأيين استناداً إلى العوامل الاجتماعية والشواهد الاقتصادية .

وفى السنوات القليلة الماضية ظهر نوع من عدم الرضا عن نظرية تناقص المنفعة الحدية أو منحى السواء وذلك بين عدد كبير من المحللين الاقتصاديين ومنهم على سبيل المثال « روبرت تورنر توريس » التى رأت أن « نظرية الاستهلاك » لا ينبغى أن تكتب على ضوء قانون تناقص المنفعة الحدية أو أى نظرية أخرى من هذا القبيل . ولكن ينبغى أن تشيد نظرية الاستهلاك على أساس تقسيم عمليات الشراء قصيرة الأجل إلى مجموعة من الفئات تبعا لشمط الإنفاق . ويأتى فى مقدمة هذه الفئات :

١ - صورة الإنفاق التى لا تتضمن أى حساب اقتصادى وإنما تقوم على أساس الالتزامات الشرعية (القانونية) . مثل وضع الإيجار ، وكذلك الإدخار

= التى ترتب على الزيادة فى الاستهلاك بمقدار وحده واحدة ، وكلما زاد ما فى حوزة الفرد من أية سلعة معينة ، قلت منفعتها الحدية نتيجة لمرئان قانون الغلة المتناقصة . حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

بغرض إقامة حفلات الكريسماس عند أبناء المجتمعات الأوروبية والأمريكية ودفع بوليصات التأمين الصحي وكذلك دفع ضريبة الدخل .

٢ - مجالات الاستثمار الواعى مثل شراء سندات الأسهم .

٣ - المشتري الذى يقوم بتخريب أكثر من نوع من أنواع التعامل قبل أن يقدم على شراء ما يحتاجه من سلع من سوق الاستهلاك . وهذه وإن تكن أبسط عن سابقتها إلا أنها تمثل فى الوقت ذاته نكوصا إلى الوصف البحث والتأمل ، كما أنها لا تقدم نظرية للطلب كما فعلت النظريات الاستدلالية أو تحليل منحنى السواء أو نظرية تناقص المنفعة الحدية .

لقد لاحظنا من خلال العرض السابق لنظريات الاستهلاك أنها تفتقر جميعها ، وبدرجة أو أخرى ، إلى إدخال العوامل الاجتماعية على التحليل الاقتصادى . أما التحليل الحق للسوق فهو الذى يقوم على أساس ترتيب المستهلكين فى السوق تبعا لعدد من العوامل الاجتماعية مثل (الطبقة الاجتماعية والجنس) وكذلك المواقع التى يحتلونها فى البناء الاجتماعى وأثر موقعهم فى البناء الاجتماعى على أسلوب اتقاقهم على المستويين الإجمالى (فمثلا فى معدلات الإنفاق والإدخار) وعلى المستوى التفصيلى (مثل التركيز على الأشياء التى يقوم الشخص بشرائها لتمرز إلى الدور الذى يقوم به استنادا إلى الانتماء لجنس معين ، ذكر أو أنثى) . وهكذا فإننا نستطيع أن نلاحظ عدة أمور بالنسبة لكل مستهلك مثل السن والحالة الزوجية والجنس والمركز الاجتماعى ، علاوة على افتراض مستويات وأشكال معينة من الإنفاق والإدخار التى تمرز إلى نمط اندماج الفرد فى إطار البناء الاجتماعى العام للمجتمع . وعن طريق تجميع صور الاستنباط بين هذه العوامل وبين الإطار الاجتماعى ، يمكن الوصول إلى دالة الاستهلاك أو سلسلة من دوال الاستهلاك يمكن إدماجها فى نظرية عامة للطلب .

ومما يدعو للأسف أن هذا التخطيط لا يزال قيد التصور ولم يتجاوزه إلى مرحلة الإنجاز الفعلى . وكل ما نملكه حتى الآن مجموعة من الدراسات

الأمبيريقية المنفصلة بعضها عن البعض الآخر إلى حد ما ، والتي تكشف عن بعض أنماط الإدخار والإنفاق من جانب الأفراد الذين تم تقسيمهم تبعاً لمجموعة من الفئات السوسولوجية .

وللوصول إلى صياغة لنظرية حول الاستهلاك لا ينبغي إغفال النظرة التقليدية للأسرة على أنها الطرف الوحيد الذى ينفق والذي يدخر إذ بدأت تدخل متغيرات أخرى مجال الطلب على السلع في المجتمعات المعقدة على وجه الخصوص مثل الحكومات والجماعات التطوعية والمنشآت التجارية وماشابه ذلك بل إن هناك هيئات معينة تلعب دوراً بالغ الأهمية في الإدخار مثل البنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق التوفير . كما يجب الاهتمام كذلك عند صياغة نظرية للطلب ، بتحديد الجانب الهام من الإنفاق والإدخار موضوع الدراسة ، وأما فيما يتعلق باستهلاك الطعام على سبيل المثال تبدو هذه الارتباطات الاجتماعية على قدر من الأهمية :

١ - الجنس والسن ،

٢ - الأيكولوجيا ،

٣ - الموارد الاقتصادية .

٤ - الحالة المهنية لأفراد الأسرة .

وتؤثر مجموعة من المتغيرات الماثلة على أنماط الإنفاق من الادخار ، مثل السن وحجم الأسرة والانتفاء العرقي ودرجة التحضر وحالة السكن .

خاتمة :

لقد ناقشنا خلال هذا الفصل أثر العوامل السوسولوجية على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، ويتوفر لدينا قدر لا بأس به من الثقة في أثر هذه العوامل وقوتها . ولا يعنى هذا مجرد قيام علم اجتماع للدراسة الحياة الاقتصادية وحسب ، بل إنه يعنى كذلك وبنفس الدرجة أن علم الاجتماع الاقتصادى يحدد كذلك شكل سلوك المتغيرات الاقتصادية بكل ما تحمله الكلمة من معنى . وعلى الرغم من أن علم الاجتماع الاقتصادى يحمل قائمة طويلة من المتغيرات وعدد ضئيل من البيانات ذات القيمة أو تصنيف المتغيرات أو تنظيمها في نماذج . وتركز كثير من الدراسات السوسولوجية على متغير واحد فقط (مثل عضوية جماعة غير رسمية) . على حين لم يبذل سوى جهد ضئيل في سبيل إظهار العلاقة النظرية بين هذا المتغير ومجموعة النظريات الاقتصادية الموجودة أو غيره من المتغيرات السوسولوجية الأخرى . وعلى ذلك فإن علم الاجتماع الاقتصادى لا يحتاج لإجراء مزيد من البحوث مثلما يحتاج إلى محاولة الوصول إلى نظم تصنيفية أكثر دقة تقلل من ذلك الحشد الموجود من المتغيرات والكثير منها لا لزوم له . وتوضع على الشكل الذى توضع معه في إطار المتغيرات الاقتصادية . وعن هذا الطريق فقط يمكن لهذا الفرع من مروع علم الاجتماع أن يصل إلى قدر من الرؤية العميقة علاوة على ذلك الكم الهائل من التغيرات التى ظهرت في إطار ذلك العلم .

الفصل الخامس

الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

أولاً : بعض أنماط التغير

ثانياً : آراء علماء الاقتصاد في التنمية

ثالثاً : الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادي

رابعاً : المحددات الاجتماعية للنمو :

١ - دوائر النمو

٢ - المحددات الاجتماعية للمتغيرات الاقتصادية

٣ - مركب الادخار - الاستهلاك - الاستثمار

٤ - الالتزام بالعمل

٥ - دخول أصحاب المشروعات الخاصة

خامساً : المتغيرات البنائية المرتبطة بالتنمية

١ - تنوع عملية التنمية

٢ - التباين البنائي إبان مراحل عملية التنمية

٣ - تباين الأنشطة الاقتصادية

٤ - التباين في أنشطة الأسرة

٥ - التباين في أنساق الدينة

٦ - التباين في أنساق التدرج الاجتماعي

٧ - تكامل الأنشطة المتباينة

٨ - الاقتصاد والأسرة

٩ - المجتمع المحلي

١٠ - البناء السيامي

١١ - الانقطاع في التباين والتكامل : صور الاضطرابات
الاجتماعية

سادساً : الأسس البنائية لدور الحكومة

الفصل الخامس

الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية



الفصل الخامس

الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

ركزنا في الفصلين الثالث والرابع بالدرجة الأولى على محاول التعرف على التأثير المتبادل بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات غير الاقتصادية على المستوى المجتمعي الواسع من ناحية ومستوى العمليات الاقتصادية المحسوسة من الناحية الثانية . ولم توجه اهتماماً كافياً نحو مسألة غاية في الأهمية وهي تلك المتعلقة بما يترتب على هذا التأثير المتبادل من تغيرات اقتصادية واجتماعية تتراكم بمرور الوقت ، وسندرس فيما يلي هذه التغيرات :

أولاً : بعض أنماط التغير :

تمثل العملية الإنتاجية أبسط أنواع التغير الاجتماعى ، وفى المجال الاقتصادى ، يمثل حشد السلع والخدمات والنقود فى المعاملات اليومية للسوق عملية تغير بسيطة تماثل العملية الاجتماعية . وتؤدى هذه العملية البسيطة إلى اتساق حركة المؤشرات متمثلة فى دورة السلع والدورة التجارية Trade cycle (١) وإعادة توزيع الثروة . وهناك عملية مماثلة تقع خارج نطاق الدائرة الاقتصادية مثل الحراك الاجتماعى الذى يمكن أن يأخذ شكلين أحدهما الحراك الأفقى متمثلاً فى انتقال الفرد من مهنة إلى مهنة أخرى أو حراك رأسى متمثلاً فى انتقال الفرد من درجة معينة فى الترتيب الهرمى إلى درجة أخرى ، وإن لم تتضمن هذه الحركة تغيرات بنائية فى الترتيب الهرمى نفسه . وعلى سبيل المثال فإن إجراء الانتخابات السياسية غالباً ما يؤدى إلى إعادة توزيع للقوى والأشخاص فى المجال السياسى فى الوقت الذى لا يتضمن فيه تغيرات جلمرية فى الأساس السياسى أو القانونى للإطار السياسى ، ونصل من ثم إلى السمة الأساسية للعملية وهى حدوث التغير فى إطار البناء القائم دون حدوث تعديلات على هذا البناء .

ويمثل الانقسام حلقة بين العملية الاجتماعية والتغير الذى يطرأ على البناء الاجتماعى ككل . ويمكن تعريف الانقسام بعبارة بسيطة على أنه يمثل زيادة فى وحدات بنائية إضافية لا تختلف كيفياً عن الوحدات القائمة بالفعل . ومن الأمثلة البارزة على هذا الانقسام الزيادة الطبيعية التى تطرأ على سكان المجتمع حيث يتم تكوين أسر جديدة لا تختلف فى تركيبها عن النظام الأسرى الموجود ، وبالنسبة للمجال الاقتصادى يتمثل الانقسام فى تكوين منشآت جديدة لتغطية

(١) يقصد بالدائرة التجارية حدوث تغيرات منتظمة نوعاً فى مسار الإنتاج ، إذ كانت هناك فترات رواج تعقبها فترات كساد ، وبعبارة أخرى كانت الحياة الاقتصادية متممة بوجود دورات تجارية متعاقبة ، الواحدة تلو الأخرى .
حمدين عمر ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

الطلب المتزايد على منتجات المنشآت القائمة بالفعل . وفى كل الأحوال يمثل الانقسام تضاعف عدد الوحدات المماثلة من الناحية البنائية .

وعلى أية حال فإن التغير البنائى يتضمن ظهور مركبات جديدة من الناحية الكيفية للأدوار والتنظيمات . وفى التحليل الذى أشرنا إليه فيما سبق والذى قدمه بيرل ومينز للفصل بين الملكية والإدارة فى الشركات المساهمة الحديثة ، رأينا أن التغير الحديد قد أنطوى على ما هو أكبر من مجرد النمو فى عدد المنشآت ، بل تجاوز ذلك إلى نشأة أدوار جديدة (المديرين وحملة الأسهم) وكذلك ظهور نمط جديد من التنظيمات هو الشركات المساهمة .

وعلى الرغم من إمكانية الفصل بين العمليات الاجتماعية والانقسام والتغير البنائى من الناحية التحليلية إلا أنه يوجد ارتباط وثيق بين العناصر الثلاثة على المستوى الأمبيريقى . فالتجديد فى المجال الاقتصادى (مثل إقامة خطوط السكك الحديدية) يتضمن عدداً من التغيرات البنائية الكافية لأحداث تغييرات فى الإنتاج أو على الأقل التأثير على الدورة الاقتصادية القائمة (٢) ، كما أن الانقسام فى وحدات الأسرة قد يؤدى إلى ضغط سكاني وبما تجاوز فى قوته طاقة النسق الاجتماعى على احتوائه ، وتمثله دون إحداث تغييرات بعيدة المدى فى هياكل الإنتاج والاستهلاك على حد سواء .

(٢) يمكن تعريف الدورات الاقتصادية بأنها « تقلبات منظمة بصورة دورية فى مستوى للنشاط الاقتصادى ، ولقد وصفت هذه التقلبات بأنها دورات ، لأن التقلبات الاقتصادية فى القرن التاسع عشر كانت قد كشفت عن درجة من الأنظمة فى حدوثها على عكس تقلبات القرن ٢٠ ، وبهذا المعنى يمكن القول بأن الدورات الاقتصادية متكررة ، ولكنها تختلف عن بعضها البعض من حيث توقيتها وطول مداها . ولكل دورة مراحل أربع هى :

(٢) مرحلة الانتعاش Recovery

(٣) مرحلة الارتفاع Boom

(٤) مرحلة الأزمة Crisis

(٥) مرحلة الكساد depression

وفي الفصل الذى بين أيدينا ستتركز المناقشة على التغيرات البنائية ، مع توجيه اهتمام خاص إلى التغيرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (والتي تسمى أحيانا بالنمو وأحيانا أخرى لتحديث) (٣) .

(٣) بالطبع لا يمكن الخلط بين النمو والتنمية والتحديث ، إذ أن بينها فروقا نوعية ، وإن اتفقت كلها في حدوث تغير في الاقتصاد القائم ، فالنمو growth يعنى به الزيادة الجوهرية المستمرة في الدخل الفردى واستهلاك السلع والخدمات . ويعتمد النمو في العادة على عدة عوامل منها حجم ونوعية القوى العاملة والموارد الطبيعية المتاحة علاوة على نوعية التكنولوجيا وحجم ومعدل تراكم رأس المال . وعلى حين تمثل التنمية مرادفا جزئيا للنمو ، إلا أن التنمية تؤكد هـنوع خاص على العوائق التي قد توجد في طريق التحسن الاقتصادي الثابت في الدول الفقيرة ، أما التحديث فإنه يمثل إدخال الأساليب الغربية على الاقتصاديات المتخلفة بفرض تنميتها ، أنظر

David Navack and Robert Lekachwan, eds., Development and Society, The Dynamics of Economic Change New York, St. Martin's Press, 1968).

وبصفة خاصة الصفحات من ١ - ٢٣ . وكذلك حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ٩١ حيث يعرف التنمية الاقتصادية بأنها تحقيق معدل سريع لتوسع الاقتصادى يؤدى بالدولة المتخلفة من معيشة الكفاف إلى مستويات مرتفعة جداً من الرفاهية الاقتصادية ، فالتنمية الاقتصادية ، بالنسبة لهذه الدول تعبر عن العملية التي يمكن بموجبها أن يستخدم شعب دولة ما أو منطقة ما موارده المتاحة له في تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومى ، وفي نصيب كل فرد في المتوسط من سلع والخدمات .

ثانيا : آراء علماء الاقتصاد في التنمية :

كانت وجهة نظر كارل ماركس عن التطور من المرحلة الإقطاعية إلى مرحلة الرأسمالية ثم المرحلة الاشتراكية . وهكذا تتضمن حدوث تحولات على المستوى البنائي بالنسبة للعلاقات بين الطبقات وبين الدولة و الاقتصاد إلى غير هذا من القضايا الكبرى ، غير أن النظرة العلمية تغيرت خلال السنوات القليلة الماضية ، حيث أظهر علماء الاقتصاد المحدثون ميلا قويا نحو التحلي عن تحليل التغيرات البنائية على هذا المستوى الشامل ، وبدأوا يركزون جهدهم على حركة المؤشرات الاقتصادية القابلة للقياس الكمي مثل نمو الإنتاجية بالنسبة لكل فرد من السكان أو حالة صناعية معينة مثل صناعة الصلب أو حجم القوة العاملة ، وكانت كل فكرة من تلك تمثل متغيراً تابعاً يحتاج للدراسة والتفسير .

أما المتغيرات المستقلة التي تحدد معدلات النمو فلإنها تتمثل في عوامل الإنتاج من موارد طبيعية ورأس مال وعمل بالإضافة إلى القدرة التنظيمية ، وهناك عوامل اقتصادية أخرى سرعان ما تتدخل في العملية الاقتصادية مثل المدخرات والتضخم وحالة ميزان المدفوعات والمساعدات الأجنبية وحجم ومعدلات زيادة السكان .

ويقوم علماء الاقتصاد أحيانا بدراسة ما يسمونه بالتغيرات البنائية (الهيكلية) ، وإن كانوا يقصرون هذا الاصطلاح على معدلات النمو النسبي في مختلف الصناعات ، ويلخص هنري بروتون Bruton مشكلة التغير البنائي على النحو التالي :

« يبدو من الجلي أن عدداً من الصناعات تمر بحالة نمو سريع وقوى في بعض الأوقات ، وعند هذا تقوم بسحب بقية عناصر الاقتصاد معها ، إلا أنها لا تستمر هكذا على إطلاقها ، بل إنها تأخذ في التناقص التدريجي حتى تصبح في مستوى نمو واحد مع باقي عناصر الاقتصاد ككل . وفي نهاية

الأمر تنخفض معدلاتها عن معدلات النمو الاقتصادي الأخرى « (٤) وبعد أن تلحق الصناعة بالعناصر الأخرى للاقتصاد تبدأ معدلات النمو في الصناعة تتوقف على واحد أو أكثر من المحددات الاقتصادية التالية ، السكان أو حالة الطلب أو التكنولوجيا .

(4) Henry J. Bruton, ' Contemporary Theorizing Economic growth », in B. F. Hoselitz (ed.), Theories of Economic growth (Glencoe III ; The Free Press, 1961) pp. 243-262.

ثالثا : الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى :

الملاحظ أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية الهامة التى تكمن وراء المتغيرات الاقتصادية ، فركب الإدخار - الاستثمار ، وهو متغير اقتصادى ، يترتب أساسا على نسقى القرابة والتدرج الاجتماعى . فالطقوس الجامدة لمنح الهبة فى المجتمعات التقليدية تؤثر على نمط الاستهلاك وتسبب فى خفض معدلات الادخار . على حين تودى أساليب الحياة الاستقرائية إلى زيادة المستويات الاستهلاكية ، وعندما تدخرفان إدخاراتها تأخذ أشكالا معينة مثل شراء الأمتعة غير القابلة للبيع والمجوهرات وهى عناصر لا يمكن استثمارها فى مشروعات مفيدة من وجهة النظر الاقتصادية .

ومن ثم فإنه من المهم بمكان تحليل العوامل غير الاقتصادية التى تؤثر على نحو آخر فى مدى توفر مرونة عوامل الإنتاج الذى يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادى ، علاوة على دراسة التغيرات التى تطرأ على البناء الاجتماعى التى تتأثر بالتنمية الاقتصادية . وعند تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادى والبناء الاجتماعى يمكننا إبراز التأثيرات التى تحدثها مجموعة من العمليات التكنولوجية والاقتصادية والايكولوجية المتشابكة -والتي تصاحب التنمية فى معظم الحالات . نذكر منها العمليات الآتية :

١ - بالنسبة للتكنولوجيا يحدث انتقال من الأساليب التقليدية البسيطة إلى تطبيق المعرفة الفنية .

٢ - فى مجال الزراعة ، تتطور الزراعة من اقتصاديات المعيشة إلى الإنتاج التجارى للسلع الزراعية . ويعنى هذا بدوره وجود تخصص فى إنتاج الغلات النقدية وشراء المنتجات غير الزراعية بالإضافة إلى وجود العمل الزراعى المأجور .

٣ - أما فى مجال الصناعة فإنه يحدث تحول من الاعتماد على قوة الإنسان والحيوان فى تحريك الآلات إلى اتهاج سياسة تصنيع بحث يعتمد على (١٥٢ - علم الاجتماع)

تجمعات العمال الذين يستخدمون الآلات ويعملون للحصول على عائد نقدي . وتقوم سوق لتوزيع المنتجات الصناعية تعتمد في رواجها على شبكة من علاقات التبادل التجاري (٥).

٤ — فيما يتعلق بالبيئة يتحول السكان من سكنى الريف إلى الإقامة في المراكز الحضرية ، وتحدث معظم هذه العمليات بشكل متواز وعلى أية حال فإنه يمكن إدخال بعض التحسينات التكنولوجية دون أن يؤدي هذا إلى إحداث تغيرات تنظيمية ، إذ يمكن إدخال التقاوى المنتقاه دون أن يؤدي هذا إلى تغيير النظام الزراعي كله ، كما يمكن تحويل الزراعة من نمط الاستهلاك فحسب إلى المستوى التجاري دون أن يصحب ذلك تصنيع للمجتمع . ولا يستبعد كذلك أن تقوم الصناعة في القرية ، كما أن المدن قد تنمو في غيبة سياسة تصنيعية معينة . وقد تحقق هذا بالفعل في حالات تاريخية معينة كما هو الحال في مدن العصور الوسطى التجارية . علاوة على كل ما سبق فإن الآثار الاجتماعية للتقدم التكنولوجي وكذلك تحول الزراعة إلى الشكل التجاري وإقامة الصناعة وظهور المدن لا تنمو على حساب بعضها البعض بأي معنى من المعاني .

وبرغم هذا ، فإن هذه التغيرات التكنولوجية والزراعية والصناعية والأيكولوجية تؤثر على البناء الاجتماعي على نحو متقارب ، حيث تؤدي جميعها إلى التغيرات البنائية التي تفتش خلال المجتمع بأكمله ، مثل : —

١ — التباين البنائي المتمثل في ظهور مجموعة من الوحدات البنائية المتخصصة في عدد من المجالات منها الأسرى والاقتصادى والدينى علاوة على نظام التدرج الاجتماعى .

(5) Manning Nask, « Some Notes on Village Industrialization in South and East Asia », Economic Development and Cultural Change (1954-1955), III : 571.

٢ — ظهور التكامل الذى يتحقق من خلال أبنية تفسيقية قانونية وسياسية وثرابطة جديدة نظراً للتغير الذى طرأ على النظام الاجتماعى التقليدى من خلال عملية التباين »

٣ — الاضطرابات الاجتماعية المتمثلة فى المستيريا الجماعية وتفجير أعمال العنف والحركات السياسيه وغيرها والتى تعكس حالة التوتر الاجتماعى الذى نشأ عن عملية التباين والتكامل .

رابعاً : المحددات الاجتماعية للنمو

١ - دوائر النمو :

لعل أفضل بداية لمعالجة المتغيرات السوسيو لوجية على النمو الاقتصادى ان نبدأ بعرض النموذج الاقتصادى الذى وضعه نيركسة عن البلدان المتخلفة حيث يرى أن هذه المناطق تقع أسيرة للانخفاض الشديد فى النقل . وهى فى هذه الحالة تدور فى حلقتين مفرغتين : فهى من ناحية لا تملك توفير عوامل للإنتاج كما أنها تفتقر لسوق الطلب على ما لديها من سلع .

فن ناحية توفير وسائل الإنتاج نجد أن رأس المال يعانى من ندرة ترجع إلى عدم قدرة أفراد المجتمع على الادخار ، التى تعكس بدورها انخفاض الدخل الحقيقى للأفراد الذى يمثل علامة على انخفاض الإنتاج الذى ينجم بدوره عن النقص فى عنصر رأس المال . وهذا النقص فى رأس المال يرجع فى جانب منه إلى ضعف القدرة الادخارية لدى الأفراد ، وهكذا تصبح الدائرة مكتملة الشكل :

أما على محور الطلب ، فإننا نلاحظ أن حافز المجتمع للاستثمار يتضاءل نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى أفراد ، بسبب ضعف دخولهم الفعلية . وهذا يعدد بدوره إلى انخفاض الإنتاج الذى يعكس بدوره ضآلة رأس المال المخصص للإنتاج . وفى النهاية نجد أن ضآلة حجم الاستثمارات يعود إلى ضعف الحافز عليها ، وتلاحظ هنا كما كان الحال فى الدائرة السابقة أن التفاعل بين هذه المتغيرات يعمل على خفض قيمة كل منها هلى حدة .

وقد بذل نيركسة جهداً عظيماً فى دراسة العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى إحداث كسر فى هذه الدوائر المفرغة . فلو أمكن مثلاً زيادة قيمة أحد المتغيرات مثل الدافع على الاستثمار ، فإن كافة المتغيرات الأخرى سوف تبدأ هى الأخرى فى الزيادة وستتحول الدائرة من عامل ضرر للاقتصاد القومى إلى دائرة خير وتقدم بالنسبة لهذا الاقتصاد . وقد طرح نيركسة فكرة زيادة

التجارة الخارجية كأحد الحلول المحتملة لكسر حدة الدائرة المفرغة بالإضافة إلى الحد من الزيادة السكانية وترشيد اليد العاملة علاوة على وضع سياسة إدارية إجبارية ، وكذلك الافتراض من الدول الأجنبية . إلا أن كل هذه العوامل لن يقدر لها النجاح ما لم يشارك أصحاب المشروعات الفردية في الإنتاج ومن ثم يزداد متغير الحافز على الاستثمار — وما يترتب على ذلك من تغييرات بنائية — على عوامل الإنتاج (٦) .

٢ — المحددات الاجتماعية للمتغيرات الاقتصادية :

تتركز نظرية نيركسة على التعامل بين المتغيرات الاقتصادية مثل المدخرات والاستثمار والاستهلاك والإنتاجية وإسهام أصحاب المشروعات وما إلى ذلك ، ولو أننا تجاوزنا هذا التداخل بين تلك المتغيرات لاكتشفنا أن قيمة كل منها تتحدد بناء على متغيرات سوسيولوجية مثل القرابة والتدرج الاجتماعي .

٣ — مركب الادخار — الاستهلاك والاستثمار :

وهناك جانب من جوانب المدخرات يتسم بأهمية خاصة في برامج التنمية ، أول هذين الجانبين هو مستوى المدخرات ويتعلق هذا بالدرجة الأولى بكمية النقود التي لا تستنفذ في الاستهلاك المباشر . أما الجانب الثاني فيتمثل في شكل المدخرات ، فقد يكون حجم المدخرات معقولاً ولكنه قد يجمد نتيجة استثماره في شراء المجوهرات أو العملات التذكارية ، ومن ثم لا يساهم في الاستثمار ، وفي المشروعات الاقتصادية ، ويتحدد السلوك الإدخاري لدى الأفراد بناء على عدد من المحددات منها العوامل الاقتصادية ، فقد لا يميل الأفراد للإدخار عندما يكون المستوى الاقتصادي منخفضاً إلى الحد الذي لا يسمح للأفراد بادخار أى قدر من دخلهم الفعلي ، كما أن العوامل الاجتماعية تلعب دوراً لا يقل عن ذلك أهمية وبالذات عاملي القرابة والتدرج الاجتماعي .

فبالنسبة للتدرج الاجتماعى نجد مثلاً أن معظم المجتمعات القروية يسودها الاتجاه نحو الاستثمار فى شراء الأراضى الزراعية كرمز من رموز المكانة فى المجتمع . وقد كشف كل من بريت هوسليتز وريتشارد لامبرت عن كثير من الحقائق حول تأثير نسق التدرج الاجتماعى على السلك الاستثمارى لدى سكان جنوبى آسيا ، وذلك على النحو التالى :

« تأتى الأرض رأس قائمة الممتلكات لدى كل الدول فى جنوبى آسيا ، وحتى تلك الأموال التى تأتى عن طريق الإنتاج الزراعى لا تكتسب قيمتها إلا حين يتم استثمارها فى شراء مزيد من الأراضى الزراعية . وقد يكون من المعقول أن الرغبة فى شراء الأرض تمثل أمراً منطقياً فى منطقة يسودها الإنتاج الزراعى . إلا أنه يبدو عسير الفهم حين توجد مجالات أخرى للاستثمار أكثر عائداً من الأرض الزراعية ولا تجذب سكان تلك المناطق إليها فى نفس الوقت . ومع الزيادة المضطردة فى عدد السكان وتركز الكثافة واستشراء التضخم سجلت أثمان الأراضى الزراعية أرقاماً هائلة . وعلى سبيل المثال فقد سجلت فى عام ١٩٦٠ سعراً بلغ ٨ أو ١٠ أضعاف سعرها عام ١٩٣٩ . وكان ثمن شرائها يكلف أكثر من العائد الذى يمكن أن تنتجه خلال ١٥ أو ٢٠ عاماً قادمة . وعندما لا يقوم الفلاحون بشراء أرض فلهم يستثمرون أموالهم فى شراء الذهب والمجوهرات أو يخزنون النقود فى صناديق الثياب أو يدفنونها فى أحد أركان المسكن . كما أنهم يشترون بها حبوباً يقومون بتخزينها وما قد يترتب على هذا من إحداث ذبذبات فى سوق الحبوب فى غير موسم الحصاد (٧) . »

وينتج عن كل هذا تحول المدخرات عن الطريق السليم للاستثمار الاقتصادى ، كما أن هناك عدداً من العوامل التى تحول دون استثمار الموارد

(7) Southern Asia and the West « in Lambert and Hoselitz (eds.) The Role of Savings and Wealth in Southern Asia and the West (forthcoming) , Na Pagination in manuscript.

المالية المتاحة . ومن بين هذه العوامل نجد الطقوس التقليدية التي تتم في جنوبي آسيا مثل شعائر المرور في دورة الحياة وكذلك توحيد أسرتين من خلال الزواج نجد أن هذه الأحداث تكون عادة مصحوبة بطقوس دينية معينة ، وحتى تبارك العناية الإلهية في ثروة الأسرة لا بد من أن تنفق بسخاء على الشعائر الدينية . وتتغلب طقوس الزواج ودفن الموتى وإحياء ذكرى الآوات نفقات هائلة . كما أنه في حالة طقوس الموت مثلاً نلاحظ أن جثمان الميت لا يحمل إلى المعبد مثلاً بل يستقدم أهالي المتوفى الكاهن الذي يقوم ومعه جوقة المعبد بكامل هيئتها بإقامة الشعائر في منزل المتوفى مع كل ما يترتب على هذا من نفقات تجاوز ١٠ أو ١٥ ضعفاً المبلغ الذي يتم إنفاقه عندما تتم هذه المراسم في المعبد . بل إن هذه المناسبة بالذات قد تستهلك معظم مدخرات الأسرة والتي كان يمكن استثمارها في أغراض أكثر نفعاً . وعلى الرغم من أن أحد الباحثين قد توصل إلى استنتاج مؤداه أن ما يتم إنفاقه على الطقوس والشعائر يقدر بنحو ٧,٢ ٪ من إجمالي الدخل العام في الهند ، إلا أن هناك تقريراً صدر مؤخراً كشف عن حقائق أشد غرابة ؛ فقد ذهب إلى القول بأنه لو تم توجيه المبالغ التي أنفقت على المنح والهدايا التي يتم صرفها في حفلات الزواج ومراسم الدفن في ريف الهند ، على توفير متطلبات الإنتاج لزادت معدلات الاستثمار بما يتجاوز ٥٠ ٪ مما هو قائم بالفعل (٨) .

وهذا الشعور ذات الجذور العميقة في الأسرة والدين والمجتمع المحلي لا تخفى بسهولة ولا يؤثر فيها سوى أنواع معينة من التغير الاجتماعي الكاسح (مثل الاستعمار والاستيطاني أو التحضر السريع) الذي يكتسح في سبيله كل أساليب الحياة القديمة .

٤ - الإلزام بالعمل :

لا تكفى الاستثمارات وحدها لتحقيق النمو الاقتصادى المنشود ، إذ أن معظم المبالغ المرصودة للاستثمار تستخدم لتأجير اليد العاملة المطلوبة لإنجاز مشروعات التنمية وبالذات عند إقامة صناعات جديدة . وفى هذه الحالة يكون على العمال التكيف مع نظام مكافآت جديد (متمثلة فى نظام الأجور) وشكل جديد للسلطة (ممثلة فى نظام المشرفين فى المصنع) بالإضافة إلى التعامل مع الأسواق الكبيرة الحجم . وتمثل المجتمعات القروية بكل ما تتضمنه من سيطرة العلاقات القرابة وكذلك الالتصاق بالأرض ، أقوى صور المقاومة ضد تشغيل الفلاحين فى المشروعات الصناعية التى تقام فى الحضر . وقد أبدى ولبرت مور بعض الملاحظات حول تأثير القرابة على المجتمعات غير الصناعية (الزراعية) حين قال : « تمثل القرابة واحداً من أخطر العقبات التى تحول دون تحقيق حرية الأفراد فى الحركة والانتقال والحراك . ولا يتم هذا من خلال مجرد رفض تعبئة العمال للعمل فى المصانع ، بل إنه يتحقق كذلك من خلال التلويح بالأمن الذى يتحقق من خلال الإحساس المتبادل بالمسئولية » (٩) .

٥ - دخول أصحاب المشروعات الخاصة :

المع نبركسة إلى أهمية دخول أصحاب المشروعات الخاصة إلى المجال الإقتصادى باعتبار ذلك من العوامل الهامة فى النمو الإقتصادى . إلا أن ميل أصحاب المشروعات الخاصة للمساهمة مثلها فى ذلك مثل رأس المال والعمل

(9) Wibert Moore, Industrialization and Labor (Ithaca and New York : Cornell University Press, 1951), p. 24. also, Wilbert Moore and Arnold S. Feldman (eds.) Labor Commitment and Social Change in Developing Areas (New York : 55 Re, 1960).

لا تظهر إلى الوجود تلقائياً . بل إنها تمثل نتاجاً لعدد كبير جداً من القوى الاجتماعية المركبة . وقد لوحظ أن التقاليد الدينية والقومية يمكن أن تشجع بطرق مختلفة ظهور نشاط أصحاب المشروعات . وعلاوة على هذا ، فإن النظم التقليدية للأسرة والتي يتم من خلالها انتقال الأفكار الدينية إلى الأجيال المتلاحقة - تختلف فيما بينها إلى حد كبير في تشجيع ظهور موهبة الاستثمار لدى أفرادها .

ومن السمات الخاصة للمجتمعات القبلية والزراعية التقليدية عدم التشجيع على ظهور نزعات الاستثمار لدى أفرادها وذلك من خلال مركب يضم عدة عناصر هي القرابة والدين ، وتمثل روح المجتمع المحلي . ونكشف الحقائق التاريخية عن أن هذه المجتمعات لم تعرف التنمية الاقتصادية (وإن تكن ضعيفة وغير متوازنة) إلا بعد قدوم الغرب في شكل الاستعمار وما صاحب ذلك من دخول أرباب الأعمال في تلك المجتمعات التقليدية وقيامهم بتحطيم الممارسات الاقتصادية التقليدية . ومن ناحية أخرى فإن النزعة القومية المتعصبة والتي ظهرت أساساً كرد فعل للسياسات الاستعمارية الغربية تصبح أداة فعالة لتحطيم الأنماط التقليدية للنشاط الإقتصادي ومن ثم موازنة ظهور التحديات الإستثمارية (١٠) .

(10) Rubert Emerson, Lenuox A. Mills, and Virginia Thompson Government and Vationalism in Southeast Asia N. Y. : Institute of Pacific Relations, 1942) pp. 4-11, W. W. Rostow, The Stages of Economic Growth (Cambridge : University Presss, 1960) pp. 27-23'. Moore Industrialization and Labor, pp. 94-97.

خامساً : - التغيرات البنائية المرتبطة بالتنمية

١ - تنوع عملية التنمية :

والآن لنفترض أن دائرة الفقر المفرغة قد تحطمت وأن النمو الإقتصادي قد حدث ، والمطلوب إذن هو التعرف على التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي في ظل الظروف الجديدة .

والحقيقة أنه ليس من اليسير التعرف على تلك التغيرات نظراً لأن الاختلافات بين الأمم نستدعي وجود أنماط تنمية مختلفة ، وقد تتباين عمليات التنمية الاقتصادية بالشكل الآتي :

١ - تنوع الأوضاع الموجودة قبل ظهور الصناعة في المجتمع . فقد يكون نسق القيم القائم متجانساً أو متنافراً ، وقد يكون المجتمع متماسكاً أو منعكساً ، كما أنه قد يكون غنياً أو فقيراً ، وقد يكون ثروته موزعة بالعدل أو يشوب توزيعها الظلم . ومن الناحية السكانية قد يعاني المجتمع من خلخلة سكانية ويكون بناؤه الهرمي غير متوازن نظراً لغلبة صغار السن عليه (كما هو الحال في استراليا) كما أنه قد يعاني من كثافة سكانية عالية ويكون معظمه من كبار السن (كما هو الحال في الهند) . ومن الناحية السياسية قد يكون المجتمع تابعاً لغيره كما قد يكون مستقلاً تماماً أو لا يمارس سوى حكم ذاتي في ظل سيطرة استعمارية . وتشكل كل هذه الظروف الموجودة سلفاً طبيعة التأثير الذي تمارسه عوامل التنمية الاقتصادية ، كما يؤدي إلى تنوع خبرات تلك المجتمعات من عملية التنمية .

٢ - تنوع الحافز الكامن وراء عملية التنمية ، حيث يمكن أن تؤدي الأنساق القيمية في المجتمع إلى التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية (وفي النموذج الذي قدمه ماكس فيبر عن الأخلاق البروتستانتية خير شاهد على ذلك) . وقد يكون الدافع هو تحقيق الأمن القومي والعزة الوطنية أو الرغبة في تحقيق الإزدهار المادي . وقد يستخدم القهر السياسي كأداة لحشد القوى

للعاملة المطلوبة ، كما يمكن أن تؤدي بعض العوامل الاقتصادية مثل ضغط السكان على الرقعة الممدودة للأرض الزراعية إلى إحداث نفس الأثر . وفي بعض الأحيان يعمل مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية على الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية ، مثل حالات فرض الضرائب على الفلاحين وعدم تحصيلها في صورة أخرى عدا النقود . كذلك يمكن أن تلعب الضغوط الاجتماعية دوراً هاماً في هذا عندما يندفع أفراد المجتمع طلباً للتغيير لا لشيء إلا للتخلص من الأعباء التي يفرضها النظام العتيق . وتؤثر الصور المتباينة تأثيراً كبيراً على عملية التكيف للتحديث .

٣ - التنوع في المسارات التي تتخذها التنمية . - قد تبدأ التنمية الاقتصادية بإدخال الصناعات الإستهلاكية الخفيفة أو قد تكون نقطة البداية متمثلة في إدخال برامج للصناعة الثقيلة أولاً . كما أن الحكومة قد تتدخل ، إن سلباً أو إيجاباً ، في التأثير على معدلات التنمية الاقتصادية وتشكيل أنماط الاستثمار ، وقد يكون إيقاع حركة التصنيع سريعاً أو متسماً بالبطء ، وتؤثر كل هذه العوامل على طبيعة التغير البنائي ومدى التمرن الذي ينجم عن هذا التغير .

٤ - التباين في درجة التقدم التي يحرزها التحديث . - فقد تختلف المجتمعات فيما بينها في توزيع الصناعات الناشئة بالنسبة لاقتصادياتها المتقدمة ، كما قد تتباين فيها طبيعة العلاقات الجديدة بين الدولة والاقتصاد وبين الدين والدولة وما إلى ذلك . وعلى الرغم من أن كافة الدول الصناعية تشترك في هذه الصفة (صفة الوصول إلى درجة كبيرة من التصنيع) فإنه تظل هناك فروق نوعية بين هذه المجتمعات . وعلى سبيل المثال فإن النظام الطبقي يختلف في بريطانيا عنه في أمريكا بالنسبة لأهميته الاجتماعية وذلك على الرغم من أن الدولتين تتمتعان بدرجة عالية من التصنيع .

٥ - التباين في توقيت ونوعية الأحداث الدرامية التي تقع أثناء عملية

التنمية ، فاندلاع الحروب وقيام الثورات علاوة على حدوث الكوارث الطبيعية وكذلك الهجرات السكانية الضخمة ، كل هذا يؤثر على مجرى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

يبدو من العسير إذن التوصل إلى تعميمات إمبريقية صلبة حول التطور الذى يطرأ على البناء الاجتماعى إبان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك نظراً لمصادر التباين المتعددة التى أشرنا إليها . وعلى أية حال ، فإن مطلبنا الآن ليس البحث أو الوصول إلى مثل هذه التعميمات بقدر ما نهدف إلى تقديم وصف موجز لعدد من من التغيرات النهائية ذات الطابع العام كل العمومية والمرتبطة بعملية التنمية . ويمكن إجمال هذه التغيرات فى ثلاثة أولاهها التباين البنائى ، والثانى هو التكامل ثم صور الاضطرابات الاجتماعية . ويمكن استناداً إلى هذه التغيرات الثلاثة أن نحدد ونصنف ونحلل التجارب التنموية التى مرت بها مختلف الدول . وتحديد تلك أوجه التباين التى ذكرناها هنا الاستجابة المميزة لدولة من الدول إزاء تلك الأشكال العامة للتنمية .

٢ - التباين البنائى إبان مراحل عملية التنمية :

يمكن أن يستخدم اصطلاح التباين البنائى للإشارة إلى كافة التغيرات البنائية التى تصاحب عملية التحول من المجتمع قبل الصناعى (الزراعى) ، إلى المجتمع الصناعى . وهو يعنى ببساطة التحول من البناء المتعدد الوظائف والأدوار إلى البناء الذى يغلب عليه طابع التخصص ، وفيما يلى عدد من الأمثلة الشائعة عن هذا التباين :-

١ - يتحول نمط الإنتاج من الإنتاج فى المنزل إلى الإنتاج فى المصنع ، ويزيد تقسيم العمل ، وتنتقل النشاطات الاقتصادية من إطار الأسرة إلى المصنع .

٢ - مع شيوع نمط التعليم الرسمى تنتقل وظيفة التربية والتدريب من

الأسرة والمؤسسة الدينية وتضطلع بها مؤسسة متخصصة على نحو دقيق
هى المدرسة .

٣ - يتميز الحزب السيامى المعاصر ببناء أكثر تعقيداً من ذلك الذى
كان يعتمد على مجرد التعصب القبلى ، وفى نفس الوقت لا يخضع الحزب
للأغلال التى قد تحد حركته ، ممثلة فى الولاء للأسرة أو التصارع على
زعامات التقليدية .

ومن كل ماسبق يمكن تقديم تعريف صورى للتباين البنائى على أنه
انقسام يحدث فى دور أو تنظيم اجتماعى معين إلى دورين أو تنظيمين أو أكثر
تؤدى وظائفها بفعالية فى الظروف الجديدة . وتتميز الوحدات الاجتماعية
الجديدة بأنها متمايزة بنائياً بعضها عن البعض الآخر ، وعندما ننظر إليها
باعتبارها كلا متماسكاً نلاحظ أنها تعادل فى وظائفها الجديدة الوظيفة
الأصلية للنسق (١١) .

وبغنى التباين بالدرجة الأولى التغيرات فى بنية الدور ، وهناك لا ينبغي
الخلط بين فكرتين متقاربتين أولاهما تناول السبب أو الحافز الذى يدفع
للدخول فى الدور المتباين . وعلى سبيل المثال يمكن أن يظهر نظام العمل
المأجور بغرض تحسين الأحوال الاقتصادية أو نتيجة القهر السياسى ، أو
حتى نتيجة للرغبة فى إنجاز بعض الإلزامات التقليدية (كاستخدام الأجر
الذى يحصل عليه العامل فى توفير دوة أو مهر) ، وينبغى على الباحث
الاحتفاظ بهذه المبررات فى ذهنه منفصلة عن التباين ذاته الفكرة الثانية
تتعلق بتكامل الأدوار المتباينة . فحينما يظهر نظام العمل المأجور على سبيل
المثال تنشأ معه فى تلازم تشريعات الأجور ونقابات العمال وكلها تهدف
إلى تنظيم العلاقات بين الإدارة والعمال ، بدرجات متفاوتة من النجاح .

(11) Neil J. Smelser, Social Change in the industrial Civil-
ization (Chicago : University of Chicago Press, 1959), p. 5.

وعلى الرغم من أن عمليات إعادة التكييف تلك تؤدي إلى ظهور وحدات اجتماعية جديدة إلا أنها ينبغي أن تدرس مستقلة عن التخصص في الأدوار بالنسبة للوظائف الأخرى .

٣ - تباين الأنشطة الاقتصادية :

يشيع في الدول المتخلفة نظام إنتاجي يركز أساساً على الوحدات القرابية ، وتسيطر اقتصاديات الإعاشة على الإنتاج وتوجد بعض الصناعات التكميلية وإن كانت تعتمد هي الأخرى على نظام الأسرة ، ويتم إنجازها على مستوى القرية ، والطائفة في بعض الحالات . كما يقوم الاستهلاك كذلك على الأسرة والقرية على نفس النحو . وفي الإنتاج الزراعي بغرض سد حاجات الاستهلاك يكون القسط الأكبر من عمليات التبادل موجوداً داخل الأسرة الواحدة أو بين الأسر بعضها بعضاً . ويعني هذا بالدرجة الأولى أن كلامنا عن الإنتاج والاستهلاك يتم في نفس الإطار الاجتماعي ، وتركز نظام التبادل في القرية والمجتمع المحلي (مثل المقايضة) وفي أنساق التدرج الاجتماعي (إعادة التوزيع تبعاً لعضوية طائفة معينة) وفي الأنساق السياسية (متمثلة في فرض الضرائب والجزية والعمل القهري) . وفي ظل مثل هذه الظروف تعاني السوق من حالة تخلف شديدة وتنضال قيمة النقود كمعبر مستقل في حركة السلع والخدمات .

وعندما ينمو الاقتصاد تبدأ كثير من الأنشطة الاقتصادية في التحول من مركب الأسرة ، المجتمع المحلي Family - Community Complex ، فني الزراعة يبدأ إدخال الغلات النقدية باعتباره علامة على تباين الأطر الاجتماعية للإنتاج والاستهلاك . ويؤدي هذا إلى تقويض نظام الإنتاج الزراعي المرتكز على الأسرة باعتبارها وحدة إنتاجية . وفي الصناعة يمكن تحديد عدد من مستويات التباين ، فالصناعة المنزلية التي تمثل أبسط أشكال الصناعة توازي نظام اقتصاديات المعيشة في الزراعة ، حيث توفر الصناعة المنزلية الحاجات

الأساسية للعامل دون وجود تبادل تجارى واسع : كما أن الصناعات اليدوية تفصل بين الإنتاج والاستهلاك ، وإن زاد الاستهلاك على مستوى المجتمع المحلى . على حين تتضمن الصناعة المنزلية (التى تعرف باسم الصناعة الكوخية) Cottage industry نوعا من التباين بين الاستهلاك والمجتمع المحلى حيث أن الإنتاج يتم للوفاء باحتياجات السوق الخارجى الكبير من خلال تاجر الحملة الذى يقوم بالتعاقد لشراء الإنتاج ثم يقوم هو بتوزيعه على تجار التجزئة (١٢) . علاوة على ذلك فإن الصناعة تعمل على فصل العامل عن رأس ماله من ناحية وعن أسرته من الناحية الثانية .

ويظهر نفس التباين فى نظام التبادل التجارى ، فالسلع والخدمات التى كان يتم تبادلها على أسس غير اقتصادية يتم اجتذابها إلى السوق بشكل متزايد . كما تبدأ النقود فى التحكم فى حركة السلع والخدمات ومن ثم تنقوض الجزاءات السياسية والدينية والأسرية التى كانت تتحكم من قبل فى حركة النشاط الاقتصادى .

ومن الناحية الامبيريقية يمكننا أن نصف الاقتصاديات المتخلفة وشبه المتخلفة تبعا لدرجة انتقالها من حالة التجانس إلى حالة التباين . وعلى سبيل المثال ، فإنه يمكن اعتبار العمالة المهاجرة حالة وسطا بين الانخراط الكامل فى سلك العمل المأجور والارتباط القوى بالحياة التقليدية فى المجتمع المحلى . كما أن الصناعات الكوخية تؤدى إلى وجود الأسواق المتسعة لتصريف المنتجات ، فإنها تحافظ فى ذات الوقت على ربط الإنتاج بالنظام الأسرى ، وكذلك يؤدى استئجار أسر معينة للعمل فى المصانع إلى عودة ظهور نظام الإنتاج الأسرى . كما يمثل اتفاق العائد من العمل ، فى المصانع لتقديم المهور نموذجا لعدم الاندماج الكامل فى ذلك البناء الصناعى الحضرى القائم على

أساس تباين الأدوار . وتعود بعض أسباب هذه الحالة إلى أن السكان يبدون مقاومة للتخلي عن الأساليب التقليدية التي اعتادوها ، كما أن هناك إقبالا على المشغولات اليدوية علاوة على نظم التفرقة العنصرية ضد العمال الوطنيين . مجمل القول أن مفهوم التباين البنائي يتيح أداة يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى التغير الذي أصاب البنية الاقتصادية للمجتمع .

٤ - التباين في أنشطة الأسرة :

ومن الآثار التي ترتبت على انتقال الأنشطة الاقتصادية من نطاق القرابة أن فقدت الأسرة بعض وظائفها السابقة وأصبحت مجرد بناء متخصص ، فهي لم تعد مثلاً وحدة اقتصادية منتجة . وبدأ الأبناء يتسربون خارجها واحداً تلو الآخر بحثاً عن العمل خارج نطاق المجتمع المحلي بأكمله وليس الأسرة وحدها . وتحددت وظيفة الأسرة في مجرد الإشباع العاطفي والتنشئة الاجتماعية وحسب . وعلى الرغم من موجود محاولات للتوفيق بين التباين البنائي للنسق ووحدياته ، متمثلاً في هجرة العمالة واستئجار الأسرة للعمل ، فإن الانحياز السائد يحيد الفصل بين وظائف الأسرة والأنشطة الاقتصادية .

ونذكر فيما يلي عدداً من العمليات التي تصاحب التباين الذي طرأ على أنشطة الأسرة :-

(أ) اضمحلال العمل داخل نطاق الأسرة .

(ب) تزايد الضغوط التي ترمي إلى عدم تدخل الأسرة في تنظيم وإدارة العمل ، ويمكن أرجاع هذه الضغوط إلى فكرة الرشد الاقتصادي . وغالباً ما يستقر هذا التدخل الأسري في المستويات الإدارية بشكل خاص ، وفي بعض الحالات (كاليابان مثلاً) تستمر الروابط العائلية في أداء عملها كأساس رئيس لانجاز الأنشطة الاقتصادية .

(ح) يأخذ الضبط الذي كان يمارسه الأقارب وكبار السن على الأمرة

الصغيرة (١٣) في الاضمحلال التدريجي والانهيـار وبعد هذا سمة أساسية من سمات تميز الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة .

(د) ونتج عن انهيار الضبط الذى كان يمارسه الكبار شيوع حرية الاختيار الفردى والإحساس بالحـب وما شابه هذا من معايير لاختيار القرين ، وأدى هذا بدوره إلى ضعف تدخل الآباء والاقارب فى تزويج أبنائهم كما كان الحال من قبل .

(هـ) ونجم عن كل ما سبق تغير منزلة المرأة التى لم تعد مجرد تابع لزوجها من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما صاحب هذا اشتداد مساعد الحركات النسائية .

وعلى هذا النحو يؤدى التباين البنائى إلى تفويض الأشكال القديمة للتكامل فى المجتمع ، فالضوابط التى كانت تمارسها الأسرة الممتدة تبدأ فى الذوبان فى الأبنية الاجتماعية الجديدة التى ينطوى عليها التباين ؛ كما تظهر مشكلات جديدة نتيجة للتخلى المستمر عن الأشكال القديمة للتكامل ، ومن ثم تظهر صور جديدة للتكامل لإحداث توازن مع التغير الطارىء .

٥ — التباين فى الأنساق الدينية :

على الرغم من تباين التأثير الذى تمارسه أنساق المعتقدات الدينية والقومية

(١٣) تعد الأسرة النووية المستقلة خاصية هامة من خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة . ويعود شيوع هذه الأسرة إلى عدد من العوامل أهمها سيطرة النزعة الفردية التى أنمكتست على كثير من المظاهر كالملكية والقانون والأفكار الاجتماعية العامة المتعلقة بسعادة الفرد ورضاـة الذات ، كما يعود إلى شدة الحراك الجغرافى والاجتماعى . ولقد خضعت الأسرة النووية الحديثة لمؤثرات عديدة منها عدم قدرة الدولة على تحقيق السعادة للإنسان ، مما اضطره إلى الاعتماد على الأسرة فى أوقات الأزمات . . . ويعتمد هذا النمط من الأسرة فى تحقيق تضامنه على الجاذبية الجنسية ورفقة الآباء والأطفال ، بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة د . محمد الخوهري وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .

(م ١٦ — علم الاجتماع)

على التنمية الاقتصادية ، إلا أنها يمكن أن تشكل حافزاً أو معوقاً . وفي هذا الصدد ، يساعدنا منطق التباين على الوصول لتفسير لهذه التأثيرات المتناقضة ، ففي المراحل الأولى من عملية التنمية ينبغي القضاء على كثير من الأفكار التقليدية في سبيل إفساح المجال لظهور أبنية اجتماعية أكثر تخصصاً وتحيزاً ، إلا أنه نظراً لأن هذه الأفكار تضرب بجذورها في قلب التنظيم الاجتماعي القبلى وتعد أساليباً مستقرة ومتعارفاً عليها للتكامل الاجتماعي ؛ فإن اقتلاع هذه الإلتزامات والأساليب العتيقة يتطلب إلزاماً قيمياً عاماً وقوياً لانتزاع الأفراد من ارتباطاتهم التقليدية . وهناك ثلاث عوامل يمكن أن تشكل الأداة التي يتحقق بواسطتها تنفيذ هذا الهدف ، وهى المعتقدات الدينية والتطلعات القومية ثم الأيديولوجيات السياسية . إذ يمكن استغلالها في المناداة ببذل النفس والنفيس في سبيل الوصول إلى الغايات التي يرمى المجتمع إلى تحقيقها ،

إلا أن هذه الأنساق القيمية تحمل معها بذور ضغظها . وقد أبدى فيبر ملاحظة ثاقبة حين رأى أن الرأسمالية وقد بلغت أوج ازدهارها في القرن العشرين لم تعد بحاجة لتلك القيم التي استندت إليها في نشأتها وهى الأخلاق البروتستانتية (١٤) فقد استطاعت الرأسمالية بفضل النجاح الذى أحرزته وسيطرتها على معظم — إن لم يكن كل — العالم الغربى في أن تقيم لنفسها قيمياً أخلاقية جديدة على أسس صلبة ، ونعنى بها قيم الرشد الاقتصادى . وهذه القيم الاقتصادية لم تعد بحاجة إلى تلك التبريرات التي كانت في أمس الحاجة إليها لتثبيت قواعد التحول الاقتصادى الجديد في بداية عهده .

ويشكل تطور تلك القيم المستقلة خطوة نحو علمنة القيم التقليدية . وإبان تلك العملية تظهر وتستقر مجموعة من الجوانب النظامية السياسية والاقتصادية والعلمية على أسس مستقلة . فلم تعد القيم التي تحكم هذه الجوانب خاضعة

(14) Max Weber Partestant Ethic and the Spirit of capitalism (London : Allen of Unwin, 1943), pp. 181-262.

بشكل مباشر للمعتقدات التقليدية بل لمجموعة من الأسس العقلية المستقلة ،
ويزداد الاتجاه نحو النمو كلما حلت هذه القيم العقلية المستقلة محل القيم
التقليدية .

وباضطراد حدوث التباين تخضع القيم القومية وما إليها لعملية علمية
مماثلة لتلك التي خضعت لها القيم التقليدية ، فكلما أحرز المجتمع تقدماً في
طريق تكوين تنظيمات اجتماعية مركبة كلما أفسح المجال للأنساق القيمية
الرشيدة المستقلة لتحل محل القيم القومية المتشعبة . وعلى سبيل المثال فإن البناء
الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى قد بدأ أكثر ميلاً نحو إدخال ميكانزمات
مستقلة فى الأسواق علاوة على إطلاق حرية البحث العلمى فى بعض المجالات
أكثر من ذى قبل ، وارتبط هذا أساساً باضطراد عملية التباين البنائى فى
المجتمع . ولم تكن هذه الإجراءات راجعة أساساً وبشكل مباشر إلى قيم
القومية أو الشيوعية ، وإنما إلى عوامل اقتصادية اجتماعية

وهكذا يكون عنصر التناقض فى الدور الذى تلعبه القيم الدينية أو القومية ،
فحيثما شجعت على القضاء الأنماط التقليدية يمكن أن تعتبر حافزاً على التنمية
الاقتصادية ، أما إذا عملت على الحفاظ على شكلها التقليدى وقاومت
عمليات العلمنة يمكن أن تصبح نفس القيم معوقاً فى سبيل التقدم الاقتصادى
والتغير البنائى .

٦ - التباين فى أنساق التدرج الاجتماعى :

تلعب فكرة الوراثة ascription والإنجاز achievement دوراً بالغ الأهمية
فى تحديد المراتب التى يحتلها الأفراد فى أنساق التدرج الاجتماعى ،
ويلاحظ فى العادة أن الأشكال الجماعية للحراك (فى مقابل الشكل الفردى
له) ترتبط بشكل نمطى بالأشكال الوراثة فى التدرج .

وتتسم كثير من المجتمعات المتخلفة بوجود نسق للتدرج الاجتماعى قائم

على الوراثة (١٥) ؛ ومن ثم فإنها تشهد بالتالى أشكالا جمعية للحراك ، وفى ظل ظروف التنمية الاقتصادية يتضمن التباين البنائى تغيرا فى كلتا الصفتين :

١ — حيث تظهر معايير تقديمية جديدة على الانتماء الموروث ، وهذا ما لاحظته ماكين ماريوت Mchin Mariott فى دراسة للتغير الاجتماعى فى قرية « هاريل » فى الهند حيث يقول :

« اكتسبت معايير الثروة الشخصية والنفوذ والسمعة الطيبة مكانة بارزة فى ترتيب الناس طبقيا ، وبدأت تحل محل التصنيفات القديمة القائمة على أساس الطائفة . ولما كانت تلك الأسس لا ترتبط بوضوح بأى نظام شمولى للتجمعات التضامنية فإن التقييم يتم على أساس الصفات الحقيقية التى يتمتع بها الفرد أو الأسرة بما هى عليه . وقد أثار هذا الاتجاه الجديد القائم على أساس الفردية شقاقا كبيرا بين أفراد القرية » (١٦) . ويعنى هذا أن الطوائف المهنية والجماعات الاثنية والتجمعات الدينية التقليدية تضمحل فى قيمتها بالضرورة ، فى كل جوانب النسق أثناء عملية التنمية ، بل إنها قد تزداد وتبرز فى الجانب السياسى على وجه الخصوص حيث تلجأ إليها جماعات المصالح أو الجماعات

(١٥) وضع بارسونز خمسة أزواج من متغيرات النمط Pattern Variables للتمييز بين المجتمعات ، نذكر منها ثلاثة هى الوراثة فى مقابل الانجاز- ascription versus achievement ، والانتشار فى مقابل للتخصيص diffuseness versus specificity ، والنزعة الشاملة فى مقابل النزعة الخاصة Universalism Versus Particularism : وتمثل الأولى فى كل زوج سمة من سمات المجتمعات المتخلفة على حين تمثل الثانية من صفات المجتمعات المتقدمة فمثلا يقوم الترتيب الطبقي وتوزيع الأدوار فى المجتمعات المتخلفة على أساس الانتساب العائلى أو الوراثة أو المركز الاجتماعى الموروث وليس على أساس ما يستطيع هذا الشخص أن يقوم به ، أما فى حالة المجتمعات المتقدمة ؛ فإن المعيار الاساسى هو قدرة الشخص على أداء العمل المنوط به انجازه ، ومن أجل التحقق من ذلك تجرى اختبارات أو يشترط الحصول على درجة علمية معينة . (المترجم)

(16) Mc Kain Marriot « Social Change in an Indian Village , Economic Development and Cultural Change (1952-1953). I. 153.

المرجعية بغرض فرض الولاء للنظام . ونظراً لأن معايير الوراثة هي الأساس الوحيد للترتيب الطبقي ، فإنها تميز أكثر من ذى قبل عن المعايير السياسية والاقتصادية وما إليها .

٢ — يزداد الحراك الفردى من خلال التنظيمات الرئاسية المهنية ، ويعتبر هذا علامة على الانفصال الذى يقع بين ممارسة الفرد لوظيفته معينة وبين انتمائه الأسرى . بالإضافة لهذا فإن الحراك الفردى يصبح بديلاً للحراك الجمعى ، فالأفراد ، وليست الطوائف أو القبائل هم الذين يتنافسون على احتلال المكانات العالية فى المجتمع ، وتمثل ظاهرة التزايد المضطرد فى الحراك الفردى إحدى العلامات المميزة لظاهرة التصنيع ، إلا أن هذا لا يمنع من وجود صوره للتباين القوى فى رموز المكانة ، وادبولوجية الطبقات بين المجتمعات الصناعية بعضها والبعض الآخر .

٧ — تكامل الأنشطة المتباينة :

وجه دوركايم عناية خاصة نحو دراسة ميكانزمات التكامل فى ظروف تزايد انعدام التجانس الاجتماعى ، وعلى سبيل المثال فإن تقسيم العمل المتزايد (والذى يدل على التباين) يلزمه زيادة فى الميكانزمات التى تعمل على تنسيق وتقوية التفاعل بين الأفراد عند أدائهم لأدوار متباينة فى المجتمع ، وقد اعتبر دوركايم البناء القانونى أهم أدوات التضامن الاجتماعى . وإن كان الباحث لا يعدم وجود عدد كبير من قوى التضامن فى المجتمع خلاف البناء القانونى .

ولذلك فالتباين لا يعد عاملاً كافياً لتحديث المجتمع : وتحفز عملية التنمية تقدماً كلما كان هناك تداخل منسجم بين التباين والتكامل . وعلى النقيض من ذلك فإن عملية التكامل ذاتها تفرز أبنية أكثر تبايناً مثل نقابات العمال والجمعيات والأحزاب السياسية . وفيما يلى عدد من الأمثلة التى توضح عملية التكامل المركبة فى عدد من النظم الاجتماعية .

٨ - الاقتصاد والأسرة :

لم يحدث سوى انفصال يسير بين الاقتصاد والأسرة في ظل النظام الاقتصادي البسيط القائم على أساس اقتصاديات المعيشة والصناعة المنزلية ، فكل من أدوار الأسرة والأدوار الاقتصادية تتداخل وتستقر في النسق القرابي . وتستمر عملية التكامل بين هذه الأنشطة المتباينة وغير المتخصصة على أساس الأبنية الأسرية والمحلية ، وكذلك توجد في التقاليد الدينية التي تعزز قوة هذين البنائين والأسرة والمجتمع المحلي .

أما في ظل ظروف التباين الاجتماعي ، فالأمر مختلف ، حيث ينفصل الإطار الاجتماعي للإنتاج عن ذلك الذي يتم فيه الاستهلاك ، وتباعد الأدوار الإنتاجية لأفراد الأسرة من كافة النواحي جغرافيا وبنائيا في أدوارهم العائلية . وهذا التباين يؤدي إلى عدد من مشكلات التكامل والمتعلقة بكيفية معرفة العمال بأخبار فرص العمل المتاحة لهم ، وكذلك كيفية إحداث تكامل بين مصالح الشركات وتطلعات واهتمامات الأسر ، بالإضافة إلى كيفية حماية الأسر من تقلبات الأسعار في السوق . وبينما كانت القرابة والخيرة تعمل على مواجهة مثل هذه المشكلات في المجتمعات التقليدية ، فإن التنمية أدت إلى ظهور عدد لا يحصى من الأجهزة والنظم التي تركز لمواجهة هذه المشكلات مثل مكاتب تشغيل العمال والنقابات والأجهزة الحكومية التي تعمل على توظيف العمالة والجمعيات التعاونية علاوة على مؤسسات الإئتمان والإدخار وكلها تتضمن هيئات متخصصة في إحداث التكامل .

٩ - المجتمع المحلي :

لوحث وقام التصنيع في القرية أو حتى وسط مجموعته من القرى لأمكن الإبقاء على روابط المجتمع المحلي والحفاظ على العلاقات الأسرية في ظل مثل تلك الظروف . إلا أن الزحف الحضري قد خلق نوعاً من العلاقات اللاشخصية ، ونتج عن هذا إغراق المدن الكبيرة بالجماعات التطوعية في

دور العبادة والتقابات والمدارس والنوادي الرياضية وجماعات العون المتبادل إلى آخر ذلك من أنواع التجمعات التي تقدم بديلاً للأسرة والمجتمع المحلي :

ومع ذلك فإن هذا النمو المتزايد للتجمعات التكاملية فهم يقدمون إلى الحضر سعياً وراء التمايز ثم يعودون ثانية إلى القرى وهم ينشدون ، وفي المدن ذاتها يمكن أن يكون الارتباط على الأساس العائلي أو الانتماء لنفس القرية أو القبيلة هو المعيار الوحيد للتكامل ، وقد يضمحل هذا المعيار تدريجياً ليحل محله معيار التجمعات الوظيفية القائمة على أساس المصلحة الاقتصادية أو السياسية المشتركة :

١٠ — البناء السيامي :

يرتبط التكامل السياسي في المجتمعات التقليدية بعلاقات القرابة والانتماءات القبلية بالإضافة إلى ملكية الأرض الزراعية وكذلك السيطرة على الغيب والتعامل مع المجهول (من خلال السمر) وخاصة في المجتمعات المتخلفة ، وتكون الصيغ السياسية الموجودة من الزعامات القبلية وجماعات القرابة ومجالس الكبار وقيادات الإقطاع والسحرة الذائعي الصيت :

وعندما تتعقد الأبنية الاجتماعية تتطور النظم السياسية بحيث تتلائم مع الأوضاع الجديدة للبناء . وقد حدد كل من ماير فورتس Meyre Fortes وإيفانز بريتشارد E. E. Evans-Pritchard ثلاثة أنماط في النظم السياسية

في أفريقيا التي يمكن ترتيبها تبعاً لدرجة تباينها مع علاقات القرابة : —

١ — مجتمعات صغيرة ، نضم أكبر وحداتها السياسية أولئك الذين يشتركون في الانتماء لعائلة واحدة . وهكذا تتداخل السلطة السياسية مع العائلة والتنظيم القرابي بشكل لا ينفصم . ١

٢ — المجتمعات التي يمثل الإطار السياسي فيها النواة التي تعمل على تكامل عدد من البندقات القرابية .

٣ - المجتمعات التي يكتسب التنظيم الإدارى فيها صيغة رسمية وتتطور هذه الأبنية فى اتجاه التباين كلما ازداد عدد السكان وتعقدت نظمها الاقتصادية والثقافية وهالت إلى عدم التجانس (١٧) ، ومع تحرر البلدان الأفريقية من الاستعمار ظهرت إلى الوجود نظم سياسية تضم أحزاباً سياسية ومجالس تشريعية وجماعات ضغط علاوة على النظم النيابية فى بعض الأحوال (١٨) . وهذا التكامل السياسى الأوسع مدى يركز أحياناً على توسيع وتعديل مبادئ التكامل التقليدية . وعلى سبيل المثال فقد ذكر سليج هاريسون Slig Harrison أن التطورات الحديثة فى الهند قد أدت إلى تحويل أهمية اللطافة المغلفة من القرية التقليدية والعائلة الممتدة إلى ظهور جماعات طائفية مؤثرة Tast Labbies صارت تشكل واحدة من أقوى وأعتى وأشر القوى السياسية المؤثرة فى حياة الهند الحديثة (١٩) . وسننترق فيما بعد للحديث عن الآثار السلبية التى يخلفها استمرار صيغ التكامل التقليدية فى الأبنية الجديدة .

وتوضح الأمثلة التى ذكرناها آنفاً كيف أن التباين الذى يحدث فى المجتمع يؤثر على مجال التكامل فيه . وتؤدى الأبنية التكاملية الناشئة إلى زيادة تماسك البناء الاجتماعى الذى تهدده قوى التباين بالزوال . وفى كثير من الحالات تكشف قوى التكامل الجديدة عن قدر كبير من عدم الاستقرار ، إذ يتضح مثلاً أن النقابات العمالية تتحول لتصبح أحزاباً سياسية . علاوة

(17) Mayer Fortes and E. Evans - Priehard, African Political Systems (London : Oxford Uuniversity Press, 1940), pp. 1-25.

(١٨) تمثل جماعات الضغط Pressure Groups (وأحياناً تسمى اللوبى Lobby) فى الوقت الحاضر جزءاً من النظام السياسى ، وهى جماعات ذات بناء رسمى يجمع بين أعضائها المصالح المشتركة - طالما هى تسعى إلى التأثير فى العمليات التى تقوم بها الحكومة : ومن الأمثلة على ذلك اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية .

(19) Selig Harrison, India , The Most Dangerous Decades (Princeton University Press, 1960), pp. 100 ff.

على تحول أندية كرة القدم إلى جماعات دينية : : وهكذا : ويؤكد هذا الخلط الحاجة الشديدة للإصلاح إلى إعادة التكامل في ظل ظروف عمليات التباين غير المنتظمة والسريعة الإيقاع . وتمثل الاستجابة الأولية في محاولات متعثرة للتعليم من التجربة والخطأ لكثير من مظاهر التكامل الطارئة .

لقد سبق وأشرنا إلى بعض الآثار البنائية المترتبة على التقدم التكنولوجي والتحول إلى زراعة الغلات النقدية في الزراعة وإلى التصنيع . ولكن ينبغي ألا يغيب عن الأذهان حقيقة هامة هي أن التغيرات البنائية لا تنجم عن التصنيع وحده وحسب . فقد وقعت تغيرات بنائية هائلة وبعيدة المدى في كثير من الدول التي لم تبدأ سوى أول خطواتها في طريق التصنيع . وعلى سبيل المثال فقد أدى الاستعمار ، أو ما شابه ذلك من صور الهيمنة الاقتصادية ، إلى تباينات واسعة في الغلات النقدية والعمل المأجور علاوة على إدماج السوق المحلي في الاقتصاد العالمي بما يترتب على ذلك من تأثير الأسواق المحلية بالتذبذب الحادث في الأسعار على المستوى العالمي . ومن ثم ، فإن كثيراً من التغيرات البنائية التي سبق ذكرها علاوة على صور الاضطرابات الاجتماعية التي سنأتي إلى ذكرها في الحال تميز المجتمعات التي لم تميز بعد بمرحلة التصنيع .

١١ - الانقطاع في التباين والتكامل : صور الاضطرابات الاجتماعية :

يحتمل أن نحمل التغيرات البنائية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية آثاراً تنسب في تصدع النظام الاجتماعي العام وذلك للأسباب التالية : -

١ - يتطلب التباين خلق أنشطة ، ومعايير وجزاءات جديدة ، علاوة على الوضع السياسي الجديد وهيئة القائمة على أساس المهنة وما إلى ذلك . وهذه عادة ما تتصارع مع أشكال الفعل القديمة التي تهيمن عليها عادة الإنسان التقليدية كالنظم القرابية مثلاً . وتمثل هذه المقاييس التقليدية أكثر العقبات صلابة في وجه التحديث أو عندما تتعرض لتهديد ما فلها تأثير

معارضة قوية وصلبة المراس .

٢ — علاوة على ذلك فإن التغير النهائي يتسم بعدم الانتظام إبان عملية التنمية . وعلى سبيل المثال ، فإن القوى الأوربية المستعمرة قد عملت على إدخال تغييرات جذرية على الأطر السياسية والاقتصادية والبروية في المستعمرات ، ومع ذلك عمدت إلى الحفاظ على بقاء النظم الطبقية والدينية والأسرية بعيداً عن متناول يد التغير .

وتمثلت المشكلة الأساسية في المستعمرات في التوقع بأن السكان الوطنيين سيتقبلون الأوضاع النظامية الحديثة ، وأنهم سوف يؤدّون الأدوار الملوطة بهم وخاصة في المجالين السياسى والإدارى ، بينما ينكرون عليهم بعضاً من الجزاءات الأساسية الكامنة في هذه الأوضاع . كما يتوقع منهم أن يتصرفوا على ضوء نظام للحوافز مشتق من بناء اجتماعى مختلف تحاول القوى الاستعمارية والحكام الأجانب فرضه على السكان المحليين (٢٠) إلا أن صور الانقطاع تلك لا تحدث في ظل السيطرة الاستعمارية فحسب ، بل إنها توجد كذلك في ظروف الاستقلال ؛ ففي داخل النظام الاقتصادى ذاته نلاحظ أن التصنيع يدخل بشكل غير موازن وغير متناسق مع غيره من عناصر البناء الاقتصادى والاجتماعى المستقر . ويقوم التباين الناجم عن التغيرات الزراعية والصناعية والحضرية في علاقة غير ثابتة (متأرجحة) مع التكامل . وتحمل كلتا القوتان (التباين والتكامل) في طياتهما كثيراً من الاختناقات وصور التخلف ، وكلما أسرع إتباع التحديث كلما اشتدت الأزمات الناجمة عن الانقطاع في التكامل

٣ . وتنفق صور الاستياء والسخط من هذا الانقطاع كلما بذلت محاولات

(20) S. N. Eisenstadt « Sociological Aspects of Political Development in Underdeveloped Countries ». Economic Development and Cultural Change (1956-1957), v. 298.

للتغلب عليه . ومع أنه يمكن التغلب جزئيا على بعض صور انقطاع من خلال
الاجراء لبعض الوسائل التكاملية المستحدثة مثل النقابات والروابط والأندية
والنظم الحكومية . إلا أن هذه الوسائل الجديدة يمكن أن تقابل بمعارضة قوية
من جانب بعض المصالح التقليدية الراسخة نظراً لأن الأشكال الجديدة تمثل
خطراً داهماً على أنساق التضامن القديمة المتماسكة . وتكون النتيجة : صراع
عنيف يدور على ثلاثة محاور ، محور القوى التقليدية ومحور التباين ثم محور
التكامل . وينبثق عن هذه الظروف احتمالات لانهاية لها لتشكل عدد من
الجماعات المتصارعة .

و يمثل القلق والعداوة والوهم الاستجابات الكلاسيكية الثلاثة لصور الانقطاع
في التكامل ، وتبلور هذه الاستجابات ، إذا قلر لها واتخذت شكلا جمعيا ،
في عدد لا حصر له من الحركات الاجتماعية مثل الاحتجاج السلمى أو العنف
السياسى أو التعصب للقومية أو الثورة أو الحركات السرية عموما . وهناك دلائل
تشير إلى أن أغلب المنضمين لهذه الحركات يعانون أكثر من غيرهم من الأوضاع
غير السليمة التى تنجم عن التغير البنائى ، وقد ساق « جاكوب » المثال التالى
تدليلا على تلك القضية :

« لقد ظهرت النزعة القومية في جنوب شرق آسيا مع التغييرات التى
أجبرت الفلاحين على التخلي عن زراعة اقتصاديات الإعاشة لاتنتج مايكفى
لسد رمق الفلاحين ، كما كان الحال في جاوة . وقد صاحب ذلك التطور
إدخال اقتصاديات النقود وكذلك العمل على شل القرية كوحدة حياة ، وانتهى
الأمر إلى إرساء عهد طويل من التبعية الاقتصادية . (٢١)

وتشير بعض الشواهد النظرية والامبيريقية والنظرية الأخرى إلى
أن الحركات الاجتماعية تجتذب أولئك الذين قضى التباين الاجتماعى

(21) Hrich N. Jacoby, Agrarian Unrest in Southeast Asia
(New York, Columbia University Press, 1949). p. 246.

على علاقتهم القديمة مع النظام الأصلي ولم يتم تكاملهم بعد مع النظام الجديد . (٢٢)

وتصور أنساق القيم المرتبطة بهذه الحركات الاجتماعية التكامل العظيم الذى سيحدث فى المجتمع ، حيث تتميز كثير من تلك المعتقدات بنحوها نحو العاطفة وبعدها عن السياسات الواقعية ، وعلى سبيل المثال فإن الرموز السياسية والشعارات التى تطرح فى المجتمعات المستقلة حادينا تعمل على إذكاء قيم ومشاعر مطلقة وعامة وجديدة وولاءات قوية للنظام ، فى الوقت الذى لا ترتبط فيه بين هذه القيم وبين قضايا السياسة العملية فى المجتمع (٢٣) وعلاوة على هذا ، فإن أنساق القيم تلك تعكس نوعا من التناقض الوجدانى بين التحديث والنزعة التقليدية . ويردد دعاة النزعة القومية بين الاقتباس من الغرب والاحساس بكرامية كل ما هو أجنبى ، بين النظائر بأنهم سوف يتفوقون على الغرب فى مجال تحديث مجتمعاتهم ، وأنهم سيعملون على بعث ماضيهم التليد بكل ما يحمله من قيم حضارية عظيمة ، كما ينادون بمجتمع قائم على التنظيمات الرئيسية ومبادئ المساواة فى نفس الوقت . (٢٤) وتعمل المعتقدات القومية وما إليها من أيديولوجيات على الجمع بين هذه التيارات المتناقضة فى المجتمع فى رمز واحد كبير ، ويمكن أن تستخدم على أفضل وجه كأداة لإحراز قدر آخر من التنمية الاقتصادية إذا قدر لها النجاح فى هذا .

(22) Willam Kornhauser, The Politics of Mass Society (Glencoe III : The Free Press, 1959), Parts II and III.

S. M. Lipst, The Political Man (Garden City, N. Y : Donbledy, 1960) Chapter 11.

(23) Eisenstadt, « Sociological Aspects of Political Development in Under developed Counties », *od. cit.*, p. 299.

(34) Marry Mattosion, « Ideologies of Delayed Industrialization », Economic Development and Cultural Change (1957-1958), VI. 217-228.

ولإيغنى ماسبق أن كل حالات التنمية تفرز حركات قومية أو اجتماعية عنيفة . وعندما تظهر هذه الحركات إذا حدثت وظهرت — فإنها تتخذ عدد أشكال . وفيما يلي عدد من العوامل التي تلعب دوراً حاسماً في ظهور وتطور صور من الإضطرابات الاجتماعية :

١ — مجال وشدة الاضطراب الاجتماعي الناجم عن التغيرات البنائية ،
« فكلما أسرع إيقاع هذه التغيرات كلما ازدادت مشكلات سوء التكامل في المجتمع » . (٢٥)

٢ — درجة تعقد البناء الاجتماعي وقت حدوث التغيرات (التنمية) .
فكلما قلت درجة تعقد المجتمع ، كلما تكلم رجل الدين ورجل السياسة نفس اللغة ، وتداخلت الاختصاصات ، وارتدت حركة معارضة التغيير مسرحاً معيناً . وقد عرفت الأقاليم الأقل نمواً في أفريقيا على سبيل حركات دينية مثالية للاحتجاج على صور التباين ، على حين شهدت الأقاليم الأكثر تقدماً (بالنسبة للقارة) أنماطاً للمعارضة السياسية العلمانية متمثلة في نقابات العمال والأحزاب الداعية للتغيير (٢٦) .

٣ — مدى قدرة الجماعات المعنية على الوصول إلى القنوات المؤثرة على صيانة السياسات الاجتماعية . ولوقدر لتلك الجماعات الوصول إلى أولئك المسؤولين عن إدخال الإصلاحات المنشودة ، فإن حركات المعارضة سوف تتخذ شكلاً سلمياً . أما إذا سدت في وجهها المنافذ بسبب عزلة الحكام أو تصلب السلطات الحاكمة وعنادها في عدم الاستجابة لمطالب تلك الجماعات فإن المعارضة تفجر أعمال العنف والاضطراب الدموية . ومن ثم تميل صور

(25) Eisenstadt « Sociological Aspects of Political Development in Underdeveloped Countries » . op. cit. p. 294.

(26) Hedghin, op. cit., pp. 95-150.

الدهم والعنف غير المنظم إلى المجتمع حول الطبقات المحرومة والمقهورة وكذلك الجماعات المهاجرة والمعزولة اجتماعياً .

٤ — مدى تشابك المصالح وخطوط الانشقاق ؛ لقد لوحظ أن المجتمعات التي يوجد فيها إنشقاقات إثنية وسياسية واقتصادية متفقة مع بعضها يزيد احتمال حدوث أنواع متعددة من الصراع والحركات الاجتماعية إذا قورنت تلك المجتمعات التي توجد فيها هذه الإنشقاقات متباعدة .

٥ -- نوعية درجة التدخل أو التسلسل الخارجيين لصالح الجماعات المعارضة .

لقد حاولنا حتى الآن أن تقدم تصوراً للعلاقات الممكنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبناء الاجتماعى . وترتكز المناقشة في هذا السبيل على ثلاثة مفهومات محورية هي :

(أ) التباين الذى عنيينا به الصفة التي تسم البناء الاجتماعى عند انتقاله إلى مرحلة تالية أكثر تعقداً .

(ب) التكامل الذى يحدث توازناً ، على نحو ما فى الطابع التنازعى للتباين .

(ج) صور الاضطرابات الاجتماعية والتي تنجم عن الانقطاع الذى يحدث بين التباين والتكامل .

إلا أنه يجب وضع بعض التحفظات على هذا التحليل :

١ -- فنحن لم نحاول توصيف العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية في ذاتها ، ولو أن المناقشة التي دارت حول التباين والتكامل والاضطرابات الاجتماعية كانت تمثل بالطريقة التي عولجت بها محاولة ذات طابع اقتصادى

وتحدد هذه القوى الثلاثة مجرى التنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ أولى خطواتها في المجتمع .

٢ - ولأغراض العرض قمنا بترتيب الفئات الرئيسية الثلاثة في نظام معين ، ففي المقدمة يأتي التباين ثم يليه التكامل وفي النهاية الاضطرابات الاجتماعية . ولا يعنى هذا أننا نفترض وجود علاقات عليه بين هذه العناصر عن تحليل التغير الاجتماعي . على العكس من هذا فان القوى الثلاثة تمثل نسقا تفاعليا . وعلى سبيل المثال فان الاضطرابات الاجتماعية قد تنشأ نتيجة للانقطاع الناجم عن التباين البنائي . ولكن هذه الاضطرابات ذاتها تمثل عاملا هاما في تشكيل مسار عمليات التباين التي قد تقع في المستقبل ، وبالمثل فان التباين قد يؤدي إلى خلق تطورات تكاملية معينة ثم تقوم بدورها بادخال خطوط للتباين الاجتماعي .

٣ - وعلى الرغم من التساند الأميريقي الواضح بين التباين والتكامل والاضطرابات الاجتماعية ، فانه لا ينبغي اعتبار العلاقات التي تربط بين العناصر تشكل نسقا مغلقا . فقد ينشأ التباين نتيجة عوامل أخرى بخلاف التنمية الاقتصادية ، وقد يأتي التكامل عن طريق التباين ، ويحتمل أن تكون الاضطرابات الاجتماعية غير مقصورة على صور الانقطاع بين التباين والتكامل .

٤ - لا يجب المبالغة في وصف الطابع الفجائي للانتقال من المجتمعات الأقل تباينا إلى المجتمعات المتباينة ، فالعملية تتم تدريجيا من الناحية الواقعية ، وتكون ذات تأثيرات انتقائية على البناء الاجتماعي القائم .

سادساً : الأسس البنائية لدور الحكومة :

يرى البعض ضرورة وجود حكومة مركزية قوية من تلك المجتمعات التي تمر بمرحلة تنمية سريعة : ومن المهم كذلك وجود تخطيط حكومي لتوجيه سياسات الإدخار والاستثمار وتنظيم الحوافز وتشجيع أصحاب المشروعات والسيطرة على الأسعار والتجارة وهكذا (٢٧) .

ونحن نضيف إلى هذا بعض الاعتبارات الناشئة عن تحليل التغير البنائي أثناء عمليات التنمية السريعة الإيقاع :

١ — غالبا ما تشكل البنية النظامية المتباينة العوائق الاجتماعية الأساسية في طريق عملية التنمية . فالأفراد يرفضون العمل بالأجر والذي قد يتعارض مع الارتباطات القبلية والقروية التي تقوم بينهم . ومما لاشك فيه أن هناك حاجة ملحة لضغط سياسي قوى على هؤلاء الأفراد من هذه الارتباطات التقليدية . وتزداد الحاجة إلحاحا لمثل هذه الضغوط السياسية كلما ازدادت سرعة إيقاع التنمية .

٢ — تؤدي عملية التباين ذاتها إلى خلق الظروف التي تتطلب نمطا من الإدارة السياسية الأقوى والأوسع مدى . علاوة على الحاجة لتدخل الحكومة أثناء عمليات التنمية السريعة وغير المتوازنة أحيانا وذلك لإحلال التكامل محل إنعدام التجانس المتزايد في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بالإضافة إلى الحاجة للسيطرة على المضاعفات السياسية التي قد تنشأ نتيجة إعادة توزيع القوى المصاحبة لعمليات إعادة التنظيم الاجتماعي .

(27) Joseph. J. Spengler, « Social Structure, The State and Economic Growth », in Simon Kynets, Wilbert Moore, and Joseph. J. Spengler (eds.), Economic Growth, pp.379-379.

٣ - الميل الواضح في بدايات مراحل التنمية نحو تفجير أعمال العنف والاضطرابات تؤدي إلى خلق مشكلات حساسة للزعماء السياسيين في البلدان النامية ، ويثور سؤال حول أنسب أشكال الحكم تلاؤما لمواجهة هذه الاضطرابات ، وتمثل الاستجابة لذلك الواقع في أن الزعماء السياسيين قد يلتزمون بانتهاج سياسة قوية مثالية تقف في وجه كل ما هو أجنبي وذلك بقصد زيادة فعاليتهم السياسية والإدارية . ويمثل هذا الالتزام أداة فعالة لتحقيق غايات هامة ثلاث :

أولها : تعزيز إدعاء الشرعية من خلال تكريس أنفسهم لأداء رسالة مقدسة هي الوصول إلى الدولة الأمة .

ثانيها : التلويح بتقديم توضيحات صعبة من جانب الجماهير الملزمة بإنجاز سياسات التنمية على ألا تضار الأساليب التقليدية في الحياة الجمعية .

ثالثها : استغلال مزاعم الشرعية في حزب المعارضة والحيلولة دون تسرب الأفكار الغربية كالشيوعية من الإشتراء في مختلف جوانب المجتمع للتعبير عن مخطط الجماهير . إلا أن هؤلاء الزعماء السياسيين لا يجب أن يكتفوا بالتغنى بالالتزام بالقومية دون انتهاج سياسات تقربهم من الجماعات المعارضة بحيث يتيحون لهذه الجماعات الوصول إلى الجهات الرسمية التي تستهدف مشاكلهم ، وذلك حتى لا تتاح لهم الفرصة لاختلاق المواقف التي يزعمون فيها أن السلطة تفتقر إلى الشرعية من خلال إنعزالها عن الجماهير وعدم اهتمامها بمطالبهم . وعلى هذا تجد الحكومات نفسها تمارس سياسة ذات وجهين في سبيل الأبقاء على حالة من الاستقرار السياسي ، فأمام الجماهير تتبنى سياسة قومية متصلبة ومن خلف الكواليس تجد نفسها ملزمة بانتهاج سياسة مرنة تساعد على الاستقرار في الحكم .



الباب الثاني

الدراسة الأنثروبولوجية للعمليات الاقتصادية

- ١ - مقدمة
- ٢ - مشكلات الإنتاج
- ٣ - تقسيم العمل تبعاً للعمر والنوع
- ٤ - تقسيم العمل الحقيقي
- ٥ - تنظيم الإنتاج
- ٦ - التوزيع في اقتصاديات الإعاشة
- ٧ - التجارة في المجتمعات ذات اقتصاديات الإعاشة
- ٨ - العلاقات التجارية التكافلية
- ٩ - نظام الكولا عند التروبريانند
- ١٠ - أسواق الأزلتك والتجار الرحل
- ١١ - الملكية والثروة في مجتمعات الإعاشة
- ١٢ - بعض مشكلات الاستهلاك
- ١٣ - الثروة ورأس المال والتقود

الباب الثاني

للدراصة الأثر وولوجية للعمليات الاقتصادية

١ - مقدمة

هناك بعض التساؤلات الاقتصادية التي يمكن طرحها فيما يلي :

١ - كيف يمكن إنتاج السلع والخدمات التي تريدها أو تحتاج إليها المجتمعات الإنسانية ؟ وهنا تدخل التكنولوجيا فقط من حيث أنها تحدد الوسائل الكفيلة بتحويل المواد الخام إلى طعام ومصنوعات مادية يمكن استخدامها ، والأهم من ذلك الأنماط التي من خلالها يعمل النسق الاقتصادي على التحكم في النشاطات الإنسانية والتفاعلات التي يتضمنها إنتاج السلع والخدمات ، ويسمى علم الاجتماع الاقتصادي إلى اكتشاف كيفية توزيع أعمال الإنتاج على أفراد المجتمعات الإنسانية ، وما إذا كان الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع تخصص في مهنة معينة أم لا ؟ ففي مجتمعنا - على سبيل المثال - هناك عدد كبير من المهن التجارية والصناعية والفنية العليا التي تحتاج إلى سنوات من التلمذة الصناعية أو التعليم . وعلى النقيض من ذلك نجد المجتمعات ، الأصغر حجماً ، والأكثر تجانساً - كمجتمعات سكان استراليا الأصليين - لا تعرف سوى عدد قليل (إن كانت تعرف هذا أصلاً) من المهن المتخصصة ، فكل فرد ينتمي إلى نفس جماعة العمر ، أو الجنس ، يؤدي - أو يستطيع أن يؤدي - نفس المهام ، التي يتم تعلمها خلال فترة الشباب ، وذلك كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية .

٢ - كيف تتم عملية توزيع أو تقسيم السلع والخدمات التي تنتج على أفراد المجتمعات الإنسانية ؟ هنا نجد مرة أخرى أن التأكيد يتركز على أقطاب التفاعل الإنساني التي تحكم عمليات التوزيع ، لا على الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف . وهذا ويمثل التوزيع - كما هو الحال بالنسبة لكثير من المجتمعات

البسيطة - اهتماماً أساسياً من اهتمامات الأسرة ، بمعنى أن أفراد الأسرة ينتجون كل ما هو ضرورى لمواجهة احتياجاتهم ، أم أن الأسرة تشكل جزءاً من وحدة أكبر يتم داخلها توزيع السلع والخدمات طبقاً لنظام معين من المقايضة أو التجارة ؟ ومن الطبيعى أن نجد تنظيم التوزيع فى المجتمعات الحديثة يتصف بدرجة عالية من التعقيد ، إذ يجب الحصول على كل احتياجات الحياة اليومية تقريباً من خلال التجارة ، كما أن كثيراً من الاحتياجات نأتى من أماكن بعيدة ، وتمر فى أيدي كثيرة قبل أن تصل إلى المستهلك الأخير .

٣ - كيف توضع وتستهلك السلع والخدمات التى تنتج وتوزع فى المجتمعات الإنسانية ، وما هى أنماط السلوك التى تحكم هذه العملية ؟ وفى كثير من المجتمعات التى تتصف فيها أساليب أو فنون الإنتاج والتوزيع بالبساطة الشديدة ، نجد عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك تتم داخل جماعة صغيرة واحدة ، حيث يعيش أفرادها فى ظل علاقات يومية مباشرة بعضهم مع بعض . وقد يكون الفائض ضئيلاً ، لكنه يوجد حينما يتمكن الفرد (أو الأسرة) من إنتاج ما يزيد على استهلاكه من أى شىء . وبسبب ضخامة الفائض ، فإن من الطبيعى أن تزداد حدة المشكلات المتعلقة بالقوة الاقتصادية والضبط السياسى فى المجتمعات المركبة . ولا يستتبع ذلك - بالضرورة - أن هذه المشكلات مختلفة تماماً فى طبيعتها ،

وسوف نتناول فى الفقرات التالية كلا من هذه التساؤلات بشىء من التفصيل فى محاولة لمعرفة ما يمكن أن تسهم به الدراسة المقارنة للمجتمعات الإنسانية فى فهم أفضل للجوانب الاقتصادية من الثقافة الإنسانية .

٢ - مشكلات الإنتاج :

من بين مشكلات الإنتاج الأساسية نجد وفرة وتوزيع الموارد المرغوب فيها ، والتكنولوجيا المستخدمة في الحصول على الموارد ومعالجتها ، والطاقة المتاحة لتحقيق الإنتاج ، ونمط الاحتياجات الإنسانية ، فضلاً عن تنظيم الجهد الإنساني . وترتبط هذه المشكلات فيما بينها بطرق ووسائل معقدة . وفي بعض الأحيان قد لا يعترف الناس بالموارد الكامنة . أو قد لا يكونون بحاجة إليها . وفي الثقافة الغربية نجد أن الجندب (*) لا يمثل مصدراً أو مورداً ، بل يشكل حشرة مؤذية ، في حين نجده في ثقافات أخرى يمثل طعاماً لذيد المذاق . وهناك ثقافات أخرى تنفر من : السمك ، وطعام البحر ، ولا تصبح كثير من النباتات المغذية صالحة للتناول دون استخدام التكنولوجيا الملائمة في جمعها ، أو معالجتها ، كما أن كمية الطاقة المطلوبة قد تعد عالية . وفي الثقافة الغربية لم تستخدم بعض المعادن الوفيرة كالألومنيوم والتيتانيوم إلا في فترة حديثة نسبياً . وقد تكون الأطعمة المرغوب فيها نادرة أو موسمية كما أن فائدها قد تكون محدودة بسبب عدم توافر التكنولوجيا اللازمة لجمع هذه الأطعمة والحفاظ عليها ، أو بسبب عدم وجود الطاقة الكافية .

والمطلب الأدنى لأي مجتمع هو إنتاج الطعام الكافي الذي يسمح بالبقاء وتناسل أفراده . وفي كثير من البيئات نجد أن على الثقافة تزويد الإنسان بالحد الأدنى من المأوى ، ومن الملابس ، في بعض الحالات . وفضلاً عن ذلك فإن على كل المجتمعات توفير الإنتاج والحفاظ على معدلاته ، واستبدال أو إحلال المعدات ، أو الأدوات الضرورية للإنتاج . وتمثل الثقافة التي تكفل مجرد مواجهة هذه الحاجات وحدها ، تمثل - بالفعل - مجتمع الإعاشة . وفي البيئات القاسية غير الملائمة تماماً كبيتى البوشمان في صحراء كالهاري بجنوب غرب أفريقيا ، والميريونو Siriono في غابات وأدغال السافانا في شرق

(*) الجندب ، جراد صغير يعرف بالقبوط .

بوليفيا بأمريكا الجنوبية — نجد عملية البحث عن الطعام تتخذ — غالباً — شكلاً مستمراً غير منقطع : وطبقاً لما ذهب إليه الان هولمبيرج Holmberg فإن شعب السيريونو فى حالة جوع دائم ، أو أنه فى حالة خوف من الجوع ، وسيطر الجوع على نشاطات وأحلام هذا الشعب . فالزوجات يوجهن إلى الأزواج اللوم بسبب عدم إحضار الكمية الكافية من اللحوم ، والأزواج — بدورهم — يتهمون الزوجات بإخفاء الطعام وعدم إعطائهن إياهم نصيبهم العادل من الطعام .

وعلى الرغم من أن أفراد شعب السيريونو ينقلون معسكراتهم — خلال معظم العام — كل عشرة أيام تقريباً ، وبالتالي يتعين عليهم نقل كل السلع على ظهورهم ، على الرغم من ذلك فإن قائمة أشيائهم المادية الضرورية كبيرة بشكل يدعو إلى الدهشة . فعليهم أن يوفروا مأوى تحميهم من الأمطار ، وأن يضمموا وجود نار دائمة تحميهم من الحشرات ، وهذا يتطلب جمع أخشاب الوقود ، وعليهم إقامة أراجيح شبكية للنوم ، فضلاً عن توفير الأدوات والأسلحة — كعصى الحفر ، والأقواس ، والسهام — والأواني اللازمة لتخزين الطعام ، ونقله وطهوه (ولا يتم — غالباً — تناول أى طعام فى شكله الخام) . ويتعين على كل فرد من أفراد شعب السيريونو أن يتخذ باستمرار القرارات المتعلقة بنشاطاته . وعلى الذكر أن يقرر ما إذا كان سيجمع الأطعمة الثابتة ، أم سيصطاد : أما كان هناك فائض مؤقت كاف من الطعام ، فإن على الذكر أن يقرر ما إذا كان سيجتث عن مزيد من الطعام ؟ أم سيعمل فى تشكيل الأدوات ؟ أم سيجرى تحسينات على المأوى ؟ أم سيخلد إلى الراحة ؟ أم سينغمس فى الشرب ، أو الغناء ، أو الرقص ؟ . وهناك قرارات مماثلة يتعين على النساء اتخاذها ، فشعب السيريونو إذن يقوم بعمليات اقتصادية ، أى أنه يوزع مصادر طاقته الأساسية وعمله على الأهداف الإنتاجية المختلفة :

٣- تقسيم العمل تبعاً للعمر والنوع :

تتصف التكنولوجيا والمهارات ، التي يتعين على أفراد شعب السيريونو اكتسابها بالبساطة النسبية بحيث يستطيع كل فرد - نظرياً - تعلمها بسهولة . إلا أن كل أفراد شعب السيريونو لا يعملون في كل ضروب النشاطات ، وبدلاً من ذلك فإن الأعمال تنقسم وتوزع تبعاً للعمر والنوع ، كما هي الحال بالنسبة لكل الجماعات الإنسانية المعروفة . ولا يستطيع الأطفال الصغار والمسنون ممارسة الإنتاج . وبينما تجد الأطفال يمثلون قيمة معينة ، ويحصلون على العطف ، نجد المسنين لا يلقون سوى الإهمال ، أو حتى التجاهل . ويقوم الرجال بممارسة الصيد (القنص) ، وصيد الأسماك ، وبناء المساكن ، وصنع الأسلحة والأدوات ، وبعض الأواني . أما النساء فيقمن بالطهو ، ورعاية الأطفال ، ونقل الماء وخشب الوقود ، وصنع الأراجيح الشبكية ، والحصير ، والأواني المنسوجة أو المجدولة ، والأشياء الفخارية ، فضلاً عن الحلي . وقد يقوم الجنسان بأداء الأعمال المرتبطة بإنتاج الأطعمة النباتية ، وذبح الفرائس ، وحمل الأشياء . وتتطلب هذه الأعمال أيضاً اعتماداً متبادلاً عاماً بين الجنسين ، وفي حالات قليلة يكون هذا الاعتماد المتبادل واضحاً صريحاً : حيث تقوم النساء بصنع الخيوط اللازمة للأقواس التي يستخدمها الرجال في صيدهم ، على حين يقوم الرجال بتشكيل بعض المعدات - كالمغازل العمودية - التي تستخدمها النساء وتقسيم العمل بين الرجال والنساء - عند شعب السيريونو - ليس تقسيماً جامداً ، ففي حالة الضرورة يستطيع أحد الجنسين - وهو أمر مسموح به - القيام بمعظم الأعمال التي يقوم بها عادة الجنس الآخر . وفي جماعات أخرى نجد التقسيمات التقليدية راسخة إلى حد الجمود ، وفي بعض الحالات قد يجهل أحد الجنسين المهارات التي يستخدمها الجنس الآخر . وفي شعب هنود الميكس بالمكسيك - وهو شعب آخر يعيش حالة قريبة من مستوى المجاعة - نجد الرجال يفتقدون ببساطة المعرفة والمهارة اللازمتين لمعالجة الذرة الذي يشكل أساس طعامهم .

ويوضح المثال الأخير أهمية فهم التكنولوجيا ، فلهذه الهلة الأولى يبدو أن صنع كعكة من الدقيق الذرة أمر سهل . لكن النظرة التحليلية توضح أن هذه العملية تتطلب نزع أو فصل عرنوس شجرة الذرة عن كيزان الذرة ، ثم على حبوب الذرة بوساطة كمية مناسبة من الدقيق ، ولفترة كافية ، حتى يمكن إزالة الغطاء الخارجى الحاد وتنعيم الحبوب (وتختلف هذه العملية حسب نوع الذرة المستخدم) ، ثم يتم طحن الذرة على مطحنة مسطحة ، أو حجير مسطح للطحن ذى يد (وهو حجير مصنوع خصيصاً لهذا الغرض ويمسك باليد) حتى يصل الدقيق إلى حالته السليمة من النعومة . ولتحويل الدقيق إلى عجين يجب إضافة كمية مناسبة من الماء إليه حتى تحدث حالة من الاتساق ، أو التوازن ، بحيث تسمح بتشكيل الكعكة ، حيث يتم تحويلها إلى كرة من العجين ذات حجم ملائم ، ثم يضغط عليها بين راحتي اليدين حتى يمكن تشكيل كعكة مستديرة مسطحة ذات سمك ملائم . ويتعين انضاج هذه الكعكة على صينية ، أو صاج ، وأن تكون درجة الحرارة ملائمة . كما يجب أن يتم ذلك بحيث لا تلتصق عجينة الكعكة بالصينية ، ثم تقلب الكعكة على الصينية فى أثناء النضج مرات عديدة حتى يتم طهوها بطريقة سليمة . وتقضى المرأة - التى لديها أسرة مؤلفة من خمسة أفراد - ست ساعات يومياً عند حجير الطن والصينية ، إذا ما كان الكعك المصنوع من دقيق الذرة يمثل العنصر الأساسى فى الطعام . وقد يلم الرجل بهذه العملية بطريقة عامة ، ولكنه لا يستطيع الحكم الدقيق على الطعام ، كما أنه لا يمتلك المهارات اليدوية لإنتاج طعام جيد ، حتى ولو خصص لذلك جانباً من الوقت الذى يقضيه فى أداء أعماله الإنتاجية الأساسية ،

وعادة ما يكون تقسيم العمل تبعاً للعمر على درجة كبيرة من الوضوح فالصغار يفتقرون إلى القوة ، أو المعرفة التى تمكنهم من إنجاز كثير من الأعمال الإنتاجية . وقد تم مشاركة الصغار فى عملية الإنتاج ، ولكن

من الواضح — فى معظم الحالات — أن كبارهم يعتبرون هذه المشاركة عملية تعليمية أساساً ، وأن الاسهام الأولى الذى يقدمه الصغار يكون ضئيلاً . وتزداد صعوبة تفسير بعض أشكال تقسيم العمل تبعاً للجنس . حقاً أن الرجال يقومون بمعظم الأعمال التى تحتاج إلى قوة بدنية كبيرة ، أو تغيب طويل عن المعسكر أو المسكن ، كالصيد (القنص) وصيد الأسماك من عرض البحر ، وقطع الأخشاب ، والنفخ ، فى حين تقوم النساء عادة بأعمال لا تتعارض تعارضاً كبيراً مع رعايته الأطفال ، ولا تحتاج إلى قوة بدنية هائلة ، كإعداد الطعام ، والطهو ، وجمع النباتات أو الحار ، وحمل الأخشاب والماء ، فضلاً عن النسج . وعلى الرغم من أن النساء يقمن — عادة — بالطهو ، إلا أن الرجال فى بعض الحالات — يقومون بمعظم أعمال الطهو ، أو يقومون بالطهو لأنفسهم . وفى شعب الهوى بأريزونا يقوم الرجال بالغزل والنسج ، وخياطة الملابس ، لكل من الجنسين . على حين نجد لدى شعب النافاهو المجاور لشعب الهوى (والذى ربما يكون قد تعلم النسج من شعب الهوى) أن هذه الأعمال هى من مهام النساء . وبالنسبة للكثير من الأعمال نلاحظ أن توزيع العمل المستند إلى النوع يبدو وكأنه قد نشأ — إلى حد ما — بطريقة تعسفية أو عرضية ، لكنه ما لبث ، أن تدعم وتوطد بفضل التراث . وفى المجتمعات الصناعية نجد المرأة تظهر — خلال السنوات الأخيرة — قدرتها على القيام بكثير من الأعمال التى ساد الاعتقاد بأنها من مهام الذكور الحقة ، كما أن هناك الآن رجالاً تعلموا الطهو والقيام بالأعمال المنزلية الروتينية الأخرى .

٤ - تقسيم العمل الحقيقي :

ينشأ ما يطلق عليه - عادة - تقسيم العمل الحقيقي ، حينما نجد متخصصين متفرغين - أو لبعض الوقت - يؤثون أعمالاً لا يقوم بها نظراؤهم في النوع والعمر ، وعلى الرغم من أن توزيع الأعمال الإنتاجية والاقتصادية الأخرى يتم في كل المجتمعات على أساس كل من العمر والنوع ، إلا أن تقسيم العمل الحقيقي يرتبط بأشكال التكنولوجيا الأكثر تعقيداً وبحجم الجماعة الاجتماعية . وتتطلب فنون معينة - كصناعة الأدوات الحجرية - مهارة ضئيلة ، كما أن العمل اللازم لها يقوم به فرد واحد . وتنتشر المواد الخام الملائمة انتشاراً كبيراً ، كما أن كل فرد تقريباً يستطيع أن يتعلم بسرعة كيفية اختيار الأحجار المناسبة وتكسيها ، أو تقطيعها ، لتصبح أدوات قاطعة مفيدة ، ومصنوعات مادية أخرى . وفي المجتمعات التي تستخدم أدوات القطع الحجرية فقط ، فإن فن تشكيل الأدوات يكون معروفاً عادة لكل ذكر راشد ، حيث يتعلم هذا الفن - على مدى فترة قصيرة نسبياً - من والده أو أخيه الأكبر أو أحد رفاقه الذكور ، والعملية كلها أبسط بكثير من أن تتطلب تقسيم العمل لعمليات مستقلة بالفرد يستطيع الحصول على المادة الخام الضرورية ، وتشكيلها في دقائق قليلة ليحصل على الأداة المطلوبة .

وهناك فنون أخرى أكثر تعقيداً ، كما هي الحال بالنسبة لتشكيل وصنع الأدوات الحديدية . ويتطلب هذا الفن مهارة كبيرة ، في تحديد واستخراج الرمال الحاملة للحديد ، أو خامات الحديد ، ثم اتباع العمليات المعقدة بدقة التي تتمثل في صهر وتشكيل المعدن المستخرج على هيئة أدوات ومصنوعات مادية ، سواء تم ذلك بطرق المعادن ، أو صبها ، أو خلطها ، أو مزجها . هنا نجد عادة متخصصين يكرسون جانباً من وقتهم أو كل وقتهم لهذا العمل . فعلى سبيل المثال نجد لدى الباجندا - ذو شعب أفريقي يزرع البساتين - جماعات متخصصة تقضي كل أو معظم وقت عملها ،

كعمال حديد ، أو نجارين ، أو صانعى زوارق بسيطة ، أو عمال جلود أو صانعى طبول ، أو عمال فخار أو عمال تسقيف المساكن بالقش أو عمال تبطين أرضية المساكن . وبالنسبة لبعض الأعمال المعقدة - كبناء المساكن - نجد جماعات مختلفة عديدة من المتخصصين تعمل فيها . ومع ذلك نجد عمال الحديد فى بعض القبائل الأفريقية - أما بسبب عدم توافر المواد الخام ، أو بسبب الجهل بالأساليب الصحيحة - لا يعالجون أو يصهرن الحديد الذى يستخرجونه . وبدلاً من ذلك نجدهم يشكلون أدوات ومصنوعات مادية ، باستخدام قوالب ، أو قضبان الحديد التى يحصلون عليها من الجماعات الأخرى عن طريق التجارة . وفى هذه الحالة نجد نمط التخصص يمتد خارج حدود المجتمع . فالتعقد المتزايد فى التكنولوجيا قد ارتبط إذن بثلاثة اتجاهات :

١ - تكوين جماعات من المتخصصين .

٢ - تقسيم العمليات إلى تخصصات مختلفة .

٣ - الاعتماد المتزايد على التجارة .

على أن عملية تقسيم الأعمال الإنتاجية قد وصلت إلى درجة عالية جداً فى المجتمعات الصناعية . فصناعة السيارات تمثل عملية بالغة التعقيد، وإن كان معظم العمال يقومون فقط بأداء عمليات بسيطة نسبياً فى الوقت الذى تقوم فيه الآلة بنقل المواد إلى المكان الذى يقف فيه العمال على خط التجميع . وتستطيع الآلات - وفى صورة متزايدة - القيام بهذه العمليات البسيطة ، ومن ثم أصبح العامل مجرد مشرف أو شخص يقوم بصيانة الآلة وتوجيهها . والمثال البارز على ذلك هو إنتاج الواح الصفيح ، أى الواح الصلب الرقيقة المغطاة بالقصدير التى تصنع منها معلبات الطعام والأشياء الأخرى . وفى وقت من الأوقات كانت عملية صناعة لوح الصفيح تحتاج إلى ٤٠٠ عامل تقريباً . أما الآن فإن صنع لوح الصفيح باستخدام

العمليات الحديثة يتطلب شخصاً واحداً يقف على لوحة مراقبة ، وإلى جانبه شخص آخر للطوارئ . وتتطلب العملية -بطبيعة الحال- منسقين للإشراف على تدفق المواد الخام ؛ ومتخصصين للمحافظة على الآلات وإصلاحها ، لكنهم لا يلعبون دوراً مباشراً في عملية صنع ألواح الصفيح .

ويندر وجود تقسيم العمل الحقيقي لدى المجتمعات التي ليس لديها فائض من الطعام . والمثال على ذلك هو شعب الهوبي في شمال أريزونا ، الذي يعيش على هضبة شبه قاحلة تقع على ارتفاع يصل إلى ٦٠٠٠ قدم ، حيث لا تتلقى سوى كميات ضئيلة من الأمطار ، فضلاً عن عدم وجود أنهار دائمة . وعلى الرغم من ندرة المياه ، إلا أن أفراد شعب الهوبي يقومون بفلاحة البساتين ، حيث يزرعون - بفضل قدرتهم على العمال الشاق - الحنطة ، والفاصوليا ، والقرع ، واليقطين ، وعباد الشمس ، والقطن . ويحصل أفراد شعب الهوبي على أطعمة إضافية من خلال الصيد والجمع ، وإن كانت الحيوانات والنباتات التي يحصلون عليها بهاتين الطريقتين تمثل موارد طعام ثانوية إلى حد بعيد . ويصنع أفراد شعب الهوبي الأدوات والأسلحة يدوياً من الأخشاب والحجارة والعظام ، في حين يصنعون الأواني من الفخار والصلال . وكل الفنون والأساليب التي يستخدمونها - سواء في صنع الأدوات والمصنوعات المادية - بسيطة نسبياً ، يمكن تعلمها في مدى فترة قصيرة . وأهم من ذلك أن القدرة الإنتاجية لشعب الهوبي ضئيلة ، بحيث لا ينتج أكثر مما يكفي بضع مئات من الناس بدرجة معقولة على مدار العام . وهناك فائض ضئيل من الحاجات غير المباشرة . وإذا ما كان لشعب الهوبي أن يستمر في البقاء ، فإن على كل ذكر قادر جسدياً أن يقضى معظم وقت عمله في إنتاج الطعام إنتاجاً حقيقياً .

وإذا ما أخذنا هذه الحقائق في الاعتبار أمكن القول أن مجتمع الهوبي ليس لديه متخصصون متفرغون ، وأن عدداً قليلاً من الراشدين - وهو عادة من كبار السن - هم الذين يخصصون جانباً من عملهم لإنتاج

الطعام ، ومن هؤلاء الراشدين : القساوسة ، والحكام ، أى الرجال الذين يقومون — بفضل قوتهم وخبرتهم — بأكثر الشعائر طويلاً وتعقيداً ، تلك الشعائر التى تؤدى معها خلال فصل الشتاء حتى يمكن ضمان نجاح محصول العام التالى . وإذا ما استثنينا هؤلاء المتخصصين غير المتفرغين فى مسائل الشعائر والطقوس ، فإن تقسيم العمل يتم كلية فى ضوء العمر والنوع . فالرجال يقومون بكل عمليات زراعة البساتين ، والصيد ، والحرب ، وغزل ونسج الملابس القطنية ، وصناعة البساتين ، وصنع أدواتهم وأسلحتهم ، وجمع الوقود ومواد بناء المساكن ، أما النساء فيقمن بجمع الأطعمة النباتية البرية ، وأداء كل الواجبات المنزلية ، ورعاية الأطفال ، وبناء المساكن واصلاحها ، وتشكيل أو ائى السلال والفخار ، كما يقمن بالتجارة التى تتخذ طابعاً عرضياً تماماً على أساس أن يتبادل أفراد شعب الهوبى فائضهم الضئيل بأطعمة ومصنوعات مادية لا ينتجونها ، وذلك حينما يمر بهم عام وفير الإنتاج . ففى مجال الإنتاج نجد أن النسق الاقتصادى عند شعب الهوبى يؤدى وظيفة من خلال تقسيمات النوع والعمر ذات الطابع المستمر ، وذلك لضبط وتحديد توزيع المصدر الأساسى ، وهو الطاقة الإنسانية .

وعلى الرغم من أننا قد ذكرنا أن تقسيم العمل الأولى يوجد لدى شعب الهوبى ، إلا أن من المهم ملاحظة نقطة هامة هى ، أن القساوسة والموظفين الحكوميين فى شعب الهوبى لا يحصلون على أجور فى مقابل خدماتهم ، ذلك أن مكافأتهم تتمثل فى دعم هيئتهم أساساً . وإذا كان القسيس قادراً جسمياً وكفوفاً ، فإنه قد يعمل فى الحقل شأنه فى ذلك شأن الرجال الآخرين ، وإذا لم يكن كذلك فإنه قد يحصل على مساعدة أو دعم ، لكنه فى هسلد الحالة الأخيرة لا يحصل على مزايا لا يتمتع بها الآخرون الذين يعانون عجزاً حسمانياً وليسوا قساوسة . وباختصار فإن أشكال التخصص التى توجد فى مثل هذا النوع من المجتمعات تؤدى ، وكأنها واجبات إضافية وليست وسائل لكسب العيش .

ومن الواضح إذن أن التخصص وتقسيم العمل الحقيقي لا يعتمدان على تطور تكنولوجيا أكثر تعقيداً فحسب ، ولكنهما يعتمدان أيضاً على إنتاج فائض يمكن تبادله . وتبدو هذه النقطة واضحة ومؤكدة في السجلات الأركيولوجية المتعلقة بالتاريخ الثقافي للعالم القديم ، ولقد أدت أساليب زراعة البساتين — التي ربما تكون قد ظهرت في مكان ما في الشرق الأدنى قرب نهاية عصر البلايستوسين — إلى ظهور واحات خصبة ذات رى جيد في أودية أنهار دجلة ، والنيل ، والفرات ، مما أدى إلى ظهور مجتمعات إنتاجية إلى حد كبير . ونظراً لزيادة إنتاج الطعام زيادة سريعة في هذه المجتمعات ، فإن عدد سكانها لم يتم فقط ، بل شهدت — كما توضح السجلات الأركيولوجية — تطوراً ملحوظاً وسريعاً في التكنولوجيا . ولقد أدى ذلك إلى نمو حجم المجتمع ، واستخدام أساليب وفنون جديدة في مناطق واسعة ، فضلاً عن دورة التنمية الاقتصادية التي أدت في نهاية الأمر إلى الحضارات الأوروبية الغربية .

٥ - تنظيم الإنتاج :

تتطلب بعض حالات التخصص الحقيقي التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة ، تنظيماً لقوة العمل حتى تستطيع تحقيق نجاحها . إلا أن مثل هذا التنظيم قد يوجد أيضاً في المجتمعات التي لا تعرف تقسيم العمل الحقيقي . ومن ثم يبدو هذا التنظيم مرتبطاً بأشكال معينة من التكنولوجيا . وهناك فنون أو أساليب يمكن أداؤها بوساطة فرد واحد يعمل مستقلاً . ومثل هذه الأساليب لا تتلاءم مع العمل الجماعي المنظم . فعلى سبيل المثال يتعين على الصياد في شعب الإسكيمو أن يزحف نحو فريسته ما أمكنه ذلك حتى يستطيع أن يقترب منها بما يمكنه من استخدام قوسه ، أو سهمه ، أو حربته ، أو (حربة صيد السمك) ، دون أن يحدث إزعاجاً للحيوان فيفر منه ، ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الصيد ، أو المطاردة الهادئة ، الذي لا يزال قائماً ، يمكن أداؤه على فردى بكفاية أكبر ذلك أن وجود الآخرين قد يؤدي إلى الإخفاق أكثر مما يؤدي إلى النجاح في الصيد ، وبنفس الطريقة نجد جماعة الإسكيمو قد تتوجه - وذلك لتحقيق الصحة - في شكل جماعي لتحقيق الأطعمة البرية ، لكن كل فرد في هذه الجماعة يعمل مستقلاً ، ذلك لأنهم ليسوا بحاجة إلى تنسيق نشاطاتهم . ويكاد يكون صيد القط والذب هو العمل الوحيد الذي يتخذ الصيد الجماعي .

وقد تتطلب فنون ، أو أساليب أخرى ، عملاً جماعياً منظماً على درجة عالية من التنظيم والتنسيق . والمثال البارز على ذلك صيد الحاموس عند هنود السهول ، الذي يضم غالباً كل أناس وذكور القبيلة القادرين جسماً . وما أن يتم تحديد موقع قطع الحاموس الكبير ، حتى يبدأ الرجال في إقامة حظيرة محكمة يمتد من مدخلها سياجان متلاقيان . وعلى مقربة من هذه الحظيرة تقام السياج القوية المتبعة . ولكن مع اتجاه هذا السياج نحو الخارج وميله للتوسع أو الانفراج ، فإن مبنى الحظيرة يصبح أقل (١٨٢ - علم الاجتماع)

ممكناً . وخلال عملية البناء هذه يكون حرص بالغ على عدم إزعاج أو تشييت قطع الحاموس ، كما أن أى فرد (سواء بممارسة الصيد الفردى أو أى نشاط آخر غير مرتبط بالعمل المشترك) قد يخضع لعقاب قاس إذا ما تسبب فى تشييت الحاموس وأبعاده عن التطويق الذى يجرى العمل فيه .

وعندما يكتمل بناء الحظيرة والسياج المتلاقية عليها تخرج جماعة من الناس لدفع قطع الحاموس فى اتجاه الحظيرة . وما أن يتحرك قطع الحاموس بين العظمين المتلاقين للسياج حتى نجد رجالاً آخرين ونساء وأطفالاً يقفون بعيداً عن الطريق يبحثون الحاموس عن المضى إلى الأمام ويحاولون إبقاءها حتى لا تهرب من الأجزاء الضعيفة من السياج . وإذا ما تم دفع قطع الحاموس بنجاح فإنه ما يلبث أن يدخل إلى الحظيرة ، حيث يقوم الرجال الواقفون خارج حلقة التطويق بذبج الحيوانات التى لا تستطيع الهروب . وما أن يتم الذبج حتى تقوم النساء بالحصول على جلد الحاموسة المذبوحة وتقطع لحمها ، حيث يقمن بإعداد قطع معينة من اللحم للاستهلاك المباشر ، وتخفيف الباقي لتخزينها وتناولها فيما بعد . ويقسم الطعام الذى يتم الحصول عليه بهذه الطريقة على كل الأسر التى تشترك فى عملية الصيد .

ومن الواضح أن فنون وأساليب كهذه تحتاج إلى تنظيم جيد وتوقيت دقيق . فعلى كل فرد أن ينسق جهوده مع الآخرين وإلا خاب المشروع . وبمساعدة أحد أجهزته المعاونة ، حيث يقوم أفراد هذا الجهاز بدور الرسل والشرطة . ولضمان استمرار عملية الصيد ، فإن كلمة رئيس صيد الحاموس تعد قانوناً ويتحقق هذا التنسيق عند هتود السهول بواسطة رئيس صيد الحاموس ، أى فرد يخالفه يعاقب بحزم ، وذلك بتجريدته من ممتلكاته وجلده علناً . وفى مجتمع تتصف فيه هذه الأساليب والفنون بالفردية إلى حد كبير ، فإن تنظيم قوة العمل يكون ضئيلاً . فكل بالغ يؤدى ما يسعده ويرضيه ،

ولا تحركه سوى الحاجة التي غالباً ما تكون ماسة جداً - إلى إنتاج ضرورات الحياة لنفسه ولمن يعولهم . ووحدة العمل هي الأسرة عادة (الزوج وزوجته وأطفالهما) ، ودائماً ما تكون هذه الوحدة معتمدة على نفسها . وفي فصول العام التي يكون فيها الطعام وفيراً ويسير المنال قد تعيش أسر كثيرة بعضها مع بعض ، وتتمتع بحرية نسبية من الانشغال بمشكلة الطعام . أما حينما يكون الطعام نادراً وصعب المنال ، فإن كل أسرة ، أو كل مجموعة قليلة من الأسر - تضم أسرتين أو ثلاثاً - تقوم بالتقاط الطعام بمفردها ، حيث تقضى معظم وقتها في الحصول على ما يكاد يقيم أودها .

وإذا ما كان لدى مجتمع معين من المجتمعات ، حتى ولو مجرد أسلوب واحد يتطلب جهوداً منظمة تبذلها أسر مختلفة ، فإن الحاجة إلى قوة عمل كبيرة و منظمة تنظيمًا دقيقاً ، ومن شأنها أن تفرض على الفرد التزامات ، علاوة على مسؤولياته إزاء أسرته . فمن صالح الفرد أن يصبح عضواً في هذه الجماعة الكبيرة ، وبالتالي فإن من الأمور التي تؤكد ولائه وتعاونه مع هذه الجماعة أن يسهم في رفع زيادة إنتاجيتها . ولدى هنود السهول مؤونة أكثر وقرّة وانتظاماً من اللحوم والجلود بسبب الصيد الجماعي للجاموس . وتفوق هذه المؤونة تلك التي يمكن الحصول عليها بوساطة الصيد الفردي . وتوجد أشكال مختلفة من تنظيم أو « ترشيد » الإنتاج في عدد من المجتمعات . ومثال ذلك أن صيادي الحصان في الفترة السوليترية - خلال العصر الحجري القديم الأعلى كانوا يمارسون - بالتأكيد - صيداً منظماً على نحو يشبه - إلى حد كبير - ذلك الذي كان يمارسه هنود السهول .

وفي المجتمعات الحديثة (كمجتمعاتنا) نجد التكنولوجيا تتطلب قدراً أكبر من تنسيق وتنظيم العمل ؛ فلكل فرد تقريباً مكان داخل قوة عمل تصل في كبرها وتعقدها إلى الحد الذي يصعب معه استيعابها ككل ، أو فهم

تفاصيل دينامياتها . ويبدو هذا التعقد واضحاً تماماً من خلال التطور الحديث الذى طرأ على الآلية ، واختراع الآلات التى تستطيع أداء عمليات معينة بكفاية أعلى وسرعة أكبر من العمال البشرىين . وإحدى النتائج المترتبة على الآلية إحداث بطالة بالنسبة للعمال ذوى المهارات التى تستطيع الآلات أداء أعمالهم بطريقة أفضل وسعر أرخص ، والواقع أنه ليس من اليسير حل لمشكلة إعادة إدماج هؤلاء العمال داخل قوة العمل ، وبالتالى الحد من البطالة الناجمة عن التقدم التكنولوجى .

٦ - التوزيع في اقتصاديات الأعاشة :

تميل أنماط الثقافة، التي تحكم عملية توزيع السلع والخدمات في المجتمعات الإنسانية - شأنها في ذلك شأن أنماط الثقافة التي توجه تقسيم العمل - إلى التأثير بمدى قدرة المجتمع في إنتاج فائض يمكن تبادله . . ففي المجتمعات التي لا تنتج سوى فائض ضئيل (أو التي لا تنتج فائضا على الإطلاق) ، نجد أساليب توزيع السلع والخدمات تتصف بالبساطة: فالوحدة التي تنتج السلع والخدمات هي التي تستهلكها . وحينما يصبح فائض الإنتاج أمراً ممكناً ، وحينما يسمح هذا الإنتاج بتقسيم عمل حقيقي ، تظهر وتنتشر أساليب أكثر دقة للتوزيع كما هي الحال بالنسبة للأسواق .

وبالإمكان الاستعانة بشعب الهوبي في توضيح أول هذه الأنماط . . . فالتكنواوجيا عند شعب الهوبي - على نحو ما رأينا ، وبسبب وجودها في بيئة ليست غنية جداً في مواردها - تسهم عادة في ظهور فائض ضئيل (هذا إن وجد فائض أصلاً) يمكن تبادله . وتمثل الأسرة النووية في شعب الهوبي (أى الزوج وزوجته وأطفالهما) وحدة الإنتاج والاستهلاك الأساسية . وتعيش الأسرة في مسكن أقامه أعضاؤها ، وتتناول الطعام الذي يتحقق بفضل عمل أعضائها، فضلاً عن أنها تقوم بصنع ملابسها . وتشكل كل الأدوات والمصنوعات المادية الضرورية لممارسة نشاطاتها الإنتاجية . ولا يملك أى فرد الأرض التي تستخدم في أغراض الصيد وجمع الطعام ، كما أن هناك مساحة كبيرة يستطيع أن يمارس فيها الجميع حقوقهم دون إنكار حقوق الآخرين . أما الأرض الزراعية فتمتلكها العشائر الأمومية (أى جماعات الأسر النووية التي ترتبط من خلال الأم) ، كما توزع بالتساوى على كل من أفرادها ، حيث يرأس كل من هؤلاء الأفراد أسرة نووية . ولا نجد هنا - مع ذلك - منافسة حادة حول الأراضي الزراعية ، ذلك لأن كمية العرض تفوق كمية الطلب .

وحينما لا تستطيع الأمرة اعالة نفسها — وذلك بسبب فشل المحصول أو عدم النجاح في الصيد أو الجمع — فلأنها تحصل على هدايا من الطعام والحاجات الأخرى من الأسر القريبة منها . وهذا يفرض على الأسرة التي تتلقى هذه الهدايا التزاما هو أن تقدم للأسر الأخرى مساعده مماثلة حينما يستدعى الأمر ذلك . ولا تستطيع أية أسرة تخزين الطعام ، أو الحاجات الأخرى ، حينما تكون الأسر الأخرى بحاجة إليها ، ذلك لأن مثل هذا التصرف يعد انتهاكا لكل القواعد التي تحكم شعب الهوبي . ومن بين المثاليات العليا عند شعب الهوبي نجد الكرم « وطيبة القلب » ، أما البخل فيعد إنما قد يستوجب الموت . وكنتيجة لذلك نجد قرية الهوبي — التي تمثل وحدة سياسة مستقلة مؤلفة من أسر وعشائر — تحقق توزيعا داخليا لمعظم السلع التي تنتجها دون أى نظام داخلى للتسويق أو التجارة . وقد يطلق على أساليب التوزيع هذه أساليب تبادلية . إلا أن هناك مشكلات توزيع أخرى لدى شعب الهوبي . فعلى الرغم من أن الأسرة تمثل وحدة إنتاج واستهلاك أساسية ، إلا أن هناك فروقا في العمر والنوع فيما يتعلق بالنشاطات الإنتاجية ، كما أن منتجات العمل لا تقسم بالتساوى عادة ، كذلك فإن الصياد في شعب الهوبي قد يهدى جزءا من فريسته إلى والديه ، أو أخته الكبرى التي تعيش في مسكن آخر .

وتنتشر أساليب التوزيع التبادلية انتشارا واسعا ، كما أنها لقد توجد في انساق اقتصادية أكثر تعقيدا . فشعب الزابوتيك Zapotec في أواسكا بالمكسيك — والذي اشتهر بالتجارة والأسواق — يستعين أيضا بأساليب التبادل ، ففي المناسبات الهامة — كالزفاف ، أو مواجهة الإلتزامات التي تفرضها الطقوس — قد يلتمس الشخص المساعدة من الأقارب والأصدقاء والحيران . وقد تتخذ هذه المساعدة شكل النقود ، أو — وهذا هو الأمر الأكثر شيوعا — المواد الغذائية ، أو السوائل الكحولية أو المشروبات الخفيفة موخرا . ويتوقع المانح — عموما — أن ترد إليه هذه الأشياء في

مناسبة تالية ، حينما يواجه التزاماً خاصاً يكلفه الكثير إذا ما حاول تغطيته بمفرده . ولدى كل من المتلقى والمانح سجلات دقيقة ، كما أن الأخير (المانح) يتوقع تلقى نفس السلع تماماً في مقابل ما قدمه . فإذا ما قدم شخص ديكاً رومياً زنته ١٥ رطلا ، فإنه يتوقع — في مقابل ذلك — تلقى ديك رومى بنفس الوزن . وإذا ما كان هناك تفاوت في الوزن ، فإن الفرق قد يعوض بسلع أخرى أو بنقود ، وهذا هو الأمر الأكثر شيوعاً .

ويمكن اعتبار هذه الأشكال من التبادل أمثلة على التفاضل . ومع ذلك فهناك أفراد آخرون داخل المجتمع لا تربطهم سوى صلات اجتماعيه ضعيفة ببقية أفراد المجتمع ، لكنهم قد يقدمون هدايا لا تردّ بمثليها . وتنتشر هذه الظاهرة حينما يعكف شخص على برنامج « لخلق » أكبر عدد ممكن من الالتزامات التي يجب عليها تأديتها . وذلك توقعاً لنفقات الزفاف ، أو الطقوس التي يتعين عليه تأديتها . وفي هذه الحالة نجد هذا الشخص يعتبر ذلك — تماماً — شكلاً من التوفير بدون فوائد ، كما أن بالإمكان تحليل هذا التعامل في ضوء معايير اقتصادية صورية . ومن الأمور التي تزيد ذلك إيضاحاً أن نجد لدى شعب الزابوتيك أشكالاً أخرى من السلف أو الديون . فالأفراد الذين يواجهون نقصاً في الطعام ، أو الذين يواجهون حالة طوارئ يتعين عليهم مواجهتها ، قد يحصلون على الطعام أو يقترضون النقود من الأصدقاء أو الجيران دون أن يدفعوا فوائد على ذلك . وعادةً ما ترد هذه القروض خلال أسبوع أو نحو ذلك . وفضلاً عن ذلك فإن أفراد شعب الزابوتيك يميزون بوضوح بين الهدايا في التبادل أو التفاضل الصوري الذي أشرنا إليه قبل قليل ، وحتى في ظل الإطار الصوري الذي أشرنا إليه ، فإن الأشخاص الذين يقدمون صنوقاً

من المشروبات الخفيفة قد يؤكدون أنهم يقومون بصنع هدية ، وأنهم لا يتوقعون مقابلاً رسمياً لها . كذلك فإن الهدايا قد تقدم في مناسبات أخرى ، ولا يتوقع رد الهدايا بطريقة رسمية ، على الرغم من توقع ردها في المناسبات كما هي الحال بالنسبة لنظام الهدايا في مجتمعنا . ومع ذلك فإن هذا المقابل ليس نوعياً عادة ، كما لا يتوقع أن يكون متكافئاً بدقة مع الهدية . ومن الأمور التي يشملها رد الهدايا : الصداقة ، والمساعدة العارضة ، والمعلومات المفيدة ، والدعم في بعض مواقف الصراع الاجتماعي . وفضلاً عن ذلك فإن التحليل المتعمق يوضح أن ضروب التبادل الرسمي لا تتطلب في كثير من الحالات — علاقات اجتماعية مستمرة . وحينما يدخل أحد الغرباء في علاقة تبادلية رسمية فإن علاقاته الاجتماعية تتوقف بمجرد أن ترد إليه الهدايا . ومن الواضح — من ناحية أخرى — أن الهدايا تعمل على النهوض بالعلاقات الاجتماعية الدائمة . وفي الحالة الأولى نجد المعاملات الاقتصادية تستخدم لتيسير أداء الوظائف الاجتماعية التي تسهم في دعم التضامن . أما أن نربط هذه الأهداف الاجتماعية بشكل أو بآخر بالتعامل الاقتصادي فهذا خطأ في حد ذاته ، ذلك أن المعاملات الاقتصادية يمكن تحليلها مستقلة عن الإطار الاجتماعي . لكن الهدايا — من ناحية أخرى — تسهم في تحقيق أهداف اجتماعية خالصة ، ومن ثم فإن التحليل الاقتصادي الخالص للهدايا يصبح غير كاف .

وفي بعض الأحيان توصف اقتصاديات الإعاشة — التي يتخذ فيها التوزيع شكلاً تبادلياً أساساً — بأنها ضرب من « الشيوعية البدائية » ، ذلك لأن المجتمعات المحلية التي تعيش في ظل هذه الاقتصاديات لا تعرف تقسيم العمل الحقيقي والتجارة الداخلية ، كما أنه ليس لديها نظام لتوزيع سلعها وخدماتها ، إلا أن مصطلح الشيوعية البدائية ينطوي على تضليل ،

من حيث أنه يربط ربطاً خاطئاً اقتصاديات الإعاشة بالشيوعية الحديثة التي ظهرت إلى حيز الوجود - كمنظريه سياسية - اقتصادية في الحكم - بفضل الثورة الصناعية وحدها . والواقع أن جوهر نظام التوزيع عند الهوبى لا يكمن في ملامح التقسيم ، ولكنه يتمثل في الحقيقة التي مؤداها أن كل أسرة تستطيع إعالة نفسها لأنها تمتلك من خلال أعضائها كل الأساليب الإنتاجية المتاحة للمجتمع ككل . أما نمط التقسيم وقت الحاجة عند شعب الهوبى فهو يمثل ، فقط ، شكلاً من أشكال التأمين ضد الإخفاق في الحصول على الطعام اللازم ، ولا يتضمن أى اتساق سياسى مع الشيوعية الحديثة . وعلى الرغم من أن العشائر تملك معظم الأراضى الزراعية ، إلا أن هذه الأراضى موزعة على الأسر التي تقوم بفلاحتها ، فضلاً عن إشرافها على توزيع المنتج ، أما أدوات الإنتاج فهي مملوكة ملكية فردية .

وتوجد ميكانيزمات إعادة التوزيع في بعض مجتمعات الإعاشة الأكثر تقدماً ، والتي تطبق بعض أشكال تخصص العمل . ففي كثير من المجتمعات المحلية الهندية بأمريكا اللاتينية لا نجد سوى قدر ضئيل من تقسيم العمل الحقيقي الداخلى . ومع ذلك نجد الأسر الكبيرة التي تعمل بالصناعة بدرجة أكبر - أو تلك التي تتمتع بملكية أراضى جيدة للزراعة ، وتربي الحيوانات - قد تحقق فائضاً ملحوظاً إذا ما قورنت بالأسر المجاورة لها . وفي هذه المجتمعات المحلية نظام الأعياد الدينية الشعبية التي يطلق عليها المايور دوميا Mayordomias والكارجو Cargo ، وفيها نجد كميات كبيرة من الطعام والشراب ، وعادة الترفيه للمجتمع الحلى ، فضلاً عن أداء الشعائر الدينية . ودائماً ما تتكفل العائلات التي لديها فائض اقتصادى باقامة هذه الأعياد (mayordomias) . أما نفقات هذه الأعياد فعادة ما تكون مكلفة جداً . بحيث لا تستنزف الفائض فقط ، بل تأتى غالباً على ما يقدم من التزامات تبادلية . وهكذا

نجد إعادة توزيع للفائض أو الثروة دون القيام بعمليات السوق . وعلى الرغم من أن هذه الحالة قد تمثل نمطاً خاصاً في الاستهلاك — كما هي الحال بالنسبة للبوتلاش عند شعب الهدايا — إلا أن كلامنا هذا ينطوى على تأكيد الحقيقة التي مؤداها أنه في كثير من الأنساق الاقتصادية نجد أن توزيع السلع والخدمات المنتجة يتم من خلال نظم تقوم بعملية التبادل ، أو إعادة التوزيع ، كما يتم هذا التوزيع من خلال عملية السوق .

٧ - التجارة في المجتمعات ذات اقتصاديات الاعاشة :

يستخدم معظم الأنثروبولوجيين مصطلح التجارة للإشارة إلى المعاملات التي بمقتضاها يتبادل الأفراد نوعا واحدا من السلع في مقابل نوع آخر ، فضلا عن المواقف التي فيها يتم تبادل السلع بالنقود . وهناك علماء آخرون ضيقوا نطاق مصطلح التجارة بحيث يشير إلى المواقف التي فيها ينقل الفرد السلع التي يحتاج إليها فيتم التعبير عنها بمصطلح شامل هو التسويق . والواقع أن هناك بعض الاختلافات فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي تتضمنها هذه المعاملات ، ففي شعب الزابوتيك بالمكسيك - على سبيل المثال - نجد المنتج الذي يبيع السلع التي ينتجها قد يعرض للبيع فقط تلك الكمية من السلع التي يعتقد أنه يتعين عليه أن يبيعها لكي يشتري سلع الاستهلاك اللازمة لحاجاته المباشرة ، في حين نجد التاجر الذي اشترى السلع قد يبيع مخزونه بأكمله إذا ما اعتقد أن السعر ملائم له . ومن ناحية أخرى نجد عالم الاقتصاد يعرف السوق بأنها ذلك الموقف الذي يوجد فيه طلب على سلعة معينة . واذن فالسوق - من وجهة نظر علماء الاقتصاد - يجب أن توجد قبل أن يتصرف المنتج أو التاجر في سلعة . وخلال مناقشتنا هذه سوف يستخدم مصطلح التجارة للإشارة إلى أية معاملات تتضمن اشباعا أو تحقيقا للطلب . ولزيد من الوضوح في المفاهيم يجب أن نضع في أذهاننا أن السوق ليست هي تماما « مكان السوق » ، فالأخير هو - ببساطة - المكان الذي يتجمع فيه الناس لتبادل السلع ، ذلك الذي من أجله - أي الطلب - وجدت السوق .

وعلى الرغم من أن قلة الفائض الذي يمكن تبادله ، وضعف تقسيم العمل الداخلي ، قد يعوقان التجارة داخل المجتمعات ذات اقتصاديات الاعاشة على نحو ما رأينا ، إلا أنه لا يترتب على ذلك أن هذه المجتمعات ليس لها تجارة خارجية أو تجارة مع مجتمعات أخرى . فعلى سبيل المثال نجد أفراد شعب الهوبي يدخلون في علاقات تجارية ضعيفة مع القبائل المختلفة المحيطة بهم ، حيث يتبادلون معها المنتجات الزراعية ، والأنسجة القطنية ، في مقابل حبوب الصنوبر ، والمسكل ،

وأكسيد الحديد الأحمر ، والعقود الصدفية ، وجلود الابل المدبوغة . وكذلك نجد أفراد قبائل الأرونتا الاسترالية — وهم الذين تقل امكانياتهم الانتاجية عن أفراد شعب الهوبى يحصلون على عدد من السلع بوساطة التجارة ، وعلى الأخص البتورى Pituri ، وهى مادة مخدرة يبدو أنها قد أتت من قبائل فى كوينزلاند تبعد حوالى ٢٠٠ ميل عن المنطقة التى يعيش فيها شعب الأرونتا . وينشأ الجانب الأكبر من التجارة بين المجتمعات على هذا المستوى عن الحقيقة التى مؤداها ، أن بعض المواد الخام — التى تستخدمها كل المجتمعات التى تعيش فى اقليم معين — ليست متاحة بنفس الدرجة لكل هذه المجتمعات — وكنتيجة لذلك يتعين على بعض المجتمعات أن تحصل على هذه المواد بوساطة التجارة ، ومن ثم قد تنشأ طرق منتظمة — حيث تضم غالباً شبكة علاقات بين القبائل — لتحقيق هذا الهدف . أما الاجراءات التى تحكم مثل هذه التجارة فهى ليست معقدة جداً خاصة اذا ما كانت تتم بين مجتمعات ضعيفة نسبياً فى قدراتها الانتاجية . وتتضمن هذه الاجراءات مجرد تبادل بسيط لنوع واحد من السلع فى مقابل نوع آخر ، إلى جانب قيم تحدد التبادل بحيث يمكن — بطريقة أولية — هى العد على أصابع اليد ، أو بوساطة قيم التبادل التقليدية . ونظراً لقلة عدد السلع المتبادلة عادة ، فضلاً عن قلة كميات المواد الخام التى يشتملها التبادل ، لاتجد تلك المجتمعات ضرورة لتخصيص أماكن للاسواق ، أو صياغة اجراءات تجارية دقيقة . وعادة ما تنشأ العلاقات التجارية بين الأفراد الذين يتقابلون على فترات غير منتظمة لهذا الغرض ، والذى يتخذ التبادل عندهم طبيعة تقديم الهدايا المتبادلة أكثر مما يتخذ شكل التجارة كما نعرفها .

كذلك ينشأ هذا النوع من التجارة بين المجتمعات حينما تعيش مجتمعات مختلطة فى مناطق متجاورة ، ويكون لديها أشكال مختلفة من التكنولوجيا ، خاصة حينما تكون أساليب جمع الطعام ، أو إنتاجه ، متنوعة . ونتيجة لذلك نجد أنه على الرغم من عدم وجود تقسيم عمل داخلى حقيقى فى هذه القبائل ، إلا أن كل مجتمع يتخصص — ككل — فى بعض أشكال الصيد ، أو الجمع ،

أو زراعة البساتين، أو تربية الحيوانات. وغالبا ما يتيح هذا التخصص فرصة تخزين بعض المنتجات وتخصيصها للتجارة، بحيث يمكن ذلك من الحصول على طعام أكثر تنوعا فضلا عن امدادات المواد الخام التي يصعب الحصول عليها بغير هذا الطريق. والملاحظ أن هنود السهول — الذين كرسوا كل جهودهم الانتاجية الأساسية تقريبا لصيد الجاموس — كانوا يتبادلون — ما أمكنهم ذلك — جانبا من اللحوم وجلود الحيوانات التي يحصلون عليها مع القبائل المجاورة لهم (وعلى الأخص قبائل هنود البويبلو المتاخمة للسهول) وذلك في مقابل المنتجات الزراعية والأقمشة. وما ان ينتهى الصيد السنوى للجاموس، حتى تحل جماعات من هنود السهول إلى أقرب جماعات البويبلو حيث يقومون بعملياتهم التجارية قبل عودتهم إلى المناطق الشتوية.

ولقد لوحظ وجود علاقة تجارية مماثلة بين قبائل الشوكشى الداخلية في سيبيريا وقبائل الشوكشى البحرية. فأفراد القبائل الداخلية تتخصص كجماعة في تربية قطعان ضخمة من حيوانات الرنة، حيث يرعونها في الغابات والسهول الواقعة في الشمال الشرقى من سيبيريا، على حين يتخصص أفراد قبائل الشوكشى البحرية في صيد الأسماك، وصيد الثدييات البحرية. ونتيجة لذلك فإن سكان المناطق الداخلية يبادلون جانبا من لحوم الرنة وجلودها في مقابل لحوم الثدييات البحرية، تلك التي تحتوى على كمية دهون أكبر من لحوم الرنة، فضلا عن أنهم يبادلون أيضا جلود عجل البحر والفظ، وهى جلود تناسب بدرجة أكبر صنع السيور والنعال، لأنها أكثر سمكا وخشونة من جلود الرنة.

وفى ختام هذه الفقرة نسجل ملاحظة مؤداها، ان التجارة بين المجتمعات ظاهرة عالمية إلى حد كبير، فليست هناك مجتمعات منعزلة تعتمد فقط على مواردها الخاصة. وتختلف أهمية التجارة بين المجتمعات ذات اقتصاديات الاعاشة اختلافا ملحوظا، حيث يتوقف ذلك على طبيعة المجتمعات التي تقوم بالتجارة. كذلك فان كمية الفائض المتاح الذى يمكن تبادله تؤثر على

حجم وأهمية التجارة في هذا المستوى من التطور الثقافي . وعلى الرغم من أننا قد وصفنا كثير من مجتمعات الفلاحين بأنها ذات اقتصاديات اغاشة إلا أنه دائما ما توجد لدى هذه المجتمعات اجراءات واضحة تنظم التبادل . ولقد اتضح أن الأفراد الذين يعملون كتجار غير متفرغين يقومون بعمليات بيع وشراء السلع من أجل تحقيق الربح ، وذلك في المجتمعات البسيطة نسبيا ، كما هي الحال في شعب النوملاكي بكاليفورنيا .

٨ — العلاقة التجارية التكافلية :

تستخدم عبارة العلاقات التجارية التكافلية حينما يقيم مجتمعان مستقلان إلى حدٍ ما — علاقات تجارية خاصة بمقتضاها يرتبط المجتمع والأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية بتجارة مع المجتمع ليس فيه تقسيم عمل داخلي ، ولا يستطيع — دون مساعدة من المجتمع الذى يتاجر معه — الحصول على بعض السلع التى يحتاج إليها . ويمكننا أن نجد مثالا بارزا على هذه الظاهرة فى غاية أتورى Ituri بالكونغو فى أفريقيا ، حيث يعيش فى هذه الغابة زنوج وأقزام يتحدثون لغة البانتو ، ويمثل الأقزام شعبا يتميز أفرادهم بصغر الحجم ، حيث يختلفون بذلك اختلافا كبيرا عن جيرانهم الزنوج .

ويمثل زنوج الكونغو بأفريقيا شعبا يمارس زراعة البساتين أساسا ، حيث يعيش فى قرى كبيرة ، وينتج فائضا كبيرا يمكن تبادله ، كما أنه يعرف تقسيم العمل الحقيقى والتجارة الداخلية الواسعة التى تتم من خلال أسواق كبيرة . وعلى النقيض من ذلك تجد الأقزام عبارة عن صيادين وجامعى طعام يتحولون فى شكل جماعات يدوية صغيرة عبر المناطق الوعرة من غاية أتورى وهم لا يعرفون تقسيم العمل الحقيقى ، ولا التجارة الداخلية ، فضلا عن أن أساليبهم فى صنع الأدوات والأسلحة تتصف بالبساطة والبدائية . ويمتلك كل مجتمع من مجتمعات الزنوج منطقة كبيرة حيث يقوم بتطهير أجزاء من الغابة ، وذلك من أجل إقامة قراه ومزارعة . وداخل المنطقة — ولكن خارج نطاق قرى الزنوج — توجد جماعات الأقزام ، حيث يقيم كل منها عادة — علاقات تجارية فقط مع المجتمع الزنجى الذى يتحكم فى المنطقة التى تعيش فيها .

وعلى الرغم من بساطة تكنولوجيا الأقزام ، الا أننا نجدهم يتناولون نبات آذان الحديدى المستزرع ، إلى جانب الحيوانات التى يصطادونها ، والأطعمة النباتية البرية ، كما يستخدمون أدوات أسلحة جيدة الصنع مصنوعة من الحديد ، فضلا عن أشياء مصنعه تفوق بوضوح قدرتهم على صنعها . ولقد

حصلوا على كل هذه الأطعمة المسترعة والمصنوعات المادية المتقدمة من مجتمعات الزنوج عن طريق التجارة . وفي مقابل ذلك يزود الأقزام قرى الزنوج باللحوم وجلود الحيوانات ورحيق الأزهار البرية ، وثمار الغابة ، والأواح تسقيف المنازل ، والرطون ، والخيوط اللازمة لصنع الحصير ، كذلك فإن الأقزام يعملون كحراس وجواسيس لزنوج المنطقة التي يعيشون فيها ، حيث يقومون بالأعمال عند قدوم الجماعات الغازية الآتية من المناطق المتاخمة لهم .

وهناك تجارة على فترات منتظمة ، وإن كانت تتطاب القدر الأدنى من الصلات الشخصية . فعادة ما يترك الزنوج كميات نبات أذان الجدى وأشياء أخرى في أماكن متفق عليها قريبا من قرى الزنوج ، ثم يأتي الأقزام فيأخذونها ويتركون منتجاتهم في مقابل ذلك . ويحدث هذا النوع من التجارة الذي يطلق عليه عادة التجارة الصامتة ، أو المقايضة الخرساء — في مناطق أخرى من العالم ، كما أنه يرتبط — بدرجة أكبر — بالعلاقات التجارية التكافلية . وفي بعض المناطق تتم هذه التجارة في سرية ؛ بمعنى أن أحد طرفي التجارة يتوجه ليلا إلى نقطة محلوذة ليأخذ أشياء ثم يترك أشياء أخرى ، تلك التي يأخذها الطرف الآخر بعد ذلك . وبرغم ضعف الاتصال ، وعدم مساومة التجارة ، فإن أيما من الطرفين لا يستطيع أن يخذل الطرف الآخر ، إذا ما كان راغبا في استمرار العلاقة . ولنضرب على ذلك مثلا : فإذا أخفق الأقزام في احضار الكمية الكافية من اللحوم أو منتجات الغابة حتى يحصلوا على كميات أذان الجدى والأشياء المصنعة التي يتركها لهم الزنوج ، فإن الآخرين قد يقللون من الكميات التي يقدمونها خلالها عمليات التبادل التالية . وكذلك فإذا ما تأكد للأقزام أن الزنوج بخلاء فيما يقدمونه ، فإثم قد يقررون نقل لحومهم إلى قرية أخرى ، أو حتى يتركون المنطقة بحثا عن منطقة تعيش فيها قبيلة نجيبة أكثر كرمًا .

وتنطوى التجارة التكافلية ، على مزايا واضحة لكلا الجانبين على الرغم من أنها لا تتم بين طرفين اقتصاديين متكافئين ، فالزئوج يفيدون من خدمات شعوب الغابة (الأقزام) المهرة في الصيد والحرب ، كما أن الأقزام يحصلون على تكنولوجيا الزئوج المتقدمة . وهناك — مع ذلك — معنى محدد واحد لذلك هو أن الزئوج يسيطرون على هذه العلاقة ، ذلك أن الأقزام ليس لهم من خيار سوى التجارة مع إحدى القبائل الزنجية الأكثر قوة وتقدما ؛ إلا إذا اختاروا — بالطبع — أن ينزلوا تماما .

هنا — اذن — نجد أمامنا ما يبدو وكأنه بداية نظام الطبقات الاقتصادية . فالأقزام قد ينتظمون في شكل جماعة وراثية من الصيادين وجامعى الطعام ، وهى تمثل قطاعا ديناميا في المجتمع الزنجي ؛ لكنها تحتل مكانة دنيا إلى حد كبير . وكما قال بوتنام Putnam أن الأقزام « قد يعتبرون أنفسهم مرتبطين ارتباطا لافكاك منه بمضيفهم ، ويعتقدون أن من واجبه تزويدهم باللحوم ؛ ولكن هذا الواجب قد يعد في بعض الأحيان مصدرا للضيق ، بحيث يؤدي بتدمير شديد (١) . ومن ناحية أخرى نجد الزئوج يعتبرون الأقزام « نوعا » أوفصيلة مستقلة ، فهم لا ينتمون إلى الفصيلة الانسانية . ولا ينتمون إلى الفصيلة الانسانية ولا ينتمون إلى الفصيلة الحيوانية ، وإنما هم يقعون بين الفصيلتين . ولا تكمن نقطة الاختلاف الأساسية في أحجامهم ، أو بنيتهم الجسمية ، بل تكمن في الحقيقة التي موّدها أن الأقزام لا يمارسون الزراعة » (٢) .

ومن الطريف أن نلاحظ هنا حدوث علاقات اقتصادية مماثلة خلال فترة التوسع الأمريكى في اتجاه الغرب . فعلى سبيل المثال نجد في السهول العظمى — حينما كانت قطاعان الجاموس الضخمة في هذه المنطقة لا تزال موجودة — أن التجار الأمريكيين كانوا يزودون الهنود بالبنادق والمعدات

(1) Patrick Putnam. « The Pygmies of the Ituri Forest », A Reader in General Anthropology, by Carleton S. Coon (New York : Henry Holt and Co : 1948), pp. 322-342, p. 324.

(2) Ibid, p. 324.

(م ١٩ — علم الاجتماع)

الأخرى ، على أن يزودهم الهنود - في مقابل ذلك - بلحوم الجاموس والجلود . وبهذه الطريقة استطاع التجار توظيف قبائل بأكملها من الصيادين الهنود في استغلال منطقة معينة وزيادة فعالية هذا الاستغلال ، وذلك بتطوير تكنولوجيا الهنود . لكن هذا الأسلوب التجاري لم يعمر طويلاً لأن الجاموس ما لبث أن تلاشى من المنطقة . وهناك أساليب تجارية مماثلة لا يزال بعضها - توجد بين تجار الفراء والهنود الذين يعيشون قريباً من المناطق القطبية الشمالية بكندا ، وكذلك بين المجتمعات الحضرية والريفية في كثير من مناطق أمريكا اللاتينية . ومن كل هذه الأمثلة يجدر تسجيل ملاحظة هامة هي وجود مبدأ تحقيق أقصى درجات الربح ، على الرغم - كما هي الحال بالنسبة لحالة الأقزام والزنوج - من أنه قد يؤدي دوره بطريقة سلبية ، بمعنى أنه إذا ما كانت السلع المقدمة في عملية التبادل غير كافية أو قليلة ، فإن الطرف « المضار » قد يحضر كمية سلع أقل في المرة التالية أو يحول تجارته إلى مكان آخر .

٩ - نظام الكولا عند التروبريانند :

وبانتقالنا إلى المجتمعات التي لديها تقسيم عمل حقيقى وفائض يمكن تبادله ، تصبح التجارة بين المجتمعات أكثر تعقداً أو صورية ، وتتخذ هذه التجارة عموماً أحد الأشكال الثلاثة للتالية : المقايضة التجارية ، ونظام التجار الرحلى أو المتجولين ، والسوق . وتمثل حلقة الكولا Kula عند سكان جزر التروبريانند فى ميلانيزيا مثالا حياً على الشكل الأول من هذه الأشكال .

١٠ — أسواق الإزتيك والتجار الرحل :

على الرغم من أن حلقة الكولا تمثل وسيلة تجارية معقدة إلى حد كبير ، إلا أنها تعد — أساساً — نظاماً للمقايضة تستطيع من خلاله المجتمعات المحلية التي تتخصص في أطعمة ومصنوعات مادية من تبادل منتجاتها ، وكما أشرنا فإن حلقة الكولا لا تتطلب وجود وسائل للتبادل أو أية إجراءات تجارية أكثر تعقيداً من تلك التي يمكن أن نجدها في المجتمعات البدائية التي أشرنا إليها من قبل .

ومع ذلك نجد لدى شعب الأزتيك في وادي المكسيك نظاماً لتوزيع السلع والخدمات يتصف بدرجة أكبر من التعقيد الاقتصادي . فعلى الرغم من أن أفراد شعب الأزتيك يستخدمون أساساً الأدوات الحجرية ولا يمتلكون أية حيوانات لحمل الأثقال أو آلات ، إلا أنهم قد تمكنوا بوصفهم زراعاً للبساتين في بيئة ملائمة إلى حد كبير — من مواجهة احتياجات أعداد كبيرة من السكان ، في الوقت الذي كانت تعمل فيه بشكل مباشر نسبة محدودة من القوة العاملة في عملية إنتاج الطعام . أما بقية أفراد هذا الشعب فيعملون في عدد كبير من الحرف والمهن المتخصصة ، فمنهم القساوسة والتجار وموظفو الحكومة ، وقاطعو الحجارة ، والحدادون ، وصانعو الفضة ، وصناع المجوهرات والحلى ، والنساجون ، ودباغو الجلود وآخرون كثيرون غيرهم . وباختصار فإن جهاز الإنتاج يميل إلى التعقد أكثر ما يميل إلى البساطة ، حيث يتميز بدرجة عالية من التخصص في العمل ، وقدر كبير من الفائض الذي يمكن تبادله . وفضلاً عن ذلك نجد عاملاً منشطاً للتجارة يتمثل في تلك الاختلافات الملحوظة في الموارد الطبيعية ، وذلك من خلال القرب الشديد من بيئات تبدأ بأرض منخفضة استوائية حتى أراضي مرتفعة معتدلة أو قطبية في بعض الأحيان .

ولقد كانت امبراطورية الأزتيك تمثل تنظيماً مرناً مؤلفاً من مدن — دول خضعت لقوة السلاح التي مارسها اتحاد مؤلف من ثلاث مدن — دول في الوادى : وبمرور الوقت سيطر على هذا الاتحاد أحد أعضائه والمتمثل في مدينة تينوتشتيتلان Tenochtitlan حيث تقع في نفس المكان الذى تقع في مدينة المكسيك الآن . وكان على كل مدينة أو موقع خاضع (ولقد امتدت هذه المدن والمواقع وقت الغزو في سنة ١٥٢١ حتى وصلت إلى معظم مناطق وسط المكسيك) أن تدفع جزية لتينوتشتيتلان ، وأن تعترف بسيادتها . وعبر المناطق التي سيطرت عليها الإمبراطورية كانت تقام في كل مدينة أسواق ضخمة لتوزيع السلع توزيعاً محلياً . وكانت هذه الأسواق ترتبط — فيما بينها وبمدينة تينوتشتيتلان — بتجار رحل كان لهم مركز رئيسى في العاصمة .

وفي تينوتشتيتلان كانت الأسواق المحلية تقام يومياً في مناطق مختلفة من المدينة ، وذلك لبيع المون . وبالإضافة إلى ذلك تعقد سوق ضخمة كل خمسة أيام في صاحية نائية . ويأتى إلى هذه السوق الضخمة الحرفيون والمنتجون والمشترون من أماكن تبعد عنه عدة أميال . ولكل نوع من أنواع السلع مكان خاص به في ميدان السوق الفسيح ، وهو تنظيم يشبه — إلى حد كبير — ما يوجد الآن في كثير من الأسواق المكسيكية . وتعرض في هذه الأسواق أنواع مختلفة جداً مع السلع ، ولقد سجل بيرنال دياز Diaz — وهو مؤرخ لبعثة كورتس في سنة ١٩٢٠ — أن من بين الأشياء العديدة التي توجد في الأسواق : الذهب ، والفضة ، والمجوهرات ، والجلود والملابس ، والشكولاته ، والطباق والجلود المدبوغة والجلود الخام ، والنعال ، والعييد ، وأنواع عديدة من اللحوم ، والخضروات ، والثمار ، والملح ، والخبز ، والعسل ، والأدوات ، والفخار ، وأثاث المساكن . وكانت السوق تخضع لمراقبة موظفين معينين يعملون على حفظ النظام ويباشرون دقة الأوزان والمكاييل ، ويحسمون المنازعات .

ومع أن كثيراً من معاملات السوق كانت تمثل تبادلاً أولاً لسلعة معينة في مقابل سلعة أخرى ، إلا أن هناك بعض الأشياء كانت تمثل وسائل للتبادل لحبوب الكاكاو ، وأثواب الأقمشة القطنية ، وأسلحة الفؤوس المصنوعة من النحاس ، ولفات خام الذهب . وليست هناك بيانات مستفيضة تتناول المعايير التي تحدد قيم التبادل ، وإن كان ليس ثمة شك في وجود مثل هذه المعايير ؛ ولو في صورة أولية على الأقل . وهناك أيضاً نظام للتسليف بمقتضاه تقدم الديون بضمان كاف ، ولكن بدون فوائد . على أن العقوبة التي توقع على عدم دفع الدين كانت قاسية إلى حد كبير ، حيث كان المدين يخضع لاستعباد حتى يوفى التزاماته .

وكان التجار الرحل يقومون بمهمة ربط سوق التينوتشيتلان بالأسواق الأخرى داخل الإمبراطورية وخارجها ، ويشكل هؤلاء التجار طائفة خاصة مغلقة تركز في العاصمة . والعضوية فيها وراثية ، كما أن لها شاراتها وعلاقاتها الخاصة ، فضلاً عن موظفين وآلهة وطقوس ونظام للعدالة . ويرحل التجار معاً في شكل جماعات مسلحة قوية ، كما تحمل سلعهم جماعات من الحمالين . وهم ينتقلون من سوق لأخرى حيث يوزعون السلع المحلية على مختلف أنحاء الإمبراطورية وما وراءها ، ثم يحضرون معهم إلى العاصمة السلع من المناطق النائية . ومن الطريف أن نلاحظ هنا أن جماعات التجار تعمل كجواسيس ، حيث تنبر حكومتهم بالشئون العسكرية والسياسية الهامة ، وتتمتع جماعات التجار بحماية حكومة الأزتيك ، ذلك أن أى ضرر يلحق بتاجر يعد في حد ذاته سبباً للحرب .

وفي مجتمع الأزتيك نجد - إذن نظاماً متطوراً للتجارة يستند إلى تخصص عمل معقد ، ونظام إنتاج على درجه من الكفاية . ويعتمد كل مجتمع محلي من مجتمعات الأزتيك - إلى حد ما - على التجارة لإشباع

حاجاته ، وهذا يخالف ما يوجد لدى مجتمعات الإعاشة التي لا يكون فيها الإنتاج المحلي منظماً على نحو يسمح بمواجهة كل هذه الحاجات . وباختصار نجد أنه بزيادة الإنتاج أصبح بالإمكان تطوير التخصص ، وبفضل ما أتاحه التخصص من فائض للتبادل ، ينشأ نظام لتوزيع السلع والخدمات من خلال التجارة عبر شعب كبير يضم عدداً من المجتمعات المحيطة بالمنشأبة .

١١- الملكية والثروة في مجتمعات الأعاشة :

يترتب على ما سبق أن ذكرناه بصدد الإنتاج والتوزيع في مجتمعات الإعاشة - أن الأفراد في هذه المجتمعات ينتجون السلع ويستهلكونها إلى حد كبير ، فمجتمع الإعاشة ينتج - عادة - ما يكفي لتزويد أفرادها بالحد الأدنى من المعيشة ، والفرد - أو الجماعة - داخل المجتمع لا يستطيع أن يجمع فائضاً كبيراً أو أن يحقق سيطرة كاملة على وسائل الإنتاج ، ونتيجة لذلك فإننا لا نجد في مثل هذه المجتمعات نفس مفهومات الثروة والملكية التي ألفناها في مجتمعاتنا .

وتوضح ثقافة شعب الإسكيمو هذا الموقف بجلاء : فعلى نحو ما أوضحنا في الفصل السابع فإن مستوى الإنتاج عن الإسكيمو منخفض ، كما أن السكان متناثرون في مناطق متباعدة . وعلى كل أسرة نووية أن تكون مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية ، ذلك أنها غالباً ما ترحل بمفردها وتعيش فقط خلال فصل الشتاء في مجتمعات محلية يتجاوز عدد أسرها ثمانياً ، أو يصل إلى عشر . ويقوم الرجل بالقنص ، وصيد الأسماك ، وصنائه الأدوات والأسلحة التي تستخدم في هذه الأعمال . أما المرأة فتهتم بشئون المسكن ، وترعى الأطفال ، كما تقوم بحياكة الملابس وإصلاحها ، فضلاً عن أنها تقوم بجمع الطعام كلما كان قريباً من المسكن . ويتعاون الزوج والزوجة - وببذل عمل مستمر وشاق - فانهما يتمكنان من إعالة نفسيهما فضلاً عن أطفالهما . ولا يستطيع الزوجان أن يحققا ما هو أكثر من ذلك : فإذا ما أنجبا أطفالاً متتالين لا تفصل بينهم فترة زمنية طويلة ، فإن أحدهم قد يتعرض للموت بسبب قلة الطعام اللازم لغذائه ، وإذا لم يستطع أحد الراشدين إعالة نفسه - بسبب كبر السن أو المرض - فانه قد يتعرض - لنفس السبب - للإهمال حتى يموت من البرد والجوع .

ومن الواضح ألا توجد الثروة أو الملكية — كما نعرفها — في مجتمع من هذا النوع . ويقسم الطعام داخل المجتمع المحلي طبقا لقواعد معقدة تحكم توزيعه . ويقوم كل راشد — ذكر كان أو أنثى — بصناعة أدواته ، كما يظل محتفظا بملكيتها ما دام قد استمر في استعمالها . ويتم تخزين الطعام في مخبئي يستطيع استخدامهما أى فرد يحتاج إليها ، بل أن الأسرة تمتلك المسكن الذى تقيمه مادامت تستمر في العيش فيه . ولأن كل وقت الفرد مخصص لإعالة نفسه وأسرته ، لا نجد لديه وسيلة لتراكم الممتلكات ، ولا وسيلة للاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على منطقة الصيد (القنص) أو صيد الأسماك . وباختصار فإن وسائل الإنتاج متاحة لكل الذين يستطيعون الاستفادة منها ، ولا يمتلك أى فرد أو جماعة المهارات الفنية التى تمكنها من تحقيق فائض من الثروة تتحكم فيها تحكما خاصا

ولا تحيا كل مجتمعات الإعاشة قرية جدا من مستوى الفاقة ، كما هو بالنسبة لأفراد شعب الاسكيمو . ففي شعب الهوبي — على سبيل المثال — نجد القرية تنتج — عادة ما يكفى لإعاشة كل أفرادها ، بما فى ذلك المسنون والمرضى وكل الأطفال الذين يولدون . ولقد رأينا كيف أن بالإمكان تحقيق فائض للتجارة خلال السنوات التى تشهد محصولا وفيرا . وفضلا عن ذلك نجد أنه — برغم انشغال معظم الراشدين فى شعب الهوبي انشغالا مباشرا فى عملية إنتاج الطعام ، إلا أن هناك دائما قاة من كبار السن يستنون — إلى حد كبير — من أداء هذه النشاطات ، ويخصصون أوقاتهم لإدارة القرية وتسوية النزاعات وأداء الشعائر الدقيقة الضرورية لأسلوب حياة شعب الهوبي . ومع ذلك يجب أن نؤكد أن هؤلاء الرجال لا يشكلون طبقة متميزة تعيش على دخل يأتى من رأس مال مستثمر . فهم قد يحصلون على هدايا من الطعام كاعتراف بخدماتهم الجليلة ، ولكن مكائهم عالية بسبب السن والمعرفة المتخصصة وليس بسبب الثروة .

وفي مجتمع الهوبي نجد الأرض — التي تمثل المصدر الرئيسي للإنتاج — مملوكة للعشيرة ، وهي تمثل أسرة كبيرة ، كما أنها تتوزع على أفراد العشيرة لكي يستغلوها . ولا تخضع الأرض للبيع ، كما أنها لا تنتقل — عن طريق الإرث — إلى فرد خارج نطاق العشيرة . أما المساكن والأدوات والأسلحة والمصنوعات المادية الأخرى فيمتلكها أولئك الذين يستخدمونها كما هي الحال بالنسبة لللاسكيمو . ونظرا لأن كل الذين يحتاجون إلى هذه المعدات يستطيعون صنعها ، فاننا لا نجد سوقا لتصريف الفائض . وهنا نجد أيضا الحق في استخدام الممتلكات التي هي في حوزة الشخص . وليست هناك ملكية لا يصاحبها الإنتفاع ، وبالتالي فليست هناك ثروة تمكن الفرد من العيش من عمل الآخرين .

١٢ - بعض مشكلات الاستهلاك :

توضح المناقشة والأمثلة السابقة ١ - أن الاستهلاك - حتى في مجتمعات الإعاشة - يعنى ما هو أكثر من الطعام و ٢ - أن هناك علاقات معقدة بين كل من الاستهلاك والإنتاج والتوزيع . بل إن المجتمعات الصغيرة والبسيطة لديها من السلع والخدمات التى تتجاوز مواجهة أو إشباع الجوع .

وفي معظم المجتمعات نجد الأسرة هى وحدة الاستهلاك الأساسية ، على الرغم من أن المجتمعات المركبة قد تكون لديها نظم استهلاكية أخرى . وقد يكون من المفيد أن نتناول العائلة كوحدة فى ضوء الميزانيات أو الاعتمادات ، وبالإمكان شرحها بطرق مختلفة ، لكننا نستطيع - من وجهة النظر التحليلية - التسليم بما يلى :

١ - ميزانية الطعام : وهى ذلك الجانب من الموارد الذى يستهلك من أجل الحفاظ على طاقة الأسرة .

٢ - ميزانية رأس المال : وهى الموارد المستخدمة فى الحصول على الأدوات والمساكن والحيوانات ، أو أية أشياء أخرى شبه دائمة ، وتكون ضرورية للحفاظ على القدرة الإنتاجية للوحد الإنتاجية .

٣ - ميزانية الصيانة والإستمرار : وهى الموارد المستخدمة فى إنتاج أو استبدال السلع الرأسمالية .

٤ - ميزانية الإيجار : وهى الموارد المستخدمة فى استمرار حقوق داخل المجتمع .

٥ - ميزانية الهيبة : وهى الموارد المستخدمة فى تحقيق أو دعم المكان أو الوضع الاجتماعى داخل المجتمع .

ومن بين أشكال الميزانيات هذه نجد الشكلىن الآخريين بحاجة إلى

توضيح . فميزانية الإيجار قد تتخذ أشكالا عديدة . وعادة ما ينظر إليها على أنها الإيجارات أو الضرائب التي تدفع في مقابل استغلال الأرض أو المبنى أو أى نوع آخر من الممتلكات . إن هذا النوع من الإيجار لا يوجد في كثير من المجتمعات غير الغربية . ومع ذلك فإننا نجد دائماً أبدأ ما يمكن أن يطلق عليه الإيجارات الاجتماعية ، أى الإمداد بالسلع والخدمات الضرورية لاستقرار الأوضاع في المجتمع ، ثم — بالتبعية — حقوق استغلال مورده . وفي هذه الفئة يمكننا أن نضمن العمل أو السلع التي تسهم في تحقيق مشروعات المجتمع المحلي كالمباني العامة أو الطرق أو الممرات والجسور ، « الكبارى » ، وهكذا . وهناك شكل آخر يمكن أن نضمنه هنا — وهو ما يوجد لدى شعب فيسبينان بالكاليفورنيا — هو هدايا الطعام التي تقدم للرؤساء حتى يتمكنوا من أداء مهام المجتمع المحلي كضيفاء الزوار أو الولائم المرتبطة بالطقوس ، أما ميزانية الهيبة فتضم أشياء كالبرتلاتنث عند شعب الهايدا ، وتمويل طقوس المايو — دويا في أمريكا اللاتينية ، والأشكال الأخرى من الإنفاق الترفي التي تخصص لدعم هيبة أو مكانة الفرد أو أسرته . ويفضل البعض النظر إلى هذه الأشياء — وذلك في معظم الأحوال — من وجهات نظر أخرى ، وإن كان يجب أيضاً النظر إليها من جوانبها الاقتصادية ، وذلك لصالح التحليل الاقتصادي المقارن .

على أن تحليل الميزانية السالف الذكر ليس هو التحليل الوحيد الممكن ، وإن كان يفيد في تأكيد الحقيقة التي مؤداها ، أن الموارد بما في ذلك العمل — وكذلك السلع — لا تستخدم دائماً في شكلها الخالص لأغراض الأعاشة ، وقد يكون صحيحاً — كما يقال عادة — أن « الطعام من أجل الأكل » ، ولكن هناك وسائل عديدة واضحة من خلالها يتوزع الطعام ويستهلك ، كما أن كل هذه الوسائل ليست مجرد سد جوع المنتج ، أو الوحدة المنتجة كالأُسرة . وفضلاً عن ذلك فإن مورد العمل يستخدم — إلى حد ما — حتى في المجتمعات البدائية لصنع الأدوات والمعدات الضرورية والمحافظة عليها . وكذلك الأشياء الأخرى اللازمة لإنجاز الإنتاج ودعم أجهزة المجتمع . .

صحيح أن عدداً قليلاً من الناس هم الذين يقيمون هذه التفرقة التحليلية فن النادر أن نجد تمييزاً واضحاً بين ميزانيات الاستهلاك ونفقات الإنتاج بالنسبة للأسرة . ومع ذلك نجد الحقيقة السابقة صحيحة بالنسبة للمجتمع الغربي ، فكثير من المشروعات التي تقيمها العائلات لا تأخذ في اعتبارها تكاليف العمل . أو لا تحدد بوضوح قيمة السلع المخصصة لإعالة الأسرة . وغالباً ما قد تكون الأسرة في وضع مالى أفضل إذا ما كان أعضاؤها النشطاء يعملون في مشروع كبير . وحتى في هذه الحالة ، فإن هؤلاء الأعضاء قد يفضاؤون النشاطات التي تحكمها الأسرة ، والتي تدر مكافأة أقل . وإذا ما افترضت الجماعات نظام حساب التكاليف الحديث الدقيق ، فإن ذلك ليس دليلاً على أن لديها اقتصاديات مختلفة ، إن ذلك يعنى — كما هى الحال عندنا — أن النشاطات والأهداف الاقتصادية تتأثر بالقيم والنظم غير الاقتصادية . وليس هناك مجال تتضح فيه هذه الحقيقة أكثر من مجال توزيع كثير من الجماعات فائضها في شكل الولائم ، أو الهدايا ، لانخريته لمواجهة احتياجات المستقبل ، أو استخدامه في زيادة القدرة الإنتاجية . والواقع أن التحليل يوضح — غالباً — أن مثل هذا التوزيع ليس سوى تضحية بمكسب مباشر من أجل الحصول على مكسب في المستقبل ، وأنه يسهم في تدعيم بعض الأمور التي يصعب وزنها كالهبة ، والمطالبه بخدمات مقبلة ، والدعم الاجتماعي طبقاً لمعايير المجتمع . إن الشيء الذي قد يبدو منطوياً على إسراف ، أو تبذير قد يكون بعناية استثمار في مجال التأمين الاجتماعي والاقتصادى .

وتدعم المناقشة السابقة — إلى حد ما — وجهات نظر بولاني وآخرين من أن النشاطات الاقتصادية في المجتمعات غير الغربية « كامنة » في البناء الاجتماعي . إلا أن السؤال الذى قد يثار هو ما إذا كان الاختلاف الحقيقى يتمثل في وجود أو عدم وجود المنظمات الاقتصادية المتخصصة . فمن الخصائص المميزة للمجتمعات الصغيرة والبداية أن معظم المؤسسات ذات أغراض متعددة ، فغالباً ما يندمج وجود المنظمات المتخصصة ، ليس فقط

تلك التى تخدم أغراضنا إقتصادية ، بل - غالباً - أيضاً تلك التى تخدم أغراضاً سياسية ودينية وغيرها من الأغراض ، فضلاً عن عدم وجود مبدأ تحقيق أقصى درجات الربح فى هذه المجتمعات ، وفى زيناكانتان Zinacantan بنشنايباس - على سبيل المثال - نجد أن الدافع على أداء النشاطات الإنتاجية التى تتجاوز مستوى الإعاشة يتم من خلال المكانة والهيبة المرتبطتين بنظام الوظائف العامة والطقوسية . وتتطلب هذه الوظائف إنفاقاً كبيراً من السلع والعمل . ومن الصحيح أن ما يصل إلى أقصى درجات الربح ليس هو الكسب الاقتصادى ، بل المكانة والهيبة . ويصدق ذلك على أصحاب الفرق السيمفونية والأوبرالية وكذلك الهيئات الخيرية فى المجتمع الغربى . وحينما ننظر إلى مبدأ تحقيق أقصى درجات الربح على أنه شئ أكبر من عمليات المساومة فى السوق ، فإنه يكتسب أهمية أكبر بكثير .

١٣ — الثروة ورأس المال والنقود :

تمثل مفهومات الثروة ورأس المال والنقود جانبها هاما من لغة عالم الاقتصاد . ولكن إلى أى مدى يمكن لعالم الأنثروبولوجيا أن يستخدمها ؟ ففى مختلف الفقرات السابقة أشرنا إلى الثروة فى شكل سلع مادية مختلفة .

لكن الثروة توجد أيضا فى شكل حقوق غير ملموسة كالتغنى بأغان معينة أو أداء شعائر خاصة . وقد تنتقل هذه الحقوق إلى أفراد أو جماعات أخرى فى مقابل الحصول على أشكال أخرى من الثروة ، كما هى الحال بالنسبة للعلاقات التجارية أو حقوق الطبع فى مجتمعنا . كذلك يمكن أن تقاس الثروة بامتلاك الأشياء الطقوسية أو حجم الأسرة . ومن ناحية أخرى ، فإن من المشكوك فيه ما إذا كان لدى الاسكيمو مفهومات تعادل مفهوم الثروة بحيث يمكن استخدامها مستخداما مفيدا .

وعلى الرغم من أن مفهوم الثروة قد لا يكون موجودا ، إلا أن مفهوم رأس المال ينطوى على فائدة أكبر من الناحية التحليلية ، عل الرغم من أنه يستخدم — فى معظم الأحيان — بمعنى محدود جدا . وفى معظم مجتمعات الأعاشة وكثير من مجتمعات الفلاحين يتألف رأس المال من أدوات ومعدات الإنتاج فقط ؛ أو من السلع الاستهلاكية التى تعمرونها طويلا . على أن الكميات الناجمة عن مثل هذا التراكم — بمعنى الثروة المتراكمة المستخدمة فى أغراض إنتاجية — تكون ضئيلة جدا فى شعوب كالاسكيمو والسيريونو . ومع ذلك فإن المصطلح ينطوى على بعض الفائدة عند إجراء تقديم مقارنة لأنماط الاقتصاد . من ناحية أخرى فإننا لانجد فى الغالبية العظمى من المجتمعات أفرادا يحصلون على كسب اقتصادى من خلال تراكم الثروة ، تلك التى يستأجرونها أو يقترضونها بفائدة من أشخاص آخرين بقصد الاستغلال . ويمكن القول — بصفة عامة — أن رأس المال يوجد فى كل المجتمعات ، إلا أن الرأسماليين يوجدون فقط فى مجتمعات قليلة نسبيا ومعقدة . ولو أننا نجد هنا غموضا . فعلى سبيل المثال هل نعتبر فلاح أو كساكا شخصا

رأسماليا حينما يضع نصب عينيه هدف جمع ثروة كافية لشراء ناف للثيران ما يلبث أن يحقق منه دخلا عن طريق تأجيرهِ لجيرانه ؟

أما وسائل التبادل المقننة (أو النقود) فنجدها — هي الأخرى — بعيدة عن أن تتخذ طابعا عاما . لكن وجودها — مع ذلك — لا ينعدم حتى في مجتمعات الأعاشة . ففي كثير من جماعات الهنود في كاليفورنيا نجد العقود الصدفية المصنوعة من البطليوس (*) تمثل قِيما محددة ، أو مقننة نسبيا . ويمكن تخزين هذه العقود بوصفها ثروة متراكمة ثم استخدامها في شراء بعض أنواع السلع الأخرى — إن لم يكن معظمها . وفي مناطق أخرى من العالم تستخدم الأسنان ، أو الأصداغ الصفراء ؛ في أغراض مماثلة . ونجد عند شعب الهايدا أن أطباق النحاس المحلية كانت تمثل نوعا من النقود ، أما قضبان النحاس الأصفر فكانت تستخدم لنفس الغرض في مناطق من أفريقيا . وفي أمريكا الوسطى كانت حبوب الكاكو والرووس النحاسية للمعازق تستخدم كأساليب للتبادل .

ومع ذلك فإن المسح المقارن يكشف عن نقاط هامة عديدة . فلا يكفي أن تؤدي بعض الاقتصاديات وظيفتها دون وجود نقود ، بل أينا وجدت النقود ، فإنها تؤدي وظائف محددة ، أو قد تكون هناك أنواع عديدة من النقود والعملات المستخدمة في المجتمع الغربي هي نقود ذات أغراض عامة ، حيث تمثل معيارا واحدا للقيمة بالنسبة لكل أنواع السلع . ومع ذلك نجد لدى شعب التيف Tiv بأفريقيا — وذلك قبل إدخال النقود الأوربية — أن قضبان النحاس الأصفر كانت تمثل نقودا ذات غرض محدود في مجال الأشياء المتعلقة بالهبة فقط .

فتبدو فكرة الملكية وكأنها حاضر أثرى في كل المجتمعات . وبالإمكان — لاذن — استخدام مفهوم رأس المال بمعنى محدود وذلك لأغراض المقارنة . ومع ذلك نجد أن تحليل العمليات الاقتصادية في المجتمعات التي ليست لديها نقود يكون أكثر صعوبة ، ولكنه ليس مستحيلا .

(*) حيوان من الرخويات أو السمك الصدفى .

الباب الثالث

النظام الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام

الفصل الأول : مقومات النظام الاقتصادي الاجتماعي في الإسلام

الفصل الثاني : التملك في الإسلام

الفصل الثالث : نظام الإنتاج في الإسلام

الفصل الرابع : خصائص النظام الاقتصادي الاجتماعي في الإسلام ،

الفصل الأول

مقومات النظام الاقتصادى الاجتماعى فى الاسلام

- أولاً : - بيت المال
- ثانياً : - تأسيس بيت المال
- ثالثاً : - موارد بيت المال
- رابعاً : - أنواع الزكاة
- خامساً : - شروط الزكاة
- سادساً : - مصاريف الزكاة
- سابعاً : - تقدير الخراج
- ثامناً : - الجزية
- تاسعاً : - الغنيمة
- عاشراً : - الأوقاف

الفصل الأول

مقومات النظام الاقتصادي الاجتماعي في الاسلام

يستند النظام الاقتصادي والاجتماعي على دعائم ومقومات تبدو في العناصر التالية :

أولاً : بيت المال :

يعتبر النظام المالي في الاسلام واضح المعالم مستقلاً كل الاستقلال عن جميع الأنظمة المالية العالمية الأخرى ، وأكثر مبادئ هذا النظام هي قواعد كلية كبرى أقرها القرآن وأوضحها السنة وجرى بها العمل في العهد النبوي ، وعلى هذه المبادئ الكبرى تقاس الفروع الجزئية الصغرى المستجدة تبعاً لتطور الظروف والأحداث بحيث لا يخرج عما حدده لها التشريع ، ولا بد في جميع الأحوال من تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال كل قاعدة كبرى وكل مسأله فرعية ، وأهم ما في النظام المالي الاسلامي الضرائب التي ازدادت وتنوعت بتنوع الحاجات الاجتماعية في الدولة ، فأحيطت بتكاليد ونظم هي المكونة لموارد الدولة الاسلامية كالزكاة والجزية والغنيمة والفئ والعشور ، وتعنى هذه الأشياء كلها معنى الضريبة ، فبعض هذه الأشياء يكون ضريبة عن الأرض ، وبعضها الآخر ضريبة عن الأشياء أخرى (١) وقد استحدثت المسلمون بيت المال في تنظيم حياتهم الاقتصادية والمالية : وكان هذا البيت يقوم مقام وزارتي المالية والاقتصاد في الوقت الحاضر ، فهو يحتوى على بيان شامل بمصادر الإيرادات المختلفة وبمصرفات الدولة المتعددة : والجدير بالملاحظة في بيت المال هذا أن كل الإيرادات لم تكن نقدية كما هي الحال

(١) صبحي الصالح - النظم الإسلامية - نشأتها وتطورها - مرجع سابق - ص ٣٥٤ .

اليوم ، بل كانت متنوعة كالأسلحة والثياب والغلال الزراعية أو من أنواع المحصولات والانتاج الحيوانى. والمطلع على تاريخ بيت المال والتعديلات التى أدخلت عليه عبر العصور ، يجد أنه يسمى أحيانا الديوان السامى بصفته أصل الدواوين ومرجعها ، إذ أنه ينقسم بطبيعة صلاحيته إلى بيوت متعددة متفرعة عنه ويحفظ فى كل بيت منها نوع معين من الإيرادات كديوان الخزانة للثياب والأموال وديوان الأهرام للغلال وديوان خزائن السلاح للأسلحة والذخيرة . ولم يكن الأمر يتوقف فيه على جباية كل هذا ؛ بل أن له نصيبا فى الفئ والغنيمة وإليه ترد ضريبة الخراج والخزينة والعشور والزكاة وما شاكل ذلك (١) . وبالنسبة لبيت المال لم تكن الحاجة ماسة أوجوده فى عهد الرسول ؛ لأن الحياة لم تكن معقدة وقتها ، فكانت إيرادات الغنائم والزكاة وغيرها ترد للدولة ، وكانت توزع توا على المستحقين وقلما كان يتبقى منها شئ يزيد. عن حاجة هؤلاء المستحقين ، وحينئذ يحتفظ به الرسول لحين الحاجة إليه . ويروى الماوردى أن بعض الأبل والخيل والماشية بقيت فى حوزة الرسول مرة فبيزها عن غيرها من أموال المسلمين بمراعى خاصة بالبقيع كما سمها بميسم خاص حتى تميز عن سواها (٢) والواضح أنه لم يكن فى الدولة وفى عصر محمد موظفون دائمون ينتظرون رواتب منتظمة ، بل كان كل من يؤدى عملا يأخذ أجره منه ، فجامع الزكاة مثلا له سهم فيها ، وكان الولاة يقومون بجماع الزكاة ويأخذون سهمها منها أجرا لهم على عملهم ، والمحارب فى الميدان كان له ولفرسه نصيب مما قلد يغنمه الجيش المحارب ، فإذا لم يغنم الجيش شيئا فلا حرج فى ذلك ، إذ كانت نظرة الاسلاد للجهاد أنه عمل يمارسه المسلم يرجوه وجه الله . وكانت هذه النظرية مقبولة من جماعة المحاربين فى العهد الاول ، وكان الرسول ومن عاونوه من أصحابه

(٢) مصطفى الرافعى - الإسلام نظام إنسانى - الكتاب الحادى عشر - مطابع شركة

الاعلافات الشرقية - القاهرة - ١٩٦٥ - ص ١٢١

(٣) صحيح البخارى - الجزء الأول - المطبعة الحبرية بمصر ١٣٢٠ هـ - ص ١٩٠

فى نشر الدعوة بعيدىن عن الدنيا وعن التفكر فىها ، واستوى عندهم الحوق والشيع والغنى والفقر . عل أن أصحاب الرسول لم يكونوا منقطعين الأعمال تتصل بالدعوة الاسلامىة ، بل كان كل منهم يزاول بالإضافة إلى ذلك مهنته الأولى التى كان يقوم بها قبل الاسلام ، وغالبها ما كانت التجارة . أما مال الاغنياء من المسلمين فكان يعتبر حصيلة لنشر الدعوة الاسلامىة ، فاذا اعترض المسلمون أمر حث الرسول أهل الغنى عن النفقة تطوعا لا اكراها ، وكان من أحسن القربات أن يجهز أرباب اليسار أناسا للغزو ويتكفلون بكل ما يحتاجونه . ومن ذلك يتضح أن الحاجة لم تكن تدعو إلى إيجاد بيت المال فى عهد الرسول ، وكذلك كان الحال فى عهد أبى بكر ، إذ أن عهده كان قصيرا فلم يتسع ليجدد فيه ما يستدعى تغيرا فى النظم التى صار عليها الرسول ، ولذلك فقد كان أبو بكر ينفق موارد الدولة كلها أولا بأول ، فلما مات لم يجدوا عنده من مال الدولة سوى دينار واحد سقط من غرارة (٤) .

ثانيا : تأسيس بيت المال :

ويذكر ابن طباطبا فى ذلك ، لم يفرض النبى ولا أبو بكر للمسلمين عطاء مقررا ، وكان الرضع غير ذلك فى عهد عمر بن الخطاب لطول عهده ولأن الله فتح فى خلافته فارس ومصر ، وأغلب بلاد الشام فتشعبت أمور الدولة الاسلامىة وتعددت مطالبها وزادت مالىتها ، وفى الوقت نفسه احتكت بمحضارات عريقة الدولة المفتوحة مما حفز عمر إلى الاستفادة بما فى هذه الدول من نظم لحل المشكلات التى تواجهها الدولة الاسلامىة ، وللرقى بها خطوات إلى الأمام . وهكذا أسس عمر بيت المال ، ويحكى الماوردى قصة الملك فيقول « وأول من وضع الديوان فى الدولة الاسلامىة عمر ويقال بسبب مال أتى به أبو هريرة من البحرين ، فقال له عمر بماذا جئت قال

(٤) ابن الأثير - الكامل فى التاريخ - الجزء الأول - المطبعة الأزهرىة - ١٣٠١ هـ

نخمس مائة ألف درهم فاستكثره عمر وقال أندرى ما تقول : نعم مائة ألف خمس مرات ، فصعد عمر المنبر وقال أيها الناس قد جاءنا مال كثير فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عددنا لكم عدا» (٥) ويزيد ابن خلدون فيقول أنهم تعبوا في قسمه فسعوا إلى احصاء الأموال وضبط العطاء والحقوق ، فأشار خالد ابن الواليد بالديوان وقال رأيت ملوك الشام يدنون فقبل منه عمر ، بالإضافة إلى هذا كان لزاما على عمر أن يضع أسس بيت المال وينهض به ، فقد وظف القضاة والولاة ورتب الجند ، وجعل الجندية عملا دائما ، وأصبح الجنود يحاربون أو يرابطون في الثغور ، ولا بد من الاتفاق عليهم وعلى ذويهم نفقات مرتبة منظمة . وقد فرض عمر العطاء ويروى أنه استدعى عقيل ابن أبي طالب ومخرمة ابن نوفل وجبير بن مطعم وكافوا نساب قريش وقال لهم اكتبوا الناس على منازلهم (٦) وقد اتبع عمر مبدأ التفاضل بناء على القرب من الرسول والسبق في الاسلام ، وذكر عندما سئل عن ذلك لأجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه . وبناء على ذلك فرض عمر العطاء على الوضع التالي :

عائشة اثني عشر ألف درهم في السنة ، ولكل من زوجات الرسول الأخريات عشرة آلاف درهم في السنة . من شهدوا بدوا من المهاجرين خمسة آلاف درهم لكل منهم في السنة ، الحسن والحسين خمسة آلاف درهم لكل منهما . من شهدوا بدر من الانصار أربعة آلاف لكل منهم في السنة . لكل من هاجر قبل الفتح « مكة » ثلاثة آلاف في السنة . لمن أسلم بعد الفتح الفان (٣) كما فرض عمر للنساء والأطفال ، وكان يفرض

(٥) المواردى - الأحكام السلطانية - مطبعة الوطن بمصر - ١٢٩٨ - ص ١٩٨ .

(٦) البلاذرى - فتوح البلدان - شركة طبع الكتب العربية - القاهرة - ١٩٠١ - ص ٤٥٤ .

(٧) أبو يوسف - الخراج - المكتبة السلفية - القاهرة - ١٩٥٢ - الطبعة الثانية -

للطفل بعد فطامه فأدرك أن الناس يتعجلون في فطام أطفالهم ليعظوا بالعطاء ، فأمر منادية بأن ينادى لا تعجلوا أولادكم بالفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام (٨) ويلاحظ أن أبا بكر كان يعطى المسلمين عطاء متساويا دون اعتبار للنسب أو السبق في الاسلام ، وحين أثر عليه بأن يفاضل بين الناس تبعا للفضل والسبق ، قال أما ما ذكرتم من السبق والفضل فما عرفني به وإنما ذلك شيء ثوابه عند الله وهذا معاش فالأسرة فيه خير من الأثرة (٩) ، على أن عمر في آخر أيامه مال إلى رأى أبي بكر وأثر عنه قوله لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل لالحقن آخر الناس بأولهن حتى يكونوا في العطاء سواء ، ولكنه توفي قبل ذلك ولم يغير عثمان من خطة عمر التي اتبعها في حياته . إلا أن عليا غير بعض الشيء فيما يختص بالموالي فزاد في إعطائهم ، وعلل ذلك بأنهم أصحاب الأموال الحقيقية . وجاء الامويون فجعلوا المفاضلة تبعا للولاء لهم وللشجاعة في صفوفهم . وكان أبو بكر يقسم ما يرد له دفعه واحدة ، ولكن عمر تقيد بالعطاء . ومن أجل ذلك احتاج عمر للادخار ليوفي بما التزم به ، وبالتالي احتاج لبيت المال ليضع فيه هذه المدخرات وكشوف المستحقين (١٠) .

ثالثا : موارد بيت المال :

تنقسم الموارد المالية التي يتكون منها إيراد بيت المال قسمين :

- ١ - موارد دورية تجمع في مواعيد محددة من السنة ،
 - ٢ - موارد غير دورية أي تجيء وقد لا تجيء ولا موعد لحيثها .
- فالموارد الدورية هي : الزكاة - الخراج - الجزية .

(٨) الماوردى - الأحكام السلطانية - مرجع سابق - ص ١٩١-١٩٢ .

(٩) أبو يوسف - الخراج - مرجع سابق - ص ٥٠-٥٥ .

(١٠) الماوردى - الأحكام السلطانية - مرجع سابق - ص ١٨٨ .

أما الموارد غير الدورية فهي : العثور - والفىء - وخمس الغنائم - وخمس الركاز - وتركه من لا وارث له ، ومال اللقطة وكل ما لا يعرف له مستحق معين من الأفراد . ولكل من هذه الموارد شروط وضوابط فصلتها الشريعة الإسلامية ،

أولاً - الموارد الدورية :

١ - الزكاة : وتطلق على المدح والتطهير والصالح ويسمى الخرج زكاة لأنه يزيد في المخرج منه ويقيه الآفات (١١) ، أو بعبارة أخرى هي الطهارة والنماء من أركى الشيء يزكيه إذا نماه ، أو من زكاة تركية إذا طهره ، وشرعا هي حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص أو هي المال الذي يؤخذ من أغنياء المسلمين ويوزع على فقرائهم (١٢) .
والهدف من الزكاة هو تطهير المال وإيجاد صلة طيبة بين الغنى والفقير .
يقول الله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » الآية .

وكانت الزكاة في العصور الإسلامية تحبى من المسلمين في كل سنة ، ولها في مركز الخلافة ديوان خاص تتفرع منه فروع شتى ، كالدواوين الفرعية في الجهات المختلفة تقوم مقامه في تحصيل الأموال والأنواع مما يدخل في قاءة الزكاة . ولقد كان من حكمة الله تعالى أن رفع الناس بعضهم فوق بعض درجات ، وخص بعضهم دون البعض الآخر بالمال . وهؤلاء الأغنياء هم الذين تجب عليهم الزكاة في حالات خاصة كأن يتجاوز المال الذين يملكونه نصابا معلوما وأن يحول عليه الحول ، وزكّاتهم من وجهة النظر الأخلاقية ليست إلا شكر لله تعالى على فضله . وهذا الشكر العملي لا يكون إلا باخراج سهم من هذا المال إلى من لا مال لهم ، فيكون من

(١١) عبد الله العنقري - العروض المربع - مطبعة السنة المحمدية - الجزء الأول - غير معين مكان وسنة الطبع - ص ٣٥٧ .

(١٢) مصطفى الرافعى - الإسلام نظام لإنسانى - مرجع سابق - ص ١٢١ .

فوائد هذه الزكاة ربط الغنى بالفقير في عمل هو من صميم الطاعات ، وليست هي تفضلا من مخرجها ، بل هي حق للمستحقين قال تعالى « وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » وحدد لها نصيبا في المال يجعل الموسرين جميعا يشتركون في آدائها .

رابعاً : أنواع الزكاة :

لا تقتصر الزكاة المفروضة على المال العيني فقط ، وإنما تشمل كل ما يقول بمال وهي أنواع :

أولاً - زكاة النقد : كالذهب والفضة وما شابهها ، وتجب الزكاة فيهما إذا بلغا النصاب فنصاب الذهب عشرون مثقالاً ، ونصاب الفضة مائتي درهم ، فإذا ملك مسلم هذا النصاب وحال عليه الحال وجب عليه أن يخرج الزكاة بنسبة $\frac{2}{100}$ % (١٣) .

ثانياً - زكاة السوائم : وهي الماشية التي يرسلها صاحبها لترعى في البرارى في أكثر أيام السنة بقصد الدر أو النسل ، أو السمن الذي يراد به تقويتها لا بقصد ذبحها ، فلو اتخذت الماشية للذبح أو للحمل أو الركوب ، أو الحرث فلا زكاة فيها ، وتحدد هذه السوائم بالابل والغنم ، والبقر ، والمرجع الأول في تحديد كمية الزكاة ، هو كتاب النبي إلى أنس بن مالك عندما وجهه إلى البحرين « هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطى » :

(أ) في أربع وعشرين من الإبل فما دونها خمس شاة ، ومعنى هذا أنه فرض لكل خمس من الإبل شاة من الغنم في مثل هذه الحالة .

(ب) إذا بلغت خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض
أنثى وهى من لقحت أمها وهى التى لها ستة .

(ج) فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى
وهى بنت الناقة إذا استكملت عامين ودخلت فى الثالث .

(د) فإذا بلغت ستا وأربعين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة وهى
ما دخلت فى السنة الخامسة .

(هـ) فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة وهى
ما دخلت فى السنة الخامسة .

(و) فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون .

(ز) فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين ففيها حقتان .

(ح) فإذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفى كل
خمسين حقة ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها زكاة إلا أن
يشاء صاحبها . فإذا بلغت خمس من الإبل ففيها شاة ، وفى العشرة شاتان ،
وفى الخمسة عشر ثلاثة شياه ، وفى العشرين أربعة إلى أربعة وعشرين .

أما زكاة سائمة الغنم ففصيلها كما يلى :

(أ) من أربعين شاة إلى مائة وعشرين من الغنم فيها شاة .

(ب) إذا زادت على مائة وعشرين إلى مائتين فيها شاتان .

(ج) إذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث .

(د) إذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة زيادة شاة .

وإذا كانت سائمة الغنم ناقصة عن أربعين شاة فليس فيها صدقة إلا أن
يشاء ربها ، وأما زكاة البقر ، والجاموس ، ففي كل ثلاثين منها تبع
أو تبعه ، وهو ما يتبع أمه ويكون قاء شارف السنة من عمره ، وفى الأربعين

مسن وهو ما شارف السنتين ، وفي السنتين ضعف ما في الثلاثين ، وأما فوق ذلك ، ففي كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة . ولا زكاة في غير ما ذكر من الحيوان . كالخيل ، والبغال ، والحمير ، فلا شيء فيها إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة ،

ثالثا - زكاة عروض التجارة : وهو ما ليس بذهب ولا فضة ، ويجب فيها ٢,٥ ٪ على شرط أن يتوفر فيها عاملان :

الأول : أن تبلغ قيمتها نصابا من الذهب أو الفضة .

ثانيا - أن يحول عليها الحول ،

رابعا - زكاة المعدن والركاز : وهما بمعنى واحد وهو شرعا مال وجد تحت الأرض سواء كان معدنا طبيعيا ، أو كان كنزا دفنه العدو ، وورد عن الحسن البصري قوله « وما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس وما كان في أرض السلم ففيه زكاة بالنسبة السابقة $\frac{2}{3}$ ٪ » أى ربع العشر ،

خامسا : زكاة الزرع والثمار : ويجب فيهما ١٠ ٪ إذا كانت تسقى من المطر ، ٥ ٪ إذا كانت تسقى بالدلاء وغيرها ،

خامسا شروط الزكاة :

وتخرج الزكاة بشروط خمسة أحدها :

أولا - الحرية ، فلا تجب على عبد لأنه لا مال له ، ولا على مكاتب لأنه عبد ومملكه غير تام ، وتجب على البعض بقدر ملكه وبقدر حرية .

ثانيها - الاسلام ، فلا تجب على كافر أصلي أو مرتد فلا يقضيهما إذا

أسلم .

ثالثها - ملك النصاب ولو لصغير أو مجنون ،

رابعا - الاستقرار للتملك في الجملة فلا زكاة في دين الكتابة لعدم استقراره لأنه يملك تعجز نفسه .

أخامسا - مضى الحول كما سبق لقول عائشة عن النبي « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » (١٤) .

سادسا - مصارف الزكاة :

توزع الأموال التي تجبى من الزكاة بفروعها الخمس وهي :

١ - الذهب والفضة .

٢ - بهيمة الأنعام ، وهي الإبل والبقر والغنم .

٣ - الزرع والثمار .

٤ - عروض التجارة .

٥ - المعدن والركائز توزع على ثمانية أنواع من الناس وهم الذين ورد ذكرهم في القرآن ، إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل إفريضة من الله والله عليم حكيم (١٥) . وسنشرح بإيجاز كل فئة من هذه الفئات لتبين الوجه الذي تصرف فيه أموال الزكاة .

١ - ٢ - اختلف اللغويون ، والفقهاء في الفرق بين الفقير والمساكين ، وفي حد الفقر الذي يجوز معه الأخذ من الصدقة ، الواقع أن هذا التحديد أمر وجداني بحث .

٣ - العاملون على الزكاة : وهم السعاة والجباة الذين يستعملهم الإمام لتحصيل الزكاة . والمفروض أن يعطى أولا جباة الزكاة أجورهم وهم

(١٤) عبد الله العنقري - الروض المربع - مرجع سابق - ص ٣٥٩ .

(١٥) سورة التوبة آية ٦٠ .

الذين أشارت إليهم الآية بالعاملين عليها ثم يقسم الباقي قسمة سباعية متساوية (١٦) .

٤ - المؤلفة قلوبهم ، والمذكورون في هذه المصارف معروفون كلهم ، إلا المؤلفة قلوبهم فهم الذين كانوا في صدر الإسلام يتظاهرون باعتناق الدين الإسلامي من المتنفلين والأقوياء (١٧) ، وقد اقتضت مرونة الإسلام إسترضاءهم وتأليف قلوبهم النافرة برفع سهم من الصدقة إليهم ترغيباً لهم في اعتناق الدعوة المباركة . إلا أن هذا السهم قد ألغى بعز الإسلام وظهوره فقد رأى عمر أن يلغى حصة المؤلفة قلوبهم اجتهداً شخصياً منه ، وافقه عليه معظم علماء الصحابة .

٤ - أما في الرقاب فهم العبيد الذين تعاقبوا مع سادتهم على تحرير رقابهم في سبيل الله لقاء قدر معين من المال أو شراء نفسه من سيده . فالدولية تتحمل عن هؤلاء العبيد نصيباً من مورد الزكاة لتحريرهم من العبودية ، لأن الإسلام كان يهدف منذ البداية إلى إلغاء تماماً ولكن مع اتباع أسلوب التدرج الحكيم كما سيأتي .

٦ - الغارمون : وهم ، المدينون الذين لا يستطيعون الوفاء بالدين أو تحملوها وتعذر عليهم أدائها فتعين لهم الدولة من موارد الزكاة مبلغاً من المال يساعدهم على دفع ديونهم ، لأن الإسلام يكره الدين ووسائل الاقتراض .

٧ - في سبيل الله . والمقصود به الجهاد المقدس وتسليح الجيش ، ولحماية الدعوة المباركة وصد العدوان عن الأوطان والسهر على حدودها ، ويعطى هؤلاء ما ينفقون في غزوهم سواء أكانوا فقراء أم أغنياء .

(١٦) صبحي الصالح - لتنظيم الإسلامية - مرجع سابق - ص ٣٥٨ .

(١٧) المرجع السابق ص ٣٥٨ .

٨ - ابن السبيل . وهو الذى انقطعت به الأسباب فى سفره عن بلده ومستقره وماله فانه يعطى من مورد الزكاة ولو كان من أكبر الأغنياء فى بلده . والجدير بالذكر أن ما يخص الفقراء والمساكين من صدقة مدينة ما أو زكاتها يجب توزيعه على أهل هذه المدينة ولا يجوز توزيعه على أهل مدينة أخرى ، وللخليفة أن يتصرف فى المال الباقى على الوجه الذى يراه ضمن الحدود التى عينها الله تعالى ، وحرمت الصدقات أو الزكاة على الرسول وعلى آله ، لأنها أوساخ الناس ومطهرة لأموالهم ولابدانهم والرسول وآله منزهون عن ذلك كما أن فى أخذ الزكاة ذلًا للاخذ وعزا للمعطى ، ومكانة الرسول وآل بيته فوق ذلك ، واليد العليا خير من اليد السفلى ؛ وأحل الفىء للرسول وآله لأنه يؤخذ على سبيل القهر والغلبة ففيه العزة للاخذ والمذلة للمؤخوذ منه . ويرى أغلب العلماء أن المحرم على آل الرسول إنما هو زكاة الفرض أما صدقة التطوع فيرون جوازها اليهم يقول جعفر الصادق عن أبيه أنه كان يشرب من سقيات بين مكة والمدينة فقبل له : أتشرب من الصدقة فقال إنما حرم علينا الصدقة المفروضة . ورواه الشافعى والبيهقى وهو الصحيح عند الحنابلة وبه قالت الحنفية ، وأما رسول الله فلا يحل له شئ من ذلك مطلقا سواء كانت صدقة فرض أم صدقة تطوع لأن مكانته أرفع من ذلك ودليل ذلك ما رواه أحمد حيث قال : كخ كخ ثلاثة لأنحل لنا الصدقة . (١٨) .

٢ - الخراج : توازى كلمة الخراج بالمفهوم الحديث المعنى الذى يقصد من ضريبة الأراضى ولم يكن العرب وحدثهم الذين يعرفونها . فقد عرفها الفرس والرومان من قبلهم ولكن جاءت مع الإسلام بصورة أعم وأشمل ،

فالخراج هو مقدار معين امن المال أو الحاصلات يفرض على الأرض

التي فتحها المسلمون عنوة أو صلحا وتبقى في أيدي أهلها . وهذه الأراضي كانت تبقى ملكا لهم وليس لاحد أن يأخذها منهم ويبقى الخراج واجبا عليهم حتى ولو أسلم أهلها . ولفظه الخراج قرآنية فقد جاءت في القرآن « فخراج ربك خير وهو خير الرازقين » وتجمع كلمة الخراج في معناها ثلاث ضرائب .

١ - ضريبة الأرض الخراجية ٢٠ - الجزية ٣٠ - العشور .

وقد عرفت الأرض التي يجب فيها الخراج . وهناك أنواع أخرى من الأراضي لا يفرض عليها الخراج ، وإنما تكون أرضا عشرية يدفع عنها لأصحابها عشر ثمارها ومحصولاتها زكاة لها .

وهذه الأنواع الثلاث ،

١ - الأرض التي ملكها المسلمون عنوة وأستأنفوا أحياءها .

٢ - الأرض التي أسلم أهلها وهم عليها بدون حرب .

٣ - الأرض التي كانت تؤخذ من المشركين عنوة وقهرا ، ثم تقسم بين الفاتحين ، ذكر الموارد أنواع الأرض التي لا يجب فيها الخراج في كتابه « الأحكام السلطانية » فقال « والأرض كلها تنقسم أربعة أقسام ، أحدها ما استأنف المسلمون أحياء فهو أرض عشر ، لا يجوز أن يوضع عليها خراج ، والقسم الثاني ، ما أسلم عليه أربابه ، فهم أحق به فتكون على مذهب الشافعي ، أرض ولا يجوز أن يوضع عليها خراج . والقسم الثالث ما يملك من المشركين عنوة وقهرا فتكون غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون العشر من غلاتها ، وحينئذ تكون أرض عشر ، لا يكون لها خراج . والقسم الرابع ، ما صولج عليه المشركون من أرضهم فهي الأرض المختصة بدافع الخراج عنها » (١٩).

(١٩) مصطفى الرافعي - الإسلام نظام إنساني - مرجع سابق - ص ١٢٨ .

(م ٢١ - علم الاجتماع)

سابعاً : تقدير الخراج :

لقد كان الخراج أما شيئاً من مال أو غلة ، كما صنع عمر ابن الخطاب في أرض السواد بعد فتحها وهى الأرض المزروعة ، وسميت كذلك في الخصرة الشجر والزرع فيها ، لأن العرب قد ألحقوا لون الخصرة بالسواد فوضعا أحدهما موضع الآخر ، وقد بلغت ضريبة الأربعة آلاف متر مربعة المزروعة قمحا في هذه الأرض ما يقارب خمسة عشرة ليرة . وعلى سبيل المثال كان خراج العراق في عهد عمر حوالى ثمانية عشر مليون درهم ، وهذا تقدير ما يوجب من المال ، أما الحصمة المعينة مما تنبتة الأرض ، فهو ما يسمى بالمعاملة أو المزروعة ، كما عامل الرسول أهل خيبر على أساس تقديم نصف ما يخرج من الأرض قليلا أو كثيرا . ولم يكن معنى كلمة الخراج محدوداً تماماً في عهد الخلفاء الراشدين . واختلف مؤرخاً العرب في تحديد ، وقصره بعضهم على جزية الرؤس التى كانت مفروضة على أهل الذمة ، وقصره البعض الآخر على ضريبة الأرض ، وجمع آخرون بين الضريبتين ، وربما أدخلوا في اعتبارهم أيضاً العشور وغيرها . كذلك لم يكن مقدار الخراج محدداً . فقد كانت ضريبة الأرض تقل أو تزيد حسب الاهتمام بالتعمير وتحسين وسائل الرى كما أن حصيلة جزية الرؤس كانت تتناقص بالتدريج لدخول أهل الولايات الإسلامية فى الإسلام ، وكان الخلفاء يعينون فى العادة عمالا مستقلين عن الولاة والقواد للقيام بجباية الخراج فيدفعون منه أرواق الجند وما تحتاج إليه المرافق العامة من ضروب الإصلاح ويرسلون الباقي إلى بيت المال ليصرف فيما يخصص له . ويشير أبو يوسف فى كتابه (الخراج) إلى الصفات التى يجب أن تتوافر فىمن يتولى جباية الخراج فيقول عنه ، أنه يجب أن يكون فقيها عالما مشاورا لأهل الرأى عنيما لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف فى الله لومة لائم ما حفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة وما عمل به من غير ذلك خاف الله فيما بعد الموت تجاوز شهادته أن شهد ، ولا يخاف من جور فى حكم

لأن حكمهم وأن يبعث الأمام قوما من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق
بدنيه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في الخراج وكيف
جبهوه . وهذا الصنف الأخير هم المفتشون الماليون الذين يؤدون عملهم
بطريقة بدائية . وتجدر الإشارة إلى عهد الخلفاء الراشدين كان في عهد عدل
وتسامح لم يتشدد فيه الولاة في جمع الضرائب . إلا أن بعض الجباة كانوا
يسيئون استعمال سلطتهم ويرهقون الناس ، لذلك كان حسن اختيارهم
أمر ضروريا وفرض الرقابة على أعمالهم أمراً محتوما فقد كان الخلفاء
يشرفون بأنفسهم على جباية الخراج ويحاسبون الولاة وعمال الخراج
حسابا شديداً ، فقد سن عمر لذلك نظاما يقضى بعمل إحصاء دقيق
لثروة الولاة قبل توليتهم ثم لإلزامهم عند اعتزالهم أعمالهم بدفع نصف
الأموال التي جمعوها لأنفسهم في أثناء ولايتهم ، إذا تبين أن رواتبهم
لا تسمح لهم بأدخار هذه الأموال كلها (٢٠) وكانت سياسة الخلفاء سياسة
ترمى إلى الاكثار من الخراج في جميع البلاد . وقد بلغ عمر أن الخراج
عن مصر وصل في عهد المقوقس إلى عشرين مليون دينار ، وجعله
بعضهم خمسة وعشرين مليوناً في عهد الفراعنة ؛ ولهذا عجب عمر
من أن مصر لا تؤدي نصف ما كانت تؤدي قبل الإسلام ، الأمر الذي
جعل عمر يهتم عمرو بن العاص وإلى مصر بسبب تأجيل دفع الخراج
وبشكل في ذمته ولكن ظهراً أن عمرو بن العاص كان يدفع من أموال الخراج
، مستحقات الجنود وينفذ المشروعات التي يتطلبها الإصلاح ، كشق الترع
وبناء القناطر ، لهذا كان له العذر فيما فعل . وأنه راعى مصلحة الدولة
الحاكمة والبلاد المحكومة وأنه خفف عن المصريين الأعباء الثقيلة التي
كانوا يرزحون تحتها من كثرة الضرائب التي شملت كل الجوانب في عهد
الرومان وقبل الإسلام . وقد نسب ميلن في كتابه « مصر في عهد الرومان »
نقص الخراج في أيام عمرو بن العاص عما كان عليه في العهد الروماني إلى إلغاء

كثير من الضرائب وعدم قبول الإسلام وولائه بالإخلاء بيهودهم لاهل مصر ؛ ويوضح عمر بن الخطاب في كتابه إلى عمرو بن العاص وإلى مصر الوجوه التي يصرف فيها الخراج ، فقال له بعد أن وصاه بصرف فرض العطاء للموظفين والنازلين إلى البلاد من الجوار ، « وأعلم أن ما قبلك من أرض مصر ليس فيه خمس ، وإنما هي أرض صلح وما فيها للمسلمين فيء » ، ثم يتولى عمر شرح الوجوه التي يصرف فيها الخراج فيقول « تبدأ بمن أعنى في ثغورهم أو المرابطين وأجزأ عنهم في أعمالهم ثم أقضى بعد ذلك على من سمى الله » ويختتم عمر كتابه إلى عمرو بن العاص بالوصية التالية : وأعلم يا عمرو أن الله يراك ويرى عملك فإنه تبارك وتعالى قال في كتابه وجعلنا للمتقين إماما يريد أن يقتدى به « وأن معك أهل ذمة وعهد ، وقد أوصى رسول الله بهم وأوصى بالقبط خيرا فقال « استوصوا بالقبط خيرا فإن لهم ذمة ورحما ورحمهم أن أم اسماعيل منهم » ، وقال الرسول « من ظلم معاهدا أو كلفه إفوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة » ، إحذر يا عمرو أن يكون لك خصما فإنه من خاصمه خصمه والله يا عمرو لقد ابتليت بولاية هذه الأمة وآنت من نفسى ضعفا وانتشرت رغبتى ورق عظمى فأسأل الله أن يقبضنى إليه غير مفرط والله أنى أخشى لو مات جمل بأقصى عملك ضياعا أن أسأل عنه » .

وفى ولاية عبد الملك بن مروان الخليفة الأموى سن نظاما دقيقا لتحصيل الخراج وكانت هناك طرق لحبايته وهى :

١ - نظام المحاسبة .

٢ - نظام المقاسمة .

٣ - نظام الالتزام .

أما نظام المحاسبة فيقضى بأن تجبى الضريبة بالنسبة لمساحة الأرض أو مقدار غلتها وكانت هذه الضريبة تدفع نقدا أو عينا أو نقدا وعينا معا ،

وهى عبارة عن مقادير معينة من المال والغلة تجبى كل عام بحسب مساحة كل قطعة من الأرض وكانت تجبى أحياناً بحسب نوع غلة الأرض .

أما نظام المقاسمة فيقضى بتخصيص مقدار من المحصول يودى إلى بيت المال ، بمعنى أن يقرر لذلك ثلث المحصول أو ربعه . ولقد اتبع بعض الخلفاء طريقة المقاسمة ، وهذه الطريقة وإن كانت أقرب إلى صالح الفريقتين . إلا أنها متعبة ومربكة للسلطة ، فلا جدل في أن تنفيذها لا يمكن أن يكون بالدقة والعدالة اللازمين في مثل هذه الأمور ، ولا شك في أن مجال التلاعب في كمية الواجب ونوعيته واسع أيضاً إلى جانب ما هنالك من أخطاء في التطبيق التى يتعرض لها كل نظام ، وخصوصاً المقاسمة التى لا تقوم على حدود معينة ، وإنما يعتمد مبدأ التقدير أساساً له .

أما نظام الالتزام : فهو أن يتعهد شخص من ذوى الغنى والنفوذ بدفع مال سنة عن خراج إقليم من الإقالم ، أو خراج إحدى المدن أو القرى ، ويقوم هو بجمع الخراج لنفسه من هذه الجهة ، وكان الكثيرون يتنافسون على هذا الامتياز ، وقد تحدث مزايده بين المتنافسين فيحصل على الالتزام أكثرهم عطاء . وفى هذه الطريقة ضمان كاف للحكومة في تحصيل الضرائب المطلوبة وبطريقة عاجلة .

وكان الصحابة في صدر الإسلام ينفرون من طريقة الالتزام هذه وينهون عن اتباعها . ونخلص إلى أن الخراج ؛ يدفع لبيت المال أى للدولة . ونخصص للمصالح العامة للمسلمين ، ويدخل في هذه المصالح إصلاح حال المسلمين وأرزاق الموظفين والولاة وأهل الفتوى من العلماء ورجال الجيش ، وتعميد الطرق ، وعمارة المساجد ، والرباطات ، والقناطر والجسور وإصلاح الأنهار وما إلى ذلك (٢١) .

ثامنا : — ٣ — الجزية وهى من الموارد الدورية لبيت المال .

ثبتت الجزية بنص القرآن ، إذ قال تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون بدین الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (٢٢) » فالجزية كما ورد ذكرها فى القرآن ، هى مبلغ معين من المال يوضع على الرؤوس لأعلى الأرض والعقار كما سبق . ومن الفروق بينها وبينه أيضاً أن الجزية تسقط باسلام فى حين أن الخراج لا يسقط باعتناق الدين ، وقد ثبتت فضلاً على ذلك بنص القرآن . أما الخراج فقد استنبطت أحكامه بالإجتهاد ، والأصل فى فرض الجزية على الذميين لإيجاد التوازن فى الدولة عن طريق التكافؤ . فالمسلمون والذميون فى نظر الإسلام رعية للدولة واحدة ويتمتعون بحقوق واحدة ، ويتمتعون بمصالح الدولة العامة بنسبة واحدة ، ومن ثم فرضت الجزية على أهل الذمة فى مقابل فرض الزكاة على المسلمين . وكان فى الزكاة معنى تعبدي ، بينما كان فى الجزية معنى قانونى دولى خاص يدخل حالياً فيما يسمى حقوق الدولة الخاصة . وقد لخص القرطبي ذلك فى قوله « الجزية وزنها فعله من جزى يجزى إذا كافأ عما أسدى إليه (٢٣) » ، فكأن أهل الكتاب أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن ، وكل شخص يجب عليه الجهاد فيما لو كان مسلماً يجب عليه الجزية مادام غير مسلم لإتماما لمعنى التكافؤ والتقابل فتؤخذ الجزية لذن من ثلاثة أنواع :

- ١ — الأغنياء . وقيمة ما يؤخذ منهم ثمانية وأربعون درهما .
- ٢ — المتوسطون . ويؤخذ منهم أربعة وعشرون درهما .
- ٣ — الفقراء . بشرط أن يكونوا متكسبين ذوى حرفة غير مرضى ،

(٢٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٢٣) أبو يعل — الأحكام السلطانية — تحقيق محمد حامد لطفى — طبعة البابل الحلبي —

للقاهرة — ١٩٣٨ — ص ١٣٧ .

ولاعجز ، ويؤخذ منهم اثنان وعشرون درهما (٢٤) .

وكل من خرج عن هؤلاء الأنواع الثلاثة لا تؤخذ منهم جزية ، فلا جزية على مسكين ليتصدق عليه ، ولا على المقعد الذي يمنعه مرضه المزمع من العدل ، ولا على المجنون ولا على الأعمى ، ولا على ذى العاهة ولا على الرهبان فى الأديرة ، ولا على المرأة ، ولا على الصبي ، ولا على العبد المملوك (٢٥) . لأن المفروض فيهم أنهم لا يؤدون عملا فى الغالب ، وحتى لو عملوا لا تؤخذ منهم ، ولم يستحدث الإسلام الجزية ، فقد فرضها اليونانيون على سكان آسيا الصغرى حوالى القرن الخامس قبل الميلاد ، وكذلك الزم الرومان والفرس المجتمعات التى خضعت لحكمهم بدفع الجزية ، وكانت سبعة أضعاف الجزية التى فرضها المسلمون على الذميين ، ونحت المعاملة اللطيفة عند أخذ الجزية ، وإذا ما دفعوها يحبسون حتى يؤدوا ما عليهم وقد تواتر أن عمر بن الخطاب مر على باب قوم وعليه سائل يسأل شيخ كبير ضرير البصر فضرب عضده من خلفه وقال من أى أهل الكتاب أنت ، قال يهودى قال فما أهلك إلى ما أرى ، قال أسأل الجزية والحاجة والسن فأخذ عمر بيده وذهب إلى منزله فرضخ له بشئ من المنزل ثم أرسل إلى خازن بيت المال ، فقال انظر هذا وضرباؤه فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذه عند الهرم . واستشهد بقوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » ثم قال والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين وأهل الكتاب ووضع الجزية عنه وعن أمثاله . وقد أظهر المسلمون تسامحا كبيرا مع الذميين حتى غير بعضهم دينه . يعتبر الإمام أبو حنيفة أحد القائلين أن حياته الذى تعادل حياة المسلم وأن دينه عند حدوث القتل تساوى دية المسلم كما فعل الرسول ، وأخذ بذلك ابن حنبل (٢٦) . وفى عهد الأمويين

(٢٤) يحيى بن آدم - الخراج - تحقيق أحمد محمد شاكر - المطبعة السلفية - القاهرة -

١٣٤٧ - ص ٢٣ .

(٢٥) ابن قيم الجوزية - أحكام أهل الذمة - تحقيق صبحى الصالح - مطبعة جامعة دمشق

- ١٩٦١ - ص ٤٩ .

(٢٦) صبحى الصالح - النظم الإسلامية - مرجع سابق ص ٣٦٥ .

شغل أهل الذمة وخاصة المسيحيين مناصب كبيرة في الدولة وأصبحوا يعاملون معاملة حسنة . وأكثر ما يلاحظ من مواطن الشدة مع الذميين في التشريع الإسلامي ينصرف إلى اليهود مصداقا لقوله تعالى « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ، ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى » (٢٧) .

الموارد غير الدورية الممولة لبیت المال :

تاسعا : — الغنيمة . هي ما أصابه المسلمون من جنود أهل الشرك بعد هزيمتهم في حرب إسلامية وتسمى الانفال وتشمل أربعة أنواع هي :
١ — الأسرى — والسبايا — والأرض — والأموال المنقولة .

أما الأسرى فهم الرجال المقاتلون ، وإذا ظفر بهم المسلمون ورفضوا الدخول في الإسلام ، فهو لاء يجوز فيهم القتل والاسترقاق والمن والغداء بالمال أو بالرجال ، أي تبادل الأسرى (٢٨) .

قال تعالى : « فإذا لقيم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فأما منا بعد وأما فداء » (٢٩) . وقد كان عمر يتركهم أحرارا ويفرض عليهم الجزية ، ولذلك لم يعد هؤلاء الرجال بناء على اجتهاد عمر والصحية غنيمة ، وإنما انتقل أمرهم إلى الجزية .

وأما السبايا فهم النساء والأطفال ، ويجوز قيهم الاسترقاق والفداء والمن ، وقد التحقوا بالرجال في اجتهاد عمر وفي حالة الفداء للأسرى أو للسبايا يضاف المال المؤخوذ من ذلك إلى الأموال المنقولة ، وفي حالة تبادل الأسرى أو المن يعرض المقاتلون من سهم المصالح .

(٢٧) سورة المائدة آية ٨٢ .

(٢٨) أبي يعلى — الأحكام السلطانية — مرجع سابق ص ١٩٦ .

(٢٩) سورة محمد آية ٤ .

وأما الأرض فقد تبين أن عمر بعد استشارة الصحابة أوقفها على المسلمين وصرب عليها الخراج ، ولم يقسمها على المحاربين المسلمين ، ورأى عمر هذا لم يكن ملزماً فيها .

وأما الأموال المنقولة ، فهي الغنائم الحقيقية ، وتشمل الماشية ، والسلاح ، والمال ، والأسلاب وهي ليست من موارد بيت المال ، وإنما تصرف فور حيازتها ، وكانت الأموال المنقولة في الغنائم تصرف بناء على رأى الرسول ، ولكن المهاجرين والانصار تنازعوها يوم بدر فجعلها الله ملكاً للرسول وأنفالا خاصة له ، قال تعالى في ذلك « يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم » (٣٠) .

قال عبادة بن الصامت فينا أصحاب بدر نزلت هذه الآية فحين اختلافنا في النقل أنزع الله من أيدينا وجعله إلى رسول الله فقسمه كما رأى عطاء من عنده ولم يخمس ، ثم تولى الله مبيحانه قسمة الغنائم بعد ذلك . يقول تعالى : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل (٣١) » ، فأصبح خمس الغنائم لهؤلاء وربما عُد ذلك من موارد بيت المال لاسيما بعد وفاة الرسول حيث رصده نصيبه للمصالح العامة . أما الأخماس الأربعة فتعطى للمقاتلين وتظل غير محسوبة في موارد بيت المال . وكانت أول غنيمة خمسها الرسول غنيمة بنى قينقاع ، وبدأ الإمام بتوزيع الأسلاب فبعطى لكل قاتل أسلاب قتيله ، ويشمل السلب لباس القتيل وسلاحه وفرسه وما معه من مال وبعد الأسلاب يخرج الإمام خمس الغنائم لأهل الخمس ثم توزع الأخماس الأربعة الباقية على المقاتلين ومساعدتهم للرجال منهم ، وللفراس سهمان أو ثلاثة على اختلاف بين الفقهاء . ولا تقسم الغنائم إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها حتى لا تكون العجلة سبباً في الهزيمة أو الخلاف .

(٣٠) سورة الأنفال آية ١ .

(٣١) سورة الأنفال آية ٤١ .

ويكون قسمة الأخماس الأربعة بالتساوى أى يتساوى نصيب كل أفراد الخيالة ويتساوى نصيب كل الأفراد الراجلين . ففى مسند أحمد أن سعد بن أبى وقاص قال : « قلت يا رسول الله الراجل يكون حامية القوم فهل يكون سهمه وسهم غيره سواء » . فأجاب الرسول « ثكلتك أمك ابن أم سعد ، وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعضائكم » .

ويرى ابن تيمية أن يزيد من ظهر منه زيادة نكاية كسرية تسربت من الجيش أو رجل صعد حصنا عاليا ففتحته أو حمل على قائد العدو فقتله أو نحو ذلك ، لأن الرسول وخلفاءه كانوا ينقلون لذلك (٣٢) . وإذا كان المغنوم مالا قد كان للمسلمين قبل ذلك من عقار أو منقول وعرف صاحبه قبل القسمة فإنه يرد إليه باجماع المسلمين .

٢ — الفىء ، هو كل مال وصل من المشركين عفواً من غير قتال ، ولا بايجاف خيل ولا ركاب . فهو كمال الهدنة والخراج ، ويقسم أيضا إلى خمسة أخماس ويكون خمسها الأول إلى خمسة أسهم كالغنيمة . فالسهم الأول منها إلى رسول الله ، والأسهم الأربعة الباقية لذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل عملا بقوله تعالى « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » (٣٣) ، أما أربعة أخماس الفىء المتبقية ، فكانت تقسم فى صدر الإسلام بين الجند لشراء الأسلحة الحربية حتى دون عمر الدواوين فحددت مقادير أرزاق الجند ومرتباتهم . ومن ثم أضيف الفىء إلى بيت المال .

٣ — العشور . وهى الضرائب الجمركية ، ولقد كانت تجبى عن السفن بعشر حمولتها ، وعن التجارة أيضا بعشر أثمان عروضها . وكانت لا تؤخذ من التاجر إلا إذا انتقل من بلاده إلى بلاد أخرى وللإمام على رأى المحققين

(٣٢) عبد الوهاب خلاف — السجامة الشرعية — القاهرة — بدون تاريخ — ص ٣٣ .

(٣٣) سورة الحشر — آية ٧ .

من الفقهاء أن يزيد في المأخوذ عن الشعر ، وأن ينقص عنه إلى نصف العشر كما أن له أن يرفع عنهم ذلك نهائياً إن رأى فيه المصلحة بعدمشورة أولى العلم ولا يزيد الأخذ على مرة من كل قادم بالتجارة في كل سنة حتى ولو تكرر قدومه خلال السنة (٣٤) .

موارد أخرى لبيت المال : هناك موارد أخرى لبيت المال وهي :

تركة من لاورث له ، أو ماتبقى من تركة بعد ميراث أحد الزوجين إذا لم يكن هناك وارث سوى أحد الزوجين ، ولم يكن الزوج أو الزوجة ذا قرابة يمكن بها رد باقي التركة إليهم ، ومنها كذلك : مال اللقطة ، التي لايعرف صاحبها بعد الإعلان عنها وإشهارها على النظم المتبعة ، ومذهب الإمام الشافعي يجعل اللقطة لمن وجدها بعد إشهارها مدة عام . وفي عدم ظهور صاحبها على أن يضمها من وجدها إن ظهر صاحبها بعد ذلك ، أما جمهور العلماء فيجعل اللقطة لبيت المال ولملتقطها عشرها غير مردود ، ومن هذه الموارد أيضاً المال الذي لايعرف صاحبه كمال فر عنه أصحابه من المشركين ، أو مال أنكره أصحابه الحقيقيون لشبهه فيه ، فإذا فرض أن رجلاً يضع مالا في حقيبة بها شيء مسروق أو ممنوع الاستعمال ، ثم رأى هذا الرجل الشرطة ، فأنكر أن هذه الحقيبة له ليتخلص من العقوبة . فإن المال الذي بها يصبح من حق بيت المال ، وهذه لا تعتبر لقطة ، وليس لمن وجدها شيء منها . ومن أهم الموارد أيضاً خمس الركاز ، وهو ما خلقه الله من المعادن في الأرض أو مادفنه لإنسان غير معروف . على أن يكون الركاز من الذهب أو الفضة أو الحديد أو النحاس أو الرصاص .

أما الأخماس الأربعة من الركاز فلمستخرجه كما هو الحال في الغنيمة ، ويصرف الخمس لمستحقى خمس الغنيمة ، وليس في غير الأنواع المذكورة خمس ، فلا تخميس في الباقوت والكحل والزئبق والكبريت والنفط ، وتحسب

نفقة الاستخراج من الأخماس الأربعة ، إلا إذا لم تكف الأخماس الأربعة فيقتطع من الخمس الذى سيورذ إلى بيت المال (٣٥) ٥

وطبيعى أنه لا يشترط حول فى الركاز ، ويمكن فيما يرى البعض إلحاق النفط مثلاً بالنحاس وإعطاء بيت المال خمس قيمة المستخرج منه ، إذ اتضح الآن أن النفط ليس أقل قيمة ولا أقل أهمية من المعادن الأخرى ، كالنحاس والرصاص وغيره . ولعل مما يدعم ذلك ويؤيده أن الخمس واجب فيما يخرج من البحر إذا كان حلياً أو عنبراً . وبهذا قال أبو يوسف مخالفاً أبى حنيفة الذى كان يعنى ماخرج من البحر من الاستحقاق : وقد اعتمد أبو يوسف على حديث رواه عمر عن الرسول يحدد الخمس على العنبر المستخرج من البحر ، ويقس أبو يوسف الحلى على العنبر لأنه أهم منه وأعلى قيمة (٣٦) . كل هذا على فرض أن مستخرج النفط يمتلكه لنفسه . أما الآن فإن الحكومات تتولى مباشرة استخراج النفط لحساب خزانة الدولة ، وهذا يضع حداً لهذا الخلاف (٣٧) .

عاشراً : الأوقاف :

بمناك نوعان من الأوقاف :

- ١ — أوقاف ذرية .
- ٢ — أوقاف خيرية .

ونسب النوع الأول إلى ذرية الإنسان لأنها تهدف إلى ضمان التكافل الاجتماعى لذرية الواقف وذوى قرباه مع انتهائها فى جميع الصور إلى عمل من أعمال البر أو جهة من جهات الخير كإعانة الفقراء أو طلبه العلم ، وانفرد

(٣٥) أبو يوسف الحراج - مرجع سابق - ص ٢٥ .

(٣٦) المرجع السابق - ص ٨٢ .

(٣٧) راجع ما جاء من الركاز فى كتاب للفقهاء على المذاهب الأربعة من صفحة ٨٩ هـ إلى

صفحة ٥٩٠ هـ .

الثاني باسم الخيري لأن هدف الوقف الأساسي هو عمل من أعمال الخير يريد به وجه الله ، ويريد به توازن المجتمع على أفضل الوجوه . وقد يوقف الوقف لبيت المال فيصبح مورداً من ضمن الموارد السابقة . وعلى ذلك يمكن اعتباره مال تصرف منفعة لجهة الخير وغيرها ، ومنع أبو حنيفة لزوم الوقف أو الحبس ، فيتصرف فيه الوقف وينقل بالميراث ، وقرر غيره لزومه ، ويجوز مؤقناً ومؤيداً عند مالك ، ولا يجوز إلا مؤيداً عند غيره ، ولا يجوز إلا في عقار عند أبي يوسف ومحمد ، ولا يكون في المنقول إلا في حالات استثنائية ويجوز عند غيرهما في المنقول ولا يجوز التصرف في الوقف إلا لاستبدال غيره به متى اقتضت المصلحة ذلك . ويجوز في جميع أعمال الخير وأوجه البر

ابتداء وانتهاء ويجوز في غيرها ابتداء وينتهي بالخيرات ، ومن الأوقاف الخيرية التي لا تنقطع ، ما ينفق على عمارة المساجد والزوايا والمدارس ، وإصلاح الجسور والطرق العامة ، بل كان منها ما ينفق على الفنادق للمسافرين والرباطات للمجاهدين ، وعلى البئر بجانب المزارعين ، وما يعطى من معونة للعجزة والمقعدين ، وإيواء اليتامى واللقطاء وتطبيب الحيوان . ومن الطريف أن وقف المرج الأخضر بدمشق كان وقفاً على الحيوانات المريضة العاجزة تظل ترعى فيه حتى تموت ، وكان وقف القنطرة في سوق ساروجة خاصاً بإيواء الحيوانات الأليفة في أحد البيوت . وربما كان أطرف من ذلك وقف نقطة الحليب ، وقد وقعه في قلعة دمشق الناصر صلاح الدين الأيوبي لإمداد الأمهات بالحليب والسكر لتغذية أطفالهن . وذلك أن صلاح الدين جعل في أحد أبواب القلعة المذكورة ميزاناً يسيل منه الحليب وأحز بجواره يسيل منه ماء مذاب بالسكر ، وحدد للأمهات يومين في الأسبوع يأخذن فيه ماء من الوقف حاجتهن من الحليب والسكر . وهناك أوقاف مجرد سقاية العطشان أو إطعام الفقير في رمضان وحدائق وقفت بجميع أشجارها المثمرة ليأكل منها كل عابر سبيل (٣٨) .

الفصل الثاني

لله ملك في الاسلام

أولاً : الكسب المشروع

ثانياً : الميراث

ثالثاً : الوصية

رابعاً : الهبة

خامساً : الوقف



الفصل الثانى

التملك فى الإسلام

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للثروة بوسائل التملك المشروعة ، ويرتب على هذا التقرير نتائجها الطبيعية فى حفظ هذا الحق لصاحبه ومحافظة عليه وصميانته من السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق . ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله ، فضلاً عما يضعه من توجيهات لمنع النفوس من التطلع إلى ما ليس لها وما هو داخل فى ملك الآخرين ، كما يربط عليه نتائج أخرى وهى حق التصرف فى هذا المال بالبيع الاجارة والرهن والهبة والوصية والهبوس إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفى نطاق الحدود التى وضعها للتصرفات كأدوات ضابطة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية ، ولا شك فى تقرير هذا الحق الواضح الصريح فى الاسلام من القرآن والسنة فيذكر القرآن « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » (١) . وجاء فى الحديث « من قتل دون ماله فهو شهيد » (٢) وحرم الاسلام كلا من السرقة والنصب . وجاء فى الحديث « من ظلم من الارض شبرا طوقه من سبع اراضين يوم القيامة » (٣) . ويعنى الحديث أن من اغتصب أرضاً من غير حق كان جزاؤه النار ، وجاء أيضاً « أن من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان » (٤) .

(١) سورة النساء آية ٣٢ .

(٢) مسند الإمام أحمد - القاهرة ١٨٩٥ .

(٣) وواه الشيخان واللفظ للبخارى .

(٤) مسند الإمام أحمد مرجع سابق .

وشبهة بالملكية حق الارث والتوريث « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون » (٥) .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والحزاء فضلاً عن مسايرته للفطره واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية ، وهي الميول التي أخذها الاسلام في حسابه في إقامة نظام المجتمع ، وفي نفس الوقت يحث الفرد على بذل أقصى جهده لرفاهية الحياة الاجتماعية .

هكذا يقر الاسلام حق الملكية الفردية للثروة التي حصل عليها المسلم بالطرق المشروعة وفي الوقت نفسه يقر التفاوت في الثروة تبعاً للجهد الذي يقوم به ، الشخص وتبعاً لما يصادفه من توفيق . ويشمل هذا المبدأ ما يلي :

أولاً : بالإضافة إلى الوسائل السابقة ، الهبة والوصية والبيع وغيرهما توجد وسيلتا العمل والميراث ، ومن الطبيعي أن من يعمل لا بد أن يتمتع بثمار عمله ، ويحث الاسلام على العمل قال تعالى « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وأبتغوا من فضل الله » (٦) وقال تعالى « وأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » (٧) وقال تعالى « وأبتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنسى نصيبك من الدنيا » (٨) والساعي في العمل كالمجاهد في سبيل الله قال تعالى « وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله » (٩) أما الميراث قطعي أن يشكل مصدراً من مصادر الملكية في انتقاله من الاصول إلى الفروع والعكس . فالتناس يرثون عن آبائهم ما هو أكثر من المال ، فهم يرثون عنهم اللون والقامة وكثيراً ما يرثون

(٥) سورة النساء آية ٧ .

(٦) سورة الجمعة آية ١٠ .

(٧) سورة الملك آية ١٥ .

(٨) سورة القصص آية ٧٧ .

(٩) سورة المزمل آية ٧٧ .

موادهم وصحتهم أو مرضهم وغير ذلك ، مما يوضح أن الابن بعض أبيه واستمرار له ، لأجل ذلك فرض الاسلام الميراث وجعله وسيلة من وسائل الحصول على الثروة .

ثانيا : يستدل على أن الاسلام يقر حق الملكية الفردية بقوله تعالى « إنما أموالكم وأولادكم فتنة » (١٠) وقوله « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار » (١١) .

ففى هذه الآيات وما شابهها ينسب القرآن الأموال إلى الناس المالكين لها مما يؤكد اعتراف الاسلام بالملكية الفردية ، وهذه الملكية عمل طبيعي تدعو إليه الغريزة السليمة قال تعالى مشيراً إلى هذه الغريزة « وتحبون المال حبا جما » (١٢) وقال أيضاً « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب » (١٣) . فالصغير والكبير يميلان إلى اقتناء الثروة ، والاسلام دين الفطرة يحترم الغرائز الطبيعية وينمها ، وفى تقرير الملكية الفردية مجال للتنافس الذى يهدف إلى خير المجتمع .

ثالثاً : يستدل على أن الاسلام يقر التفاوت فى الملكية الفردية بقوله تعالى « والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق » (١٤) . وقال تعالى « يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر » (١٥) وقال أيضاً (نحن

(١٠) سورة التغابن آية ١٥ .

(١١) سورة البقرة آية ٢٧٤ .

(١٢) سورة الفجر آية ٢٠ .

(١٣) سورة آل عمران آية ١٤ .

(١٤) سورة النمل آية ٧١ .

(١٥) سورة الشورى آية ١٢ .

قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات» (١٦) .

ولاشك أن التفاوت في المال أو الثروة أمر طبيعي جدا لأن الناس متفاوتون فيما هو أهم وأنفس من المال ، فهم متفاوتون في الصحة والقوى العقلية والذكاء ومتفاوتون في مقدار توفيقهم في الزواج أو الصحة أو الجوار أو الخلف ومتفاوتون في مدى صلاح الاولاد ونجاحهم ومتفاوتون في الشكل واللون والصوت ، ولم يقل أحد بضرورة محاربة هذا التفاوت وضرورة أن يصبح الناس سواسية في صحتهم وعقولهم وأولادهم كما وكيفاً وتوفيقاً . ثم أن الناس يبذلون جهوداً متفاوتة في العمل وطبيعي أن يحصلوا على نتائج متفاوتة من العمل .

رابعا : ليس معنى التفاوت في الغنى أن يكون هناك فقير مدفع وغنى متختم (١٧) ، فالاسلام يحث على اخراج الزكاة ولو أخرج أهل المجتمع وأفراده من الاغنياء ما يجب عليهم من فريضة الزكاة على وجهها المحدد لما كان في المجتمع من فقر مدفع وإنما يكون التفاوت في الغنى وهذا شيء طبيعي .

أن غاية الملكية في الاسلام هي عادة نقل الثروة من فرد إلى آخر ومن طبقة إلى أخرى وقد أنشأ الاسلام ستة عشر وجها تنقل الثروة ملكية في أحد عشر منها هي :

- | | |
|-------------------------|-----------------------------|
| ١ — الكسب المشروع . | ٢ — الشراء . |
| ٣ — التعويضات المالية . | ٤ — المهر والصدقات والخلع . |
| ٥ — الميراث . | ٦ — الصدقة . |
| ٧ — الهبة . | ٨ — الوصية . |
| | ٩ — الوقف . |

(١٦) سورة الزخرف آية ٣٢ .

(١٧) أحمد شلبي ، السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي — دار النهضة المصرية —

القاهرة — ١٩٦٧ ص ١٩١ .

- ١٠ - دية القتال من فرد لآخر أو من الفرد لجماعة أو من جماعة إلى فرد أو من جماعة لجماعة ويملك الفرد أو الجماعة في خمسة منها هي :
- ١ - الاقطاع . ٢ - الاحياء . ٣ - الغنيمة .
- ٤ - الاستيلاء على المباح . ٥ - اللقطة ما لم تكن ملكا لأحد .
- بالإضافة عما يقوم به المحاكم من تمليك وذلك بتوزيع أموال الزكاة وما يشتهى في الفئ والحزبه والحراج والعشور وغيرها على من يستحقها من أفراد المجتمع (١٨) :
- ويمكن أن نتناول بشئ من الإيجاز طرق الحصول على الثروة ولعل أول هذه الرسائل هي :

أولا - الكسب المشروع :

يحرم الإسلام تحريماً باتاً كل الطرق التي تؤدي إلى تضخم رؤوس الأموال بابتزاز الناس أو غشهم أو التحكم في ضروريات حياتهم واستغلال عوزهم واحتياجهم أو عن طريق الانتفاع بالسلطان والجاه وهذه هي بعض الطرق التي تؤدي عادة إلى إيجاد الفوارق الكبيرة بين ثروات الأفراد ، ففي تحريمها تحقيق للتوازن الاقتصادي من أمثل طريق ، كما حرم الإسلام عمليات الربا تحريماً قاطعاً وجعلها من أكبر الكبائر وتوعد مرتكبيها بحرب من الله ورسوله وحرم امتلاك ما ينجم عنها من مال قال تعالى « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا » (١٩) .

والربا في الشريعة الإسلامية عدة أنواع من أكثرها رواجاً في

(١٨) أبو النصر أحمد الحسيني « الملكية في الإسلام » مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥٢ ص ٧٣ ، ٧٤ .

(١٩) سورة البقرة آية ٢٧٥ - ٢٧٦ .

المعاملات أقراض النقود للمحتاجين إليها في الاستهلاك على أن ترد بعد أجل معلوم بفائدة محددة من قبل وذلك مثلاً كاقراض قنطار من قمح بقنطار وربع مثلاً أو إقراض صاع تمر بصاع ونصف وهو ما يسمى بربا الفضل (٢٠) أو مد الأجل المحدد لسداد الدين في نظير زيادة في قيمة الدين وهو ما يسمى بربا النسبة (٢١) .

وحرم الإسلام كذلك كل المعاملات التي تنطوي على الكسب غير المشروع من غش أو رشوة أو أكل أموال الناس بالباطل أو تطفيف في الكيل . يقول الرسول « من غش أمتي فليس مني » (٢٢) ويقول « البيعان بالخيار ما لم يفترقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » ويقول « إنه لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به » ويقول « لا يكسب عبداً ما لا حراماً فيتصدق منه فيقبل منه ولا ينفق منه فيبارك له فيه ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار » (٢٣) .

ثانياً : الميراث :

وضع الإسلام للميراث نظاماً يكفل تقسيم التركة على عدد كبير من أقرباء المتوفى فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها (٢٤) ، والأسهم المقررة في الميراث هي :

أولاً : الأب وله السدس دائماً يضاف إليه ما تبقى من التركة فيما إذا

(٢٠) أبي بكر الجزائري - منهاج المسلم - مرجع سابق ص ٣٢٢ .

(٢١) أنظر المرجع السابق .

(٢٢) رواه البخاري ومسلم .

(٢٣) رواه أحمد في مسنده - مرجع سابق .

(٢٤) على عبد الواحد وافي - حقوق الإنسان في الإسلام - مرجع سابق - ص ٢٢ .

لم يكن معه من يشاركه فيها . أما الجدة الصحيحة وهو ما لا يدخل في نسبته إلى الميت بنت فله مثل ما للأب عند عدم وجود الأب لأنه بمنزلة .

ثانيا : الأخ لأم والأخت لأم وهما من يشتركا مع الميت لنسبته لأمه ، للواحد السادس وللإثنين فصاعدا الثالث .

ثالثا : البنت لها النصف إذا كانت واحدة وإن كن اثنتين فأكثر فلهن الثلثان أما بنت الإبن فهي كالبنيت المباشرة عند عدم وجودها أو اثنتين من الأخوة فأكثر .

رابعا : الأم ولها حالتان السادس عندما يكون للميت فرع أو أخوة أو أخوات والثلث عند عدم وجودهم .

خامسا : الجدة الصحيحة ولها السادس .

سادسا : الأخت الشقيقة للواحدة النصف وللأثنين فأكثر الثلثان أما الأخت لأب فهي كالأخت الشقيقة عند عدم وجودها .

سابعا : الزوج وله حالتان النصف عند عدم وجود الفرع الوارث كالأبناء وأولادهم وله الربع عند وجود الفرع الوارث .

ثامنا : الزوجة ولها حالتان الربع عند عدم وجود الفرع الوارث والثلث عند وجود الفرع الوارث ، وفي هذه الحالات كلها نرى أن الإسلام قد وزع للجنسين من الدرجة الواحدة كالأخ والأخت والأخت والزوج والزوجة والإبن والبنت حين اجتماعهما نصيبا مختلفا تمشيا مع قاعدته المعروفة للذكر مثل حظ الأنثيين ، إلى ما يهتلك من أنواع الميراث (٢٥) .

ثالثاً - الوصية :

تعرف الوصية بأنها العهد بالنظر في شيء أو التبرع بالمال بعد الوفاة وهي نوعين :

(أ) وصية إلى من يقوم بتسديد دين أو إعطاء حق أو النظر في شأن أولاد صغار إلى بلوغهم .

(ب) وصية بما يعرف جهة الموصى بها ، وتعتبر الوصية مشروعاً بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحد الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم » (٢٦) وقوله تعالى « من بعد وصية يوصى بها أو دين » (٢٧) وقول الرسول « ما حق أمرء مسلم له ما يوصى فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده » متفق عليه .

تجب الوصية على من عليه دين أو عنده ودیعة أو عليه حقوق أخوفاً من أن يموت فتضيع أموال الناس وحقوقهم فيسأل عنها يوم القيامة : كما تستحب الوصية لمن له مال كثير وورثته أغنياء أن يوصى بقدر من ماله « ثلثاً أو أقل » لأقربائه من غير الورثة أو بلجهة البر لما روى عن رسول الله (في حديث قدسي) قال تعالى « يا ابن آدم اثنان لم يكن لك واحدة منهما جعلت لك نصيباً في مالك حين أخذت بكظمك لأطهر به وأزكك وصلاة عبادي عليك بعد انتضاء أجلك » ، ولقوله أيضاً لسعد ابن أبي وقاص عن الوصية « الثلث والثلث كثير . انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس » متفق عليه .

شروط الوصية :

يشترط في الوصية أن يكون الموصى له بها مسلماً عاقلاً ورشيداً كما يشترط في الموصى أن يكون عاقلاً مميزاً مالكاً لما يوصى به . ويشترط في

(٢٦) سورة المائدة آية ١٠٦ .

(٢٧) سورة النساء آية ١٢ .

الوصية نفسها أن تكون مباحة إذ لا وصية في محرم كأن يوصى المرء بالنياحة عليه بعد موته أو إلى بدعة مكروهة أو إلى معصية ، ومن لم يقبل الوصية بطلت هذه الوصية ولا حق له بعد ذلك فيها .

من هذا يتبين أن المتوفى لا يصح له أن يوصى للورثة كما أنه لا يصح له أن يوصى بأكثر من الثلث كما سبق ، وأن وافق الورثة على أحد منهم موصى له تمت الوصية وأن يوافقوا ألغيت لقول الرسول « إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة » وراء الترمذى هذا ولا تنفذ الوصية إلا بعد قضاء الديون .

رابعاً : الهبة :

وهي تبرع الرشيد بما يملك من مال أو متاع مباح كأن بهب شخص لآخر دار أو ثياباً أو طعاماً مالا ، والهبة مستحبة ذهي من الخير المرغوب في فعله شأنها شأن الهدية لقوله تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » (٢٨) وقوله تعالى « وآتى المال على حبه ذوى القربى » وقول الرسول « تهادوا تحابوا وتصافحوا يذهب الغل عنكم » . وقوله أيضاً « العائد في هبته كالعائد في قبضته » .

ويشترط في الهبة « الإيجاب » وهو إعطاء الوهب شيئاً لمن سأله يرضى النفس والقبول وهو أن يقبل الموهب ما أعطى .

ويستحب إذا كانت الهبة لأحد الأولاد أن يعطى يقيتهم مثلها لقول الرسول « اتقوا الله وأعدلوا في أولادكم » .

وتكره الهبة وذلك بأن يهدى شخص لآخر شيئاً ليكافئه عنه بشئ أكثر منه وذلك لقوله تعالى « وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله » « وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (٢٩) الخ . . .

(٢٨) سورة آل عمران آية ٩٢ .

(٢٩) سورة الروم آية ٣٩ .

خامسا : الوقف :

وهو تحييس الاصل ، لا يورث ولا يباع ولا يوهب وتسبيل الثمرة لمن وقفت عليهم الوقف مرغوب فيه لقوله تعالى « الا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا » (٣٠) . وقرئ الرسول « اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة أشياء ، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » رواه مسلم . ومن الصدقة الجارية وقف العقارات وغيرها ، ويلاحظ أن الأشياء التي تستحق الملكية كما ذكر شارل جيد C. Gide يمكن أن يكون في عصرنا جميع الأنواع وأصناف الثروة هدفًا لحق الملكية الخاصة سوى التي لا تستحق ذلك بطبيعتها كالبحار والأنهار الكبيرة . فالمألوف في البلاد الأوربية أن جميع تلك الأنواع تملك . (٣١)

أما الشريعة الإسلامية فلا يمكن أن يكون لديها جميع الأشياء هدفًا لحق الملكية . إذ المحرمات لديها لا تملك البتة كالخمر والميتة وغيرها . كذلك لا تملك المباحات دون الاستيلاء عليها كالسمك في المياه والطير في الهواء والصيد في الغلاة ، وكذلك الأشياء التي نحتوى على منفعة لا يمكن الاستغناء عنها كالماء والكأ والنار والملح فهي كالبحار والأنهار الكبيرة في القوانين الغربية كما يذهب إلى ذلك شارل جيد .

(٣٠) سورة الأحزاب آية ٦ .

(31) G. Gide, Principles of Political Economy, G.G. Harrap, London, 1930, p. 339.

الفصل الثالث

نظام الانتاج فى الاسلام

- اولا : - المزارعة
- لانيا : - دليل المزارعة
- ثالثا : - المساقاة
- رابعا : - الإيجارة
- خامسا : - البيع
- سادسا : - التجارة والصناعة
- سابعا : - أنواع الشركات
- ثامنا : - الرق
- تاسعا : - مصادر الرق قبل الاسلام
- عاشرا : - الحرية فى الاسلام

الفصل الثالث

نظام الانتاج فى الاسلام

سوف نتناول بهذا الفصل بشئ من الاجاز كل من المزارعة والمساواة والاجارة والبيع والتجارة والشركات والصناعة وأخرها الرق .

أولا - المزارعة : وهى أن يدفع رجل لآخر أرضا فى مقابل جزء مشاع فيها ومعين ، وقد اختلف الفقهاء فى هذا النوع من التعامل ، فبعضهم يقول بعدم جوازه ، والبعض الآخر يقول بجوازه وهذا هو رأى المتبع فى المذاهب ، لأن فية توسعة على الناس ومصلحة لهم (١) .

ويذهب أحمد بن حنبل إلى أن المزارعة ، هى أن يدفع صاحب الأرض الصالحة للزراعة أرضة لعامل يقوم بزرعها ويعطيه الحب الذى يبذره ، على أن يكون للمالك جزء مشاع معاروم من المحصول كالنصف أو الثلث ، ولا يصح أن يحدد له أردبا أو نحو ذلك ، ومثل ذلك ما اذا دفع له أرضا بهانبت ليقوم بخدمته حتى يتم نموه ، ويكون له نظير ذلك جزء معين شائع من ثمرته ويسمى ذلك مزارعة أيضا ، فالحنابلة يقولون بجواز المزارعة بالصورة التى يقول بها صاحبها أبى حنيفة ، الا أنهم يخصون المالك بدفع الحب أو البذر ، ومن هذا يتضح أن الحنابلة يقولون بحل تأجير الارض المعلومه مدة معينة ببعض ما يخرج منها ، كثلث غلتها أو نصف غلتها ؛ سواء أكانت غلتها طعاما كالقمح والشعير ، أو غير طعام كالقطن والكتان ، والأصل فى جواز المزارعة هو السنة الصحيحة ، فمنها ما روى ابن عمر قال عامل النبى أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر أو زرع .

(١) أبو بكر الجزائى - منهاج المسلم - مرجع سابق - ص ٣٤٥ .

المزارعة : أركانها وشروطها وما يتعلق بها .

للمزارعة بالمعنى المتقدم أركان وشروط وأحكام تناولتها المذاهب الفقهية بالشرح كل حسب رأيه .

فالحنبلة مثلاً يقولون أن ركن المزارعة هو الإيجاب والقبول ، فالإيجاب يصح بكل لفظ يدل على المعنى المقصود ، كأن يقول له زارعتك على أرض هذه ، أو دفعت اليك أرضي لتزرعها بنصف ثمرتها أو نحو ذلك ، وتصح المزارعة بلفظ الإيجارة ، فلو قال اشتأجرتك على أن تعمل في أرضي بنصف الزرع الذى يخرج منها ، أو على أن تعمل في بستان بنصف ثمرته أو زرعته فإنه يصلح أيضاً بما يدل عليه من قول أو فعل ، فلو استلم الأرض وشرع في العمل دون أن يتكلم فإنه يعد قابلاً ، وهو عقد جائز غير ملزم ، اذ يصح لكل من الطرفين فسخه ، ولو بعد القاء البذور ، فان فسخها صاحب الأرض فإنه يلتزم بدفع أجره عمل المستأجر . ويشترط لصحة العقد أمور هي .

- ١ — أهلية التعاقد ، فلا يصح من مجنون وصغير غير مميز .
- ٢ — معرفة نوع البذور وكميته ، فلا يصح العقد اذا كان البذر مجهولاً .
- ٣ — تجديد الأرض وبيان مساحتها .
- ٤ — تحديد النوع متى يراد زرعه (٢) .

ولا يشترط أن يكون البذر على صاحب الأرض ، انما اشترط أن يدفع كل واحد منهما رأس مال ، فيصح أن يدفع أحدهما الأرض فقط ، ويكون على الآخر البذر وأدوات الزراعة والعمل ، كما يصح أن يكون البذر أو الادوات أو الاثنين معا على صاحب الأرض وعلى الآخر العمل وهكذا ، ويشترط أن يكون نصيب كل منهما محددًا ، كالنصف أو الثلث أو نحو

(٢) عبد الرحمن الجزيرى - كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - قسم المعاملات - الجزء الثالث - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - بدون تاريخ - ص ١٦ .

ذلك . فإن اشترط أحدهما أن يكون له كمية معينة كأردبين أو ثلاثة ، فانة لا يصح ، وان تلف المزروع فعلى المالك البذور وأجرة العامل ، كذلك لا يصح أن يكون الأرض والبذر والعمل والآلات على واحد ، ويكون الماء وحده على الآخر ، ولكن قال له صاحب الأرض إني أجرتك نصف الفدان بنصف الذرة اللازم له ونصف منفعتك ومنفعة دوابك ، فيكون للعامل نصف محصول الفدان في نظير نصف البذر الى وضع في النصف الثاني ، وإذا أمكن تقديرها فانها تصح ، وإذا اشترط العامل أن يأخذ المالك مثل بذره ثم يقسم الباقي فلا يصح لأنه بمنزلة اشتراط عدد من الأرادب(٣)

ثانيا - دليل المزارعة :

فهو مأخوذ من السنة الصحيحة فن ذلك ما روى عن أبي جعفر أنه قال « عامل النبي أهل خيبر بالشرط ثم أبو بكر ، ثم عمر فعثمان ، فعلى ، ومن تبعهم إلى اليوم يعطون الثلث أو الربع ، وقد عمل الخلفاء الراشدون بالمزارعة ولم ينكر عليهم أحد ذلك ، فكان كالإجماع ، هذا هو دليل المزارعة المشهور ، ويحتمل أمرين : الأول أن يكون ذلك مختصاً بالأرض المزروعة نخلا ، كما هو الحال في أرض خيبر آنذاك ، الثاني أن يكون عاماً على أية أرض سواء أكانت مغروسة أم لا ، وقد اختلفت وجهات نظر المجتهدين بناء على هذا الاحتمال ، فمن منع المزارعة بمعنى تأجير الأرض بما يخرج منها أو تأجير العامل بما ينتج من الأرض ، « المحصول » تملك بالأحاديث الدالة على النهي على تأجير الأرض بما يخرج منها ، أو تأجير العامل بما ينتج من عمله ، لأن ذلك تأجير بمجهول لاحتمال أن لا تنتج الأرض شيئاً من الزرع فيضيع على العامل عمله ، والشريعة الإسلامية باعتبارها وسيلة ضبط في المجتمع تحت الناس باستمرار

على أن تكون معاملاتهم واضحة حتى نختفى من بينهم أسباب الشكوى والنزاع ، وتحت أيضا على الرفق بالعامل ، فلا يصح أن تجعل عمله معلقا : بل لابد أن يضمن نتائج عمله ومجهوده ، وذلك بتحديد ما سيحصل عليه من مقابل عمله . وتجدر الإشارة إلى أن الرسول دعا في طائفة من أحاديثه إلى العناية بالزراعة والغرس ، ومن ذلك قوله « ما من مؤمن يغرس غرساً أن زرعاً فيأكل منه طير أو بهيمة إلا كان به به صدقة » (٤) . وقد حمل هذا المؤمنون على الاعتناء بأراضيهم الزراعية واستخراج خيراتها ، وكان الإصلاح الزراعى قسمة عادلة بين الدولة والملاك وتشكل الزراعة منشطاً هاماً من النشاط الاقتصادى فى المجتمع الإسلامى .

ثالثاً : المساقاة :

هى عقد قائم على خدمة شجر أو نخل أو زرع أو نحو ذلك بشروط محددة وضوابط خاصة معينة فىرى الخابطة أن المساقاة تشمل أمرين : أحدهما أن يدفع المالك أرضاً مغروسة نخلاً أو شجراً دى تمر مأكول بجزء معلوم من ثمرته كالتنصف أو الثلث ، ثانيهما أن يدفع المالك أرضاً أو من ثمره ، ولكن المعنى الثانى يختص بالمغاسبة والمغاسبة لأن المالك يقدم للعامل الشجر ليغرسه .

من هذا يتضح أن المساقاة أعم لأنها تشمل ما إذا كان الشجر مغروساً بالفعل أو غير مغروس بينما تكون مختصة بغير المغروس . ويشترط لصحة عقد المساقاة شروط هى :

١ - أن يكون للشجر ثمر مأكول ، فلا تصح على شجر الكافور والخور ، والنسنت والصفصاف وغير ذلك من الأشجار التى لا ثمر لها أصلاً أو لها ثمرة لا تؤكل كالورد والياسمين وغير ذلك لا يصح عقد المساقاة عليه لأنه ليس له ثمرة ، ويؤكد البعض أن المساقاة تصح فى

(٤) عبد العظيم المنذرى - الترغيب - والترهيب - الجزء الأول - دار الطباعة المتبرية - القاهرة ١٣٢٦ - ص ٤٤ .

الورد والياسمين ونحوهما من المزروعات ذات الأزهار التي ينتفع بها بالبيع أو التصنيع (٥).

٢ - أن يكون للشجر ساق فلا تصح المساقاة على زرع غير ذي ساق ، كالخضر والقطن والبطيخ وغير ذلك ، ويصح فيه عقد المزارعة .

٣ - أن يكون نصيب الطرفين المتعاقدين معينا بجزء محدد ، كالنصف أو الثلث وغير ذلك ، وحتى لو حدد المالك للعامل جزءاً من ألف مثلاً جاز لأنه لا يلزم التساوى في الأنصبة ، أما لو بين نصيب واحد من المتعاقدين بعدد معين كعشرة كيلات مثلاً ، فإنه لا يصح .

٤ - أن يكون الشجر المتعاقد عليه معلوماً للمالك والعاملين معا بالرؤية أو الصفة التي لا يختلف الشجر معها ، كالبيع ، فإذا ساقاه أى أجره على أحد البساتين ولم يحدد واحداً منها فإنه لا يصح .

٥ - ألا يشترط للعامل ثمر شجر محدد من بين الأشجار ، كما إذا كان في البستان شجر يرتقال وتين وتفاح فاخصص العامل بشجر التين مثلاً ، فإنه لا يصح ، إلى آخر ذلك (٦) .

وركن المساقاة : الإيجاب والقبول ، وتنعقد بلفظ المساقاة والمعاملة والمفالحة كأن يقول له ساقيتك أو عاملتك أو فالحكتك وغير ذلك ، كقوله أعمل في بستانى أو تعهده . وأما القبول فإنه يتم بمجرد قبول العمل ، وتصح المساقاة على الشجر الصغير الذى لم يبلغ حد الإنتاج بجزء من ثمرته على شرط . أن تكون مدة المساقاة يشمر فيها الشجر ، كذلك تصح المساقاة إذا غرس العامل شجراً من البداية ويتعهد حتى يشمر ، كما تصح بجزء من

(٥) عبد الرحمن الجزيرى - كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - مرجع سابق ص ٣١ .

(٦) المرجع السابق - ص ٣٢ .

الثمر ، أو بجزء من الشجر ، وجزء من الثمر على شرط أن تكون الأصول التي يراد غرسها على المالك ، فإذا اشتراها العامل وغرسها ، كان المالك مخيراً بين قلعها ويدفع للعامل قيمة ما نقص منها ، وبين تركها وعليه قيمة ما اشتراه العامل بها ، وهى عقد غير لازم ، كما هو الحال في المزارعة ، فلكل من المالك والعامل فسخ العقد في أى وقت فإذا فسخه العامل بعد ظهور ثمره فهى بينهما على ما شرطاه عند العقد ، وفى هذه الحالة يملك العامل نصيبه من الثمر الظاهر ويلتزم بالعمل حتى ينتهى ، ففسخ العقد فى هذه الحالة لا يعفيه من لزوم العمل ، فإن مات العامل قام وارثه مقامه فى ملك الثمرة وفى إتمام العمل وله أن يبيع نصيبه لمن يقوم مقام المتوفى بالعمل ، ويصح أن يشترط على من يبيع له أن يعمل مكانه . أما إذا فسخ العقد المالك فإن عليه للعامل أجره عمله ، ولا يشترط توقيت المساقاة بمدة لأنها عقد غير لازم ، فلو تحددت مدة المساقاة ولم يثمر فيها الشجر فلا شئ للعامل .

رابعاً الإجارة :

وهى عقد لازم على منفعة مدة معينة بثمن معين ، والإجارة جائزة لقوله تعالى « لو شئت لاتخذت عليه أجر (٧) »

وقوله « ان خير من استأجرت القوي الأمين » (٨) وقوله « على أن تأجرني ثمانى حجج » (٩) وقول الرسول فى حديث قدسى « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره » ولاستئجار

(٧) سورة الكهف آية ٧٧ .

(٨) سورة القصص آية ٢٦ .

(٩) سورة القصص آية ٢٨ .

الرسول وأبى بكر رجلا خريتا من بنى الدليل يرشدهما إلى دروب المدينة ومسالكها في هجرتهما من مكة إلى المدينة المنورة (١٠) ويشترط في الاجارة شروط هي :

١ - معرفة المنفعة كسكن الدار ، أو خياطه الثوب مثلاً ، إذ هي كالبيع ، ولا بد في البيع من معرفة المبيع .

٢ - اباحة المنفعة ، فلا يجوز استئجار أمة أو امرأة للوطأ أو للغناء أو للنباحة مثلاً أو أرضاً لبناء مخمرة .

٣ - معرفة الاجارة . لقول أبى سعيد « نهى رسول الله عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره » .

وهناك أحكام للاجارة هي :

١ - جواز استئجار معلم لتعليم علم أو صناعة لمفادات النبي بعض أسرى بدر بتعليمهم عدداً من صبيان المدينة الكتابة .

٢ - جواز استئجار الشخص بطعامه وكسوته « لقول الرسول « أن موسى أجر نفسه ثمانى حجج ، أو عشرأ على عفة فرجه وطعام بطنه » .

٣ - صحة استئجار دار مدة معينة يغلب على الظن بقاؤها على ماهي عليه .

٤ - إذا أجر شيئاً ثم منعه من الانتفاع به مدة سقط من الأجرة بقدر مدة المنع ، وأن ترك المستأجر الانتفاع فعليه الأجرة كاملة .

٥ - تفسخ الاجارة بتلف العين المؤجرة كسقوط الدار ، أو موت

الدابة مثلا ، وعلى المستأجر أجرة المدة السابقة التي انتفع فيها بالعين المؤجرة قبل السقوط أو الموت .

٦ - من استأجر شيئا فوجده معيبا ، فمن حقه أن يفسخه ما لم يكن قد علم بالعيب ورضى به من قبل ، وأن انتفع بالمؤجر مدة فعلية أجرته .

٧ - الأجير المشترك ، كالخياط ، والحداد يضمن ما أتلفه بفعله لاما ضاع من ذكائه ، لأنه يكون حينئذ كالوديعة ، والوديعة لا تضمن ما لم يفرط صاحبها بالاهمال ، والأجير الخاص كمن استأجر شخصا للعمل عنده ، لاضمان عليه فيما أتلفه ، ما لم يثبت أنه فرط أو تعدى أو أهمل .

٨ - تلزم الأجرة بالعقد وينبغي دفعها بعد استيفاء المنفعة . أو انتهاء العمل إلا أن يكون قد اشترط دفعها عند العقد أى مقدما ، للحديث الرسول « لكن العامل إنما يوفى أجره إذا قضى عمله » رواه أحمد .

٩ - للمستأجر حجز العين حتى يستوفى أجره ، إذا كان عمله ذا تأثير في العين ، كالخياط أو النجار مثلا .

١٠ - من عالج أو داوى مريضا بأجر ولم يكن قد عرف الطب فأئتلف عضوا من جسم المريض فعليه ضمانه لقول الرسول « من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامنه » .

وتعتمد الاجارة والإنتاج عامة على المنفعة والعمل معا ، فالإسلام يدعو إلى العمل في الدنيا وإلى العمل للآخرة ، فلا يعرف التواكل ، ولا التقاعد ، ولا الرهينة ، وفي القرآن آيات كثيرة تحت على العمل كقوله تعالى « وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون (١١) » . وقول الرسول « لئن

يحمل أحدكم حبلاً فيخطب به خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه ،
وقوله « ما أكل أحد طعام قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » وقول
عمر بن الخطاب « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم أرزقني ،
وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » (١٢) .

وقول الرسول أيضاً للرجل وهو يعظه « اغتم خمسا قبل خمس شبابك
قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، ولمراغك قبل
شغلك ، وحياتك قبل موتك » ، وقوله أيضاً « من طلب الدنيا حلالا وتعففا
عن المسألة وسعيا على عياله وتعطفاً على جاره لقي الله وجهه كالقمر ليلة
البدر » (١٣) .

هكذا نرى أن للعمل صور مختلفة سواء في الزراعة أو المساقاة ، أو
الاجارة ، أو أى نشاط من أنشطة الإنتاج المتباينة كالصناعة والتجارة التي
تكون جميعها النظام الاقتصادى للمجتمع .

خامسا : - البيع :

المعتبر فيه مجرد التراضى ، ولوباشارة من قادر على النطق ، ولا يجوز
بيع الخمر والميتة ، والخنزير والاصنام « والتماثيل » والكلب ، والسنور
« الهر » والدم ، وعصب الفحل « نسله » وكل حرام وفضل الماء وما فيه غرر ،
كالسمك فى البحر ، وحبل الحيلة ، « الجنين » ، « والمنابذة » أن يئذ الرجل
للرجل بثوبه ويكون بذلك بيعهما من غير نظر ولا تراعى وما فى الضرع
« ما فى الثدي » والعبد الآبق واليعبر الشارد ، والمغانم حتى تقسم والثمر حتى
ينضج ، والصوف على الظهر حتى يجز ، والسمن حتى يستخلص ، والمحاقلة
« بيع الزرع بكيل من طعام معلوم » والمزابحة « بيع ثمر نخل بأوساق من

(١٢) أحمد الحوفى - تحت راية الإسلام - مرجع سابق ص ٣١ .

(١٣) عبد القى المناوى - نفحات الرحمن - دار التحرير للطبع والنشر - القاهرة -

التمر « والمعاومة » بيع ثمر الفخل لأكثر من سنة في عقد واحد « والمخاضرة » بيع ثمرة خضراء قبل نضوجها « والعربون ، والعصير لمن يتخذ خمرًا ، والكالىء بالكالىء « أى المعلوم بالمعلوم » وما اشتراه قبل قبضه ، والطعام حتى يكمال أو يوزن ، ولا يصح الاستثناء في البيع إلا إذا كان معلوماً ومنه استثناء ظهر المبيع ، ولا يجوز التفرقة بين المحارم « أى التفرقة بين الأم وأبنائها » ولا أن يبيع حاضر لباد ، والتناجش « الزيادة في ثمن السلعة عن اتفاق » والبيع على البيع ، وتلقى الركبان والاحتكار والتسعير ، ويجب وضع الجوائح « الآفات » ولا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا بيعتان في بيعة ، وربح مالم يضمن ، وبيع مالم يس عند البائع ، ويجوز بشرط عدم الخداع والخيار في المجلس ثابت مالم يتفرق البائع والمشتري (١٤) . جاء عن الرسول قوله « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعاً أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك وجب البيع » (١٥) .

وللبيع ضوابط خمسة :

- ١ - أن يكون البائع مالكا لما يبيع . أو مصرحا له بالبيع كالوكيل مثلا .
- ٢ - أن لا يكون المشتري سفها أو صبيا أو غير مصرح له بالشراء .
- ٣ - لا بد أن يكون المباع من السلع مباحا ممكنا تسليمه معروفاً عند المشتري لو بوصفه .
- ٤ - الإيجاب والقبول بالقول ، مثل يعنى كذا ، فيرد البائع بمتك ، أو بالفعل كبعنى ثوبا مثلا ، فيناوله لياه .

(١٤) محمد على الشوكاني - الدرر المضيئة - مرجع سابق - ص ٩٥ .

(١٥) عبد الفتى عبد الواحد - العمدة في الأحكام - المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٧٦هـ -

٥ - التراضى . إذ لا يصح البيع دون رضا الطرفين . لقول الرسول
« إنما البيع عن تراضى » .

سادسا : التجارة والصناعة :

عنى الرسول بالدعوة إلى الاشتغال بالتجارة عنايته بالدعوة إلى الزراعة
وقد عمل الرسول نفسه بالتجارة إذ ذهب قبل بعثته إلى الشام بتجارة
خديجه بنت خويلد مع غلامها ميسرة ، يبدو أن الرسول كان مستعداً
لشئون التجارة ، فقد وصفه غلام خديجة ميسرة بالنشاط والأمانة ولولا
مشاغله فى الدعوة إلى الله لكان محتملاً أن تظهر مواهبه التجارية بوضوح ،
ومن المعلوم أن الجانب الاقتصادى منظم فى القرآن أدق التنظيم ، فالله
يقول مشجعاً ألوان التجارة الخالية من الربا « وأحل الله البيع
وحرم الربا » ولا يرى بأساً فى الإشادة بروس الأموال ، ما دامت حلالاً
« وإن تبتم فلکم رؤس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون » (١٦) ، فالتجارة
هى مهنة حرة عمل بها كثير من الصحابة والمجاهدين والتابعين وغيرهم من
أفراد المجتمع الإسلامى ، والتجارة إما أن تكون لفرد ، أو أن تكون بين
أفراد ، ولها ضوابط شأنها شأن بقية المعاملات وعناصر الإنتاج الأخرى ،
وتعتمد التجارة على المشاركة ، وتعتبر المشاركة مشروعة بقوله تعالى
« فهم شركاء فى الثالث » (١٧) وقوله « وإن كثير من الخلقاء لبيع بعضهم
على بعض » (١٨) « ويقول تعالى » أنا ثالث الشريكين ما لم يخن
أحدهم صاحبه » وقول الرسول « يد الله على الشريكين ما لم يتخاونا »
فالشركة بهذه الكيفية ؛ هى أن يشرك إثنان أو أكثر فى مال استحقوه بوراة
أو جمعوه بينهم أفساطاً أو ساهموا فى جمعه ليعلموا به على زيادته فى تجارة
أو صناعة أو زراعة .

(١٦) سورة البقرة آية ٢٧٩ .

(١٧) سورة النساء آية ٦٢ .

(١٨) سورة ص آية ٢٤ .

سابعا : أنواع الشركات :

١ - شركة العنان : وهى أن يشترك شخصان أو أكثر ممن يجوز تصرفهم فى جمع قدر من المال موزعا عليهم أسهما معينة يعملون فيه معا لزيادته ، ويكون الربح بينهم وفقاً لأسهمهم فى رأس المال الأصلى ، كما تكون الخسارة وفقاً للأسهم أيضاً ، ولكل واحد من الشركاء الحق فى التصرف فى الشركة اصاله عن نفسه ، أو نيابة عن شركائه ، فيبيع ويشترى ويفعل كل ما هو فى صالح الشركة ولصحة هذه الشركة لا بد من توفر ضوابط :

١ - أن تكون بين المسلمين ، إذ لا يؤمن غير المسلم أن يتعامل بالربا أو يدخل فيها مالا حراما إلا أن يكون التصرف من بيع أو شراء بيد المسلم ، فلا مانع إذن لعدم الخوف من إدخال مال حرام على الشركة .

٢ - أن يكون رأس المال محدداً وسهم كل واحد من الشركاء محدداً أيضاً ، لأن الربح والخسارة يترتبان على معرفة رأس المال والأسهم ، والجهل برأس المال أو أسهم الشركاء يؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل

٣ - أن يكون الربح مشاعا يوزع حسب الأسهم ، فلا يجوز أن يقال ما ربحناه من الضمان فهو لفلان وما ربحناه من الكتمان فهو لفلان لما فى ذلك من القرار ،

٤ - أن يكون رأس المال نقدا ، ومن كان عنده عرض ؛ كالألات والسلع وأراد الاشتراك قوم عرضه أو سلعة بنقد بالسعر الجارى ؛ لأن العروض مجهولة القيمة ، والمعاملة بالجهول ممنوعة شرعا ما لم تقوم أى ثمن .

٥ - أن يكون العمل حسب الأسهم ، كالربح والخسارة ، فن كان نصيبه فى الشركة الربع فعليه يوم من أربعة أيام مثلا لـ

٦ - إذا مات أحد الشركاء أو جن مثلاً بطلت الشركة ، ولورثة الميت وأولياء المحنون فسخ الشركة أو استمرارها بعقدها الأول (١٩) .

ب - شركة الأبدان :

وهي أن يشترك إثنان أو أكثر فيما يكتسبانه بأبدانهما كأن يشتركا في صناعة شيء أو خياطة أو غسل ثياب أو غير ذلك ، وما يحصلان عليه يكون بينهما مناصفة أو على ما انفقا عليه . والأصل في جوازها ما رواه أبو داود من أن عبد الله وسعدا وعمارا اشتركوا يوم بدر فيما يحصلان عليه من أموال المشركين ، فلم يأت عبد الله وعمار بشيء ، وجاء سعد بأسيرين فأشترك بينهم الرسول ، وأحكام شركة الأبدان هي :

١ - أن لكل من الشركاء طلب الأجرة وأخذها من مستأجرهم .

٢ - أن مرض أحدهم أو تغيب لعنر فإن ما يحصل عليه أحدهم يكون بينهم .

٣ - أن طالب غيبة أحدهم أو طالت مدة مرضه ، فلن للسليم أن يقيم مقامه أحداً وأجرته من نصيب المريض أو الغائب .

٤ - إذا تعذر حضور أحدهم فإن للآخر فسخ الشركة (٢٠) .

ج - شركة الوجوه :

وهي أن يشترك إثنان فأكثر في شراء سلعة بجاههما وبيعانها وما يحصلان عليه من ربح يكون بينهما ، والخساره عليهما بالتساوي كالربح

(١٩) عبد الرحمن الجزيري - كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - مرجع سابق - ص ٦٨ .

(٢٠) أبو بكر الجزائري - منهاج المسلم - مرجع سابق - ص ٣٤٣ .

د - شركة المفوضية :

وهي أوسع من شركة العنان والأبدان ووجوه ، فهي تشملهما ، وتشمل المضاربة أيضاً وهي أن يفوض كل من الشريكين الآخر في كل تصرف مالي وبدني من أنواع الشركة فيبيع ويشترى ويضارب ويوكل ويخاصم ؛ ويرهن ويسافر بالمال ، ويكون الربح بينهما على ما اتفقا عليه ، والخسارة بحسب نصيبهما في المال لأن من يغرم يغرم (٢١) .

هـ - شركة المضاربة أو الاقراض .

وهي أن يعطى أحد لآخر مبلغاً مالياً يتجر فيه ، وأن يكون الربح بينهما على ما اشترطاه واتفقا عليه ، وإذا حدثت خسارة تكون من رأس المال وحده إذ يكفي العامل أو الشريك خسارة جهده فلا يكلف بخسارة أخرى ، والمضاربة مشروعة لإجماع الصحابة والأئمة ، وقد كان معمولاً بها على عهد الرسول فأقرها ، وللمضاربة ضوابط وأحكام هي :

١ - أن تكون بين مسلمين يملكان التصرف ، ويجوز أن تكون بين مسلم وكافر إذا كان رأس المال من الكافر والعمل من المسلم ، إذ لا يخشى من المسلم التعامل بالربا والمال الحرام .

٢ - أن يكون رأس المال محدداً .

٣ - أن يحدد نصيب العامل أو الشريك من الربح ، فإذا لم يحدد ، فللعامل أجره عمله ، ولصاحب المال الربح كله ، أما إذا قالا الربح بينهما فهو مناصفة بينهما .

٤ - إذا اختلفا في الجزء المتفق عليه ، هل هو الربع أو النصف مثلاً ، يقبل قول صاحب المال مع يمينه .

٥ - ليس للعامل أن يضارب في مال رجل آخر ، إذا كان يضر بمال شريكه الأول ، إلا إذا أذن له شريكه في ذلك لتحريم الضرر بين المسلمين .
٦ - لا يقسم الربح مادام العقد قائماً ، إلا إذا رضى الطرفان بالقسمة واتفقا على ذلك .

٧ - رأس المال يجبر دائماً من الربح .

٨ - إذا انفسخت المضاربة وبقي بعض المال بضاعة أو ديناً عند أحد ، فطلب صاحب المال بيع البضاعة لتصبح نقداً ، أو طلب استرداد الدين ، فإن على العامل تنفيذ ذلك .

٩ - يقبل قول العامل فيما يقوله من تلف المال أو خسارته إن لم يوجد كذب فيما قاله ، وإن ادعى التلف وأقام بينه على ذلك ، حلف وصدقت دعواه (٢٢) .

من عرضنا للشركات بأنواعها اتضح لنا أنها تشمل ، التجارة ، والعمل وما فيه من صناعة ، جاء الإسلام فحث الناس على العمل بقوله « ولتسئلن عما كنتم تعملون » (٢٣) ، وجعل العمل درجات ورتب الأجر على قدر العمل « ولكل درجات مما عملوا ولا يظلم ربك أحداً » (٢٤) وأشاد بالعمل اليدوي حتى عده نعمة عظيمة لا بد للإنسان من حفظها ، والمداومة عليها « لياكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون » (٢٥) وأكد حماية الدولة لعمل العمال من خلال الآية ، « فاستجاب لهم ربهم أني لأضيق عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض » (٢٦) والعمل في الإسلام

(٢٢) المرجع السابق ص ٣٤٥ .

(٢٣) سورة النحل آية ٩٣ .

(٢٤) سورة الأحقاف آية ١٦ .

(٢٥) سورة يس آية ٣٥ .

(٢٦) سورة آل عمران آية ١٩٥ .

ليس مقصوراً على تنفيذ أحكام الشريعة ، بل يشمل جميع أصناف العمل الدنيوى ، وجميع ضروب الصناعة والتصنيع ، فلا يبخس أجر أحد ولو طلب الدنيا وزينتها ، بل لا بد أن يوفى إليه عمله كاملاً ، قال تعالى : « من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوفى إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون » (٢٧). ولقد كان لهذه التعاليم أبلغ الأثر فى نفوس المسلمين فأقبلوا على أنواع الصناعات يتقنونها ويحاولون التفوق فيها على غيرهم من الشعوب ، ولا سيما بعد أن استتب لهم الأمر ووجدوا على أثر الفتوح فرص العمل والتصنيع متاحة للجميع ، وقد عنى المسلمون الأولون فى صدر الإسلام وبالآلات العسكرية ، كالسيوف ، والرماح والنبال ، والدروع ، والمغافر ، لأن حروبهم المتوالية مع المشركين ابتداء من غزوة بدر كانت تفرض عليهم منافسة القرشيين فى الصناعة العسكرية . ويدل على انتشار الصناعة أن الله يصف للمسلمين خبرة داود بصناعة الدروع السابغات التى قدر سردها تقديراً كأنه لا يريد من إشادته بها وتمهله فى عرضها إلا أن يثير المسلمين إلى إبداع نظائرها وابتكار غيرها أيضاً ، كما فى قوله تعالى : ولقد آتينا داود منا فضلاً ياجبال أوبى معه والطير ، وألنا له الحديد أن اعمل سابغات وقدر فى السرد واعملوا صالحاً أنى بما تعملون بصير » (٢٨) وقوله تعالى : « وعلمناه صنعة لبوس لكم لنحصنكم من بأسكم فهل أنتم شاكرون » (٢٩) وقوله : وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس » (٣٠) وتعلم المسلمون صنع المنجنيق حتى قال ابن هشام فى سيرة الرسول « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان أول من رمى فى الإسلام بالمنجنيق » (٣١) ، وصنع المسلمون فى عصر النبى صلى

(٢٧) سورة هود آية ١٥ .

(٢٨) سورة سبا آية ١٠ .

(٢٩) سورة الأنبياء آية ٨٠ .

(٣٠) سورة الحديد آية ٢٥ .

(٣١) ابن هشام - سيرة الرسول - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٣٧ -

الله عليه وسلم من الخشب المغطى بالجلد دبابة سموها «الصبر» كانوا يكمنون فيها ليتقوا النبال الموجهة إليهم من الحصون ويشبه ذلك ما صنعه المسلمون في عصر النبي أيضاً من الدبابات التي يدخلون في جوفها ويدفعونها إلى جدر الحصون يحاولون نقبها وتهديمها (٣٢) ، ولئن برع المسلمون في مصنعة العسكرية لحاجاتهم إلى الحروب ، فذلك لا يعنى أنهم كانوا يجهلون شئون الصناعات الأولية الأخرى ، كالأزياء والحلى والأثاث المنزلى ، ولقد اتخذ المسلمون والعرب قبلهم أثاثاً من أصواف الأنعام وأوبارها ، واعتنوا بالأسرة والتمارق والبسط والزرابي والحفان والقدور والأكواب والأباريق والصحاف والموائد (٣٣) وقد يكونون عرفوا الزجاج البلورى الشفاف الذى يشبه الكريستالى ، إذ يعرض عليهم القرآن من صور الآنية التى ميسر بها السعداء يوم القيامة «قوارير من فضة قدروها تقديرا» (٣٤) ، ولقد تطورت الصناعات فى العصور الإسلامية المتعاقبة تطوراً سريعاً حتى العصر الحديث .

ثامنا - الرق

وتعنى كلمة الرق الحالة التى تجعل الشخص قاصراً من الناحية المدنية ، وتحول بينه وبين مباشرة أى عقد أو القيام بأى التزام ، وتنزع عنه أهلية التملك ، وتجعل العبد نفسه مملوكاً لغيره وتنزله من بعض النواحي منزلة السلع يتصرف فيها السيد كما يشاء ، قد أخذ كثير من الباحثين الأوربيين على الإسلام أنه أباح الرق وأن فى هذا هدماً لأعظم ركن من أركان الحرية الإنسانية ، والرد على ذلك يتلخص فى نقطتين :

إحداهما : أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، التى كانت تكتنف العالم فى العصر الذى ظهر فيه الإسلام ، كانت تحتم على كل شارع حكيم أن

(٣٢) المرجع السابق - ص ١٢٦ .

(٣٣) صبحى الصالح - النظم الإسلامية - مرجع سابق - ص ٤٠٣ .

(٣٤) سورة الإنسان آية ١٦ .

يقر الرق في صورة ما ، وتجعل كل محاولة لإلغائه إلغاءً سريعاً مقضياً عليها بالنفل والإخفاق .

ثانيتها : أن الإسلام لم يقر الرق إلا في صورة تؤدى هي في نفسها للقضاء عليه بالتدريج . إذ الإسلام لم يجد من الحكمة أن يفاجئ الناس بتحريم الرق تحريماً باتاً قاطعاً ، بل قاومه مقاومة منظمة فعالة كانت بخطاها المتدرجة أفعال في تهينة الضمير البشرى للقضاء عليه . ولقد أوشك الإسلام بتضيقة مصادر الرق أن يلزم المسلمين بالعنق ، لأنه كان يتوقع انتهاء الرقيق في العالم كما هو الحال اليوم إلى الحرية الكاملة (٣٥) ، «أوصاني حبيبي جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أنه سيضرب له أجلاً يخرج فيه حراً» وفي رواية حتى ظننت أن الناس لا تستعبد ولا تستخدم (٣٦) ، لقد ظهر الاسلام في عصر كان فيه نظام الرق دعامة ترتكز عليها كل جوانب الحياة الاقتصادية وتعتمد عليها جميع فروع المجتمعات ، ولم يكن من الإصلاح الاجتماعي في شيء أن يحاول مشروع تحريمه تحريماً باتاً لأول وهلة ، لأن مثل هذه المحاولة كان من شأنها أن تعرض التشريعات للمخالفة والامتهان ، وإذا أتيح لهذا المشرع وسائل القوى والقهر التي تكفل له إرغام العالم على تنفيذ ما شرع به فإنه بذلك يعرض الحياة الاجتماعية والاقتصادية لهزة عنيفة ، ويؤدى تشريعه إلى أضرار جسيمة لا تقل في سوء مغبتها عما تتعرض له الحياة في العصر الحديث ألغى بشكل فجائي ، نظام البنوك أو الشركات المساهمة ، أو تحرم استخدام العمال ، وقضى على كل مالك أن يعمل بنفسه أو أبطل استخدام السكك الحديدية ، أو استخدام البخار (٣٧) .

(٣٥) صبحي الصالح - النظم الإسلامية - مرجع سابق - ص ٤٦٤ .

(٣٦) محمد ابن يوسف أظفيس - شرح النيل وشفاء العليل - المطبعة السلفية - القاهرة

١٣٤٣ هـ - ص ٧٠٣ .

(٣٧) علي منصور - الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام - دار مطابع الشعب -

القاهرة - ١٩٦٥ - ص ٥١ .

فالرقيق كان بخار الآلة الاقتصادية في تلك العصور . لذلك أقر الاسلام الرق في صورة تقضى عليه تدريجيا دون أن يحدث ذلك أثراً سيئاً في نظام المجتمع الإنساني ، وبدون أن يشعر أحد يتغير في مجرى الحياة . والوسيلة التي اختارها للوصول إلى هذه الغاية من أحكم الوسائل وأنشدها أثر وأصدقها نتيجة ، وهي تتلخص في العمل على تضييق الروافد التي كانت تمد الرق وتغذيه وتضمن بقاءه ، وفي توسيع المنافذ التي تؤدي إلى العنق والتحرر . وبذلك أصبح الرق أشبه شيء بجدول كثرت مصباته وانقطعت عنه منابعه التي يستمد منها الماء . وخلق بجدول هذا شأنه أن يكون مصيره الخفاف . وبذلك تكفل الاسلام بالقضاء على الرق في صورة سليمة هادئة ، وأتاح للعالم فرصة للانتقال يتخلص فيها بالتدريج من هذا النظام .

تاسعا : مصادر الرق قبل الاسلام :

(أ) كانت مصادر الرق في العصر الذي ظهر فيه الإسلام متعددة أهمها سبعة :

أولاً : الحرب بجميع أنواعها ، فكان الأسير في الحرب الأهلية أو الخارجية لا يخرج مصيره عن القتل أو الاسترقاق .

ثانيها : القرصنة والخطف والسبي . فكان ضحايا هذه الاعتداءات يعاملون معاملة أسرى الحرب فيفرض عليهم الرق .

ثالثها : ارتكاب بعض الجرائم الكبيرة ، كالقتل والسرقة والزنا ، فكان يحكم على مرتكب احداها بالرق لمصلحة الدولة ، أو لمصلحة المجرى عليه أو أسرته .

رابعاً : عجز المدين عن دفع دينه ، فكان يحكم عليه بالرق لمصلحة دائنه .

خامساً : سلطة الوالد على أولاده ، فكان من حقه بيعهم رقيقاً .

سادسها : سلطة الشخص على نفسه . فكان يباح للمحتاج أن يتنازل عن حريته وبيع نفسه مقابل ثمن معين .

سابعها : تناسل الارقاء ، فكان ولد الأمة يولد رقيقا ، ولو كان من سيدها . كانت هذه المصادر تقذف كل يوم في المجتمع بألاف مؤلفة من الناس ، حتى أن عدد الارقاء كان يزيد في كثير من المجتمعات حتى عدد الأحرار زيادة كبيرة ، جاء الإسلام ومصادر الرق على هذه الكثرة والقوة فحرمها جميعا ما عدا اثنين وهما :

رق الوراثة : وهو الذى يفرض على من تلده الأمة : ورق الحرب وهو الذى يفرض على الأسرى من الأعداء ولكنه قيد هذين المصدرين بضوابط تكفل نضوب معينها بعد فترة قصيرة ، فن أهم الضوابط التى قيد بها رق الوراثة أنه « استثنى » منه أبناء الجوارى من أسيادهن ، فقرر أن من تلده الجارية من سيدها يولد حرا إذا اعترف به السيد .

وإذا لاحظنا أن الغالب في أبناء الجوارى أن يكونوا من مواليهن أنفسهم لأن الأغنياء لم يكونوا يمتلكون الجوارى إلا لمتعتهم الخاصة ، لتبين أن هذا القيد الذى ضبط به الإسلام رق للوراثة كفيل بالعمل على تقليل هذا المصدر نفسه ، ونضوت معه بعد أمد قصير ، ومن أهم الضوابط التى قيد بها رق الحرب أنه « استثنى » منه المأسورين في حرب بين طائفتين مظلمتين . فهو لاء لا يصح منهم الرق ، سواء كانوا من الطائفة المعتدية أو من الطائفة الأخرى . أما الحروب الأخرى والى تكون بين المسلمين وغيرهم فلا تؤدى إلى رق من يؤسرون فيها إلا بشروط كثيرة أهمها :

أن يجيز الإسلام الحرب وتنفيذ وفق قوانينه ، ويعلمها خليفة المسلمين ولا يبيح الاسلام الحرب إلا في ثلاث حالات :

حالة الدفاع . قال تعالى « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا »

أن الله لا يحب المعتدين» (٣٨) وحالة نكث العهد والكيد للدين الإسلامى . قال تعالى « وأن نكثوا إيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أئمة الكفر ، أنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون » (٣٩) والحالة التى تقتضى ذلك فيها اعتبارات تتصل بسلامة الدولة والقضاء على الفتنة ، قال تعالى « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين » (٤٠) ولم تتعد حروب الرسول هذه الحالات ، سواء فى ذلك الحروب مع العرب أو اليهود أو الروم ، فإذا لم تكن الحرب مشروعة بأن أعلنت فى غير الحالات السابقة . أو لم تنفذ وفق الطرائق التى حددها الإسلام ، أو لم تكن معلنة من قبل الخليفة فإنها لا تؤدى إلى رق من يؤسرون فيها . وحتى مع توفر هذه الشروط فإن الإسلام لم يجعل الرق نتيجة لازمة للأسر ، بل يبيح للامام أن يعطى الحرية للأسرى دون مقابل أو يسرحهم نظير فدية أو عمل يقومون به أو نظير أمر المسلمين عند اليهود ، وهو ما يعرف اليوم بتبادل الأسرى . أو نظير جزية تفرض على رؤوسهم . بل أن القرآن تحاشى أن يذكور الرق من بين الأمور التى يباح للامام أن يعامل بها الأسرى . واقتصر على ذكر المن والفداء قال تعالى « فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا اخنتهموهم فشدوا الوثائق فأما منا بعد وأما فداء حتى تضع الحرب أوزارها » (٤١) .

ويتضح من هنا أن الإسلام قد سلك حيال الرق عن طريق الأسر المسلك نفسه الذى سار فيه حيال رق الوراثة ، فقد قيده بضوابط تكفل القضاء عليه ، فهو لم يجعله نتيجة لازمة للحرب ، بل جعله مسلوكا من المسالك التى

(٣٨) سورة البقرة آية ١٩٠ .

(٣٩) سورة التوبة آية ١٢ .

(٤٠) سورة البقرة آية ١٩٣ .

(٤١) سورة محمد آية ٤ .

يصح أن يتخذها الإمام ولم يرغب فيه بل رغب في غيره وفضله عليه ، على أنه لم يجز الالتجاء إليه إلا بشروط وضوابط لا تتوافر إلا في الحروب التي اضطرت إليها الإسلام في بداية ظهوره ، أما بعد استقراره وتنظيم العلاقات أتباعه والمجتمعات الأخرى ، فمن النادر أن تتوفر هذه الضوابط ، ومعنى هذا أن الإسلام لم يجز هذا النوع من الرق إلا لأجل معلوم ، هذا ما فعله الإسلام حيال مصادر الرق قضى عليها جميعها باستثناء المصلحين السابقين بضوابط تكفل القضاء عليه بفترة وجيزة .

عاشراً - الحرية في الإسلام :

وأكبر حرص من الإسلام على مبادئ الحرية ، هو ما تبعه أزاء العتق وتحرير العبيد فقد كانت طرق العتق قبل الإسلام محدودة جداً ولم يكن له من سبيل إلا رغبة السيد في تحرير عبده ، وبدون هذه الرغبة كان على الرقيق أن يبقى هو وأبنائه تحت أغلال العبودية إلى الأبد ، لكن معظم الشرائع كانت تحرم على السيد أن يعتق عبده إلا في حالات معينة وشروط قاسية وبعد إجراءات قضائية ودينية معقدة تماماً وبعضها كان يلزم السيد بغرامة مادية كبيرة يسددها للدولة لأن العتق كان يعد ضعيفاً لحق من حقوقها ، جاء الإسلام فحطم كل هذه القيود والشروط وفتح أبواب الحرية للارقاء وأعطى الفرصة للآلاف منهم وأوجد للعتق مبررات كفيلة بالقضاء عليه في فترة قصيرة فجعل الإسلام من بين أسباب العتق أن يتم على لسان السيد في أية صورة ، أو بلفظ يدل صراحة على عتق عبده سواء قصد معنى اللفظ أم لم يقصده ، وذلك بأن يجرى خطأ على لسانه ، أو كان جاداً في إصداره أم غير جاد ، وسواء اختار ذلك أو أكره عليه أو كان في حالة عادية ، أو فاقداً نوعيه بفعل المحرمات ، ومن أسباب العتق كذلك أن يجرى على لسان السيد في أية صورة وبأى لفظ يدل على الوصية بتحرير العبد بعد وفاة سيده ، فبمجرد أن يتفوه السيد بعبارة تفيد هذا المعنى ، كأن يقول بعد فاني يعتق رقيقى هذا ، وقد اتخذ الإسلام كل وسائل الحيلة لضمان الحرية

أو يرهنه أو يهبه أو يتصرف فيه بطريقة تنقل ملكيته لشخص آخر ، وإذا كان المدبر جارية فإن حكمها يسرى على من تلده بعد تدبيرها ويعتق معها بعد وفاة سيدها ، أقر ذلك بعد ورثته أم لا ، هذا في حالة إذا كان السيد غير العبد المدبر مالا ، فيعتبر المدبر من ثلث المتوفى ، جاء أن جابر قال بلغ النبي أن رجلاً من أصحابه اعتق غلاماً عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه الرسول بشماً مائة درهم أرسل بشمته إليه (٤٢) .

ومن بين أسباب العتق أيضاً ، أن يلد السيد من جاريته ولد فيعتق ببنوته فيعتبر الولد في هذه الحالة حرّاً من يوم ولادته وتستحق الأم نفسها الحرية بعد وفاة سيدها ، فلا يصح أن يتصرف فيها في حياته بالبيع أو بأية صورة تنزع ملكيته لها ، لأنها أم ولد ، وإذا أتت أم الولد بعد ذلك بولد من غير سيدها فيسرى حكمها عليه ويعتق بعد وفاة السيد معها ، ومن الأسباب أيضاً أن يتفق السيد مع عبده على عتقه إذا دفع له مبلغاً من المال وهو ما يعرف بالمكاتبة . وقد ذلل الإسلام لهذا النوع من الرقيق كل وسائل الحصول على المال في صورة تدل بوضوح على قوة حرصه على الحرية ولذلك كان الرسول نفسه يشتري العبد ثم يعتقه أو يساعد العبيد المملوكين لغیره على شراء أنفسهم ، فضرب بذلك مثلاً حسناً يقتدى به المسلمون ، وكان يذكر دائماً الثواب العظيم الذي أعد في الآخرة لمن يعتق عبداً ، وكان إذا مرض لأحدهم مريض أو حل به مكروه أو تطير من أمر وتشاء منه أمره بالعتق ، وكان يقول أيم رجل أعتق امرأة مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضو منه عضواً من النار » كما كان يقول « أيم رجل كانت له جارية فأدبها فأحسن تأديبها فزوجهها وأعتقها كان له أجران (٤٣) » وقد أباح الإسلام للعبيد أن يتصرفوا بحرية شأنهم شأن الأحرار بعد الاكتتاب

(٤٢) محمد حامد الفتى - نفائس - مرجع سابق - ص ٣٥٢ .

(٤٣) مصطفى الرافى - الإسلام نظام إنسانى - مرجع سابق - ص ١١٠ .

فبيعوا ويشترى ويتعاملوا كل المعاملات لا فرق بينهم وبين غيرهم حتى
حتى يمكنهم أن يوفروا المبالغ التي تكاتبوا عليها فتحرر رقابهم ، وحرص
جميع المسلمين على مساعدتهم والتصدق عليهم ، قال تعالى « والذين
يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم أن علمتهم فيهم خيراً
وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » (٤٤) ولم يكن الإسلام بذلك بل
خصص جزءاً من ميزانية الدولة لمساعدتهم وتخليصهم من الرق ، وتدل
الآية السابقة على أنه لا يصح للسيد أن يمتنع عن قبول المكاتب متى رغب
العبد في تحرير نفسه مقابل مبلغ يدفعه ، وإذا كان المكاتب جارية أو أمة
مصرى حكمها على من تلده بعد مكاتبها فيعتق معها أولادها دون تعويض
بمجرد إيفائها بالمبلغ الذي اتفقت عليه مع سيدها سواء رضى السيد بذلك أم لا ؛
وفضلاً عن ذلك كله فقد لجأ الإسلام إلى عدد كبير من الجرائم والأخطاء
التي يكثر حدوثها وجعل كفارتها تحرير الرقيق فجعله تكفيراً عن القتل
الخطأ وعن الظهار وعن اليمين ، وفي الحالة الأخيرة ينحر المسلم بين اطعام
عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة (٤٥) إلى غير ذلك من الكفارات.
قال تعالى « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأً
فتحرير رقبة وموئنة » (٤٦) . وبالنسبة للافطار في رمضان والحنث في
اليمين يقول تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما
عقدتم الإيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم
أو كسوتهم أو تحرير رقبة » (٤٧) وجعله وسيلة لمراجعة المرأة إذا أوقع
لهذا النوع من العيب ، فحرم على السيد في حياته أن يبيع عبده المدبر

(٤٤) سورة النور آية ٣٣ .

(٤٥) مصطفى الرافعى - الإسلام نظام إنسانى - مرجع سابق - ص ١١١ .

(٤٦) سورة النساء آية ٩٢ .

(٤٧) سورة المائدة آية ٨٩ .

عليها زوجها ظهارا كأن يقول لها أنت على كظهر أمي أو أى عبارة من هذا القبيل . قال تعالى « والذين يظاهرون من نساءهم ثم يهودون لما قالوا فتنحرير رقبة من قبل أن يماسا » (٤٨) وتقرر الشريعة الإسلامية أن من وجبت عليه كفارة من هذه الكفارات وغيرها ولا يملك عبداً وجب عليه أن يشتري عبداً ويعتقه أن كان ذلك في إمكانه ، وإلى جانب ذلك رغب الإسلام الناس في تحرير الرقيق ، وجعله أكبر قرية يتقرب بها المؤمن إلى الله ، يقول الرسول « من فعل كذا فكأنما أعتق رقبة لو يكون ثوابه عند الله ثواب من أعتق رقبة » وقد جعل الله في موارد الزكاة سهمها محمداً ينفق في تحرير العبيد جاء في القرآن « وفي الرقاب » (٤٩) وقد حث الإسلام على معاملة الرقيق بالحسنى ، قال تعالى « وما ملكت ليمانكم » ويعنى بما ملكت ليمانكم الرقيق ، ونهى الإسلام المولى أيضاً عن التمثيل بعبيدهم وعن ابدانهم وأعطت الشريعة الإسلامية للرقيق كل حقوقهم المدنية وفعلت معهم ما لم تفعله التشريعات الأخرى ، فاعترفت بانسانيته وأبقت على الكثير ملى حقوقه ، فمن ذلك مثلا أنها أفرت أن يكون للرقيق أسرة بالمعنى القانونى الكامل لهذه الكلمة ، وأباحت للرقيق الذكر الزواج من أمة مثله ومن حرة ، كما أباحت للأمة الزواج من رقيق مثله ومن حر بنفس الشروط التى يتزوج بها الأحرار باستثناء اشراف السيد على عقد زواج عبده أو أمته ورضائه عن زواجهما من حرة أو حر ، ولا يصح للسيد أن يفرق بينهما بالطلاق . وإن كان هو الذى أشرف على عقد الزواج وتم بموافقته ، جاء « أن رجلا أتى رسول الله فقال يا رسول الله سيدى زوجتى أمته وهو يريد أن يفرق بينى وبينها فاعتلى الرسول المنبر فقال أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما إنما الطلاق لمن أخذ بالساق » ويقصد بذلك أن حق الطلاق لا يكون فى هذه الحالة إلا للزوج نفسه

(٤٨) سورة المجادلة آية ٣ .

(٤٩) سورة التوبة آية ٤٠ .

لا لسيده» (٥٠) .

والخلاصة أن للعبد الحق في شراء نفسه من سيده بما لا يتفقان على تسديد اقساطه في مواعيد معينة ، وهو ما يسمى بالملكاتبة ، أما التبذير وهو إذا قال سيده لعبده أنت عن دبر منى قاصدا بعد ادياره عن الدنيا ، فتعنته لازم حينئذ بمجرد وفاة سيده إذا وجد مال غيره كحال أم الوالد ، ومن عذب مملوكة ، أو مثل به عتق عليه . ومن وسائل تحرير الرقيق كما سبق الكفارات وهى التى تمحو بعض الذنوب ، وعتق الرقاب أعظم تلك الكفارات فى القتل الخطأ ، وأهم وسائل تحرير الرق ما كان تطوعا ، وهو الذى تنافس فيه المسلمون الأوائل ابتغاء مرضاه الله (٥١) ، تأثرا بوصايا القرآن وتعاليم الرسول ، فنرى عمر بن الخطاب مثلا وهو يتناوب ركوب البعير مع غلامه حتى يصل بيت المقدس والنوبة للغلام وعمر سائر على قدميه (٥٢) .

هكذا استطاع الإسلام بتشريع الحكيم القضاء على الرق تدريجياً . فراه قد انتهى اليوم تقريبا فى المجتمعات ، والأكثر من ذلك أن بعض الحكومات الإسلامية طلبت من جميع رعايا من يمتلكون رقيقا ، إما أن يحرروهم ، وإما أن يسلموهم للحكومة فتدفع لهم تعويضا ، وبذلك تحررهم الحكومة . بهذا استطاعت هذه الحكومات المسلمة القضاء على الرق وتجارته والذى كان يشكل فيما مضى عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج .

(٥٠) على عبد الواحد وائى - حقوق الإنسان فى الإسلام - مرجع سابق - ص ١٣٨ .

(٥١) صبحى الصالح - النظم الإسلامية - مرجع سابق - ص ٤٧٢ .

(٥٢) مصطفى الرافعى - الإسلام نظام إنسانى - مرجع سابق - ص ١١٣ .

الفصل الرابع

خصائص النظام الاقتصادى فى الاسلام

الخاصية الأولى

الخاصية الثانية

الخاصية الثالثة

الخاصية الرابعة

الخاصية الخامسة

الخاصية السادسة

الخاصية السابعة

الخاصية الثامنة

الخاصية التاسعة

الخاصية العاشرة



الفصل الرابع

خصائص النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الاسلام

لكل نظام اجتماعى خصائصه الاقتصادية ومميزاته التى تميزه عن غيره ، فإذا قلنا النظام الرأسمالى أو النظام الشيوعى ، فإن لكل منهما اقتصادا خاصا به ، ولا يعنى ذلك أن هذه الأنظمة لا تتلاقى فى بعض النواحي العامة ، بل أن لكل منها قواعد اجتماعية ضابطة تعتمد عليها وتستمد منها فلسفتها حتى تتضح أسسها العامة ، والإسلام نظام اجتماعى عام يشمل كل نواحي الحياة التى يمسك بعضها برقاب بعض ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض الآخر ، لأنه كل لا يتجزء ، وهو بهذه الصورة يعطينا المقومات الحقيقية لهذا الدين الذى أراده الله أن يكون دينا للإنسانية قاطبة ، ولم يرتض لها دينا غيره ، والإسلام هو دين الدنيا والآخرة لا يمكن أن يكون خاليا من نظام اقتصادى خاص به يختلف ويمتاز عن بقية الأنظمة الاقتصادية الأخرى كما سلف . وأن محاولتى فى هذا البحث لاتعدو المساهمة فى إبراز خصائص الاقتصاد الإسلامى أقرب ما تكون حقيقتها ، ليظهر هذا الاقتصاد فى الثوب الذى يلائمه لا كما يريد أن يكون عليه دعاة مقلدى الغرب أو الشرق فى كل ما يصدر عنهما من علوم أو فنون أو عقيدة ، وإنما بالشكل الذى يتفق وأصالته لأنه اقتصاد يتميز بخصائص ومقومات تابعة من تشريع الهى بضبط هذه الخصائص والمقومات ، فلا تلعب فيها الأهواء ولا تؤثر عليها الاحقاد والضغائن ولا تطفئ عليها مصلحة الفرد أو الجماعة إذا لم تكن مقبولة من وجهة النظر الشرعية . ونحن لا نأبى الاقتباس لأن الحكمة ضالة المؤمن ولكننا أثرياء فى المادة ، وإنما نحن فى حاجة الى اقتباس الأساليب الحديثة فى البحث الاقتصادى وترتيبه وإلى بعض الدراسات الحديثة التى لم يسبق أن دفعت الحاجة إليها من قبل ، التى تبحث عن اتساع النظرة الاقتصادية وشمولها

لدراسة القوى والموارد البشرية والطبيعية وتطبيق النظره الإسلامية عليها ،
لا أن نفرض على أنفسنا اقتصادا غريبا عنا في خصائصه ومقوماته لا يقره
تشريعنا ولا تقبله أخلافنا ، فنحن أمة عريقة في حضارتها غنية في تشريعها
متميزة عن غيرها في سلوكها وتعاملها ، لذلك فإن وجد من بين أفراد هذه
الأمة وهم قليلون من نشأ في جو ثقافي بعيد عن روح هذه الأمة وتسلط عليها
وأراد لها الثوب الذي بهره على غيره دون أن يتأكد من ملائمة هذا الثوب
لأمته أو دون أن ينظر في قدرة أمته على أن تنسخ لنفسها ثوبا تحيكه من
خيوط شريعته ، أو لم يكن لها في الأصل من الثياب ما يصلح لها ، أن
أمثال هؤلاء لا يمكن أن يكونوا مخلصين لأمتهم ماداموا جاهلين بإمكانياتها
وحاجاتها الحقيقية بأن نظرتهم إلى حضارة أمتهم وتشريعها مستمدة من
جهلهم بها ومن تأثير أعدائها في تفكيرهم وتوجيههم الوجهة الخاطئة في حق
أمتهم ، فإن وجد تعاون جديد لم يكن له شبيه من قبل في الماضي الاقتصادي
للحياة الاجتماعية في الإسلام ، فإن المبادئ الشرعية في الفقه الإسلامي واسعة
ومرنة وقابلة للاستيعاب والتفريع ، فكل الأوضاع الاقتصادية اليوم يمكن
استخراج أحكام جديدة لها على أساس الفقه الإسلامي كما فعل الفقهاء
السابقون . وتلك الأحكام الجديدة بعد استخراجها وبنائها على قواعد الفقه
الإسلامي تلحق له وتصبح جزءا منه وتظل مرجعا لهذا التطور الاقتصادي
ومستندا له ، وقد أتت نصوص الشريعة الإسلامية الأصلية في القرآن
بمبادئ أساسية وتركزت تفصيلات للسنة ومن ثم للاجتهاد في التطبيق بحسب
المصالح الزمنية والإمكانات المكانية ؛ لإقلال من الأحكام تناولتها بالتفصيل ،
كأحكام الميراث وبعض العقوبات ، وبذلك أتاحت الشريعة لأحكامها من
المرونة ما يتسع لتجديد الحوادث وتشابك المعاملات ما دامت هذه الضوابط
قادرة بشمولها وصلاحياتها أن تسبغ عليها اللون الإسلامي الخاص بها ؛ وسوف
لا أتعرض عند تعدادي لخصائص الاقتصاد الإسلامي الى المسائل التنظيمية في
التداول والاستهلاك أو الى أغراض علم الاقتصاد الا بشكل موجز ، لأن كل

هذه الأشياء تعتبر طرقاً عملية تخضع كلها لأنظمة اتفق عليها الاقتصاديون وهي عرضة للتغير وللدراسة ، وتتناثر هذه المسائل في المفهوم الاسلامى بالخصائص الأساسية للاقتصاد الإسلامى ، لأنه سيتم توجيهها على ضوء هذه الخصائص ، لذلك فإن المسائل الاقتصادية تتميز بالطابع العلمى الذى توصل اليه كل مجتمع من المجتمعات ، فالعلوم الاقتصادية شىء ، والأسس الاقتصادية التى يبنى عليها الاقتصاد ويتوجه بها شىء آخر ، لأن هذه العلوم الاقتصادية التى كانت حصيلة أزمان متعاقبة قد يأتى عليها زمان تعتبر فيه جزءاً من تاريخ علم الاقتصاد لإمكانية توصل الانسان الى ما هو أصلح منها ، أما الخصائص التى نحن بصددھا فهى دعائم ثابتة لا تتغير بتغير الزمن وتعاقب المجتمعات ، ولا يمكن اعتبارھا خاضعة للبحث والنقاش والبطلان ، وعلى ذلك تكون خصائص الاقتصاد الإسلامى مستمدة من المفاهيم الإسلامية وقائمة عليها وتختلف عن خصائص الاقتصاد أى مجتمع آخر .

الخصائص :

ان خصائص الاقتصاد الإسلامى لا تعنى دراسة تطبيقية لهذا النظام ، وانما هى مبادئ أساسية يقوم عليها الاقتصاد ويستمد منه طريقته فى التطبيق العلمى والعملى ، وقد يكون هناك من الأساليب الحديثة ما أثبتت التجارب صلاحيتها للتطبيق ؛ ولا تتعارض من حيث المبدأ مع خصائص الاقتصاد الإسلامى ولا مانع من اقتباسها والاستفادة من هذا السبق العلمى ، لأن العلوم التجريبية والأساليب التطبيقية ، لسكل علم من هذه العلوم إذا لم تتعارض مع الأصول الثابتة ، جديرة بالاقباس والتطبيق ، اذ لا نكران أن بعض المجتمعات قد قطعت أشواطاً بعيدة فى مثل هذه العلوم ، ولذلك فإن الاستفادة من الجهد العلمى يقره الإسلام ويدعوا اليه ما لم يتعارض مع أصول الشريعة ، وخصائص الاقتصاد الإسلامى هى :

١ - اتساع الأرض أوسعيها للناس رزقا ومكانا مع امتداد الزمن ويتفرع من هذه الخاصية ما يلى :

(أ) تذليل الأرض وتسهيلها للناس .

(ب) جميع ما فى الأرض وما عليها مخلوق للانسان ،

(ج) جميع ما فى السموات وما فى الأرض مسخر للانسان .

٢ — ملكية كل شىء فى هذه الكائنات هى لله سبحانه وليس للانسان منها إلا حصيلة ادارته لها وتصرفه فيها نيابة عن المالك الحقيقى .

٣ — حق الملكية المنسوب للانسان حق مقيد غير مطلق ، وتنفرع هذه الخاصية الى فروع ثلاثة هى :

(أ) حق الملكية الفردية .

(ب) حق الملكية الجماعية .

(ج) حق الملكية العامة للدولة .

٤ — المصلحة هى التى تتفق وشرع الله لا مصلحة الفرد ولا مصلحة الجماعة ، وهى التى تسمى بالمصلحة العامة .

٥ — الحق المعلوم فى المال لغير مالكة .

٦ — مشروعية المال وحله .

٧ — وضع المال فى محله .

٨ — تحريم تعطيل الطاقة البشرية .

٩ — مصارف توزيع الثروة والخص على افاقها .

١٠ — وجوب تداول الثروات وعدم انحصارها فى أيد قليلة .

أما الخاصية الأولى : فتوضح أن الأرض لاتضيق ولن تضيق عن استيعاب الناس وعن تأمين ما يحتاجونه من مواد مهما كثر عددهم أو تقدم بهم العلم ، لأن الله عندما أراد استخلاف آدم وذريته فى هذه الأرض قدر أن تكون هذه الأرض كافية لكى يعيش عليها الناس مهما ازداد عددهم وتكاثروا أو تقدمت بهم العلوم . ولم يثبت حتى الآن عدم قدرة الأرض على استيعاب الناس وكفاية

حاجاتهم ، لأن الله قادر أن تكون هذه الأرض مسرح الانسان ، ومكان وجوده في هذه الحياة للدنيا ، وهو أعلم بهم وبحاجاتهم ، فجعل في هذه الأرض ما يفوق هذه الحاجات مهما زادت وهياً الانسان بالشكل الذي يمكنه من الاستفادة من هذه الأرض وما يتصل بها اتصال تسخير وتبعية . وهذا مفهوم اسلامي خالص لم يسبق إليه ، وهو يكشف لنا عن صلة الانسان بالأرض ، وعن قدرته في استغلال خيراتها التي لاتنضب ، وتمكينه من السيطرة عليها . والأمثلة على تنوع عطاءات الأرض وما تقدمه من خيرات لايمكن أن تحصى ، وهذه الاكتشافات العلمية التي توصل إليها الإنسان هي جزء بسيط جداً مما يمكن أن يتوصل إليه في المستقبل .

ففي المجال الزراعي مثلاً . إزداد المحصول نتيجة للتقدم العلمي واستعمال الآلات، الزراعية والكيمائيات إزدياداً ملحوظاً حتى أن بعض الدول عمدت إلى إتلاف جزء من حاصلاتها الزراعية رغبة منها في المحافظة على مستوى الأسعار .

والمنتجات البترولية ومشتقاتها تقدم لنا مثلاً آخر على ما قدمه لنا العلم من خدمات لم تكن في الحسبان من قبل .

والمفهوم الاسلامي يقوم على وحدة البشرية ووحدة سلامتها ، وأن ما نجده من سوء استعمال الثروات الطبيعية ، أو سوء توزيعها ، أو سوء الاستفادة منها هو من صنع الانسان ، وما هذه المنظمات العالمية الا استجابة لتحقيق هذه الوحدة الإنسانية والتقريب بين الناس . ودعوة الإسلام لم تقتصر على جنس أو مكان أو زمان وإنما هي دعوة عاتية ، تشمل كافة الناس . وبهذه الخاصية استطاع الإسلام أن ينتشر حتى يومنا هذا - لما رغم ما يلاقيه من كيد أعدائه وجهل أبنائه ، والآيات التي تشير إلى سعة الأرض كثيرة منها قوله تعالى « يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فأياي فاعبدون » (١)

ويقول الله في صدد تقرير أقوات الأرض وكفايتها للناس « وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها » (٢) ، ويقول أيضا « والأرض مهدناها والقيينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين » (٣) وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم » ، وتذليل الأرض وتسهيلها للناس مفهوم إسلامي آخر لم يسبق إليه ، لأن أمر تذليل الأرض يفيد كونها طائعة لتلبية حاجات الإنسان في أي مكان وجد فيه وأنه لا يعجزه شيء فيه مهما عظم هذا الشيء . وهكذا نجد أن الإسلام قضى على الأوهام التي كانت تسيطر على أفكار بعض الناس من قدرة الطبيعة وسيطرتها عليهم حتى أن بعضهم عمد إلى عبادتها عبادة رهبة وتقديس ، رغم كونها مدله له ومنقادة إليه ومطبعة بقدرة خالق كل شيء . وتذليل الأرض وما فيها ، وهو أن يعيش عليها ، هذا الإنسان المكرم المفضل على كل خلق الله ، لأن وجود الإنسان على هذه الأرض لم يكن عبثا ولا صدفة ، ولم يتولد من غيره تولد تطور وتقدم ، وإنما هو من صنع الله الذي أتقن كل شيء ، فالإنسان هو المعجزة الإلهية الكبرى التي جمعت إلى أصل تكوينها المادى جزءا من روح الله من هذه القدرة العظمى التي لا تفوقها قدرة . لذلك فإن ما يصدر عن الإنسان إنما هو نتيجة لهذه القدرة التي أوجدها الله فيه ، فهو بقدرة الله يعمل وينتج ويتصرف ، وهذه بعض الآيات تشير إلى تذليل الأرض وتسهيلها للناس يقول الله « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (٤) ويقول أيضا « الذي جعل لكم الأرض مهذا وجعل لكم فيها سبلا » (٥) ويتفرع عن هذه الخاصية المفهوم الإسلامي الخاص وهو :

ب — أن جميع ما في الأرض مخلوق للإنسان ، وهذا مفهوم إسلامي

(٢) سورة فصلت آية ١٠ .

(٣) سورة الحجر آيات ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(٤) سورة الملك آية ١٥ .

(٥) سورة الزخرف آية ١٠ .

آخر من المفاهيم التي لم يسبق إليه وهو يتعلق بموجودات هذه الأرض وأنها جميعا مخلوقة لهذا الانسان وموضوعة تحت تصرفه لتأمين حاجاته ، مههما تباينت أو تجددت ، ويشير هذا المفهوم إلى مكانة الانسان في المجتمع وإن كل ما فيه مسخر له تسخير تذليل وتمكين ، فإن لم يتوصل الانسان إلى تحقيق الاستفادة التامة من موجودات هذه الأرض فتقصيره هو نفسه لأن ما أوجده الله فيه من ملكات وإمكانات كفيلة بأن تكشف له الكثير من مكنونات القدرة الالهية ، وقد يأتي يوم يتحقق فيه للانسان ما لا يخطر بباله أصلا أو كان يعده من المستحيلات ، ها أن الانسان قد توصل إلى تسخير الطاقة الذرية في الاكتشافات العلمية الحديثة كنا نظنها من قبل ضربا من المستحيل ، وهو في سبيل التوصل إلى آفاق أبعد قد تفتتح له فيها أبواب جديدة ينطلق منها إلى مستقبل علمي ، ويؤرخ مرحلة من مراحل الجهد البشر تكون دليلا جديدا على إبداع قدرة الله فيه يقول الله في هذا الصدد « هو الذي خلق لكم في الأرض جميعا » (٦) ويقول « ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش » (٧) ويقول « هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه » (٨) .

ج - أن جميع ما في السموات وما في الارض مسخر للانسان ، وهذا المفهوم يرد نتيجة لوجود الانسان على ظهر الارض ، فليست الارض وحدها هي التي تمكنه من أن يعيش عليها بسهولة ويسر ، ولو أن كل ما فيها مذلل للانسان ، إلا أن هذا وحده لا يكفي ، لذلك فإن كل ما يحيط بهذه الارض وما يتصل بها انفعال تبعية ونفع للانسان أيضا ، وأن العلم الذي نتوصل إليه البشر لم تكشف لنا بعد عن صلة عالمنا الشمسي بغيره من العوالم ، وصلة هذه العوالم بعضها ببعض وما في هذه العوالم من امكانيات يستفيد بها الانسان وهو لا يدري من أمرها شيئا . وهذه الارض التي هي جزء من عالمنا

(٦) سورة البقرة آية ٢٩ .

(٧) سورة الاعراف آية ١٠ .

(٨) سورة هود آية ٦٤ .

الشمسى لست منفصلة عن العالم الذى يحيط بنا ، وإنما لكل منها أثر على غيره ، وما يمكن قوله فى الوقت الحاضر هو أن الشمس والقمر والنجوم مسخرات من الله تعالى للإنسان ، وأن أثر الشمس والقمر على الحياة فى الأرض لا يستطيع أن ينكره أحد ، وكذلك النجوم برغم بعدها فإنها ذات نفع محقق . وأن كنا نجهل تأثيرها علينا والله تعالى يذكر لنا بعض فوائدها للعبارة والدلالة على قدرته يقول « وسخر لكم الفلك تجرى فى البحر بأمره » (٩) وهو الذى سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها » (١٠) وقوله « وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر (١١) وقوله « والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره » (١٢) وقوله « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه » (١٣) .

وهذا تسخير جامع مخصص للإنسان ، وهو تسخير غير مقصور على بعض موجودات هذا الكون دون الآخر ، وإنما هو تسخير لكل ما فى الكون أرضه وسماؤه ونجومه وشمسه وقمره وبحره وأنهاره وتسخير كل شئ لهذا الإنسان يعنى تكريمه وتيسير كل أمر حتى تستطيع العيش على هذه الأرض بكرامة وعزة .

هذه هى نظرة الإسلام للإنسان الذى هو أكرم مخلوق وأفضله وأحسن خالق الله ولقد استخلفه الله عنه فى هذه الأرض وأسجد له ملائكته وعلمه ما لم يعلم ، ويمكن له فى الأرض وسخر له كل شئ فى هذا الكون . هذا هو الإنسان هذه هى مكانه الاجتماعية فى الإسلام ومن هذه النظرة

(٩) سورة إبراهيم آية ٣٢ .

(١٠) سورة النحل آية ١٤ .

(١١) سورة النحل آية ١٢ .

(١٢) سورة الأعراف آية ٥٤ .

(١٣) سورة الحاثية آية ١٣ .

الكرامة لهذا الإنسان نستطيع أن تستنتج أن الذى خلقه وخلق له كل شيء لم يتركه هكذا اعتباطاً وإنما وجهه وجهه لما فيه خبره وصلاحه وهذه .

أما الخاصية الثانية فهى : ملكية كل شيء فى الكائنات التى هى لله تعالى ، وليس للإنسان إلا حصيلة إدارته لها وتصرفه فيها نيابة عن ذلك . لقد خلق الله الإنسان وسخر له ما فى السموات وما فى الأرض تسخير تمكين وتذليل ، لا تملك وإقطاع ، واستلقه فى هذه الأرض واستعمره فيها ليتصرف فى ملك الله وفقاً لتوجيهه له ، فالملك كله لله وليس الإنسان من هذا الاستخلاف والتسخير من حيث النتيجة إلا ما يحنيه من صالح الأعمال . أما نسبة ملكية المال للإنسان فى أكثر من موضع فى القرآن فهى نسبة توكيل وإعتماد ظاهرها التملك وحقيقتها التعويض الذى يستتبع المحاسبة . ويقصد بهذا المفهوم أن حرية التصرف فى الأموال التى تدخل فى ملكية الإنسان المقيدة بأوامر مالكها الحقيقى ؛ وأن حسابه على هذا التصرف واقع له محالة ، وأن طرق التصرف موضحة له بشكل يضمن حسن سير الأمور على الوجه الأكمل وأن أى مخالفة لهذه الأوامر سيعود ضررها على البشرية كلها . لأن البشر وحدة متمسكة يشد بعضها أزر بعض ، وأن عمل الخير مستفيد منه المجتمعات أيضاً بسبب هذا التلازم والانصال الحماعى بين الناس ، وأن الملكية واحدة فى هذا الكون وأن مالكها واحد أيضاً ، وأن البشر مستخلفون فى هذه الملكية استخلاف تعميم وإطلاق من ناحية وتقييد وتوجيه من ناحية أخرى ، فالبشر مستخلفون فى هذه الأرض لهم الحق فى التصرف بما فيها تصرفاً عاماً شاملاً وأن كانوا مقيدين بأوامر المالك وموجهين بتعليماته ومسئولين فى النهاية عن ذلك ، والله تعالى لم يقصر الكون على فئة دون أخرى وإنما جعله للناس جميعاً ، ولم يحرم بعض الناس من الاستفادة منه ، ولو لم يؤمنوا به لأنه مخلوق لهم جميعاً وميسر لمن تمكن من كشف أسرارهم بمقدار ما يتوصل إلى اكتشاف هذه الأسرار التى أودعها الله فى هذا الكون ، ويوم القيامة يوفى كل إنسان بما قدم لنفسه ، أما فى الدنيا فإن ملكية الإنسان

(٢٥ - علم الاحتجاج)

تتخصر فيما مكنه الله من الانتفاع به ، لأنه لن يخلد ، وإذا ما مات لا يأخذ معه شيئاً سوى ما قدمه من خير في الحياة الدنيا ، وسيترك كل شيء مادي لغيره الذي سجله في الدور الذي سبقه فيه ، وهذا أيضاً من معاني الاستخلاص ، ومن عمل الإنسان ولده وعلمه والخير الذي يجريه من بعده مصداقاً لقوله تعالى « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزأ الجزاء الأوفى » (١٤) . وملكية الله لكل شيء لا تعني حرمان الإنسان من جهده أو منعه من التصرف فيما يحصل عليه نتيجة جهده وعمله ، لأن ذلك مخالف لسنة الله في خلقه ، إنما تعني هذه الملكية تذكير الإنسان بما سيؤول إليه أمره عندما ينهى دوره في الحياة الدنيا وأن الذي يبقى له من نتيجة هذا الاستخلاف عن الله في الأرض إنما هو من صالح عمله لذلك فإن الإنسان متروك لفطرته ومسئول عن تصرفه في حياته وعما وصلت إليه يده وعما قصر في الوصول إليه ، وعما استطاع أن يقدمه للمجتمع ، وعما فعله من خير وشري يقول الله تعالى « فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون » (١٥) ويقول « الله ملك السموات والأرض وما فيهن وهو على كل شيء قدير » (١٦) ويقول « قل لمن الأرض ومن فيها أن كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون » (١٧) ويقول « إنا نحن نرث الأرض ومن عليها وإلينا ترجعون » (١٨) هذه الآيات وأمثالها كثيرة في القرآن تبين أن ملكية كل شيء هي لله ، وأن الإنسان وأن نسبت إليه ملكية المال أو غيره فلا تعني هذه الملكية امتلاكه لها حقيقة لأنه محاسب عليها والمالك جرى بأن لا يجري عليه الحساب في ملكه ، والإنسان مسئول ومحاسب لا محالة ، ومن ناقش الحساب هلك .

(١٤) سورة النجم آية ٣٩ .

(١٥) سورة الحجر آية ٩٣ .

(١٦) سورة المائدة آية ٩٧ .

(١٧) سورة المؤمنون آية ٨٥-٨٦ .

(١٨) سورة مريم آية ٤٠ .

أما الخاصية الثالثة : فهي حق الملكية المنسوب للإنسان والمقيدة ، وهذا الحق ينقسم إلى :

١ - حق الملكية الفردية . ٢ - حق الملكية الجماعية .

٣ - حق الملكية العامة للدولة .

١ - فحق الملكية الفردية ، يتضح من أن الإسلام يعترف للإنسان بحقه في التصرف في هذه الملكية على ضوء حدود رسمها له وأمره بالإلتزام بها ، فهو مقيد بالتصرف في هذا الحق وفقا لهذه الضوابط ، أى أن الإسلام اعترف بحق الملكية ، وقرر أن يكون إلى جواره مبادئ أخرى يلتزم بها صاحب هذا الحق لتحقيق المصلحة التي يهدف الإسلام إليها من هذا التأييد؛ فالإسلام يقرر الحق ويقرر معه الحدود والضوابط التي ترسم لصاحبه طرفا معينة في كيفية تصرفه وإدارة شؤنه ، ومصلحة الجماعة كامة في هذا كله ، كما أن مصلحة الفرد محققة أيضاً في هذا التوجيه لأنها تدور مع المصلحة العامة التي تقرها الشريعة الإسلامية ، ويتضح من هنا أن صاحب هذا الحق مفوض من المالك الحقيقي ومقيد بأوامره وملزم بها ومسئول عن كل ما يصدر عنه في هذه الخصائص ، ويرتب الإسلام على طبيعة الملكية هذه نتائجها المنطقية ، فيضع شروط التملك وضوابطه بحيث لا يخرج عن المصلحة العامة التي تدخل في شمولها مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد ، فهو يقرر أن الملكية لا تكون إلا بتمكين للشارع ، فالشارع في الحقيقة هو الذي أعطى الإنسان الملك بترتيبه على السبب الشرعي ، ولهذا جاء في بعض التعريفات الفقهية أن المالك حكم شرعي مقدر في العين والمنفعة تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشئ وأخذ العوض عنه ، وهذا المعنى وهو أن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره أمر متفق عليه بين فقهاء المسلمين ، لأن الحقوق كلها بما فيها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها وتقريره لأسبابها ، فالحق ليس ناشئاً عن طبائع الأشياء ، ولكنه ناشئ عن إذن الشارع وجعله السبب منتجا لمسيبه شرعا ؛ وعلى هذا الأساس يمكن فهم معنى الملكية

الفردية في الإسلام ؛ فالإنسان مالك بتمليك الشارع له ضمن حدود وضوابط ؛ وهو غيره محروم من التمتع بهذا الحق ضمن الشروط التي تملكه بها يتفويض من المالك الحقيقي .

٢ - حق الملكية الجماعية . هذا الحق ثابت للجماعة ؛ فالأشياء التي لا يصح الانفراد بتملكها كالماء والكأ والنار كما سبق ؛ وكالأشياء المرصودة للمنفعة العامة كالطرف والمرافق العامة وغيرها هي في الحقيقة ملك للجماعة ؛ لا يستطيع الفرد أو الدولة منع الجماعة من الاستفادة منها ؛ فهي مخصصة لمصلحتها ولا يصح التعرض لها إلا متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ؛ على أن نعوض الجماعة بما يمكنها من استمرار هذه الخدمات وهذا الحق يقرره الشارع ويعطيه للجماعة ويمنع التسلط عليه من قبل بعض الجماعات والأفراد .

٣ - حق الملكية العامة للدولة : وهذا الحق خاص بالدولة تضعه حيث تقتضي المصلحة العامة فهو في الحقيقة ملك للمجتمع عامة ؛ وولى الأمر مسئول عن وضع هذا الحق في مكانه الطبيعي تبعاً لما تملبه عليه المصلحة العامة المعتبرة بنظرة الشرع ؛ ويدخل في مجموع هذه الملكية بيت المال وما يلحق به من أرض أو ثروات تخلى عنها أصحابها أو ليس لها وريث غير الدولة وبحق للدولة أن تتصرف في الملكية العامة وأن تتدخل أيضاً في ملكية الفرد والجماعة بما تقتضيه المصلحة العامة المعتبرة شرعاً ، لأن مرد الأمر كله إلى هذا الشرع الذي يحكم الجمع رعية ومسؤولين ، وهذه الملكيات جميعها مقيدة في الإسلام بضوابط يفرضها الشرع ، ولا يصح أن تطلق فيها الحرية للأفراد والجماعة في أن يتصرفوا فيها إلا باذن من له الحق في ذلك وبما يتفق ونظرة الشرع لها ، ويترتب على ذلك أن إساءة استعمال هذا الحق يمنعه الإسلام فلا يحيز لصاحب الحق أن يسئ استعماله ولو كان يملك حرية التصرف في هذا الحق ، والمثال على ذلك الحجر على السفينة أن ينذر أمواله حماية له وللمصلحة العامة باعتبار أن ملكية الفرد هي جزء من الملكية العامة ، ولا يصح إضاعتها .

الخاصية الرابعة: وهى التى تعرف بالمصلحة العامة ، إن مصلحة الفرد مضمونة فى الإسلام وهى الأساس فى ضمان المصلحة العامة ، لأن اهدار مصلحة الفرد دون مبرر شرعى اضعاف للمجموعة التى تتألف من الأفراد ، غير أن مصلحة الفرد يجب أن لا تطغى على مصلحة الجماعة ؛ إذ أن كل فرد مكلف بأن يحرص على رعاية مصلحة الجماعة كأنها مصلحة والحرية الشخصية باستعمال الفرد حقه فيما يملك. حرية محدودة بأن لا تتجاوز حرية الآخرين فتضر بالمصلحة العامة ؛ وهذه الخاصية من خصائص الاقتصاد الإسلامى ، لا تتحقق وفقاً لرغبات الأفراد والجماعة ؛ وإنما تتحقق بحسب ما أمر به الشريعة وليس الفرد والجماعة ؛ لأن كلا منهما قد يخطئ والمقياس فى ذلك هو شريعة الله وحده طبقاً لما تفرضه هذه الآية « وإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله وإلى الرسول » (١٩) فى النظريات الاقتصادية الوضعية فإن التحكم على الأمور المتنازع فيها يعود أمر النظر فيه إلى الناس وإلى القوانين الوضعية ، والناس غير معصومين من الخطأ شأنهم شأن القوانين الصادرة عنهم ، وعلى ذلك يمكن اعتبار هذه الناحية مرتكزاً أساسياً لكل ما يمكن أن يصدر عن ولى الامر فى تصرفه لشئون الرعية ؛ لأن القاعدة الفقهاء تنهى على أن الحكم فى المجتمع منوط بالمصلحة ، وتحقيق مصلحة الفرد والجماعة يجب أن يتم داخل اطار المصلحة العامة ، وعلى هذا الأساس فإن المسائل الاقتصادية فى المفهوم الإسلامى لا تخرج عن هذا النطاق لأنه ينبغى النظر لها بهذا النظار الشرعى .

الخاصية الخامسة : الحق المعلوم فى المال لغير مالكة ؛ لما كان المال فى المفهوم الإسلامى هو مال الله والناس مستخلفون فيه ، فإن هذا الاستخلاف يشترط للفقراء حق فيه ، ولا يجوز للمالك أن يحرمه من هذا الحق يقول الله « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » (٢٠) ويقول الرسول « فى

(١٩) سورة النساء آية ٥٩ .

(٢٠) سورة المعارج آية ٢٤-٢٥ .

المال حقاً سوى الزكاة» رواه الترمذى وملكية الله للمال وتوجيهه لمن بيده المال لكى يضعه حيث يأمره ، يظهر فى الآيات التالية : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٢١) « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » (٢٢) وتفيد كلمة حق معنى كبيراً ، هو أن للمستحقين حصة محددة المقدار ينبغى على المستخلف فى المال الوكيل عن الله فيه أن يخرجها لأصحابها بحسب أمر صاحب المال الحقيقى وهذا الحق لا يتضمن منة أو تفضلاً ، بل هو حق أو نصيب مفروض يجب دفعه تلقائياً دون حاجة لمطالبة ، ومن يقصر فى دفع هذا الحق يؤخذ منه رغماً عنه تنفيذاً لأمر صاحب المال الحقيقى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » (٢٣) ، والمؤمن الذى يتجرى رضا الله ويتجنب سخطه من الطبعى أن يسارع إلى إخراج هذا الحق من أمواله ويقدمه إلى مستحقيه ، ويفرض التوجيه الإسلامى على المسالم أن يخرج حق المال فور ترتبه عليه ، وقد بين الله المستحقين لهذا النصيب المفروض فى أكثر من آية كما جاء فى الإسراء آية ٢٦ والأنعام آية ١٤١ والأنفال آية ٦٠ ، وتثبت هذا الحق وتعين أصحابه يدخل فى مجال توزيع الثروة وتفتيتها ، فتوزيع الثروة وعدم انحصارها فى أيد قليلة وتداولها بين الناس من أهم العناصر الإقتصادية .

الخاصية السادسة : مشروعية المال وحليته ؛ لا يعتبر المال فى الإسلام ملكاً إلا إذا كان مصدره حلالاً وجاء عن طريق مشروع ، وفيما عدا ذلك فهو حرام . وكل مال حرام فى نظر الإسلام لا يعتبر حلالاً ، بل هو سحت ولا يصبح تقويمه ويهدر على صاحبة وينال عليه العقوبة كملكية الخنزير والخمر والميتة وغيرها بالنسبة للمسلم ، والمال الحرام فى الإسلام هو كل مال لا يأتى عن طريق مشروع ولا يكون التحريم إلا بنص شرعى ، ويذكر لنا القرآن

(٢١) سورة الحديد آية ٧ .

(٢٢) سورة النور آية ٣٣ .

(٢٣) سورة التوبة آية ١٠٣ .

بعض ما حرم على الناس فيقول « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن تكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزير فإنه رجس أو فسق أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم » (٢٤) وغيرها كما ورد في المائدة آية ٣ وآية ٩٠ ؛ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، وكذلك الحال في الربا ، كما ورد في البقرة آية ٢٧٥ ، وآية ٢٧٨ ، وآية ٢٧٩ ، وحرم الله أكل أموال الناس بالباطل ويشمل هذا عدة أمور أخصها التعامل التجاري الذي هو فرع من التعامل الإقتصادي قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (٢٥) وكل مال لا يأتي من حلال لا يعتبر حراماً ويشدد القرآن في أكل مال اليتيم فيقول « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » (٢٦) .

وهناك عدة أحاديث نصت على الأمور المحرمة ، وقد توسع فقهاء المسلمين في هذا الموضوع وأفردوا له دراسات مستقلة لم يقصروها على ناحية التعامل فقط ، وإنما شملت كل ما يقره الإسلام ويرضى به ، وزادوا في هذه الدراسة تفريعات فجعلوا من الحرام درجات ، وكذلك من المكروه إلى آخر ما يتعلق بهذه الأمور تحذيراً رهيباً وتبلياً .

الخاصية السابعة : وضع المال في محله ، لا يقبل الإسلام أن يوضع المال في غير محله ، وعلى هذا فإنه ينهى أن تنفق الأموال في غير الطريق التي رسمها الشرع ، كما أن النهى ورد فيه التشديد في حالتي الإسراف والتبذير يقول الله « ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » (٢٧) ويقول أيضاً « إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً » (٢٨) ونهى الله

-
- (٢٤) سورة الأنعام آية ١٤٥ .
 - (٢٥) سورة النساء آية ٢٩ .
 - (٢٦) سورة النساء آية ١٠ .
 - (٢٧) سورة النساء آية ٥ .
 - (٢٨) سورة الإسراء آية ٢٧ .

عن الإسراف في الأكل والشرب فيقول « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين » (٢٩) ويحجر على السفه ويحرم عليه التصرف في أمواله إلا عن طريق الوصى الذى يتولى أمره ، وذلك حفظاً لمصلحته الشخصية وللمصلحة العامة يقول الرسول « بشأن كل ما هو حرام وتحريم ثمنه وعدم صحة التعامل فيه ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » ويعنى تحريم البيع والشراء أيضاً بالنسبة للمسلم ، أما لغير المسلم فان بعض هذا المال يعتبر عندهم حلالاً ، لأنه مال متقوم بنظرهم فلا يصح هدره عليهم ما داموا معاهدين وبقول الرسول « إن الله حرم شيئاً حرم ثمنه فلا يصح بيعه ولا شراؤه » . وعلى هذا يكون وضع المال في غير محله محرماً في الإسلام ، وتشمل الحرمة كل من ساهم في التعامل بالحرام أو يسر أسبابه ، ويتفرع عن هذا الحديث أن التدخل المقتعل في حرية السوق ممنوع ، يقول الرسول « لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » . ومعنى هذا الحديث أن يقدم غريب بمتاع تهم الحاجة اليه لبيعهه بسعر يومه فيأتيه ابن المدينة فيقول له خلى متاعك عندي حتى أبيعك لك على المهلة بثمان غال ، ولو باع البادى لأرخص ونفع وانتفع ، والتسعير الاجبارى يرد في الاسلام عندما تقتضيه الحاجة ويجدولى الأمر ضرورة في ذلك ، لأن الأصل في التعامل هو الحرية ، ويتفرع عن خاصية وضع المال في محله ، قال الرسول « لا يحل لأحد يبيع يبعاً إلا بين ما فيه ولا يحل لمن يعلم ذلك إلا بينه » وقال أيضاً من غشنا فليس منا « وفي رواية « من غش فليس منا » ، ويتفرع عن تحريم تطفيف الكيل والميزان ، يقول تعالى « ويل للمطففين » (٣٠) ويقول أيضاً « وأوفوا الكيل إذا كالم وزنوا بالقسطاس المستقيم » (٣١) ويقول أيضاً « وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » (٣٢) .

(٢٩) سورة الأعراف آية ٣١ .

(٣٠) سورة المطففين آية ١ .

(٣١) سورة الإسراء آية ٣٥ .

(٣٢) سورة الرحمن آية ٩ .

الخاصية الثامنة : تحريم تعطيل الطاقة البشرية : الطاقة البشرية محور كل نشاط وتنظيم وعمل وإنتاج ، ولولاها لما كان هناك عمران ومدنية ، لأن إنعدام الطاقة البشرية يعنى إنعدام الفعالية الإنسانية التى تستتبع إنعدام الحياة ، والطاقة البشرية هى القدرة الإنسانية فى كل مجهود يصدر عن الإنسان . فالإنسان هو المحرك والفاعل ضمن حدود طاقته لما يحتاجه لتأمين حياته ، والله تعالى وجه الإنسان لكى يعمل وفقا لما هو مسخر له ويقول الرسول « أعملوا فكل ميسر لما خلق له » ويتفرع عن ذلك تحريم البطالة ولو جاءت عن غنى لأن العمل مطلوب ، ولو كان للعامل من الأموال ما يغنيه عن العمل ، لأنه يضع مجهوده الشخصى على المجتمع ، ويتولد عن هذا الفراغ مفاسد يحرص الإسلام على درئها وسد بابها . فالإسلام يحرم البطالة ويدعو إلى العمل والكسب ولا يحتقر عمالا ، إلا إذا كان محرما بطبيعته ، ولما كانت البطالة تجر إلى المسألة فقد حرم الإسلام المسألة وشدد فى تحريمها إلا للمضطر كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

الخاصية التاسعة : مصارف توزيع الثروة والحض على الإنفاق :

أهم سبل توزيع الثروة هى :

- ١ - الزكاة .
- ٢ - الصدقات .
- ٣ - الكفارات .
- ٤ - القرض .
- ٥ - الوصية .
- ٦ - الميراث .

وفريضة الزكاة ذات شأن كبير كما سبق أن عرضت لها .

ولانتقل الصدقات شأننا عن الزكاة وميدانها واسع جدا سعة عمل الخير ، وهى غير محدودة ومتروكة للمسلم وأريحته . وحبه لفعل الخير إبتغاء وجه الله . وقد تصل إلى أكثر من نصاب الزكاة عندما يتعين وجوبها الإنسانى فى حالات الحرب أو المجاعة أو الحاجة ، وأهو بكر الصديق أصدق مثل للمؤمن ، قال تعالى « الذى يوفى ماله بتركى وما لأحد عنده من نعمة تجزى لإبتغاء

وجه ربه الأعلى ولسوف يرضى » (٣٣) يقول الله « وما أنفقتم من شئ فهو يخلفه وهو خير الرازقين » (٣٤) ، وقوله « وما تنفقوا من خير يوفى إليكم وأنتم لا تظلمون » (٣٥) ويبين الله من أى نوع يجب أن يكون الإنفاق « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » (٣٦) « يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم » (٣٧) ويحذر الله أن يكون الإنفاق مما خبث من المال « ولا تجموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه » (٣٨) كما أنه سبحانه ينهى أن يكون الإنفاق مشقوعاً بمن أو أدى ، لأن ذلك يبطل المقصود منه ويعظم الله أمر المنفقين في سبيل الله أضعافاً مضاعفة ولا يحصر عددها ترغيباً منه في حض المؤمنين على الإنفاق « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء » (٣٩) والإنفاق الذى يأمر به الله هو في حقيقته إنفاق من مال الله ومن رزقه لعباده ، وعلى هذا يجب أن يخرج خالصاً لله وحذر الله من عدم الإنفاق واكتناز الأموال وهدد من يفعل ذلك بعذاب شديد كما جاء في سورة التوبة آية ٣٤ — ٣٥ . وهل هناك تهديد ووعد لمن يكثر الذهب والفضة وهما قوام النقد في الحقيقة ، وأساس للنسق الاقتصادي وينفها في سبيل الله أكثر من هذا التهديد .

والكفارة هي تعبير عن معنى تكفير الذنوب أى تطهير الإنسان منها يقول الله « ربنا أغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا » (٤٠) . والقرص نوع من أنواع

(٣٣) سورة الليل آية ١٨ إلى ٢١ .

(٣٤) سورة سبأ آية ٣٩ .

(٣٥) سورة البقرة آية ٢٧٢ .

(٣٦) سورة آل عمران آية ٩٤ .

(٣٧) سورة البقرة آية ٢٦٧ .

(٣٨) سورة البقرة آية ٢٦٧ .

(٣٩) سورة البقرة آية ٢٦١ .

(٤٠) سورة آل عمران آية ١٩٣ .

توزيع الثروة أيضاً : وقد رغب الإسلام فيه وحث عليه وجعل ثوابه تكفير السيئات ومضاعفته أضعافا كثيرة ، وقد يأتي في سبيل الحضي على البر يقول الله « أن المتصدقين والمتصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم » (٤١) وهذا هو القرض الحسن الذي لا يخلف أثرا سيئا لدى المقرض والمستقرض يقول الله « يمحى الله الربا ويربى الصدقات » (٤٢) والقرض الحسن هو عون يتقدم به القادر الميسور لمن أعوزه عليه ، والوصية لا تكون إلا من أوتي مالا ، وقد سقت الإشارة إليها .

أما الميراث لم يترك مائة المسلم بعد وفاته دون نظام وتوجيه ، فقد أوجد نظام الأثر وجعل انتقال مال المورث إلى الورثة فرضا لازما لا يرتد بالرد ، ولا يصح التوريت إلا من بعد وصية يوصى بها ، أو دين ، وبين من هم الورثة وما يستحقه كل منهم من تركة المتوفى بتفصيل واف . ويعتبر نظام الأثر في الإسلام فريدا في نوعه ولا مثيل له في دقة توزيعه ، وهذا النظام يقسم تركة الإنسان المتوفى بين الورثة ولا يحصرها في يد واحدة ، أو في أيدي محدودة دون من يستحقها من باقي الورثة كما هو موجود عند بعض المجتمعات الغربية ، ونظام الأثر في الإسلام يتفرع عنه تحمل الورثة عبء الإنفاق على المورث المعسر في حياته على مقدار أنصبتهم من الأثر ، لأن الأقربين بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ولأن الغرم بالغنم . هذه بعض أبواب الإنفاق وعدم اكتناز الثروة وإدخارها أو حصرها ، لأن المال في الإسلام عبء كبير ، وخير طريقة للتخلص من هذا العبء ، هو انفاقه في الخلود التي بينها الله وأرشد إليها ، صدق رسول الله في قوله « فاز الخفون » وهذا القول يتضمن معاني كثيرة ومن جملتها التخفيف من أعباء اكتناز المال وإدخاره والمحاسبة عنه يوم لا ينفع مال ولا بنون .

(٤١) سورة الحديد آية ١٨ .

(٤٢) سورة البقرة آية ٢٧٦ .

وهناك أيضا طرق اتفاق الغنائم وما يحصل المسلمون في الحروب ، وما يحصل عليه ولى الأمر دون أن يكون للمسلمين يديه ، وكل هذا يدخل في مبدأ توزيع الثروات وتفتيتها وعدم حصرها . ويجب أن نلاحظ المبدأ الإسلامى الآخر الذى قروه الرسول في قوله « أن فى المال حتما سوى الزكاة » وهذا الحق يعنى شيئا آخر سوى الصدقة والكفارة والقرض وغيرها من أبواب الإنفاق ، وإنما هو حق مستقل قائم بذاته يتولى تحصيله ولى أمر المسلمين عند اقتضاء الحاجة وعدم توفر المال فى بيت مال المسلمين وضمن حدود المصلحة العامة .

الخاصية العاشرة والأخيرة : وجوب تداول الثروات وعدم جواز انحصارها فى أيدي قليلة ، هذه الخاصية قد تلتقى بالخاصية التى قبلها وهى خاصية مصارف الأموال ووجوب الإنفاق والحث عليه « لأن الإسلام عندما حث على الإنفاق وبين سبله ، وحرم كثر الأموال وإدخارها ، قصد من ذلك أن لا يبقى المال عديم الفائدة فى خزنة بعيداً عن التداول ، وإنما حث على بذله فى سبيل الله وأداء حقه فيه وجعله متداولاً بين الناس لئتم الفائدة منه وتعم المنفعة على الجميع ، لأن المال وسيلة ، وليس غاية وأنشأ له مصارف متعددة لا بد للمسلم من أن يحققها أو يحقق بعضها منها على قدر ما يستطيع ، وهذا التوجيه الهى يعتبر أساساً من أسس الاقتصاد الإسلامى الذى يأبى احتكار الأموال واكتنازها ، إذ فى اكتنازها منعا من تداولها ، وبذلك تنضرر المصلحة العامة ، وينص الحديث على أنه لا ضرر ولا ضرار ، ويقول تحريم أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم » ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (٤٣) وهذا التوزيع حصره الله فى الفقراء دون غيرهم ، ليس لأحد حق فيه ، وإنما هو فتح جعله الله على يرسوله دون أن يقع فيه قتال ، وينطبق هذا الحكم على ما يماثله عندما يتحقق ،

والحكمة في ذلك أن لا يكون المال محصورا بين يدي الأغنياء وحدهم دون الفقراء ، وأن يراعى الفقراء في الأموال التي لاحق للأغنياء فيها فيضعها ولي الأمر عند أحوج الناس إليها مع استحقاقهم للحق المعلوم في أموال الأغنياء وهكذا فإن كل مال ينحصر بين الأغنياء ويحرم منه الفقراء لا يقبله الإسلام ، وإنما يوجب على الأغنياء أخراج أموالهم وتداولها بين الناس ، وأن يعطى الفقراء حقهم منها . وعلى هذه الخصائص استمر هذا الاقتصاد وحيدا في بابه لم تتغير فيه هذه الخصائص وأن كانت التفرعات عنها يمكن أن تتمشى مع المصلحة العامة التي هي من أهم أهداف التشريعة الإسلامية . وإنما إذا لم نجد في التشريعة الإسلامية ثوبا عسريا للاقتصاد الإسلامي يستطيع به أن يبرأعين المفتونين باقتصاد الغرب أو الشرق ، فإن في الفقه ثروة عظيمة تمد هذا الاقتصاد بروافد لا ينضب معينها لأنها مستمدة من تشريع إلهي صالح لكل زمان ومكان لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وقد مرت على هذا الاقتصاد الإسلامي نظم وتشريعات مختلفة لم تغير من خصائصه شيئا ، وقد تلاشت كثير من هذه النظم وسيلاشي كل ما لا يتفق مع شريعة الله ، وسيبقى ما ينفع الناس لأنه من صنع الله أخرجه للبشر ليهتدوا به والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون » (٤٤) .

صدر للمؤلف

- ١ - علم الاجتماع المعاصر ، الطبعة الأولى : ١٣٩٧ - ١٩٧٧
- ٢ - مقدمة في علم السكان (بالاشتراك مع الدكتور محمد الجوهري) الجزء الأول ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩ - ١٩٧٩
- ٣ - مقدمة في علم السكان (بالاشتراك مع الدكتور محمد الجوهري) الجزء الثاني عن الهجرة ، الطبعة الأولى : ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ،
- ٤ - طرق البحث الاجتماعي (بالاشتراك مع الدكتور محمد الجوهري) الطبعة الثانية : ١٣٩٩ - ١٩٧٩
- ٥ - الضبط الاجتماعي : الطبعة الأولى ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ،
- ٦ - علم الاجتماع الاقتصادي ، الطبعة الأولى : ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ،

* * *

تحت الطبع للمؤلف أيضاً

- ١ - علم الاجتماع العائلي
- ٢ - علم الاجتماع الديني
- ٣ - مناهج البحث العلمي .

* * *

تطلب جميع الكتب من ملتزم التوزيع :

دار - الشروق - جدة

المملكة العربية السعودية .

رقم الإيداع ٤٧٥١ لسنة ١٩٧٩

مطابع سجل العرب

٩ شارع مزارع الدت - ت ٩٣٢٧٠٦